

أحمد مهساسنة

الحركة الثورية في الجزائر

من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة



دار القصبة للنشر

أحمد مهساس

الحركة الوطنية الثورية في الجزائر

من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة

ترجمة :

الحاج مسعود مسعود

محمد عباس

دار النهضة العربية

لبنان، ١٩٦٤، ١٦٥١٢ صفحة - ١٦٥١٢ صفحة

© دار الصحفية للنشر، الجزائر، 2003

تسلسل : 8 - 368 - 64 - 99461

الإيداع القانوني 2002 - 1059

مقدمة الطبعة العربية

إن تاريخ الحركة الثورية الجزائرية بين سنة 1914 و 1954 هو تاريخ نضال شعب ضد الاستعمار الاستيطاني الذي لم يبدأ بعد الحرب العالمية الأولى بل منذ أن وطأت أقدام الغزاة أرض الوطن. لذا تاريخ الحركة الثورية بين سنة 1914 و 1954 هو امتداد لتلك الحركة المستمرة التي عرفها القرن الـ 19.

إن من أهداف هذا الكتاب هو إبراز استمرارية هذه الحركة والتحول النوعي التي عرفته مع بداية القرن الـ 20 بظهور حزب نجم شمال أفريقية ثم حزب الشعب الجزائري، وأخيرا صعود التيار الثوري الذي تحمل المسؤولية التاريخية لاندلاع ثورة الفاتح نوفمبر.

بلورة الطابع الشعبي والذاتي لهذه الحركة كان اهتمامنا الدائم في ترأسنا للحقبة التاريخية المذكورة. كما حاولنا أيضا في هذا الكتاب إبراز حجم المجهودات الثقافية الفكرية والسياسية وكذا التضحيات البشرية والعانية التي بذلت لمواجهة أعتى قوة في العالم الغربي آنذاك.

نجاح التيار الثوري الجزائري في تحضير الثورة وانتصارها لم يأتي من باب الصدفة بل نتيجة بالارتباط العضوي بالحركة الوطنية الشاملة. تلك الحركة التي كانت في الحقيقة هي التعبير السياسي والتنظيمي لديناميكية مجتمع عربي إسلامي عرف منذ أكثر من قرن عملية تحطيم وطمس لسنسمة الثقافية الحضارية والروحية. هذه الحركة الثورية لم تكن معزولة عن التحولات الإقليمية والعالمية بل كانت مندمجة بكل خصوصياتها في الموجة التاريخية النحورية التي عرفها العالم

الثالث عموماً والقطب العربي الإسلامي على وجه الخصوص.

وكذا إظهار تلك الحركة الثورية بكل موضوعية واحتراماً لكل المقاييس العلمية كجسد روح وعقل كلن التحصيل الحاصل لمراسة هذه التجربة التاريخية. نعم إن الحركة التحررية الجزائرية ثورة بكل ما يحمل هذا المصطلح من منغاني وليس مجرد حرب كما يروحه البعض. أهقل أن بسما التغير لنظام سياسي ما بثورة ويرفض في نفس الوقت نفس المصطلح في تحدر أمة كاملة من قبود السيطرة الإمبريالية وكل ما نتج عنه من إحياء حضاري وإعادة بناء مؤسسات حطمت على مدا أكثر من قرن ؟

هذا يعني مواصلة الثورة على المستوى العلمي والفلسفي ضد المنظومات الفكرية والسلوكية إلى بقوة الهيمنة الإمبريالية الغربية.

إن المراساة العلمية الحقيقية تشمن التيلو الثوري للجزائري كتعبير عن كيان بشري استطاع تكوين نموذج متميز ومتقدم في التحدر والإعتاق وهذا بكل أبعاد الفكرية الثقافية والاجتماعية. تلك هي العوامل الأساسية التي أعطت الفعالية التاريخية والضماعات السياسية لانتصار ثورة نوفمبر.

نفس هذه العوامل التي نفسر مصير هذا الكتاب الذي لم يترجم ولم ينشر في الجزائر إلى بعد ربع القرن من تاريخ نالقه في ديلو المنفى وغم رواجه ومطالعه في الأوساط الجامعية والسياسية في الجزائر وخلقها.

هذا الكتاب أردناه مساهمة في فهم سيورة التاريخ الوطني وإبداعاً متراضماً في منهجية التحدر الشامل متفتحاً كل التفتح على التجارب التحررية في العالم.

أمن الضروري القول بأن الوضع الراهن على الصعيد الجزائري المتميز بالسيطرة الإمبريالية وسلسلة من الانحرافات عن النموذج التحرري النوفمبري بات محضراً في هذا الكتاب لأن التراث النضالي الثوري ليس كما يعتقد البعض مجرد تجربة حبيسة الماضي بل مجهود إنساني دائم في النزقية الحقيقية لمصير الوطن والبشرية جمعاء.

لا يتردني إلي أن أهدي هذا المنتج العلمي المتواضع إلى رفاق الجهاد الذين
(تحتوي) الشخصيات التي يصعب تذكيرها إلى يومنا هذا.

ولا يتردني في نفس الوقت أن أهدي هذا الكتاب إلى كل الذين رافقوني
في حياتهم وموافقهم طيلة السنوات الأخيرة.

أخيرا وأمانتها كلها أن يكون هذا الكتاب إذ آت وصل وفيه وفعالة بين جيلنا
والشباب المنعزل اليوم لمعرفة الحقائق التلويحية لوطنه التي لا تنفذ منها
يستقبل يكون شأنه في مستوى طموحات الأمة.

أخيرا، ولكن هذه الدراسة شكرا واعترافا لجميع القوى التحريرية في العالم عامة
والإسلامية على وجه الخصوص حيث باتت محل اهتمامنا الدائم طيلة
سنوات النضالية.

الدكتور أحمد مهساس

الجزائر في 26 ديسمبر 2002



تمهيد

ما زالت الجزائر محل اهتمام الباحثين وكثيرون هم الكتاب الذين كرسوا لها أعمالهم. وقد أصبحت الأعمال المتنوعة لهؤلاء - سواء من حيث الفترات أو المواضيع التي تتناولها - تشكل بيبليوغرافيا هامة. تعكس تنوعا في الآراء والإشكاليات ومناهج التحليل.

وثائي دراستنا هذه كمساهمة. نحاول من خلالها التوفيق - ما أمكن - بين ذاتية المناضل الملتمزم وضرورة التحليل الموضوعي. وقد لوثنا من المفيد رغم نقائص مثل هذا المسعى، أن ننقل للجمهور انشغالات وآراء أصيلة نابذة من الداخل، حول مرحلة حاسمة من مراحل تطور الحركة الوطنية.

غير أن هذا الكتاب لا يطمح إلى تناول هذه الحركة في مجملها وتحليلها تحليلا شاملا، بل دراسة بعض جوانبها لاسيما نشأة القوي الثوري ورصد الخطوط العريضة للمسار التحرري. فالمقصود هو التوصل إلى خلاصة حول الأحداث الرئيسية خلال فترة ما بين الحرب العالمية الأولى وفاتح نوفمبر 1945، خلاصة تجعلنا نفكر المعنى الإجمالي لهذه الفترة إيماءا جديدا؛ علما أن لهذه المرحلة تأثيرا مباشرا على اندلاع الكفاح المسلح وعلى فترة ما بعد الاستقلال أيضا.

فالعودة إلى الماضي من خلال مرآة هذه الفترة إذا لابد منه، لفهم تطور هذا البلد الذي عاش حوالي ثمانين سنوات من حرب شرسية تخللها العديد من الأزمات والاختلالات والتناقضات.

وقد انتقلنا في مسعانا هذا من الفرضية التالية: أن الجزائر كمجتمع عربي إسلامي تنوفر على أحيائي من الموارد والطاقات، يكتفيها لضمان الدفاع عن

نفسها، وأكثر من ذلك لتحقيق التكيف الضروري مع تحولات هذا المجتمع قائل
على مواجهة التحديات التي تترىض سبيله عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، بإنتاج
القيم والأليات الاجتماعية والسياسية (شأن الثوار الثوري) التي تضمن استمراريته
وتحوله في عالم متغير.

وتشكل الحركة الوطنية في هذا السياق - كتعبير عن هذه التشكيلة
الاجتماعية- عسكرة الوعي الوطني ومثال حب الوطن، والتمثيل السياسي
والثقافي للجماهير الشعبية فضلا عن يلورة المطامح الاجتماعية والاقتصادية لهذه
الجماهير.

وفي تقديرنا أن الحركة الوطنية تضرب بجذورها في مرحلة المقاومة الشعبية
للاحتلال الأجنبي ومختلف الانتفاضات التي هزت الجزائر بعد ذلك فهي إذا لم
تنشأ خلال العشرينات من القرن الحالي حسب الرواي الشائع، بل انبثقت من حديد
واستطاعت أن تتكيف مع الظروف المستجدة. وهذا ما تفصده بالحديث عن نشأة
وتحول هذه الحركة

والواقع أن صدمة الاحتلال فرضت على المجتمع الجزائري فرضا أن يتكيف مع
الوضعية الطارئة، كما فرضت عليه مراجعة طرق تنظيم مقاومته.
لقد فضلنا عن قصد التركيز على الجانب السياسي في تطوير الحركة الوطنية،
بأن نتجاهل طبعاً أهمية ودور العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي سبقت هذا
التطور، ويبرز تحليل هذا الجانب بوضوح أهمية العوامل للثانية في حياة المجتمع،
وقيمة الفاعلة ومقدوته على التكيف والمقاومة أمام تحديات التطويع. ذلك أن الحركة
الوطنية تعني قبل كل شيء، تعبئة المجتمع وإعادة هيكلته بدافع من إرادته الذاتية
المتعمزة للبقاء، كما تعني جعل نظماته ومجمع دوافعه والتزاماته، وتحركه
جماعيا لتحرير أرضه واستعادة جنسيته وهيبته.

هالتغير مثل التكيف لا يعني في هذا الصدد، غير البحث عن الفعالية - ضمتيا أو
علانية - وتحكم المجتمع في مصيره. وتكتسي العوامل السياسية والإيديولوجية
أهمية خاصة في دعم المجهود التهضوي، ولهذا السبب تحقق الحركة الوطنية درجة
كبيرة من القاطيق، عندما تكون تعبيراً صادقاً عن تطلع المجتمع للتغيير والتحديد.

وتهدف الحركة - كأطار عمل - إلى قيادة المجتمع لاستعادة مبادئه وشخصيته الثقافية واستقلاله الوطني. وفي هذا الصدد تواجه مختلف أشكال الغزو والتأثير الخارجي التي تحاول تحت شعار العصرية إخضاع المجتمع للهيمنة والاستقلال؛ كما تقوم بقرّز وتوطيد الإسهامات الأجنبية الإيجابية مع طرح المعايير والأعراف غير الملائمة. وذلك أن التغيير والتجديد لا يمكن أن يتم تحت الضغوط الخارجية، بل على انعكاس من ذلك لأن نجاحه مرهون باحترام الجدلية الداخلية القائمة بين المحافظة والتجديد، بين القديم والجديد. فكل طرف يحمل لنقيضه الحركة الضرورية للتقدم والتكيف.

هالمجتمع هنا في الواقع (بمفاهيمه الجوهرية) هو الذي يتحرك في مجمله بالاعتماد على ذاته ويتنمى جميع طاقاته.

غير أن هذه المسيرة تقبل بحاجة إلى توجيه وتنظيم وإلى وسائل إستراتيجية. ولا تشكل هيكلية هذه الحركة - بحسب ضرورتها - كتلة واحدة، بل هي تعكس تنوع مكوناتها وما يتولد عنها من اختلالات، تعالجها بصفة عامة بدرجة الالتزام والمس الوطني والانتماء إلى مختلف الأوساط الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وهكذا يؤدي تنوع البنية الاجتماعية إلى ظهور تيارات سياسية متفاوتة الفوارق، يتطلع كل منها إلى التعبير عن المسألة الوطنية بشكل أو بآخر.

لكن رغم هذه الفوارق، تبدو الحركة الوطنية في مجملها كنفیض لنظام الهيمنة الأجنبية، مما يجعلها تكشف بوضوح عن التناقض الرئيسي الذي يحاول هذا النظام إخفاءه.

هذه الحقيقة طبعاً لا تنفي وجود تناقضات ثانوية داخل الحركة نفسها، بحكم تنوع مكوناتها أساساً. وتتفاوت خطوط هذه التناقضات في سياق المسار النضالي، بحسب نقاط الاتفاق والاختلاف حول المسائل الاستراتيجية والتكتيكية. ويمكن تجاوز هذه التناقضات أحياناً بما يحصل من توافق حول البرامج المرحلية على المدى القصير أو الطويل؛ كما يحدث أيضاً أن يتمكن تيار سياسي معين من فرض هيمنة على التيارات الأخرى المشكّلة للحركة الوطنية.

يحدث ذلك عندما يوفق هذا التيار في توسيع دائرة تمثيله الشعبي، وفي التعبير عن طموحات المجموعة الوطنية أحسن من غيره، وفي تحسين تنظيمه ووسائل عمله بطريقة حاسمة. أي يفرض نفسه فعلاً كأحسن مدافع عن القضية الوطنية أمام النظام الاستعماري.

وببقى تبوء هذه المكانة الطلائعية مرهوناً بمدى نجاح هذا التيار في التعبير الصادق عن الحقائق الوطنية وفي اليقظة عن التزام وعزم دائمين. ولا يمكن تصور ذلك بدون تكوين مناضلين مصممين جاهزين لجميع التضحيات المطلوبة ومستعدين للعمل ومقاومة القمع في نفس الوقت.

وتتركز استراتيجية هذا التيار على المدى الطويل، على إنشاء قوة فائقة على مواجهة النظام الاستعماري وحسم الموقف لصالحها في الوقت المناسب. وهذا هو المعيار الذي يسمح بإضفاء صفة "الثوري" على هذا التيار، تلكم الصفة التي لا يكفي لاستحقاقها أن تكون الأهداف ثورية، بل ينبغي تجسيد الطابع الثوري كذلك في طرق ووسائل العمل وفي المقدرة على التعبئة والتنظيم.

وبدیهي ألا يظهر هذا التنظيم بصفة تلقائية، فهو لا يمكن أن يكون سوى محصلة لمسار نسائي طويل وما يثوب عليه من خيبة ونجاح.

وبخص عملنا هذا - كما سيمت الإشارة - الجانب السياسي في الحركة الوطنية، لكنه في نفس الوقت يولي أهمية خاصة لنشأة التيار الثوري بداخلها. لأن هذا التيار هو الذي سيلعب فعلاً دور المحرك بين التشكيلات الأخرى المكونة للحركة.

ويقوم الإشكالية المعتمدة هنا على فرضية، مفادها أن الثورة ليست حكراً على نظرية معينة أو على بلدان دون غيرها. فالثورة يمكن أن تظهر وتترعرع في بلدان تتوفر فيها الشروط الضرورية لذلك، حتى لو كانت هذه الشروط لا تنطبق عليها تماماً تلك المعايير المحددة في النظريات المعروفة. فالواقع كثيراً ما يكون أغنى من النظرية في هذا الميدان، كما تدبره على ذلك الدروس المستفادة من حياة المجتمعات وتاريخها.

فالثورة في نظرنا ليست مجرد انتفاضة شعبية عنيفة ومفاجئة، تستهدف قلب سلطة أو نظام وتغيير وضع قائم. فهي إن كانت حقا لحظة ساخنة في التاريخ، فإن هذه "اللحظة" مع ذلك لا أن تحدث بدون تحضير وتنظيم وتكوين الرجال لمدة طويلة أحيانا. أي أن "اللحظة الساخنة" لا يمكن وقوعها إلا في خاتمة المسار.

وتختلف الثورة عن الحركة الاحتجاجية بكونها تحمل مشروع تغيير للنظام القائم. وإن كانت تحمل توظف مثل هذه الحركة بعد تحويلها إلى عمل واسع بالأسباب الجوهرية التي تولد حالة الخضوع الدائمة والاستغلال والقمع، سواء كان مساحا على الشعب بكامله أو على طبقة اجتماعية بعينها.

ويوجد السبب البعيد لثورة في الجزائر إلى الاحتلال والغلبة الأجنبية خاصة، فضلا عن الأسباب الثقافية والاجتماعية الاقتصادية التي لعبت دورا هاما في دوافع الناس ومشاركتهم الفعالة ولا تقوم الثورة في هذه المرحلة على استراتيجية الصراع الطبقي، لأن الجماعير الشعبية وليست البروليتاريا هي التي تلعب الدور الرئيسي فيها. طبعا لا يمكن تجاهل الفولوق الاجتماعية والصراع الطبقي، لكن الثورة هنا تحتوي هذه الحقائق الاجتماعية وتسمو عليها. بيد أن الجماعير الشعبية مهما كانت قدرتها على تفجير الاحتجاجات العفوية والظرفية، فإنها مع ذلك لا تستطيع بدون تنظيم أن تضمن لحركتها الاستمرار لتحقيق هدف عسير المثال. لذا فالثورة تعني قبل كل شيء تنظيم أكثر الفئات الاجتماعية استعدادا وتشكيلها على نحو يجعلها أكثر التزاما وبقلة. فهي بذلك تجسد إرادة التغيير والعمل المنظم داخل المجتمع. وبهذه الكيفية تعبر الثورة - من خلال قسم من المجتمع - عن مجموع الطموحات الشعبية أمام التحفيزات والمخاطر.

والملاحظ أننا نجد في كل مجتمع عدة أجوبة افتراضية لهذه الطموحات، تتفاوت فيما بينها حسب درجة فعالية كل منها. وتعتبر مختلف التيارات السياسية أو الاجتماعية الثقافية عن هذه الأجوبة، في شكل حلول مثالية لمشكلة واحدة.

وفيما يخص الجزائر فإننا نصل إلى الفرضية القائلة بأن التيار الثوري هو الذي قدم الحل الأنسب لمشكلة التحرر الوطني، دون أن يعني ذلك نكران ما قدمت تشكيلات الحركة الوطنية الأخرى من مساهمات هامة أحيانا.

وبناء على ذلك كرسنا تحليلنا بصورة أساسية إلى الظاهرة الثورية كجزء من هذه الحركة الشاملة. وقبل ذلك كان علينا أن نبحث عن مصدر هذه الظاهرة واستمرارياتها وعن أهم خصائصها ومختلف تجلياتها، لنؤكد مدى ارتباطها بحركة المقاومة المتعددة الأشكال التي خاضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار. إن الانقطاع في حياة المجتمعات وتاريخها هو في الواقع أمر ظاهري فقط، وهذا ما يؤكد بوضوح العسلو التاريخي لنشأة الثقل الواديكالي الأصلي، رغم التعميم الناجم عن الحقة الاستعمارية.

وليس الأمانة هنا أمرا ثابتا وجامدا نرجع إليها باستمرار، وإن كانت شكل مكسبا خاصا من ذاتية المجتمع وإحدى مميزاته الشخصية الديناميكية والذاتية من سلب فعلا والمعبرة عن حقيقته العميقة خلافا لكل ما هو بؤاني وسطحي. ولا يمكن للحركة السياسية أن تدعي الأمانة ما لم تكن متطابقة مع الخصائص الجوهرية المميزة للمجتمع. وهذا ما يتجسد في الخصوصية التي تعبر عن نفسها في أهداف التنظيم وأساليبه، كما تتجلى في الاستراتيجيات ومناهج العمل وفي المحتوى الإيديولوجي والظاهري.

ويلتقي مفهوم الخصوصية مع للشخصية والهوية كحركة اجتماعية تعبر العمل المستقل الذي لا يمكن طمسه في مذاهب التعميم المهيمنة (بالنظر إلى الفوائين الكونية)، فلو حصل أن طبقت هذه المذاهب حسما يقتضيه منطقها الخاص، لكانت النتيجة الحتمية هي تجريد المجتمعات من حرية المبادرة.

إن الاندماج الكوني حسب هذه الصيغة هو أمر سالب في أكثر من جانب، ومن شأنه أن يؤدي إلى إذابة جميع الخصوصيات في واحدة من بينها فقط، يتم فرضها كتعنت كوني بطريقة تمسقية. مع العلم أن "الكوني" الحقيقي هو ذلك الذي يستوعب المعلومات الأساسية المتميزة، ليقع لها فرصة الظهور بشكل مغاير ومستقل.

ومن هنا يمكن قيام علاقة مساواة تربط بين جميع المجتمعات الإنسانية في ظل احترام تنوعها الطبيعي. وهذا هو المعنى العميق لحركة وطنية أصيلة تسعى إلى إعادة بناء الواقع الوطني، وتنازل من أجل فرض وجود هذا الواقع وجردا حرا بين المجتمعات الأخرى في ظل الاختلاف والمساواة.

وعندما يتجاهل نظام ما الوجود الوطني وبحلوه، فإن الرد المناسب على ذلك يكمن في تفعيل الرصيد الوطني وتعبئة الطاقات، وفي القدرة على التنظيم واختيار وسائل الكفاح الملائمة.

وفي هذا السياق يتعين على الحركة الوطنية (لاسيما الطبقة فيها) أن تتطابق مع إيديولوجية المجتمع وقيمه وثقافته وحضارته، لكي تبلغ أعلى مستوى ممكن من النجاح. وبفضل هذا التطابق، يحقق المجتمع التغييرات التي نطلبها عليه ضرورة التطور بالاعتماد على حركيته الداخلية الخاصة. وبدون ذلك فإن التحولات ستفرض عليها انطلاقا من حركية خارجية أساسية. وسنكون النتيجة الخضوع إلى القوى الاستعمارية.

لن أي مجتمع لا يمكن أن يضمن لنفسه البقاء بدون تشكيل منظومة خاصة، قائمة على حالة من التوازن بين مختلف عناصره التي تتكامل فيما بينها بقدر ما يشد بعضها بعضا. فالمبالغة في تدمير بعض هذه العناصر باسم التقدم، قد يدفع المجتمع عكس ذلك إلى حالة من العنوية والعجز عن التحكم في مصيره. فلا غروا إذا أن تواجه بعض أشكال التقدم الروحي أو المادي، مقاومة عنيفة صادرة عن كليات دفاع المجتمع الجائري عن نفسه.

تري ألا يمكن اعتبار الحركة الوطنية بناء على ما سبق كجزء واع ومنظم من هذه الكليات التي تعبر عن نفسها على الصعيد السياسي والأيدولوجي والثقافي؟ من الواضح أن وحدة "المجتمع - الحركة الوطنية"، لا تخضع في مسيرتها إلى نوع من الجبرية التي تحرك الأحداث، والأفعال الإنسانية حركة آلية. ذلك أن الحقيقة الإنسانية من التشابك والتعقيد بحيث لا يمكن لأية جماعة منظمة أن تدعي مراقبتها مراقبة تامة. أي تحديد أهدافها وسيورتها بمنتهى الدقة.

فالمعمل الإنساني عامة يظل تقريبا خاضعا باستمرار للشروط العوضوية، وما تحمل في طبيعتها من ضعف ونقص وأخطاء ومفاجآت. وبناء على ذلك تقاس الحركة الجماعية خاصة بحسب قيمتها الكمية. ومن ثمة من الخطأ تقييمها اعتمادا على المعايير النوعية وحدها.

وما دامت الحركة الوطنية تعني إجمالاً إرادة التحرر، فمن الضروري أن نفرز من بين القوى المؤلفة لها تلك التي تنبهر عن هذه الإرادة في أسس صورها. فالتشكيلات الرئيسية المكونة لهذه الحركة تتميز فعلاً فيما بينها بحسب أهدافها ودرجة التزامها. وينجم عن ذلك أن العلاقات القائمة بينها لا تؤدي دائماً إلى التشاور والتنسيق. ويتم تحديد هذه العلاقات لا على أساس المواقف السياسية لكل منها فحسب، بل كذلك حسب شروط النضال الموضوعية وقيوده العديدة.

ومن الطبيعي أن تؤدي الطرق والوسائل التي يختارها كل فصيل في الحركة الوطنية لتحقيق أهدافه، إلى الاختلاف وتنازع النفوذ يحدده متفاوتة إذ يحاول كل تيار خلال مساره هذا النضال على المستويين الخارجي (ضد الاحتلال) والداخلي (بين فصائل الحركة) نشر أفكاره وتكوين قوة سياسية قائمة بذاتها وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى خلق أوضاع تنافسية - ضمنية أو علنية - بين هذه التيارات، فيخفف من حدتها أحياناً ما يحدث بينها من توافق تكتيكي أو استراتيجي.

ومهما يكن فالتفاعل هنا - سواء كان سلبياً أو إيجابياً - وكذلك العلاقات بين مختلف التيارات - تنافسية كانت أم لا - تشكل كلها عوامل مساعدة لنضج الحركة الوطنية وتحولها.

ويأتي النضال الجماهيري الشعبية في نهاية المطاف ليحدد الاتجاه العام للحركة الوطنية، شريطة ألا يؤدي انعدام الحرية إلى انحراف النضال السياسي عن مقاصده. وكثيراً ما يحدث أن تحيد الجماهير الشعبية عن المشروع المناسب لأول وهلة، نتيجة تضافر سمع التكوين الأيديولوجي وتأثير القمع في مرحلة ما. وفي هذه الحالة تنساق وراء مشروع لا يمثل مطالبها العميقة أحسن تمثيل.

وتعود هذه الوضعية إلى أسباب عديدة نجد في مقدمتها العمل المنظم الذي يقوم به نظام الاحتلال لأهداف الحرس الوطني، فضلاً عما تقوم به أجهزة القمع المختلفة.

وينبغي أن نسجل في هذا الصدد ملاحظة هامة هي أن اتساع درجات القمع تسلط دائماً على اتصال الاستقلال الوطني. ومن الأسباب الأخرى يمكن أن تضيق

غرض المشروع الإصلاحي وأخطاء انتصاره وكذلك عجز التيار الثوري (الاستقلالي) عن نعيمة الجماهير (مؤقتا). فهذا التيار لا يجلب إليه في البداية الانضمام التلقائي بأعداد كافية، نظرا لطبيعة مطالبه والطريق الذي يرسمه لتحقيقها وهو طريق محفوف بالأخطار.

إن نجاعة التيار الثوري تظل مرهونة بمقدوره على إثبات سلامة مشروعه ومرجحة استعداده للعمل، طوال مختلف مراحل النضال والتجارب التي يمر بها. ومعنى ذلك أن نخسج الحركة الوطنية والتيار الثوري - الذي يشكّل رأس حربة - يتم عبر مسار تاريخي طويل. ويمكن تفسير البطء النسبي لهذه العملية بالطابع الضمولي والعنيف للاحتلال، وكذلك نشأة التيار الثوري الذي يفرض نفسه تنوعيا باعتباره الحل السليم الوحيد، أمام نظام يعاوض تعبير الشعب عن شخصيته الوطنية وتطلعه إلى التحرر، بعرضه بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية. إن طبيعة الاحتلال نفسه تجرّد الحركة الوطنية الإصلاحية أو المعتدلة من أية إمكانية للتأثير الفعلي، وتأتي الشروط الموضوعية للنضال في سبيل القضاء على نظام الاحتلال، لتساهم في فرض الطريق الثوري كاختيار لا محيد عنه.

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نصص تطور الحركة الوطنية وصفا شاملا في مواجهتها للنظام الاستعماري من جهة، ومن خلال نشأة التيار الزاينكالي في صفوفها من جهة ثانية.

وقد يصعب فهم هذا التطور بدونه تناول عمل ومواقف مختلف فصائل هذه الحركة. وقد عمدنا أحيانا إلى النقل الذي لا تهدف من وراءه مساهمة هذه الفصائل في الدفاع عن الشعب الجزائري المضطهد. فهذا النقل تعليه ضرورة تحليل ما حصل من تغيير، والمنطوق إلى القوى السياسية المنظمة لمجراة بدراجات متفاوتة من الفعالية.

ويبدو رصد تطور الحركة الوطنية في مجملها وغير فصائلها المختلفة، غير ممكن بدون اعتماد فترة طويلة من الزمن. وهذا ما يفسر امتداد هذه الدراسة من الحرب العالمية الأولى إلى سنة 1945. وقد قسمنا هذه الفترة إلى مراحل تمثل كل

منها تغييرا أو إعلانا عن تغيير قادم. ومن ثمة كلن لايد من اعتماد التسلسل الزمني، لقد حاولنا ما أمكن تقديري للتشخيص المقروط للوقائع والأحداث، لأن مساهمة الشخصيات مهما بلغت من الأهمية لا يمكن أن تشكل بديلا للعمل الجماعي الحاسم دون غيره. فبفضل هذا العمل استطاع الفيلو الثوري بصفة خاصة تنظيم صفوفه وتجاوز العقبات والتناقضات ليقوض نفسه كظاهرة سياسية واجتماعية لا رجعة فيها.

ويستلهم العمل الجماعي - سواء على مستوى المناضلين أو الجماهير الشعبية - قبل كل شيء الرصيد الثقافي، كما يستلهم تجارب المجتمع وعلموحاته الجوهريّة وثوابته التاريخية، وتأتي الروايد الكونية هنا لتلوي الرصيد الثقافي وتدعز الشخصية الوطنية والطابع الأصل لحركة التحرر الوطني.

ونحتوي أول هذه الدراسة على ثلاثة أقسام :

* قسم أول بعنوان : «أصل الحركة الوطنية ونشأتها» ضمنا فصلا تمهيدا حاولنا أن نبرهن من خلاله على الواقع الوطني الجزائري وخصائصه قبل وبعد 1830.

وفي تقديرونا أن حرب التحرير التي خاضها الأمير عبد القادر والانتفاضات الشعبية التي أعقبتها، كلت نصب في محرى واحد، مكانة الاحتلال الأجنبي. وقد ساهم توقف هذا الشكل من المقاومة مع استتباب الاستيطان والتغييرات الحاصلة أيضا، في إحداث تحويرات في التعبير عن الثمور الوطني. وهكذا بدأ عهد المعالية بـ «الحاققون الغوتسية» وبعض الحركات على غرار حركة «الشباب الجزائري».

وبعداء الحرب العالمية الأولى ظهرت أهم التيارات وأكثرها التزاما مثل نجم شمال إفريقيا الذي طالب باستقلال الجزائر. وقد شهدت هذه المرحلة - التي انتهت عام 1939 مع بداية الحرب العالمية الثانية - اتيمات الحركة الوطنية وهيكله مختلف فصائلها.

* قسم ثان يشمل مرحلة صعود الحركة الوطنية، بعد أن ترك الاصلاحيون سياسة الاندماج والتحقوا بالاختيار الوطني. وقد حصل هذا التغيير باتحاد التيارات الوطنية في تجمع واسع هو "أحياء البيان والحرية". وبعد حل هذا التجمع بمدة أحداث 8 ماي 1945، أصبح "حزب الشعب الجزائري" - "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" التنظيم الثوري الرئيسي في البلاد. وقد كرست هذه المرحلة صعود هذه الحركة وتراجع التيارات المعتدلة عشية انتخاب المجلس الجزائري (1948).

* قسم ثالث خصصناه أساسا لتطوير حزب الشعب - حركة الانتصار والتنظيم التابعة له، مع التركيز على عوامل قوته وتناقضاته وإيمانه الداخلية وانقسامه أخيرا إلى ثلاثة اتجاهات.

وقد تميزت هذه المرحلة رغم تناقضاتها بطفرة نوعية، وبخلق الظروف المواتية لاندلاع الكفاح المسلح في نوفمبر 1945. وقد حاولنا في هذا القسم أن نشرح لماذا توافقت مثل هذه الظروف في لحظة انهيار التنظيم السياسي الرئيسي، وكيف أدى كل ذلك إلى تحول الحركة الوطنية

وهكذا نجد أن كل مرحلة زمنية محددة عشوائيا في الظاهر، تمثل في الواقع جانبا مهما في تطوير الحركة الوطنية. ويتعلق الجانب الأول بهيئة الحركة حول المطالبة بـ "الحقوق"، لكن مطلب الاستقلال ما أنفك أن يشق طريقه.

ويتعلق الجانب الثاني بتنظيم الحركة الوطنية على أساس المطلب الوطني، أما الجانب الثالث والأخير فيخص تنظيم الحركة الوطنية وتطورها حسب دين، سياسة ثورية لا غبار عليها.

القسم الأول

في أصل الحركة الوطنية ونشأتها

الفصل الأول

أصل الحركة والوقائع الوطنية

تميزت العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط عبر التاريخ بتعاقب فترات المنافسة والحروب والسلم والتحالفات أحياناً والغزو والاحتلال أحياناً أخرى. ولم يكن هذا التنافس ليمنع قيام علاقات تبادل في الميادين التجارية والثقافية، كما لم يكن ليحول دون التفاعل الحضاري منذ زمن قديم. وقد كانت الفلية سجلاً بين الجنوب والشمال مع حدوث فترات من التوازن بين دول المنطقة.

وقد أتاح مجيء الإسلام وظهور تجمع سياسي واقتصادي وعسكري على نطاق واسع لمنطقة المغرب العربي، فرصة للبروز كقوة مهيمنة فرضت نفوذها على جنوب أوروبا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا)، وكان هذا النفوذ معزّزاً بإشعاع حضاري علمي.

غير أن القوة الإسلامية العربية - بعد فترة من الإشعاع - ما لبثت أن تراجعت باتجاه الضفة الجنوبية أمام المد الغويي. وذلك عقب غفك الخلافة العباسية بالمشرق وسقوط مملكة الموحدون بالمغرب في القرن الثالث عشر. وقد نجم عن ذلك نوع من التوازن الهش بين دول الضفتين.

أثناء تلك الحقبة التي تميزت بسلسلة من الحروب الداخلية والخارجية، حدث تحول عميق لصالح المغرب المساعد مقابل عالم عربي إسلامي بدأ يميل نحو الانحطاط. لقد أخفق هذا العالم في تجديد بنياته السياسية، وإقامة مؤسسات قائمة على حماية وحدته وثمان تطوره تطويراً منسجماً. فسقط لذلك في دوامة الركود والصراعات الداخلية العقيمة، وأخذ يفقد شيئاً فشيئاً زمام المبادرة القارية كقوة كبرى.

وقد استمر مسار الانحطاط يفعل فعلة بعمق، ورغم جهود الخلافة العثمانية التي جعلت المشعل وقامت ببناء دولة مركزية أعطت نفسها جديدا للأمة الإسلامية ونظمها، ومرد ذلك أن هذه الجهود لم تحل دون ظهور دول مستقلة ضعيفة متهاضنة أمام الدول الأوروبية الصاعدة.

لقد استطاعت الإمبراطورية العثمانية - بفضل قواتها العسكرية - أن تضمن الدفاع عن الأمة بدراجات متفاوتة، لكنها لم تتحاشى القمع والljوء إلى أساليب العنف التي زومت الحقد في العديد من مناطق الأمة لاسيما في بعض البلدان العربية، وهذا ما يفسر بقاء الدولة العثمانية باستمرارها خارج المجتمع، بدون تطابق حقيقي معه إلا في حالة الخطر الداهي.

ومعاً كان فقد وصل نفوذ الدولة العثمانية متأخرا إلى المغرب الذي كان قد سخل دوامة الشقاق والنزاعات الداخلية بعد سقوط دولة الموحدين وبعود ذلك إلى ظهور العديد من الممالك المنزوعة من أجل الحكم، الأمر الذي فرض على المنطقة حالة من الضعف السياسي والعسكري، أحدثت اختلالا خطيرا لعائدات الدول الغربية التي كانت يومئذ في عتوان نهضتها، فأخذت تحاول فرض سيطرتها على الضفة الجنوبية للمتوسط.

وبعد سنتين فقط من سقوط غرناطة (1494)، قامت كل من إسبانيا والبرتغال - بتحريض من الكنيسة - بتقاسم الأقاليم التي ينبغي احتلالها، وقد حقق البلدان نجاحا سريعا وتمكنا من فرض رقابة على للتجارة البحرية بعد احتلال أهم المدن الساحلية من أغادير إلى شوانسر.

وبعود الفضل في معظم الأحيان إلى المقاومة الشعبية التي استطاعت أن تطرد قوات هذين البلدين أو تمنعها من التوغل داخل المغرب.

ذلك أن الممالك والمدن المستقلة لم تكن تشكل قوة ودع كافية في ظل غياب دولة موحدة قوية⁽¹⁾ ومع ذلك ظل المغرب في مجمله يتوفر على الموارد الكافية، لاحتواء التوتونات الخارجية والنصدي للاعتمادات الأجنبية.

وقد أسفرت حروب حكام المغرب لفرض هيمنتهم على المنطقة - دون تمكن أي منهم من ذلك - خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر عن بروز ثلاثة كيانات متميزة هي: تونس والجزائر ومراكش ضمن الحدود الجغرافية لعام 1830 تقريبا. غير أن هذه الكيانات المتهاشة القابعة مكانها في مواقع دفاعية، لم تكن قادرة على مواجهة القوة الأنيمية رأس حربة الغزو الأوربي؛ لاسيما أن المغرب الأوسط يومئذ كان مشقتا إلى ممالك ومدن مستقلة عاجزة عن تنظيم سلطة مركزية فعالة. وبينما كان المغرب نهبا للصراعات الداخلية تحت تهديد الغزو الغربي، استطاعت الإمبراطورية العثمانية - بفضل إقامة دولة الخلافة - أن تبعث الأمل في رفع تحدي إسبانيا المسيحية، وتعد نفوذها إلى المغرب خلال القرن السادس عشر.

خصوصية الدولة الجزائرية:

دفعت الاعتداءات الإسبانية المتكررة واحتلال جزء من البلاد، الجزائريين إلى الاستنجد باباها عروج التركي الذي تجاوزت أصداء انتصاراته آنذاك ناحية جيجل حيث يرسو بلفاته منذ 1514⁽¹⁾. وكان بابا عروج قبل ذلك قد اشتهر بفلة أخوك - خير الدين والياس وإسحاق - في محاربة الأسبان وإنقاذ آلاف المسلمين الفارين من إسبانيا (1504 - 1510) نحو الشواطئ المغربية.

لكن الفضل في تأسيس أمانة الجزائر يعود إلى شقيقه خير الدين بالاتفاق مع الخلافة العثمانية ودعمها. وبذلك استطاعت الدولة الجزائرية أن تنظم نفسها على أسس جديدة⁽²⁾ بعد فترة المحن والثورات وهجمات الدول المسيحية. ولم تستتب الأمور لهذه الدولة إلا بعد التصدي لمختلف "الإملات" المحلية التي ألغت الحبش بعناية عن السلطة المركزية وقبورها.

وقد غلب الطابع العسكري على الأمانة التي اعتمدت عن جيش من الانكشاريين (الأتراك) والغبالة (الصنهاجية)، وهو وحدة مكونة أساسا من الجزائريين فضلا عن أسطول بحري استطاع أن يفرض مراقبة على البحر المتوسط.

وما فتئت هذه الدولة أن أعادت للمغرب الأوسط مكانته من خلال التصدي بنجاح للحملات الأجنبية على غرار حملة شارلوكان (1514) الذي مني بهزيمة نكراء، كما فرض سلطانه من جديد على مقاطعة تلمسان التي كان الأسبان⁽⁴⁾ يديمونها. وقد مرت بلبلة الجزائر أسوة بمرور تلك العهد بفتوات لذهار وانكماش سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وانتهى بها الأمر (إثناء حكم ليلشوات) خلال القرن السابع عشر إلى قطع علاقات الولاء التي كانت تربطها بالباب العالي. وبعد أن استعادت الجزائر حريتها عايشة فترة ازدهار تجسدت خاصة في تطور المعمران في أهم المدن لاسيما مدينة الجزائر التي كان عدد سكانها يقدر بأكثر من مائة ألف نسمة.

لكن في غضون النصف الثاني من القرن السابع عشر، تصاعدت حملات البيلدان الأوربية عليها تحت غطاء مكافحة القرصنة⁽⁵⁾، وفي أواخر حكم الدايات (1671 - 1830) بدأت أعراض الضعف تعاود دولة الجزائر لأسباب شتى منها تراجع التجارة والجفاف والأوبئة التي أودت بجزء من السكان.

ويرجع ذلك في الواقع إلى أن الجزائر كغيرها من البيلدان الإسلامية قد دخلت مرحلة الركود، ولم تعد قادرة على مواكبة مجرى التاريخ رغم الانتفاضات التي تروهم بذلك. لقد أخذت الفجوة الفاصلة بين للعالم العربي الإسلامي والدول الغربية تتسع أكثر فأكثر، بعد افتتاح هذه الأخيرة عهد الثورة الصناعية والعلمية وانبعثت لإزادتها في التوسع، هذه الإزادة التي لم تعد تجد في طويقها حواجز تذكر.

إن هذا التطور أحدث تغييرا حاسما في موازين القوى لصالح الغرب، تغييرا كانت الجزائر الضحية الأولى لنتائجه على مستوى المغرب. وما لبث هذا التغيير أن انعكس في الأوضاع الجغرافية السياسية التي لم تعد ملائمة لدول المغرب بصفة عامة.

وبعد أن سمعت الجزائر طويلا في وجه حملات الدول الأوربية، تمكنت فرنسا من غزوها وكانت تدبر لذلك منذ عهد بعبه. ولم تكن دوافع هذا الغزو والذرائع المعبرة له سوى غشاه ما لبث أن تعزق في مجرى التاريخ.

وينبغي أن تسجل في هذا الصدد أن ما كان يعرف بإهالة الجزائر كانت ساعة العدوان دولة منظمة مستقلة ذات سيادة، بكل صلاحيات⁽⁴⁾ الوجود الوطني حسب الأعراف الدولية السائدة في ذلك العهد. وهي صلاحيات يمكن أن تحسدها عليها في الوقت الحاضر كثير من الدول المستقلة وفق الإجماع الدولي. وتشمل هذه الصلاحيات التي اكتسبتها الدولة الجزائرية تنديجا ميادين عديدة منها الدبلوماسية والحرب وصك العملة - إلخ - كل ذلك في إطار ممارسة سلطتها - بواسطة الجهاز الإداري⁽⁵⁾ - على إقليم وشعب محددين.

وكانت علاقات هذه الدولة مع الباب العالي قائمة على أساس التضامن والولاء الرمزي تقريبا للخليفة أمير المؤمنين، وهي علاقات نابعة أساسا من مؤسسات الإسلام السياسية، ورغم أن سلطة هذه الدولة كانت توكية المنشأ فلا يمكن مع ذلك اعتبارها - بحكم السياق الذي كانت تعمل فيه - سلطة صادرة عن دولة أجنبية. ومن ثمة لا يمكن الطعن في الوجود الشرعي لهذه الدولة، ولو أن بعض المدارس الفقهية تذكر عليها مشروعيتها التاريخية.

لنست نابعة من الأمة الإسلامية التي يؤكد القرآن بشأنها على المساواة والإخاء والوحدة بين أعضائها مهما كانت الأعراق التي ينتمون إليها -

لذا يبدو تطبيع الدولة الجزائرية القائمة يومئذ بالاحتلال الأجنبي في غير محله لأنه سائر عن جهل بوقائع التاريخ ومفاهيم الحكم في الإسلام، بيد أن شرعية هذه الدولة و"جزائريتها" لا تعني بالضرورة تطابقها مع المجتمع⁽⁶⁾ بصفة دائمة أو تعبيرها عن كامل طموحاته أحسن تعبير، كما لا تعني تعطية ممارسات مثل الاضطهاد والظلم والقمع. علما أن المسلمين الجزائريين لم يتوحدوا في مقاومة الحكم التركي بسبب هذه الممارسات، كما فاعلوا الأنظمة الأهلية لتفكك السبب. وقد كان هؤلاء في انتفاضتهم أو احتجاجاتهم، يستلهمون حق المؤمنين في مقاومة أي حكم، يمس بمصالح الأمة أو يخالف تعاليم الإسلام.

وكان شعور الرعية بالتضامن فيما بينها يتم بمعزل عن السلطات، فذلك أن الأمة هي ولاية أمرها⁽⁷⁾ هنا، لأن الدولة أو السلطات مسائل علوية عكس الأمة التي هي دائمة

غير أن الدولة في الجزائر مثل بقية الدول الأخرى، لا يمكن لممارستها أن تظل من القمع أو العقاب المرتبط بجميع أشكال الحكم. وقد تكون المناهج المتبعة أحيانا مخالفة للمبادئ التي تقوم عليها شرعية الحكم ووجوده. وهذا التناقض لا يخلو منه أي نظام سياسي في العالم، وكثير من الأنظمة الزامنة لا تختلف في ممارساتها اليوم عما كان سائدا في ذلك العهد، وكانت الشعوب وما زالت تستنكر الحكم المطلق (شوقيا كان أم غريبا) والطفيلان والاضطهاد والاستغلال، ويشكل كفاحها لمثل هذه الظواهر معلما بارزا في مسيرة النابغ. ولا تختلف معارضة الشعب الجزائري في هذا التصدد للحكام الأتراك أو غيرهم في بعض الفترات، عن أية معارضة للمظاهر السلبية في أي نظام مهما كان مصدره. وتعكس هذه المعارضة بصفة عامة العلاقات الجدلية بين الدولة والمجتمع.

ومع ذلك تبقى الدولة الجزائرية بحكم طبيعتها الإسلامية، تمثل المصالح الروحية والمادية للأمة إجمالا، وتتولى الدفاع عنها أمام التحديات الخارجية. ولهذا السبب كانت تجد لدى المؤمنين دافعا، كل التضامن والالتزام خلال الحروب الدفاعية أو الهجومية. فلولا هذا التطبيق، لما استطاعت - اعتمادا على 10 أو 15 ألفا من الإنكشاريين - أن تصمد خلال عدة قرون الاعتداءات الأجنبية، وتفرض سلطتها في نفس الوقت على شعب معاد لها عدا مطلقا.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن الجزائر كانت دولة مثل الدول الأخرى، دولة وطنية تتوافر فيها شروط المجتمع - الدولة، إذا أردنا اعتماد هذا المفهوم⁽¹⁰⁾. ويمكن أن نستنتج من ذلك أن وجود الدولة الجزائرية سابق للاحتلال، خلافا لتلك الأطروحات التي تقرن ظهورها بنهاية تصفية الاستعمار.

لقد أدى ضعف الخلافة - التي كانت تمثل ما يشبه دولة متعددة الجنسيات - إلى ظهور ممالك عديدة تعلن الولاء لها وتمارس سلطتها على جزء من الأمة غير متحجرة من تكريس انقسامها بذلك.

وهذا ما جعل الأمة الإسلامية تعرف من آخر الخلفاء العباسيين إلى الخلافة العثمانية مرورا بالموحدين العديد من الدول، وتقف عاجزة عن حل مشكلة الحكم الموحد لها. وهكذا تحولات مع مرور الزمن إلى أمة واحدة بدول متعددة.

وقائي نشأة الدولة الجزائرية كضرورة لمسار هذا النوع السياسي، دون أن يذلل ذلك من الأساس الواحد للأمة ولا بيهيولوجيتها الموحدة. ورغم أوجه التشابه الواضحة بين الدولة الوطنية أو الدولة الأمة⁽¹⁾ الأوروبية، فإن مسار نشأة الدولة الجزائرية مختلف على أكثر من صعيد ! فهي ليست محصلة وطنية قائمة على التمايز الأثني، لكنها بنى فوقية لكيان بشري واسع يحتوي هذه البنية باعتبارها تنظيمًا سياسيًا محددًا.

لقد وجدت الأمة نفسها مضطرة - أمام نعتز قيام دولة مركزية موحدة - إلى تنظيم نفسها في كيانات سياسية مختلفة، دون أن يفقدها ذلك قوتها الأساسية الموحدة، هذه القوة التي تحافظ على اندماجها وتماسكها الإجمالي. وتجد هذه الكيانات المستقلة نفسها في تناقض بكيفية أو بأخرى مع الأمة الإسلامية، لأنها بحكم طبيعتها تميل إلى تكريس هذه التجزئة، كي تعطي لذاتها وجودًا إنسانيًا متميزًا كشرط لا بد منه لوجودها بالفعل. لكن الطابع الإسلامي لهذا الكيان يخفف في الواقع من حدة التناقض.

ومع ذلك يميل هذا الكيان - رغم هذا الطابع - إلى التنوع انطلاقًا من معطيات أثنية أو ثقافية، بالنظر إلى جبلية الوحدة والتعدد وعلى حسابها. هذه الظاهرة تفسر لماذا استطاعت الخلافة في عهد الوحدة أن تشمل عدة كيانات أثنية في الأمة، وتتعدد في زمن الشتات إلى دول كثيرة دون أن تزول كوافع لا من وعي المسلمين ولا من حيائهم الاجتماعية والثقافية. وتعد هذه الظاهرة من خصائص للعالم الإسلامي، الأمر الذي يكشف عن طبيعته المعقدة وصعوبة متابعة تطوره التاريخي.

ولعل هذا ما يجعلنا نفهم لماذا يتحدث بعض الجزائريين - اقتداء بالمنظرين الأجانب وبالأطروحة الاستعمارية - عن نظام الاحتلال أو السيطرة التركية، مشبهين إياه بدولة أجنبية كمولة فرنسا التي حلت محله. إن مثل هذا الموقف الذي يخلط بين نظامين مختلفين يتم عن تقليد إيديولوجي أو عن مفهوم اختزالي للتاريخ.

ويعتقد هؤلاء أن يمثل هذه المواقف، يمكنهم للبرهنة على وجود الأمة الجزائرية التي كان نظام الاحتلال قائما على نشبها. فبهم يستعملون لذلك مقاهيم لادبية غير مناسبة للواقع الجزائري العميق ومحيطه التلويحي، فضلا عن اعتماد إيدولوجية وطنية على أساس مثل هذه المقاهيم لا يخلو من تناقض مع هذا الواقع. للتذكير فإن مفهوم الأمة كان قد أثار - أكثر من مفهوم الدولة - ما بين الحربين، جدلا واسعا وسط الانتقلسيا الجزائرية. ويعود ذلك إلى نصاعد حركة التحرر الوطني من جهة، وإلى الأطروحة الاستعمارية الرامية إلى إدماج الجزائر بفرنسا من جهة ثانية. والتوير مشرور الإدماج يثبت هذه الأطروحة على افتراض غياب هوية وطنية جزائرية، بعد أن وجد هذا الافتراض ما يعززه في الإفرازات المزيفة لسياسة نفى وجود الأمة الجزائرية، ومحاولة طمس شخصية الشعب الجزائري.

وعلى عكس هذه السياسة ومنطلقاتها كانت الحركة الوطنية غير أكثر فصائلها تجلًا، حريصة على إثبات وجود الأمة الجزائرية كقاعدة لمدعها وفكرة رئيسية لحركتها. وكان الهدف من ذلك إثبات وجود هوية وطنية ضد المحتل الأجنبي، وليس إثبات تميز الشعب الجزائري عن الشخصية القاعدية للأمة العربية الإسلامية.

ومهما يكن فقد كانت الجزائر بكل وضوح كيانا تاريخيا سياسيا متميزا، سواء تعلق الأمر بأمة وجدت قبل الاحتلال أو بأمة في طور التكوين أو بطائفة أو بشعب أو سكان مسلمين.. فوجود هذا الكيان ثابت فرغ للتوير سواء أطلقنا عليه اسم أمة أو اعتبرناه "جماعة إنسانية هامة، يميزها الوعي بروحها وإرادتها في العيش المشترك وتكوين مجموعة سياسية على إقليم معين، أو مجموعة أقاليم محددة ومخصصة في سلطة ذات سيادة".⁽¹⁾

إن الجزائر تعني كل ذلك في آن واحد بل أكثر من ذلك. لقد نشأت - كما نشأت جميع للطوائف والشعوب أو الأمم عبر التاريخ - في بوتقة تفاعل ثقافي وأثني طويل الأمد مع ما يرافق ذلك من نقاط القوة والضعف. لنكتسب في النهاية الطابع الذي عرفت به في هذا العهد. فهي تحتل إلهما محندا يوضح تحت سلطة دولة

واحد، وتشكل جزءاً من أمة واسعة، ولها ثقافتها الخاصة المساهمة في الحضارة العربية الإسلامية، وعلى لغة وطنية ولغات محلية كما هو حال العديد من الدول. ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى الإسلام كأحد مقومات الكيان الوطني الجزائري، وكلحمة ضمن تماسكه الاجتماعي، وانماجه في مجموعة إنسانية يتلسمها نفس المصير في السراء والضراء.

ويشكل هذا الكيان كلاً لا يتجزأ مع الكيانات العربية الإسلامية الأخرى، رغم حدود نشأة الدولة وخصوصية بعض الجوانب اللغوية والتاريخية لهذا الكيان أو ذلك. ويمكن أن نلاحظ ذلك بوضوح على حدود أقطار المغرب، حيث لا فرق بين سكان التخم، وإن كانت هناك فروق فهي في حدود ما يميز سكان العتن عن الأرياف، أو ما يميز الشرق والغرب والجنوب والشمال في البلد الواحد. فهذا الطابع الوحدوي - رغم الخصوصية المحلية - نجده بدرجات متفاوتة بين جميع البلدان العربية الإسلامية.

في هذا الإطار المعين وضمن الواقع التاريخي المذكور، يتخذ مفهوم الأمة والوطن معنى مختلفاً عن مفهوم الدولة الأمة السليمانية حتى يكون مطابقاً للواقع الإنساني والتاريخي ومتطلبات نهضة الحضارة المشتركة بصفة إجمالية. ولا يمكن في هذا السياق فصل الوعي الوطني، وحب الوطن، والأمة أو الشعب لدى المؤمن عن الوعي بالانتماء إلى الأمة التي يتنافى معناها الكوني مع أية نزعة عنصرية.

وبنصهر هذان البعدان مع الوعي على الصعيد الشعبي، نون أن بلغني ذلك طبعاً النزاعات أو التناقضات الملزمة لجميع المجتمعات الإنسانية.

إن تعلق المؤمن بتاريخه وقيمه وبيكرات أمهاته والدفاع عن أرض الإسلام ومكتسباته المادية، يشكل نوعاً من التعبير مقبولا ومشروفاً كأي من أنواع التعبير الأخرى. ومن ثمة لا يمكن اعتبار هذا التعبير تعصباً أو تحلفاً كما توحي بذلك بعض الأحكام الشائعة، لأنه ليس سوى مظهر من مظاهر إرادة البقاء العنصر، من خلال الدفاع عن الشخصية القومية ورفض الأنماط الثقافية المهيمنة.

ويجد ذلك ما يبرره بصفة خاصة في التهديد الأجنبي الذي يستهدف وجود الأمة ذاتها. فللأمة هنا كامل الحق في تعبئة جميع طاقاتها واستعمال الوسائل المتاحة لضمان استمرارها، دون إعطاء المقاهيم والمقاييس السائدة أكثر ما تستحق من الاهتمام.

الغزو الفرنسي - تدمير الدولة الجزائرية - المقاومة المسلحة.

كان الغزو الفرنسي حلقة في الحركة التوسعية الأوروبية، كتعبير عن نفوذ البلدان الغربية صناعيا وعسكريا وبناء عليه يمكن أن نشك فيما يذهب إليه كثير من المؤرخين الذين يفسرون تلك الحملة باعتبارها سياسية داخلية طارئة، شنتها حكومة تبحث عن انتصارات خلوجها¹⁴ لغطية مصاعبها داخل البلاد. فعلى هذه الاعتبارات لا تختلف عن قضية ديون الداى على فرنسا - بواسطة الناجرين اليهوديين بوشناق وبكري - وضربة المروحة. وغير ذلك من الترائع الديبلوماسية والصحج الدعائية لحملة مبررة منذ زمن بعيد ضد العالم العربي والإسلامي.

إن فرنسا لم تفعل في الواقع أكثر من تهني مشروع قديم فشلت في تحقيقه المحاولات الإسبانية قبلها. ويذكر تشاول أندري جوليان¹⁵ في هذا الصدد: "أن نابليون فكر في العودة إلى سياسة الملك لويس الرابع عشر، وتجهيز ذلك كلاف الدائد بوتين (جويلية 1808) من سلاح الهندسة بإعداد تقرير ميداني هام كان بمثابة الدليل لجيش الاحتلال عام 1830".¹⁶

فقد تم الغزو إذا في فترة مناسبة بعد تحضير منهجي طويل. فالدولة الجزائرية كانت في حالة أزمة بسبب عدم الاستقلال، والوضعية الاقتصادية الصعبة والتي زادت خطورة الحصار الذي فرضته عليها فرنسا طيلة ثلاث سنوات (1827 - 1830).

ولم تسارع الحكومة العثمانية بوسائل الممد الذي كان الداى يأمل في الحصول عليه، ولم تكن البحرية الجزائرية جاهزة لصيد التحدي بعد الخسائر التي منيت بها في المعارك السابقة.

لذا عندما نزل الجيش وهو من أقوى الجيوش الأوروبية يومئذ - بسيدي فرج في 14 جوان 1830 بثورة قوامها 37 ألف جندي، لم يجد أمامه سوى 15 ألف جندي نظامي⁽¹⁴⁾ ونفس العدد تقريبا من المتطوعين.

لقد حاولت هذه القوة أن تشن هجوما مضادا لكنها وجدت نفسها أمام جيش يفوقها عددا ويتفوق عليها عدة وأحسن منها تسييما وتجهيزا. وكانت النتيجة احتلال الجزائر العاصمة وأنهيل دولة الدايات التي لم تكن - كما سبقنا الإشارة - تتطابق بالقدر الضروري مع مجتمع منقسم إلى قبائل وشيخ، ولم ينفعن إلى خطورة الغزو الأجنبي إلا بعد فوات الأوان.

كان احتلال العاصمة المعنية - قبل ذلك - إيذانا ببداية مرحلة جديدة، وحد المجتمع القاعدي نفسه خلالها في احتكاك مباشر مع المحتل الأجنبي لاسيما بعد أن استباححت مساكن المدينة رغم الاتفاقية التي وقعها الداي مع قائد الحملة، والتي يفترض أن تضمن للسكان بمختلف فئاتهم احترام حريتهم ودينهم وأموالهم وتجارتهم وحرمانهم.

هذا الأمر الواقع ما لبث المجتمع أن رفضه، وغم القمع وسياسة فرق تسد والخيلانات الملازمة لمثل تلك الظروف، مبعزا عن ذلك بالشروع في تنظيم المقاومة لمنع توغل الجيش الفرنسي داخل البلاد مدشنا مرحلة طويلة من الكفاح أبديت خلالها قبائل بأسرها كما حدث لقبيلة العوفية⁽¹⁵⁾.

وإذا كانت هذه المقاومة لم تكتس يومئذ طابع الثورة الشاملة على الغزاة المسيحيين، فلأنها كانت تقتصر إلى قيادة موحدة بعد لوتياك النشاط الإداري من جراء انهيار الدولة. وما لبثت السلطات المحلية أن انهالت بدورها، أمام انبعاث سلطة القبائل والزوايا التي وجدت في تلك فرصة لتصفية حساباتها مع معطي السلطة المركزية السابقة.

وسارعت السلطات الفرنسية بهدف كسب القادة الأعيان، إلى تعميق هذه التناقضات بإخضاع أهدافها ومحاولة الظهور بوجه المحرر من الحكم التركي.

واستغل الحاج أحمد باي قسنطينة من جهة انهيار الحكم المركزي لتعزيز استقلاليتها ومحاولة استخلاف الناي، لكن السلطات الجبهوية عموما رغم معارضتها للغزو لم تستطع إقامة سلطة مركزية بديلة، نظرا لما تميزت به موافقها من تردد وتوقف.

ومن جهة أخرى لم تكن القبائل التي كانت تشرف على مناطق واسعة من منطقة جرجرة إلى الجنوب ترى في احتمال توغل الجيش الفرنسي داخل البلاد خطرا كبيرا.

لكن رغم كل هذا النشور لم فقد اكتسبت المقاومة مع ذلك طابعا وطنيا بانتفاضة باي قسنطينة شرقا والأمير عبد القادر غربا.

تنظيم الدولة وحرب التحرير الوطني:

كانت فعالية تلك المقاومة مرهونة بقدرتها على إقامة سلطة وطنية وإعانة تأسيس الدولة. وقد كان الشاب عبد القادر سبكا إلى إتياء هذه الحقيقة، بعد أن برع وهو في الرابعة والعشرين من عمره "سلطان العرب" بذاتية معسكو ليصبح بفضل ذلك بطلا وطنيا. فقد بذل الأمير الشاب قصارى جهوده لتكوين قوة سياسية وعسكرية انطلاقا من أرضية جبلية وارتكزا على أكثر الزوايا تقدما، والاستحقاق هذه المكانة كان عليه أن يحارب على جبهتين: المحتل الأجنبي وبعض الأحيان الذين رفضوا خدمة وطنهم بعد أن كانوا في خدمة النظام المطاح به.

وقد أنتهج سياسة توحيد القوى التي توسم فيها استعدادا لمقاومة الجيش الفرنسي سواء بالحرب أو بالإقناع والتحالف. وميزة هذه السياسة أنها تتيح لعملية التعبئة أن تتم باسم شخصية وجبهة وباسم سلطة منظمة في آن واحد. أي باسم الدولة¹⁷¹.

هذا الطابع حاول الأمير أن يفرضه على سلطات الاحتلال للاعتراف به سواء عن طريق الحرب والدبلوماسية أو بواسطة عقد تحالفات خارجية على مستوى المغرب خاصة. فقد كانت دولة الأمير تمثل فعلا أصلب لشكل المقاومة الوطنية للاحتلال، رغم تواضع إمكانياتها قياسا بقوات الاحتلال والمواقف السلبية لبعض

السلط المحلية التقليدية. وهذه الإشارة إن كانت تبوّل ما كانت هذه السياسة تتميز به من تجديد، فإنها لا تفتقد في شيء من قيمة المقاومة على مستوى المناطق الأخرى، لاسيما مقاومة الباي أحمد في قسنطينة التي مهما كانت شدتها، لم تكن تخرج عن إطار الدفاع عن النظام السابق والحفاظ على السلطات التنفيذية المنبثقة عنه.

فنجاح المقاومة كان يقتضي إذا تشكلت سلطة جزائرية موحدة، في مواجهة سياسة الدولة الفرنسية التي كانت تسعى حسب خطة متكاملة نحو هدف معلوم ألا وهو احتلال الجزائر بشكل أو بآخر - رغم ما صاحب هذه السياسة من تردد واختلاف، وما حظي به كل ذلك من تضخيم في بعض الكتابات. لذا ليس من المهم كثيرا أن نتوقف عند مثل هذه المظاهر الناجمة عن المقاومة التي فاجأت الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون أن احتلال العاصمة يعني احتلال البلاد كله. ومهما كانت حقيقة هذه السياسة فالواقع الذي مالهت الجزائريون أن يعرفوه حق المعرفة، هو أن الجيش الغلزي ما جاء إلا ليمهد لتسهيل أمام حشد من المضربين والمستوطنين الذين يسعون بمختلف الوسائل لتجريدهم من أراضيهم وأموالهم.

طبعا! يمكن أن نستغرب لماذا لم يواجه الجزائريون هذا الواقع صفا واحدا، لأن هذا القصور يمكن أن يشكك في أطروحة وجود الأمة الجزائرية ذاتها في تلك الفترة، ولو كان هذا الربط يبدو قاسيا جدا. ومن المثير في هذا الصدد أن نعرف ما هي المقاييس التي وضع الشعب الجزائري على محكها طوال فترة الاحتلال ليستحق وجوده الوطني. فهذه المقاييس من وضع أجنبي، وهي من الصرامة بحيث لا نطبق إلا على الشعوب التي يراى إخضاعها ..

أن يستعمل لنفي الوجود الوطني لهذه الشعوب مقياس التنظيم الاجتماعي المتميز نارة، وهيمنة العقلية الميمنة تلوة ثانية، وغياب مقاومة موحدة تلوة أخرى، لكن ما أكثر الشواهد التي تثبت أن نفس الظواهر نحدثها لدى أمم كثيرة، لاسيما، أثناء الأزمات العميقة والنقائص الخطيرة الناجمة عنها، دون أن يؤدي ذلك إلى إسقاط صفة الأمة أو المجتمع عنها.

ومعلوم من جهة أخرى أن حركات المقاومة في كل العصور، تبادر بها أقطاب مستعدة لنجشهم المخاطر في سبيل الأمة كلها. كما هو معلوم أيضاً أن قوات الاحتلال بما تملك من وسائل العقاب والجزاء - تنجح أحياناً في كسب أقلية عميلة متناوئة الأهمية من صلب الأمة المغلوبة. لذا كان على الأمة الجزائرية أن تقدم في كل مرة، جسيم التضحيات لإثبات وجودها كأمة. وعندما تبادر بإعلان الجهاد مضطرة - لتعبئة قواتها استعداداً لهذه التضحيات، يسارع أولئك الذين يرتكبون المجازر دونما حرج، بالانشهير بهذه القضية - في نظروهم.

إن مفهوم الجهاد كما هو معروف بعني لدى المسلمين ترويض النفس قبل كل شيء سعياً لكمال الذات (الجهاد الأكبر)، وبإتي النضاح عن الأمة بحمل السلاح (الجهاد الأصغر) بعد ذلك. ولم تكن الدعوة إلى الجهاد في السياق الجزائري، لفلتلك العهد، تعني غير التعبئة والمشركة في مواجهة خطر داهم يهدد الأمة في وجودها. فهو ليس موجهاً ضد المسيحيين لئلا يهمل، ولكن ضد دولة تصف نفسها بالمسيحية وتستعد لإخضاع شعب مسلم بحد السلاح.

إن مفاهيم الجهاد والمقاومة الوطنية والدولة الإسلامية - العاملة بالإسلام نصاً وروحاً - لا يمكن أن تتنافى مع واقع أية حركة تحرر وطني. ومهما اختلفت مظاهر هذه الحركة، فإنها تلتقي في حقيقة الأمر عند إرادة البقاء الكامنة في كل أمة. ومن هذه الإرادة تستمد قوتها واندفاعها.

وقد تجلت هذه الإرادة في الحروب التي خاضها الأمير عبد القادر أكثر من 15 سنة، والانتصارات العديدة التي حققها جيشه وفي نشاطه السياسي والدبلوماسي وبناء دولته⁽¹⁴⁾ كما تجلت في المقاومة التي امتدت إلى مناطق مثل الأوراس ومنطقة الغبائل ومناطق كثيرة أخرى.

وبفضل تلك الإرادة الوطنية استطاعت المقاومة أن تحقق نجاحات كثيرة، رغم أنها لم تستطع أن تمنع الاحتلال التنويجي للتراب الجزائري. من قبل واحدة من أقوى الدول في العالم وجيشها الموروث عن إمبراطورية نابليون.

وإذا كان تدمير دولة عبد القادر قد وضع حدا للكناح المسلح في شكله الشامل والمتطم، فإن جذوة المقاومة لم تطف مع ذلك. غير أن هذا التدمير أدى إلى وقف حركة التجديد الوطني التي لم يعد ممكناً أن تستمر بنجاح في ظل سياق ذلك العهد وشروطه القاسية. لقد أمد توسع الرأسمالية أوروبا بقوة لا تقاوم قوتها، وحوّك دولها إلى حركة استعمارية احتلت جزءاً كبيراً من الكرة الأرضية. والملاحظ أن الجزائريين ومعهم حكام المشرق والمغرب والمسلمين عامة، لم يقدّروا احتلال الجزائر العاصمة حق قدره. فالمواقف السياسية لهؤلاء وأولئك كانت تعبر عن فكرة تجاوزة الزمن، قياساً بحقائق التطور العالمي والقوى الجديدة التي أفرزها في الساحة الدولية.

فلم يعرف المسلمون والمغاربة خاصة كيف يتضامنون فيما بينهم، لمواجهة خطر محقق بالجزائر لكنه يترصص بالجميع في أجل مسمى. لقد كانت الجزائر بمثابة الحلقة التي عجل انقطاعها سقوط هياكل الدولة، وتكريس الاتحطاط الفعلي للبلدان الإسلامية التي أصبحت مجرد نواحي في مركب التاريخ. فركود هذه البلدان وانقسامها وانكماشها كان محصلة طبيعية لعجزها الواضح منذ أمد طويل عن تجديد قواها على الصعيدين المادي والفكري وتنظيم دولة موحدة فاعلة والحفاظ عليها. ولم يؤد تكوين كيانات "وطنية" والتناحر من أجل الحكم إلى النهضة المأمولة، بل ساهم عكس ذلك في تسارع مسار الاتحطاط وما يترتب عليه من احتلال وسيطرة أجنبية. وهذه هي الأسباب التي جعلت المقاومة في الجزائر تفتشل في مرحلتها الأولى رغم المعارك البطولية التي خاضتها.

المقاومة والانتفاضات الشعبية

شهدت الجزائر خلال المرحلة الثانية من المقاومة انتفاضات مسلحة عديدة، برهنت على إرادة لا تقهر في كفاح الشعب من أجل استعادة حريته، رغم تواضع الوسائل وجنوح التجاح الضئيلة. وكانت انتفاضة المقراني والشيخ الحداد عام 1871 من أهم هذه الانتفاضات لاتساع رقعة انتشارها التي امتدت إلى سهل المنيعة غرباً، يعد أن شملت منطقة القائل وجزءاً من عمالة قسنطينة.

لقد شكلت هذه الانتفاضة خطرا حقيقيا على الاحتلال، بعد أن أظهرت الجماهير الريفية بتحرير من بعض الزوايا - منها الرحمانية - استعدادا قتاليا نوريا كبيرا، وقامت بتنظيم نفسها في لجان⁽¹⁸⁾ حرة منتخبة على مستوى الدواوير لتعويض هياكل الإدارة الاستعمارية. وقد اكتست هذه الانتفاضة الشعبية طابعا سياسيا، لأن أسبابها تعود أساسا إلى استيلاء الإدارة والمستوطنين على أراضي الأعراس بالمنطقة.

وجاءت في ظرف مناسب إذ تزامنت مع الحرب الفرنسية الألمانية وأحداث بلدية باريس، لكن ذلك لم يمنع من قمعا بضرارة "مثالية"، أدت إلى سقوط آلاف الضحايا من الجزائريين، فضلا عن سلب مئات الآلاف من الهكتارات من أراضيهم ومن أكثر من نصف رؤوس أموالهم.

وقد برهنت هذه الانتفاضة أن الشعب الجزائري لم يستسلم رغم مرور قرابة نصف قرن من الغزو الفرنسي، وما يزال يتحجب الفرص للتخلص من نير الاضطهاد. فالكفاح تواصل بعد استسلام عبد القادر في شكل "حرب عصابات" كانت تتحول بين الفينة والأخرى إلى أحداث تاريخية مثل ثورات الزعاطشة (1849) والأغواط (1852) وأبشريض (1857) وأولاد سيدي الشيخ (1864). وهكذا جاءت انتفاضة 1871 كتتويج لمقاومة عنيفة لشعب يخوض حربا غير متكافئة، أبرز خلالها أسرى نوجات الشجاعة والإصرار.

هذه الحركة لم تتوقف رغم القمع وتناجيه الوحشية، بل تواصلت عبر انتفاضات الأوراس (1878 - 1916) والجنوب الوهرلي (1881) ومرغويت (1904) وبني شقران (معسكر) ..

كانت هذه الثورات دليلا على حيوية الشعب وإيمانه الجبارة، وتعبيرا عن مقاومة متنوعة متواصلة في أوج لحظاتها. مؤكدة بذلك اسالة حب الوطن لدى الفئات الشعبية وبدمومته. ذلك أن المقاومة الوطنية في الجزائر كانت مقاومة شعب قبل كل شيء.. ولم تكن مقاومة بعض الأعيان مهما بلغت لوجه بطولة هؤلاء.

فلا غرابة إذا أن يدفع الشعب الجزائري خلال فترة المقاومة الكبرى (1830 - 1871) ضريبة باهظة هي الأرواح والأموال بالنظر إلى أساليب "التهمة" التي اشتهر بها جيش الاحتلال الفرنسي. وقد ذكر مصطفى الأشرف في هذا الصدد: "لأنه من المحتمل بل من الأرجح أن تكون حرب الاحتلال ومضاعفاتها (1830 - 1860) تسببت في إبادة عدة ملايين من الجزائريين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكان جل المضحايا من الريف الذي كان ساحة قتال وعرضة للدمار والتشريد. فضلا عن تشريد مليون من سكان المدن".⁵⁴ مثل هذه الحقائق يمكن رفلها بدعوى غياب الأرقام الدقيقة عام 1830، علما أن أطروحة الإبادة هذه تصدى لها كتاب كثيرون بحجج مختلفة، كما يشهد على ذلك الجدل بين الأشرف و جاك، قلنان الذي حاول أن ينفي عن الجانب الفرنسي إرادة الإبادة المبرمة⁵⁵، استنادا على الحجة الاقتصادية المتمثلة في تطور الرأسمالية وفي ظاهرة الاستيطان ذاتها. وفي أطروحة ضعيفة أبعد ما تكون عن الإقناع، لأنها تفضل التجريد "الاقتصادي" على حساب وقائع الاحتلال.

ومن ثمة أخفقت هذه الأطروحة بدورها، كما أخفقت أطروحات معادلة - حاولت التقليل من شأن الخطر المحدق بالشعب الجزائري - في "تطبيع" الاستيطان المسلح، وإظهاره في ثوب ظاهرة تلويحية تعود بالفائدة على البلد المستعمر. فلا يمكن لأية نظرية أن تنكر وقائع التلويخ وتضحيات الشعب الجسيمة حفاظا على حريته ودفاعا عن ممتلكاته بعد أن واجه فعلا خطر الإبادة. وفي تلك الأقوى برهان لإثبات الوجود الوطني لمجتمع واج بنفسه متعلق أشد التعلق بقيمه وأرضه غير أن مرحلة المقاومة المسلحة من الصعب أن تتواصل بعد أن تعرضت فئة الفلاحين إلى نزيف حقيقي، علما أن المدن كانت يومئذ توضع تحت الاحتلال ورقابته الصارمة وقد استقر بها المستوطنون الأوروبيون. فهذه الفئة لم تعد تملك لا القوة ولا الوسيلة لتنظيم كفاح مسلح واسع النطاق، بسبب ما نالها من سلب لأموالها وتفكيك لصفوفها، وبعد أن فلتت خيرة أبنائها.

هذا التزييف جعل فئة الفلاحين تنطوي علا ذاتها دون أن تستسلم، لتواصل المقاومة بوسائل أخرى مستعملة قوة الخمود في كثير من الأحيان، مع رفض الأمر الواقع الاستعماري كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

ومع ذلك اكتسب هذا الرفض غير المعلن على المستوى الفردي والعائلي والقبلي بعدا وطنيا⁽²⁴⁾، وإذا لم يستطع الحيلولة دون احتلال الجزائر كلها فقد كان استعمارا مستقبليا على الأقل، من ناحية وفروقه حائلا على المدى الطويل دون تحقيق السياسة الاستعمارية، لأكثر أهدافها خطورة ألا وهو تدمير الروح وإلقيم الوطنية للأمة.

وقد أصبحت المقاومة المعنوية هذه رأسمال المجتمع الوحيد، بعد فشل المقاومة المسلحة (مؤقتا) ومهب خيوات البلاد، من قبل الاستيطان الذي وجد في خدمته فضلا عن إدارة طبعة قوة القمع والنشوب الاستثنائي المسلط على رقاب الجزائريين.

وارتفعت خلال تلك الحقبة أصوات كثيرة منددة بتجاوزات المشروع الاستعماري الذي لم يجد مع ذلك تيارا سياسيا واحدا ليطعن به من الناحية المبدئية، لذا مهما كانت نوايا المتعاطفين مع "الانديجان" (الجزائريين) في التخفيف من وطأة الاحتلال، فقد كانت آثاره الفعلية بمثابة كابوس طويل على الشعب بأسره.

ورغم تروني أحوال الشعب الجزائري فقد احتفظ بكامل إنفته، كما احتفظ بقدراته العميقة في المقاومة، وإذا كان الحسم العسكري قد فرض عليه نوعا من الاستكانة، فإنه لم يرض على تحفره للباطم لإعادة النظر في الاحتلال، طالما بقي متعلقا بقيمه الوطنية وبإيديولوجية وما توجب عليه من مواقف. وهذا ما جعله يتصدى بكامل قوته الروحية إلى محاولة محو شخصيته، وإفضا أدنى تنزّل عن وضعه العربي الإسلامي كعنوان لاستمرار وجوده الوطني.

الإدماج والمقاومة الوطنية

أدرك الشعب خطر سياسة الإدماج⁽²⁵⁾ فراح يستمد من ذاته الطاقة اللازمة للتصدي لها ومحاولة تكريس وجوده المستقل. فالنظام الاستعماري وهو يواجه

العداء الشعبي لم يدرك في الواقع بأن القمع وقوة السلاح ليست كافية لغرض سيطرته بصورة نهائية، ولكي يدعم أسس هذه السيطرة قام في 14 جويلية 1865 بإصدار قانون "السبينانوس كونسولت" بنوع فرض "الإدماج" كأمر واقع بإعلان "أن الأهلي المسلم فرنسي مع استمراؤه خضوعه للشريعة الإسلامية كما في السابق". لكن هذا النص مع ذلك لا يجعل من الجزائري فرنسيا يتمتع بكامل حقوق المواطنة، لأن هذه الحقوق مشروطة بوجوب طلب الجنسية الفرنسية، والنخيل بذلك عن وضعه الإسلامي.

كان المشروع الفرنسي أسوة بالرأي العام يقدر بأن القانون الفرنسي يتعارض مع الشريعة الإسلامية، لذا كان المطلوب من الجزائري أن يرتد عن دينه وينسلخ عن ثقافته وتراثه الحضاري وماضيه. أي عن كل مقومات شخصيته التاريخية.

ولم تكن سياسة الإدماج في الواقع سوى استمرار لعملية تدمير الأسس المعنوية والمادية للأمة الجزائرية بحد السلاح⁵⁴ فقد كانت تستهدف التمكن لعقدة المغلوب في الفرد الجزائري وتدمير نفسه والحط من نمط حياته وثقافته واستلابه بفرض بنية استغلاله بعد إحكام السيطرة على وسائل وجوده الاقتصادي. فالهدف هنا إن لم يكن القضاء على الإنسان الجزائري قضاء مبرما، فعلى الأقل تحطيم معنوياته ليرضى بالعيش هائما خائرا على هامش المجتمع الاستيطاني.

وكان المراء من سياسة الاستيطان المطبقة منذ بداية الاحتلال - تماشيا مع سياسة "الإدماج" - إن تيسر تكثر الأوربيين فترجيا كي يتفوقوا على عدد الأهالي، لأن المستعمر كان يعتقد أن الظروف الجهنمية المفروضة على الشعب، قد تؤدي إلى فئائه في أجل مسمى حسب منطق الغزو وغايته الحقيقية.

فسياسة "الإدماج" إذا - رغم تعدد واختلاف ألوانها طوال الحقبة الاستعمارية - لم تكن في الحقيقة سوى مذهب لمحاربة المجتمع الجزائري وطابعه الوطني على الخصوص. لكن حالة الانهيار التي عوفتها الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر، أوجت إلى بعض النيارات السياسية الجزائرية بإمكانية استغلال تلك السياسة كمطبة لمطالبها⁵⁵.

نشأة الحركة المطالبية «الشباب الجزائري» وسياسة «الإدماج»

ضاعفت تطرف الاستعمار الاستيطاني من انعكاسات الحرب الذئابة والقمع، ومختلف السياسات الرامية إلى القضاء على الشخصية الجزائرية، فقد أدى كل ذلك إلى انقلاب أوضاع المجتمع الجزائري رأسا على عقب، وبلغ من النفك إلى حد فقدان أدنى إمكانية للتعبير السياسي عن مطالبه، بعد أن وجد نفسه ضاحا في صراع يومي من أجل البقاء تحت رحمة حكم أجنبي يتفنون في اضطهاده ويحرص كل الحرص على خنق كل نغمة وطنية في المهد.

وفي ظل هذه الوضعية الطارئة ما لبثت المواجهة حسب أشكال الكفاح التقليدية أن فُقدت مقبولها، بعد أن استتب الأمر لنظام الاحتلال - بفضل وسائل القوة التي بحوزته - ووجد المجتمع الجزائري نفسه في حالة دفاعية عاجزا، رغم مقاومته المعتبرة - عن بناء ذاته مرة أخرى على أسس جديدة لوضع التحدي المفروض عليه. لكن كل ذلك لم يمنع ظهور مبادرات منظمة بدرجات متفاوتة، حملت معها الإشارات الأولى للتعبير السياسي والثقافي ذي النزعة المطالبية، وإن كانت تلك المبادرات متواضعة الأهداف كما هي حالة «حركة المتطوقين».

هذه المحاولات البسيطة الرامية إلى إعادة البناء السياسي والثقافي وجدت في طربلها مصاعب جمة، لأن المجتمع الجزائري يومئذ كان في حالة تقهقر على جميع المستويات. لقد فقد جل قياداته خلال الانتفاضات - سواء تصفية أو تغيا - ولم يكن من الممكن تجديدها بسبب العراقل أمام تعليم اللغة الوطنية خاصة.

وكانت سياسة الاحتلال تعتمد إلى الحط من شأن نوات البلد الحضري وإلى تشويه ثقافته وبينه على حد سواء، ولم ينبج من عملية الطمس المصاحبة للاحتلال أي قطاع معنوي كان أو مادي. ولم يكن الفراغ والارتباك المتولد عن ذلك، ليسجع محاولات التجديد الوطني سياسيا كان أم ثقافيا، ولمقاومة هذه السياسة اعتصم الشعب بقيمه الوطنية، دون أن يتمكن من تحديثها تماشيا مع حركة التطور والتغييرات الملزمة لها، واكتفى في نهاية الأمر بتحنيط تلك التقاليد، بسبب عجزه عن نكيهها وجعلها أكثر نعالبة، وفي المقابل نجد أن النظام الاستعماري استفاد من التقدم العلمي والتقني، ومن تفعيل حركيته وتمكين المستوطنين الأوربيين من أحكام سيطرتهم.

ووجدت الدولة الاستعمارية في "نجاح" المستوطنين وسيلة دعائية، لخدمة إيديولوجيتها و"العمل الحضاري" الذي تقوم به، واستقطاب فئة قليلة من الجزائريين لاستغلالها في تمييز ونطبق سياستها، فالعماء انقسام بين المستوطنين والشعب الجزائري - رغم عمقه واستحالة طرحه - لم يكن مع ذلك ليحول دون التواصل بينهما والعبور من طرف إلى آخر مثلما يحدث عادة في مثل هذه الأوضاع. ومرد ذلك أن أية دولة مستعمرة - لأسباب مختلفة - تتحج دائما في كسب فئة من السكان، بحكم مراقبتها لجميع الأنشطة الحيوية في البلاد، الأمر الذي يجعل أي جزائري تابع لإدارتها في شؤون حياته القومية والجماعية.

ونظرا لاستحالة طرد شعب بأسره من أرضه، تعتمد الدولة المستعمرة على تكبيف نظام السيطرة والاستقلال بما يقدم مصالحها بطريقة أفضل، وتلجأ هنا إلى أسلوب الاستقطاب والإقصاء، إقصاء عامة الشعب من الحياة الثقافية والسياسية من جهة، واستدراج أقلية منه مع كسب ولائها واستعمالها لخدمة القضية الاستعمارية من جهة ثانية. فهذه الفئة ضرورية لإدارة الاحتلال ولعبتها السياسية لما تقوم به عناصرها من دور إضافي ومساعد في إحكام الرقابة على "الأمازي"،

غير أن هذه "الانتابجسية" الجديدة⁽⁴⁾ التي تعلن انتمائها إلى "الحضارة الفرنسية" وتبنيها بكيفية أو بأخرى، تظل مع ذلك على صلة بوسطها الأصلي بدرجات متفاوتة لأنها بدون ذلك لا يمكن أن تقوم بأي دور يذكر، وهكذا نجد نفسها تحت ضغط قوي من كلتا الجهتين: إدارة الاحتلال من جهة والشعب من جهة ثانية. لقد ظهرت الحركة المطلبية المعنلة وسط هذه الفئة من الجزائريين "المعفرنسين" (مثل الأرض)، وكان على رأس اهتماماتها تحسين ظروف معيشة المسلمين، طبقا للسياسة الرسمية واعتمادا على المبادئ السائدة بفرنسا ذاتها على وجه التحديد، وكان هذا التوجه على ضوئه مصلو تطور الجزائر في ذلك العهد بمثابة الطريق الممكن الوحيد، أمام رجال مازالوا يشعرون في قلوبهم أنفسهم بوطأة الهزيمة.

وما لبث أن اثبتت عن هذه "الانتليجنسيا"، نخبة "المنطورين" الذين انتظموا فيما بعد في حركة "الشباب الجزائري"^(٢٧) التي بدأت في حدود 1900 نهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية وكان هذا الاهتمام تعبيراً عن التظاهرة الأولى للفكر المطالب، في تلك المرحلة الجديدة من تاريخ الجزائر. وكانت هذه الحركة تحاول بواسطة مطالبها المحتشمة^(٢٨) الإفلات من ديكتاتورية المستوطنين. ولم تكن تلك المطالب تخرج عن نطاق الاستفادة من الحقوق التي تنص عليها سياسة الإدماج الرسمية والتي ظلت بالفرنسية للجزائريين مجرد حبر على ورق. فهل يمكن إضفاء صفة الوطنية على هذه الحركة—

لا يمكن ذلك ولو كان معثو المستوطنين يعتبرونها كذلك خدمة لمصالحهم الخاصة لا غير. ذلك أن المطالبة بالمواطنة الفرنسية ولو كان في ظل التسلسل بالوضع الإسلامي، سواء عن قناعة أو بدافع تكتيكي يعني باختصار في الواقع الوطني.

ومع ذلك لا يمكن أن ننكر دور "النخبة المتطورة" التي ساهمت وهي تحاول التخلص من وضعية الخضوع للامشروط - كما تريد إنارة الاحتلال - في كشف تناقضات السياسة الاستعمارية ونفاقها. وقد أدى رفض هذه المطالب - رغم اتفاقها مع مذهب الإدماج الرسمي - إلى انتشار موجة من الاستياء وسط "الانتليجنسيا" الجزائرية الجديدة التي كانت تنظر بعض الاعتراف مما كان يتمتع به الأوروبيون.

وكانت نسبة هامة من "المنطورين" تتبرأ بحماس من تهمة الوطنية، بل ذهب الأمر باليعض إلى النكران التام لماضي شعبهم وثقافتهم اللذين كانا في نظرهم من أسباب تخلفهم^(٢٩).

لكن من الخطأ تعميم هذه الأفكار على جميع "المنطورين"، إذ نجد من بينهم من بقوا أوفياء لثقافتهم، مؤمنين بنهضة العالم العربي الإسلامي، متخفين هذا الطريق صلبة للتعبير عن حبهم للوطن.

ويمكن تفسير ظاهرة "المختطرين" بأنهم كانوا من أوائل ضحايا الاستلاب الاستعماري، لأنهم لم يعودوا جزائريين أصلاً كما أنهم لم يصبحوا فرنسيين كاملي الحقوق، لذا مهما كان حسن نواياهم فقد ظلوا عاجزين عن التوفيق بين تفضيلين: الاستعمار والشعب الجزائري - ولو كانوا هم أنفسهم ثمة هذا التناقض رغماً عنهم.

والواقع أن رفعة الإدارة الاستعمارية كانت من الصرامة بحيث لم يكن بوسع أي جزائري أن يعارض السياسة الفرنسية دون أن تنزل عليه صواعق القمع، لكن رغم التظاهر بالأطمئنان وسعيه، فقد كانت هذه الإدارة تشعر في قلوبها نفسها بالفشل في التسدي لمقاومة الشعب بلشكاليها المختلفة لجميع الاعتداءات التي يتعرض لها. غاية شراسة كانت تنذر في الواقع بإيقاظ الجماهير⁽¹⁾ التي كانت مطامحها أبعد من مطالب "النخبة المختطرة"، ولو أن تلك المطالب كانت يومئذ ما تزال تبحث عن صياغة وثيل سياسي يعبر عنها.

وكان دعاة الإيديولوجية الاستعمارية الواعدة بتطوير العالم من حولهم، يخشون تسرب الأفكار التحررية الجديدة التي تبثها الحركات الوطنية. ومن ثمة كانوا يتوجسون من أن تحمل حركة "الشباب الجزائري" في طياتها الإرهاسات التي قد تركز عليها الحركة الوطنية بالجزائر في تطورها، على غرار ما حدث في العديد من بلدان المشرق وفي تونس وغيرها.. هذه الشبهة ظلت تلازم "النخبة المختطرة" رغم موقفها الموالي أثناء الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، عندما باشرت بالدفاع عن التجنيد الإيجبوي الذي عارضه معظم الجزائريين بالقوة أحياناً⁽²⁾.

فقد كانت تعتقد أنها بموقفها ذلك تستوفي الشروط التي تؤهلها تدريجياً للاستفادة من نفس الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين. لكن الأوروبيين سلّعوا - خشية المنافسة - يرفض تجنيد الجزائريين، مؤكدين بذلك لؤايتهم الثابتة في الحفاظ على كامل حقوقهم أمام الشعب الجزائري وإبقائه في حالة من الدونية المستديمة. في حين ساند قسم من الرأي العام الفرنسي عكس ذلك، مطالب

الشباب الجزائري" باعتباره أحسن دعاية لأفكار الوطن الأم، وسد أمام مطالب الوطنية الجزائرية الكاملة، واحتفال نواصلها مع الحركة العربية الإسلامية التي كانت في أوج صعودها.

أما الجماهير الرقبة لذاتها، لما فقدت كانت تحفظ على أفكار "الخبذة المتطورة"، معتبرة حصول بعض أفرادها على الجنسية الفرنسية فضيحة كبرى. وكان لهذا التحفظ - إن لم نقل العدا - كبير الأثر على مستقبل قبال "الشباب الجزائري" الذي وجد نفسه تائها في منعرجات السياسة الاستعمارية بدون قاعدة جديدة محروما من دعم الجماهير المسلمة ومحاربا من الأوروبيين لأسباب مختلفة.

أزمة حركة الشباب الجزائري

في نهاية الحوب وجدت حركة "الشباب للجزائري" نفسها ملزمة، بإعلان موقفها من قانون 4 فيفري 1919 الذي يتيح لفئة من الجزائريين - من غير الأميين من عدال الزواعة أو المعدن ومن غير الذين أدوا الخدمة العسكرية - فرصة الحصول على المواطنة الفرنسية الكاملة، شريطة التنزل عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وقد أدى ذلك إلى انقسام الحركة إلى تيارين تباري يامل الانتفاخ بالجنس وبالتمثيل المحتل في غرفة النواب، وتباري كان يرفض التنزل عن الوضع الإسلامي استنادا إلى رفض الجماهير، لمثل هذا الإصلاح غير المضمون بحكم معارضة الأوروبيين الشديدة له.

هذا التباري تزعمه الأمير خالد حفيد عبد القادر الكبير الذي كسب بهذا الموقف سمعة كبيرة، في أوساط الجماهير المسلمة التي كانت تتابع باهتمام النقاش الدائر حول موضوع جوهرى كالتجنس. وكانت الانتخابات البلدية عام 1919 مناسبة لاحتدام النقاش، بعد أن تقدم لها الأمير خالد بقائمة من غير المتجنسين، منافسا قائمة بن نامي المؤلفة من المتجنسين أو الواضين به.

وقد وكز الأمير خالد في حملته الانتخابية على الإسلام والكفاح البطولي للأمير عبد القادر منهما بن نامي ومن معه بالرد. وكان جمهور الجزائريين يرهفون السمع لمثل هذه المواضيع التي نخاضب ذاكوتهم الجماعية ونحيي فيهم آمالا عريضة

وسلخ خصوصه - ومعهم الأوروبيون - بالرد عليه واصفين إياه بـ "الوطني" - المعادي لفرنسا، ورغم فوز قائمة الأمير خالد بالعاصمة فقد ألغى مجلس العمالة انتخابه شخصيا بدعوى أنه من مواليد تمشق بسوريا، وبالتالي لم يكن من الرعايا الفرنسيين؛ فضلا عن مساهمته في إيقاظ النعصب الإسلامي بدعايته المناهضة لفرنسا. وقد عبر المستثمرون المسلمون عن تضامنهم مع الأمير، فاستدلوا جماعيا وذلك لأول مرة في تاريخ المنتخبين الجزائريين.

وكان من نتائج هذه الواقعة تمكن الأمير خالد من عقد صلة مباشرة - هي الأولى من نوعها - مع الجماهير الشعبية كمثل لجماعة سياسية جزائرية، وهي صلة لم تكن تخلو من أهمية بحكم مغزاها رغم أنها لم تكن وثيقة. فقد تجاوز هذا المغزى مجرد الاهتمام بلائحة مطلب معنوية هي حقيقة أنها لبيعت من جديد صلات الشعب الجزائري العاطفية نحو حبه لوطنه وتعلقه بتاريخه.

ومن جهة أخرى ما انعكت حركة "الشباب الجزائري" تتعرض منذ نشأتها لهجمات المستوطنين المتطرفين الذين ينهونها بالوطنية حيناً وبالوحدة العربية والإسلامية حيناً آخر، بهدف تشويه صورتها لدى الرأي العام الفرنسي والحيولة دون الشروع في الإصلاحات التي تراها باريس ضرورية لدعم أسس الوجود الفرنسي. ويستعمل المستوطنون تلك الهجمات كخبال لحماية امتيازاتهم، لأن حركة "الشباب" لم تكن في الحقيقة تشكل أبنى خطر من حيث أفكارها وبالأحرى من حيث سلوكها. فقد كان هذا "الشباب" يبدو صادقا في تعلقه بصورة "فرنسا المثالية"، وفي محاولة الحصول على المساواة في الحقوق عبر المواطنة الفرنسية. غير أن إقدام القوى الشعبية في النضال من أجل الإصلاحات المذكورة، قد يؤدي إلى فتح أفاق أخرى.

مثال إصلاحات 1919

ولهذا السبب حاولت إدارة الاحتلال حركة الشباب الجزائري رغم اعتدال برنامجها وسعت إلى تحطيمها بشتى الوسائل، دون أن توفق ذلك ببعض الإصلاحات التي نؤشر بتكيف الاستعماري مع المتغيرات المستجدة. وكانت

الحكومة الفرنسية وهي تقرو تجديد الجزائريين خلال الحروب العالمية الأولى، قد وعدت بإجراء إصلاحات هامة مكافئة للمشاركة الجزائرية في المجهود الحربي بصفة عامة.

وقد أثارت تلك الوعود جدلا عقيما ومتناقضا بين أنصار الحفاظ على الوضع القائم (من المستوطنين وإدارة الاحتلال) من جهة، والحكومة الفرنسية المتوردة في الوفاء بوعدها من جهة ثانية، لينتهي برضوخ هذه الأخيرة في نهاية المطاف لإرادة المستوطنين الذين رفضوا بانتظام جميع محاولات الإصلاح المناهضة من المواقف الحكومية المتبعية.

هذا التعارض الذي يشكل ثابتة في تلويع الاستعمار ويعكس نظرتين سياسيتين يجمع بينهما الاتفاق على تجاهل مصالح الشعب الجزائري، نظرة المستوطنين الأوروبيين ونظرة الحكم في بلوبس. مثل هذا التعارض لم يكن لهو حرجا جديا لتطور تيار أهلي إصلاحي بأتم معنى الكلمة، فأي إصلاح مهما كان ضئيلا، كان المستوطنون يعتبرونه مساسا بمصالحهم وهبمتهم، ولتعزيز موقفهم هذا لم يتحرجوا من اللجوء إلى أحط أشكال الإيديولوجيات الاستعمارية، فالأهالي في نظرهم "قصور بالوراثة" وكانهم من ناسوت وضع، و"حكمهم لا يكون إلا بالسلطان وهم غير مؤهلين لاستيعاب الأفكار الديمقراطية لا روحا ولا معارضة. ولم تعرف مجتمعاتهم عر تاريخها الطويل غير الإقطاع أو الفوضى". والعربي أخيرا "من عرق منحط ولا يمكن تربيته". كما أعلن ذلك المجلس الأعلى بالجزائر سنة 1894⁽¹⁰⁾.

والأرجح أن المستوطنين يرون في "العربي الميت أفضل العرب"، ولم يكونوا يتصورون الإدماج بعيدا عن ثوبان الأهلي واختلافاته مع محيطه الاجتماعي والسياسي والثقافي. كما لم يكونوا يرضون بأي حال من الأحوال أن ينال أحد من امتيازاتهم وتفاوتهم العرقي، رغم التطور والتغير العميق الذي يشهده العالم من حولهم.

وبدل أن تنسدى حكومة بلزيس لمثل هذه الظواهر، كانت عكس ذلك تحاول معالجتها وتكثيف سياستها على ضوءها، خدمة لمصلحة المستوطنين أنفسهم. وكانت الإصلاحات المجنشمة والتي يقام حولها عادة هرج ومرج كثير، مستوحاة من استراتيجية كفاح مناهض لنمو الوعي الوطني في صفوف الشعب الجزائري ولظهور مطلب الجنسية الجزائرية. ويقتضي ذلك طبعاً القيام ببعض الإنجازات لصالح فئة قليلة بهدف فصلها عن الجماهير الغفيرة، وحرمان هذه الجماهير في نفس الوقت من إملاوات يمكن أن تصبح ناطقاً باسم مطالبها الحقيقية.

غير أن حكومة بلزيس وإن كانت تستلهم مثل هذه الاستراتيجية، فإنها مع ذلك لم تكن تحدوها بإرادة حقيقية لإنجازها، أمام عداء المستوطنين من جهة ومقاومة المجتمع الجزائري (لأسباب مختلفة) من جهة أخرى. وبذلك كثيراً ما تجد نفسها مجبرة على انتهاج سياسة حلول وسطى وإصلاحات متأخرة عن أوانها، فتكون لذلك بدون تأثير ولا ترضي المجموعات المعنية بها في نهاية المطاف.

وبالفعل ماذا يمكن أن يمثل حق الفرد في الجنس بالنسبة للشعب الجزائري (الذي رفض ذلك عند صدور السيناتورس كوتسولت عام 1865) - أو توسيع التمثيل في المجالس الجزائرية التي تهيمن عليها الأقلية الأوروبية - أو عود المساواة وإحياء نظام الجماعة في ظل سياسة محاكم القمع الاستثنائية -

فالكلمة الأخيرة كانت دائماً للمستوطنين المعارضين مبدئياً لأي تغيير في صالح الأهالي والذين يرهقونهم على استعداد لمنع أي إصلاح جدي حتى يبقوا سادة في الجزائر بدون منازع. فالنظام الاستعماري سواء من حيث طبيعته أو إيديولوجيته، لم يكن يسمح بالإدماج الحقيقي الذي يفتح باب الاستفادة أمام جميع الجزائريين من نفس الحقوق الممنوحة للفرنسيين بدون أي قيد، كما لم يكن يسمح (قانونياً) بالتطور نحو الاستقلال الذاتي. وهنا يكمن التناقض الجوهرى. لأن سياسة القمع كان هدفها الوحيد هو إخضاع الشعب الجزائري وتعجيزه عن التكفل بمصيره عاجزاً مزمناً.

مخاض الحركة الوطنية العصرية - نشاط الأمير خالد وحدوده

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، تمايزت المواقف السياسية بوضوح على ضوء النقاش الدائر حول الإصلاحات. فقد أصبح الجزائريون أكثر ميلا إلى فصل مشاكلهم عن مشاكل المستوطنين وإدانة الاحتلال، وإلى تطوير الأطر الخاصة بهم سواء في ميدان العمل السياسي والنفائي أو النشاط الجمعوي الديني والرياضي في المدن خاصة. ويعود انتقال مركز النشاط إلى الوسط الحضري إلى عدة عوامل من بينها تفكك البنى القبلية وتجهيل الفلاحين فضلا عن تفكيرهم المستنير⁽²⁴⁾. وازداد هذا الاختلال حدة نتيجة استحواد المستوطنين على ثروات البلاد ومختلف وسائل الحكم، في ظل نظام التمتع الاستثنائي (شأن قانون الأمالي) المسلط على جماعات الأرياف، ونزايد النمو الديمغرافي (الذي لا يكفي تفسيره بالنفد في الميدان الصحي وحده كما يؤكد البعض) الذي أدى إلى تسارع النزوح الريفي باتجاه المدن.

وقد تشكل لذلك تنوعا على هامش المدينة الأوربية مركز حضري جديد، خاص بالجزائريين الذين لم يقطعوا مع تلك صلاتهم بوسطهم الأصلي. وما لبثت هذه الظاهرة أن أحدثت تغييرات حاسمة في العلاقات الاجتماعية السياسية، نتيجة تزايد التلاحم بذميتهم المتميزة وثقافتهم وتطلعاتهم كنفذة ما دون البروليتاريا. فقد أدى تحول جزء من الفلاحين إلى بروليتاريا ونزوحهم إلى المراكز الحضرية إلى تغيير المعطيات السياسية والاجتماعية للمشكلة الجزائرية الأمر الذي سيحمل من المدن بعد سنوات قواعد احتياطية للحركة الوطنية⁽²⁵⁾.

وفي هذا الإطار أخذ المجتمع الجزائري بفضل حركيته اذانية يتكيف شيئا فشيئا مع موجات التغيير في حين لم تجد إدانة الاحتلال ما تود به على ظهور الجماهير الشعبية والإعلان عن مطالبها بوضوح، سوى الحفاظ بقوة على الوضع القائم ولو بعد السراح.

فقد عجزت الحكومة الفرنسية عن الوفاء بالوعود الهزيلة التي قدمتها للندبة المتطورة من الجزائريين وعندما يحدث أن تنزج بعض هذه الوعود إلى قوانين،

تقوم إدارة الاحتلال والمسؤولون الأوروبيون بالحد من مداها أو تحول دون تطبيقها بالحدس.

في ظل هذه الظروف لا يمكن أن تزدهر حركة مثل حركة الشباب الجزائري (نهار الأمير خالد). فسياسة هذه الحركة ذات المطالب الإصلاحية المحدودة، واعتمادها وسيلة العمل الانتخابي من جهة، وتحفز إدارة الاحتلال إلى قمع كل تطوع للعمل الوطني من جهة ثانية، كل ذلك يلف حائلا دون هذه الحركة وتجسيد مطالبها وتطويرها لتتحول بذلك إلى حركة وطنية حقيقية.

وقد انترك الأمير خالد هذه الحقيقة فراح يستقبل المرة تلو الأخرى⁽¹⁸⁾ من المجالس التي كان من المفروض أن يدافع فيها عن مصالح ناخبيه من المسلمين، بعد أن اسطدم بالعواقل الدائمة التي تقبها الأغلبية الساحقة المعطلة لأقلية المستوطنين، فضلا عن حملاتها الإعلامية الكاذبة والمخادعة، ورغم أن مواقف الأمير قد تطورت بوضوح في المرحلة الأخيرة من نضاله، فقد ظل مع ذلك يؤكد دائما على ربط الحصول على المواطنة الفرنسية، بالاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية الإسلامي وبالطابع العربي الإسلامي للشعب الجزائري.

هذا التناقض الذي فرضته ظروف النضال الصعبة، لم يكن لمساعد على تجزؤ نضال الجماهير الشعبية، ومع ذلك كان نضال الأمير خالد الشجاع والعنيد ضد القمع الاستعماري بكتسي مغزى وطنيا حقيقيا، فهو ما انفك يندد بالأمساراة في مختلف مناعرها، ويحث المجتمع الجزائري على التعلق بإسلامه وقيمه، مطالبا بتعليم اللغة العربية منتقدا بشدة المتجنسين من الجزائريين.

وإذا لم يكسب بكفاحه هذا تأييد الأعيان الصريح له، فقد كسب على الأقل تعاطف المسلمين عبر الجزائر كلها حتى أصبح من كبار رجالات البلد بفضل مساهمته في الكشف بوضوح عن الشعور الوطني بمضمونه العمري.

ولم يكن ذلك بخلاف على إدارة الاحتلال التي سارعت بطرده⁽¹⁹⁾ من الجزائر سنة 1923، فأقام بمصر كما سيفعل الكثير من الوطنيين المغلوبة بعد عقدين من الزمن. هذا المنفى الإيجازي حرم الأمير من دعم القوى الاجتماعية في الجزائر، وكان إيذاها

بالقول سياسته وتفرق جماعته. غير أنه عاد إلى باريس سنة 1924 إثر فوز الكتل اليسار في الانتخابات، ولما خاب أمله في هذا الكتل توجه إلى العمال المهاجرين⁽¹⁾ فساندوه كما ساند الشبيوعيون وكانوا يومئذ يؤيدون تحرر الشعوب من نير الاستعمار.

وإذا كان الأمير خالد قد اتخذ من اتحاد المستعمرات متبراً لأسماع صوت الشعب الجزائري، فإنه لم يخط قط في الحزب الشيوعي الفرنسي ولم يتبن مذهب. وحاول أن يواصل نشاطه في فرنسا وتحسيس الأوساط اليسارية بالمصالحة الجزائرية. وعقب هذا المجهود الواعي إلى توجية مصالح الجزائريين عاد إلى منفاه بمصر مرة أخرى.

كانت سياسة الأمير خالد تبدو غير متلائمة مع منطلقات تلك المرحلة الجديدة من النضال، بسبب عداوة إدارة الاحتلال واعتراض الأعيان من الجزائريين عليه من جهة وعدم تفهم اليسار الفرنسي لمساء من جهة ثانية. لكن اتصاله بالعمال المهاجرين الذين كانوا يصعد تنظيم أنفسهم كان بداية تغيير نوعي في تطور الحركة الوطنية الجزائرية لاحقاً. وتزامن ذلك مع نهاية تجربة الأمير خالد السياسية.

والواقع أن فشل هذه السياسة وكذلك فشل حركة الشباب الجزائري - المؤلفة من الأعيان خاصة - أدى إلى توعية قطاع من الرأي العام بضرورة تجاوز سياسة المطالبة بالحقوق الفرنسية، تلك السياسة التي أصبحت بمثابة الخط الفاصل والمميز بين الاتجاهات السياسية الناشئة.

وقد انحصر دور الأمير في إزالة الغبار عن الظاهرة الوطنية، دون أن يكون واثقاً للمذهب الوطني الذي سيصبح في الواقع المعبر عن المطامح الحقيقية للشعب الجزائري. ذلك أن الإيديولوجية الوطنية كانت شائعة في وفائع المجتمع الثقافية، قبل أن تعبر عنها جماعة أو تنظيم سياسي معين. وجاءت صياغتها العصرية وترويجها كأداة نضالية، نتيجة العلاقات الجديدة بين الواقع الاستعماري ورد المجتمع المغلوب عليه رداً وطنياً.

وكان هذا التعارض أهم ما يميز الوضعية الاستعمارية التي يمكن تعريفها ، بسيطرة مفروضة من أقلية أجنبية على أغلبية محلية تختلف عنها اختلافا جذريا ،^{١٩٠} ، بأنها، باسم تفوق عرقي (أو إثني) وثقافي معلن منهيين ، وكاحتكاك بين تحولتين غير متجانستين حضارة الآلة والاقتصاد القوي ذات الإيقاع السريع ، الأصل المسيحي، المفروضة على حضارة بسيطة هي ثقافتها متأخرة في اقتصادها بطيئة الإيقاع وغير المسيحية أصلا^{١٩١} .

هذا التعريف، ينطبق على حالة الجزائر مع بعض التحفظ، لأن السيطرة المفروضة عليها ليست من أقلية المستوطنين فقط بل من دولة أجنبية كذلك ، كما أن طرق التطور الثقافي في بداية الاحتلال لم يكن في مستوى الحدة التي عرفها من بعد في سياق تطور النظام الاستعماري.

ويرفض المجتمع المستعمر أن يكون مجرد أداة اقتصادية كما يراه ذلك، ورفضه بحد السلاح كما يرفضه بمنظومته الإيديولوجية الخاصة.

ويؤثر على حالة النزاع هذه حدوث تغييرات في المجتمع المستعمر، تساعد على ميلاد قوى جديدة وتحول طرق الكفاح نفسها. وتتميز هذه العلاقات بطابعها الشامل الذي ينعدي المجتمع الغالب والمظلوم إلى العالم أجمع. ذلك أن صدام الحضارات، إنما يندرج في إطار حركة عامة، تمكنت خلالها المجتمعات الغربية من وسائل التفوق في جميع الميادين العلمية والتقنية، ضامنة بذلك هيمنتها على المجتمعات الأخرى، تلكم الهيمنة التي ما لبثت أن تجسدت في ظاهرة الاستعمار وما تحمل في طياتها من سيطرة واستغلال.

وما لبثت مقاومة الشعوب للاستعمار مهما كان شكله - أن تحولت إلى حركة تحرر وطني شاملة، تبعه انهزام حركات المقاومة التقليدية أخذت الشعوب المظلومة - في الغلب الأحيان - تبحث عن المفاهيم والنقليات المساعدة في عوامل قوة الأنظمة المسيطرة، والتي يمكن أن تستعين بها - بعد تكييفها - في الدفاع عن قضايها والتخلص من السيطرة الأجنبية.

وكانت الأفكار أول ما قامت باستعماله خلال المرحلة التمهيدية من الكفاح التحرري (العسكري). وهذه الكيفية انتقلت الوطنية - في صيغتها المتطورة - من

الأمم الأوروبية إلى حركات التحرير عن طريق الانتلجنسيا المناهضة التي تلقت تكوينها بالمدرسة الغربية في معظم الأحيان والتي قامت بتكييف هذا المفهوم مع أوضاع البلدان المكافحة في سبيل انتقامها. وكان هذا المفهوم في الأصل يعني إثارة الشعور الوطني والتعلق العاطفي بالأمّة، لذا يختلط أحيانا بكراهية الأجانب والنزعة الانعزالية، والمبالغة في تطوير القنرات الوطنية داخل البلاد وخارجها وما يقول عن ذلك من نوايا عدوانية.

وعلى العكس من ذلك، تستعمل الحركات الوطنية هذا المفهوم لإثبات وجودها الوطني الذي كثيرا ما يحاول المستعمر سحقه، وبذلك يصبح ذكره محورية في عملية التحرر.

وقد ظلت الوطنية في الجزائر وثيقة الصلة بالإسلام والعروبة في نظر الجماهير، أسوة بمعظم البلدان العربية الإسلامية. فالجماهير ترى فيها تكريسا لهويتها الوطنية وتجسيدا لطموحاتها العميقة ضمن المجتمع الأوسع الذي تنتمي إليه.

لير أن بعض السياسيين يحصر معنى الوطنية في إقامة دولة وطنية علمانية بكيفية أو بأخرى.

ومن خصوصية الوطنية المصرية في البلدان أنفة الذكر أنها تختلط إلى حد ما بحب الوطن، وتتركز على أساس إيديولوجي عربي إسلامي موحد ومرتبط بحركة تاريخية الأبعاد.

ومكنا تجمع الإيديولوجية الوطنية بين مفاهيم تبدو في الظاهر متناقضة، لكنها في الواقع متكاملة وناقضة ومتجاوبة مع المطامح العميقة لهذه الشعوب التي لم تجد قط انتماءها إلى مجموعة أشمل هي الحضارة العربية الإسلامية. وقد وجدت في هذا الوعي بالأمّة للطاقة الضرورية، لتغذية مقاومتها وحماية شخصيتها وتعبئة جهودها في سبيل تحررها. وبناء على ذلك تشكل هذه الإيديولوجية مصدر إلهام لمختلف مكونات الحركة الوطنية بدرجات متفاوتة، أملا في التكامل بمطامح المجتمع بأكبر قدر ممكن من النجاعة، علما أن المجتمع لا يجد

نفسه إلا في الشبّارات التي تمثل هذه المطاعم أحسن تمثيل. وإذا كان تيار الأمير خالد متميزاً وسط حركة الشباب الجزائري والمجموعات السياسية الأخرى، فالسبب أنه كان في ذلك العهد أقرب إلى التعبير عن تلك المطاعم. رغم أنه لم يكن يستجيب لما يقتضيه الوضع يومئذ.

وهكذا نلاحظ أن إرادة التجديد الوطني كانت تعبر عن نفسها بطرق متعددة متميزة أكثر فأكثر. سعيها منها إلى مجاراة حركة التلوّخ بنية توجيهها عكس ما كانت تحاول الحملة الفرنسية منذ 1830. ومن ثمة لم يكن هناك مجال للشك في انتصارها اللاحق على النظام الاستعماري، رغم نجاعة الاقتصاد والتقنية وقوته العسكرية.

وينبغي التأكيد في هذا الصدد على الدور الأساسي الذي لعبه الإسلام طوال فترة المقاومة تلك وخلال مرحلة النهوض البطيء كما يقول شاول روبير أجرون؛ ولقد وجد الجزائريون في الإسلام ملجأ ومبعث أمل. ومهما كانت فلسفة المؤرخ الشخصية والتفسير الذي يأخذ به فلا يمكنه إلا أن يلاحظ بأن مقاومة هذا الشعب لتجلى كلية في الإسلام وبالإسلام.

طبعاً قد يبدو الإسلام الجزائري في نظر المستشرقين بدائياً قليل الأوتباط بالسنة، أو ملوفاً بالعادية ونزعة الشك الفرنسية بشكل خطير. لكن ذلك في الظاهر فقط لأن الإيمان الشعبي احتفظ بحيوته كاملة.

فالتأثير الفرنسي في الواقع لم يكن قد اخترق بعمق الجزائر المسلمة عام 1919، وكان منألقاً من النفوس لا يختلف كثيراً عن تلك الأراضي المفرنسة حسب القانون الجزائري. أي تلك التي أصبحت خاضعة للقانون الفرنسي، مع إمكانية بقائها ملكاً للمسلمين⁽²⁰⁾.

الهوامش

(1) A. LAROU, l'Histoire du Maghreb, p 222, Ed MASPERO, Paris, 1970.

(2) CILIA. Jellun, Histoire de l'Afrique du nord, T1, p 254, Ed PAYOTBQUE, 1971.

(3) IBI, p 256.

(4) IBI, p 277.

(5) هذا المصطلح الخامس يمكن أن يبرز مختلف أشكال المدون، علما أن الفرنسية كانت تارسها جميع البلدان القائمة على ذلك.

(6) القوانين والأعراف الدولية تحدد العناصر المكونة للدولة كالآتي: 1- تراب وطني 2 - حكومة 3- إدارة 4- جيش 5- دبلوماسية

(7) Claude BONTEMPS, Manuel des institutions algériennes, T1, p 27 et suiv, Ed GUJAS, 1976.

(8) Georges GURVITCH, Traité de sociologie, T2, p 195.

ليطلق كثير من الحقوقيين في تحديد الدولة بالتجميع الشامل (كالأمة مثلا)، لأنها في الحقيقة ما هي سوى مجموعة كل المجتمعات عرقية قائمة على إزام غير مشروط لا خلاص منه.

(9) Claude COHEN, l'Idée des origines..., p 102, Histoire universelle (14), BORDAS, 1970.

(10) Claude LEBRES, p 71-72, Ed MASPERO, 1965.

(11) Voir Henri LETEBURE, De l'état, p 10-18, Ed UNION GÉNÉRALE, 1975.

(12) عرف مثاليين يتفلق مع نهدين الأمة كما يلي:

الأمة هي مجموعة بشرية مستقرة تكونت عبر التاريخ على أساس أربع خصائص جوهريّة وهي: وحدة اللغة والتركيب والحياة الاقتصادية والتطابق الذاتي المستند من خصوصية سميات الثقافة الوطنية. وفي 18 مارس 1929 أهد مثاليين صياغة هذا التعريف في مقال بعنوان: التبنينية والمسألة الوطنية. رد على الرفاق مشغوف وكوثواشوك وغيرهم. وقد أضف عنصرًا خامسًا هو الدولة الوطنية المتميزة والتي لا وجود للأمة بدونها.

(13) Le marxisme et la question nationale et coloniale, par STALINE, Ed SOCIALE, 1949, Réédition Normane DESTUME, 1974.)

١٩. العنصر يتعارض مع واقع العديد من الأمم الخاضعة لنير الاستعمار ومن ثمة لا
تبا أن تقيم دولة وطنية، وولينا أن الأمة يمكن أن توجد بدون دولة.

(13) CH.R. AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, p 8, Ed PUF.

(14) CH.A. Julien, Histoire de l'Afrique du nord, T2, p 29, Ed OP.CIT.

(15) CH. R. AGERON, OP.CIT., p 8-9.

سب عبد الله المروني لم يكن هناك سوى 6000 جندي من وحدات الأوجاق (Histoire du
(Maghreb, OP.CIT).

(16) CH.R. AGERON, Ed OP.CIT, p 12

الجنرال سغاري هو الذي تميز على نحو خاص في هذا القمع الوحشي.

(17) Voir CH.R. AGERON, Politiques coloniales en Maghreb, Ed PUF, 1973.

اعترفت معاهدة ديمشقل وكذلك معاهدة القنطرة بسلطنة دولة عبد القادر (المعوية) على جزء
أخير من التراب الجزائري.

(18) Voir CH.R. AGERON, Ed OP.CIT, p 15.

اعترفت معاهدة القنطرة (30 ماي 1837) بوجود هذه الدولة على ثلثي التراب الجزائري.

(19) MOSTETA Lachraf, OP.CIT.

كانت هذه اللجان الحرة فعلا والمختبة على مستوى التدوير تضم ما بين 10 و 12
عضواً وكانت مكلفة بمراقبة القواد وغرض الضوابط وحجز أسلحة الرافضين أو
المعارضين للقضية المشتركة، فضلاً عن شراء الكيل والسلاح والذخيرة.

(20) M. Lachraf, OP.CIT, p 25.

(21) Jean Claude VATIN, L'Algérie politique, Histoire et société, p 152-154, Fondation
nationale des sciences politiques, Ed A. GOLDN, Paris, 1974.

(22) Voir Lachraf, Algérie, nation et société, OP.CIT.

(23) الإنماج كلن يعني في البداية إلحاق التراب الجزائري بفرنسا، ولم يكن آنذاك يتعلق
على غير الفرنسيين والأوروبيين المتواجدين الذين تعترف لهم بحقوق المواطنين وحرياتهم.

(24) تهنس خلال الفترة من 1865 و 1875 وهي من أسلاك الفخوات التي مر بها الشعب
الجزائري 371 مسلماً ويجهل كيف تم ذلك، وقد راضهم المجتمع الجزائري في صفوفه.

Voir CH. R. AGERON, Les Algériens musulmans (1871-1919), T1 p 344, Ed PUF, 1958.

(25) لم يجد الشعب الجزائري نتيجة مقاومته الطويلة وتوفر على الوسائل اللازمة للتفاجئ قمعاً الأمر الذي يفسر هذا الإنكسار. وليس تحرر المجتمع.

(26) هم بنوع مختلف من الأفراد (صحفيون ومحامون وأطباء ومعلمون من خريجي المدارس الحكومية) تجمعوا في وفاقية منذ 1919 كما يذكر علي مراد في (Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, p 43, Ed MOUTON et Cie, 1967)

(27) على غرار تركيا الفتاة وتونس الفتاة ... وعلم جراً، الأمر الذي يؤكد الطابع العلماني للحركة المطلوبة في أقطار العالم الإسلامي.

(28) مطالب "الشباب الجزائري" كانت كما يلي:

- تعديل نظام الخدمة العسكرية للأهالي مع المساواة بالفرنسيين وإلغاء المسحة.
- إصلاحات مالية واسعة:

1. إصلاح النظام الضريبي

2. التوزيع العادل للضرائب وموارد الميزانية، تمثيل جدي وكاف في المجالس المنتخبة بكل من الجزائر وفرنسا أي تمثيل المصطنين بما يعادل 2/5 أعضاء المجالس زيادة على توسيع هيئة الناخبين، حق المستشار في البلدين في المشاركة في انتخاب رئيس البلدية، عدم الجمع بين المهام الانتخابية ووظائف القياد.

التمثيل في البرلمان الفرنسي أو في هيئة منتخبة مقرها باريس.

- حق الذين أدوا الخدمة العسكرية في أن يصبحوا مواطنين فرنسيين بتقديم طلب بذلك بدون إخضاعهم للإجراءات السابقة حالياً.

(29) لم يكن جميع عناصر "الشباب الجزائري" من دعاة القبول كما يذكر ش.ر. أجرون (FOUQIT, p. 1043-1044). مثلاً كانت أسبوعية "الحق" التي تحمل عنواناً فرعياً "الشباب المصري" تعتبر من وجهة نظر مختلفة. هي وجهة نظر الأغلبية المتعلقة بالإسلام التقليدي وبالنهضة الإسلامية بالشرق في آن واحد. أي الوطنية الإسلامية.

(30) بالفعل كان من الممكن حدوث اقتناضات شعبية بصفة تلقائية، كان آخرها ما حدث بالأوراس عام 1916.

١١) أثارت قضية النجيد غضبا كبيرا وسط السكان المسلمين وعطلت بالهجرة نحو
 'رق وسوريا على الخصوص. وقد تبعته موجة الهجرة من تلمسان عام 1901 موجلت
 لاة من مختلف المناطق، وكانت شكلا من أشكال مقاومة النظام الاستعماري. وقد
 أدت هذه المقاومة أكثر علنا عندما قررت الحكومة الفرنسية تعميم التجنيد الإجباري
 (سرم 31 جافلي و 3 أيفري 1912)، كما تشهد الحوادث التي هزت مناطق الندية
 «ج بوعرييج وندرومة وتلمسان حيث تظاهر آلاف الجزائريين احتجاجا على ذلك.

١٢) ظهرت هذه الحركة أثناء ما تكون في التناقضات بني شاران ومعسكر ومليانة وغتاما
 الأوليس عام 1916. معتبرة على عداء الشعب الجزائري للاحتلال الذي لجأ مرة أخرى
 إلى الجيش والقمع لإخمادها.

١٣) أن القضية المطروحة كانت تعتقد عكس ذلك، إن دعم مجهود فرنسا في حربها مع
 الألمان يمكن أن يجعلها تستفيد من بعض الإصلاحات. كما جاء ذلك في اللائحة التالية:
 «لما نطلب من الحكومة الفرنسية التي نعرف جيدا مدى إنسلافها وعظما ورعايتها ونلج
 في لطافتها أن تتدخل بمنحنا حق المواطن الفرنسي مع احتفاظنا بالقانون الأحوال الشخصية
 (أما بنا، تعويضنا عن ضريبة الدم التي يفرضها علينا».

A. NOUSCHÉ, La naissance du nationalisme algérien, 1914-1954, p 22, Ed MINUIT, 1961
 (32) Cf. Adieu, l'Afrique du nord en marche, nationalisme musulman et souveraineté
 française, p 31, Ed LUTJARD, 1971.

١٤) نتيجة الانقلابات الناجمة عن الغزو والسياسة الاستعمارية.

١٥) يذكر جاك بيرك الذي يستشهد به فيما يلي فتق هذه الهجرة في كتابه (Le maghreb
 entre deux guerres, p 60, Ed DU SEUL 1961): «إن المزارع الحديثة وهي تكثر عبر
 ملايين الهكتارات من أحسن الأراضي باسم أولوية الحق في الإنتاج - التي ينفق مباشرة
 في الفلاح - قد أدت إلى انتقال حيرة الجماهير البعيدة عن أوضاعها إلى شعراء المدن.
 وهكذا أدت حركة الاستيطان بالأرياف إلى إبطاء الطابع البروليتاري على المدينة. وكما
 أثبتت تلك الحركة في إقامة مجال النملون الحر مع الفلاحين المتقنين، لم نعرف المدينة
 بغيرها وحدها حقيقتا. ولم نجد المساواة في هذا الميدان خلا وسطا بين مواجهة التفتينين.
 وهكذا شاهدنا ثورة شعب بلا أومش بعد أن بلغ التناقض ذروته.

(35) في أكتوبر 1920 خاضة عندما استقال جميع المستشارين البنايين المسلمين قنصلها مع الأمير خالد كما يذكر ذلك:

CH.R. AGERON in *Politiques coloniales au Maghreb*, p 268, PUF.

(36) CH.R. AGERON in *Politiques coloniales au Maghreb*, Ed PUF.

نفس الكاتب يرجع المنفى الاختياري بعد فشل.

(37) من 52,000 عام 1921 ارتفعت إلى 92,000 عام 1923.

(38) G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique du nord*, p 34-35, Ed P.U.F, 1971.

(39) CH.R. AGERON, *Les Algériens musulmans ...*, OF CIT, p 1243-1244.

الفصل الثاني

النهضة والتيارات المؤسسة للحركة الوطنية

كانت التغيرات الطارئة خلال الحرب العالمية الأولى خاصة، نقطة تحول من حركة المقاومة التقليدية إلى انبعاث الحركة الوطنية في شكلها الحديث. ففتت المؤسسات التقليدية - من زوايا وقبائل وعائلة - المدفوعة بالإيديولوجية الشعبية الكثير من نجاحها، كوسائل تعبير وعمل في مواجهة النظام الاستعماري بعد أن اعتراها التمسك بدرجات متفاوتة. وما لبثت لذلك أن تخلت عن دورها القيادي في الكفاح، إلى منظمات اجتماعية سياسية جديدة أكثر تماسكاً مع المرحلة الناجمة منها تلك التغيرات. فاعتمدت الحركة الوطنية وسائل العمل السياسي الملائمة - كالصحافة والانتخابات والمطالب المنظمة - أظهرها في شكل جديد وأعلى عليها مزيداً من الحيوية.

لكن عند الحديث عن النهضة العصرية للحركة الوطنية إجمالاً، ينبغي أن نوضح بأن هذه الحداثة لا تعني القطيعة مع قديم الماضي، بل السعي إلى تحقيق توافق هذه الألف مع العصر. وكانت الحداثة في هذا السند نقطة تميز محسوس بين التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية، فقد كانت تعني لدى الشباب الجزائري نوعاً من الفرنسية بالاختصار رغم التمسك ببلاتون الأحوال الشخصية الخاص، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول. في حين كان التيار القيني والثقافي - الذي يمثلته العلماء - يدعو إلى الحداثة من زاوية تطهير الشعائر ورفض الخرافات السخيلة بسبب الجهل والطريقة. وبدعو هذا التيار، المنتخبون (تسمية الشباب الجزائري فيما بعد) والعلماء - مع بعض الاختلاف - إلى "حداثة محدودة في

أهدافها السياسية وفي وسائل عملها أيضا وكانا يسعيان في الاهتمام بالعوامل الثنائية، فالمنتخبون كانوا يعولون كثيرا لتحقيق مطالبهم على حسن نوايا الحكومة، بينما كان العلماء يركزون على القيم الإسلامية دون الذهاب بعيدا فيما تستوجب من مواقف الأمر الذي جعلهم ينجحون إلى سياسة الترتيب في أغلب الأحيان.

لذا لم يكن هذان التياران - المشكلان من الأعيان أسلمسا - رغم بعض السمعة في الأوساط الشعبية، يعبران عن طموحات الشعب وأفكاره في موضوع الحداثة، يبدو ما كانا يعبران عن أفكار نخبة بورجوازية متميزة، وجدت نفسها بين النظام الاستعماري من جهة والمصالح الشعبية من جهة ثانية، ومن ثمة عجزت عن تحديد أفق واضحة للشعب وقيادته بنجاح على طريق الكفاح من أجل الاستقلال، باعتباره شوطا ضروريا للحداثة الأصلية.

غير أن نفس هذا اليعد لدى كل من "المنتخبين" و"العلماء"، لا ينفي كونهما عنصرين فاعلا في الحركة الوطنية عامة، وفي الحداثة إلى حد ما، مقلونة بصيغ الكفاح التقليدية، لكن إذا استشرطنا المستقبل بمنظور النجاعة وحدها وجدنا أن أفضل الطاقات كانت تكمن في حركة نجم شمال إفريقيا، وهذا ما نحاول الكشف عنه من خلال خصائص هذه التيارات الثلاثة المكونة للحركة الوطنية.

الاتحادية الجزائرية للـمنتخبين- الأهالي

تأسست هذه الاتحادية أثناء مؤتمر عقد بالجزائر في 11 سبتمبر 1927 برئاسة الدكتور بن تامي، وكانت تضم قسما من "الشباب الجزائري" من أمثال فريحات عباس والدكتور بن جلول الذي تولى رئاسة الاتحادية فيما بعد وكئن هؤلاء الشباب - وجلهم من المنتخبين في المجالس المختلفة - ينصبون إلى الأمير خالده لكنهم لم يكونوا يشاطرون مطالبه كلها، وكان أكثرهم متعلمين بالفرنسية ومدمجين حزليا، يمثلون الأنتلجنسيا الجديدة التي لم تكن تظعن في شرعية النظام العسيطر، لكنها لم تكن تقبل بدور الخادم المطلوب منها في ظل - هذا الدور الذي قامت به طائفة أخرى من المثقفين نفسها في خدمة الاحتلال.

وقد أخذوا المنتخبون الدفاع عن قضية مواطنيهم، لكن ضمن إطار غير مناسب وبوسائل غير فعالة. الأمر الذي طبع مواقفهم بالإنافذ. ومع ذلك كان نشاطهم ايجابيا، حتى لو كانت مواقفهم غير مطابقة لما يقتضيه الحل الحقيقي للمشكلة الجزائرية. فقد ساعدوا بنشاطهم هذا في ابقاء اهتمام المواطن بالسياسة، وانتشار الوعي شيئا فشيئا وسط المثقفين بالفرنسية، لأن مفاوضة المستوطنين وأدارة الاحتلال، شجع السكان على رفع رؤوسهم في وجه الاضطهاد والظلم. ورغم أن هؤلاء كانوا ضد فكرة الاستقلال - لاستحالتها عند بعضهم من أمثال فرحات عباس - فقد اندمجوا مع ذلك في مسار التيارات السياسية المؤلفة للحركة الوطنية الناشئة، وإن كانوا أكثر هذه التيارات اعتدالا ببليل أنهم كانوا يتبرعون من صفة "الوطنيين" ذاتها.

ويمكن تمييز اعتبار "المنتخبين" من بين تيارات الحركة الوطنية، بذلك الفئات التي كانوا يمثلونها والتي لم تكن تروى في نشاطهم غير حمايتها من تجاوزات الإدارة، والمطالبة بالمساواة في الحقوق دون التفكير الجدي في التخلي عن الجنسية. إذ كان بعضهم - على غرار فرحات عباس مثلا - يظهرون من خلال سلوكياتهم، كوطنيين غير واعين بحالهم رغم قصر حياتهم التي توحى بخلاف ذلك. فقد كان هؤلاء "المنتخبين" قبل كل شيء ضحايا الوضع الاستعماري، في مرحلة وصل بين عقدة الهزيمة ولادة الانبعاث. وكان التيار السياسي الذي يمثلونه شعرة لهذا الوضع وكذلك مطالبهم التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تمثيل الأهلي في البرلمان (الفرنسي).

المساواة في الأجور والتعويضات بالنسبة للعمال المهاجرين.

إلغاء قانون الأهلي.

تطبيق القوانين الاجتماعية (الفرنسية) بالجزائر.

إعادة تنظيم الهيئات الانتخابية في البلديات المختلطة المشكلة بموجب قانون 1910، والخاصة بانتخابات المجالس العامة والمندوبيات المالية

هذه المطالب الاندماجية الواضحة كانت على طوق نقیض مع مطالب نجم شمال إفريقيا، سواء في مضمونها أو في هدفها التزمي إلى الحاق الجزائريين بالمجتمع الفرنسي. ذلك أن النجم كان يطالب بالاستقلال الوطني، بينما يرفض "المنتخبون" هذا المطالب إلى درجة أن منظرهم فرحات عباس كتب في مؤلفه "الشباب الجزائري" بقوله: "الجزائر أرض فرنسية. ونحن فرنسيون بحكمنا قانون الأحوال الشخصية الإسلامي. وليس في القول ما يحرم على الجزائري المسلم أن يكون فرنسي الجنسية قوي السواعد، حاد الذكاء، طاهر القلب، واعيا بالتضامن الوطني. لا شيء يمنع ذلك غير الاستعمار. لقد انفصل "المنتخبون" وأغلبية النخبة المتطورة المتعلمة بالفرنسية عن حقائق بلدهم التاريخية وعن الطموحات العميقة لشعب تستعبد دولة أجنبية، بعد أن سقطوا في هاوية الاستلاب الاستعماري وأصبوا بنوع من فقدان الذاكرة. لقد أنعلتهم قوة هذه الدولة حتى فقدوا الثقة بالطاقات الكامنة في الجماهير، وغابت عنهم المعطيات الحديثة للتطور في العالم، وراحوا يتمادون في المطالبة بالاندماج رغم رفض الحكومات الفرنسية المتكرر لمطالبهم الزهيدة.

لكل ذلك من الصعب اعتبار هذه الفئة من رواد الوطنية حتى في أكثر صيغها احتشاما. وبعض عناصرها لم يثوبوا إلى رشدهم وبتبنوا مواقف أكثر واقعية، إلا في وقت متأخر وتحت ضغط الأحداث. وبعد أن منبت سياسات النخبة جميعا بالفشل.

وإذا كان أنصار الاستعمار في أضيق أشكاله يحاربون "المنتخبين"، فإن الحكومات الفرنسية - سواء من اليسار أو من اليمين - كثيرا ما نجحت بواسطة وعدها الواعية في استغلالهم في إعيابها السياسية.

نجم شمال إفريقيا: أصله وسياق نشأته

كان ظهور نجم شمال إفريقيا - ضمن مسار نشأة الحركة الوطنية الحديثة - عاملا حاسما في انبعاث هذه الحركة سواء من حيث طبيعته الاجتماعية أو من حيث تنظيمه وأهدافه. ونظرا لأهمية هذا الخيار سنؤديه في فواصلنا هذه اعتمادا خلاصا.

بجمع المؤرخون على أن النجم ظهر وسط الهجرة الجزائرية بفرنسا في الفترة ما بين 1924 و 1926 ويحمد ش. أ. جوليان تلويخ ميلاده في شهر مارس 1926، في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي وتحت إشراف عبد القادر حاج علي عضو اللجنة العديدة لهذا الحزب. وكان هدفه "الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا مع ضمان تربية أعضائه" ويعتمد ش. و. أجرون (نس التلويخ، موضحاً بأن مصالي نولي قيادة الحركة ابتداء من 1927 ويشير الكاتب إلى الأمير خالد كواحد من أوائل الداعين إلى تأسيس النجم، أثناء زوره بباريس سنة 1924 حيث ألقى سلسلة من المحاضرات. وقد اضطر الأمير ورمث إلى العودة من حيث أتى تقييداً للحكم بسجنه خمس سنوات صادر عن المحكمة القنصلية بالأسكندرية.

ويتبنى عبد القادر حاج علي⁶⁴ تأسيس هذه المنظمة وذلك عام 1924 بـ 49 شارع روطانيا في مقر تعاونية "العائلة الجديدة" المولية للحزب الشيوعي. ويشي للمناضل القديم ككلي بانون على ما جاء في شهادة حاج علي، لكنه يؤكد في نفس الوقت أن النجم انطلق فعلاً في 16 ماي 1925⁶⁵. أما عمال خيضر وهو مناضل قديم أيضاً وإن كان أصغر من بانون سنة، فيؤكد أن الأمير خالد هو الذي أسس هذا التنظيم⁶⁶.

وتبرز الوثائق التي نشرتها المنظمات المتتالية المنتمية عن النجم سنة 1925 كتاريخ لتأسيسه، لكن يبدو أن التواء الأولي وضعت سنة من قبل⁶⁷.

ورغم أهمية التحديد الدقيق لتاريخ ميلاد النجم، فالواقع أن ما يهمنا أكثر هي الملابسات التي أحاطت بهذا الحدث. ويبدو من المؤكد في هذا السياق أن عبد القادر حاج علي والحزب الشيوعي الفرنسي لعبا في البداية دوراً في ظهور النجم. وقد تزامن ذلك مع خيبة أمل الأمير خالد وبعض المناضلين الشباب في سياسة "الشباب الجزائري"، والشروع في البحث عن طريق آخر أكثر تناسباً مع متطلبات النضال. ومن جهة أخرى، كان الحزب الشيوعي الفرنسي - الذي تأسس في مؤتمر دور سنة 1920 - يسعى في تلك الفترة لتطبيق لواء لينين حول المسألة الوطنية والاستعمارية التي تبنتها الأهمية الشيوعية الثانية في نفس السنة.

وقد اعترضته بعض العراقيل من لدن قاعدته بالجزائر خاصة، وتحديدًا فرع الحزب بسببدي، بلعياض ومؤتمر الاتحاديات المنعقد بالجزائر العاصمة، وكانت هاتان الهيئتان قد رفضتا الوثيقة الصاندة عن الجهاز التنفيذي للأمة بعنوان من أجل تحرير الجزائر وتونس، باستعمال ألفاظ أشد عنصرية مما كان يصدر عن المستوطنين أنفسهم⁽⁹⁾. وقد أدان ذلك بصريح العبارة مؤتمر الأمة المنعقد في جويلية 1922، واصفا إياها "بالمواقف الاستعمارية المساندة للمصالح الإمبريالية".

ولم يشرع الحزب الشيوعي الفرنسي في تطبيق سياسة الأمة إلا عام 1924، تحت انعقاد المؤتمر الخامس لهذه الأخيرة، وفي هذا السياق أسس اتحاد المستعمرات بفروعه المختلفة ومنها فرع إفريقيا الشمالية، وقد سارع الاتحاد بدوره إلى تأسيس منظمة تابعة باسم نجم شمال إفريقيا، أخذت تستقل شيئًا فشيئًا عن الحزب الشيوعي الفرنسي. وهنا يكمن مصدر الخلط الذي دفع بعض الكتاب إلى الإلحاح على النشأة الشيوعية لهذا التنظيم.

ولفوجات عباس وأي آخو، ينسحب إلى القول بأن الوطنيين كانوا وراء تأسيس النجم منذ البداية⁽¹⁰⁾.

وسنستعين بشهادة أكلي بلانزون وهو من المناضلين القلائل من تلك الفترة الذين ما يزالون على قيد الحياة، لالقاء مزيد من الأضواء حول نشأة النجم مع واجب الاحتفظ الذي يقتضيه استعمال مثل هذه الوثيقة. وفيما يلي رواية هذا المناضل للرائد:

«في سنة 1924 حل الأمير خالد ببواويس حيث ألقى محاضرتين الأولى بقاعة المهندسين المعنيين في شارع بلاننش (الدائرة 2) والثانية بمقر انقلابات شارع أوغيست بلانكي (الدائرة 13).

استهل خطابه باللغة العربية شاكرا الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ساعده على تنظيم اللقاء. ثم اعتذر ليواصل خطابه باللغة الفرنسية.

وفي سنة 1926 دعاني جلوسي من تمزيط يعمل بالنقابة، إلى حضور اجتماع
 في شوارع بروطانيا أسفر عن تأسيس نجم شمال إفريقيا، بمبادرة من عبد القادر
 حاج علي وهو شيوعي من غليزان وكان ذلك في 16 ماي. ولم أكن أعرف من
 الحاضرين غير سي الجبلالي الذي كنت سمعته بخطب في اجتماع نقابي سابق.
 وقد اتخذ النجم من العنوان المذكور مقرا له. وعقد أول اجتماع له في 12 جوان
 الجبلالي بـ 163 نهج المستنقضي (الدائرة 13)، تلاه اجتماع عام للمناضلين في 2
 جويلية بقاعة "غوانج أويال"، ثم خلاله انتخاب لجنة مركزية من الأسماء التالية:

أعضاء اللجنة المركزية المنتخبة في 2 جويلية 1926

الوظيفة	الاسم	المهنة	المولد	الانتماء السياسي
الرئيس	حاج علي عبد القادر	تاجر	غليزان	شيوعي
الأمين العام	حاج مصالي	بائع متجول	تمسان	شيوعي
أمين المال	الجبلالي شيلة	بائع متجول	التيهدة	شيوعي
مقرر	محمد السميد	عامل	الأربعاء	شيوعي
	سي الجبلالي		تلات إيوان	
مقرر	أكلي باتون	عامل ويبيع خضار	سدي ميس	شيوعي
مقرر	محمد معروف	نقابي	الأصنام	شيوعي
مقرر	قدور فلو	مغلوب	الأغواط	شيوعي
مقرر	سعدون	عامل	بني عباس	شيوعي
مقرر	مقوراش	بطل	بني عباس	شيوعي
مقرر	عبد الرحمن	معلم	تالمة	شيوعي
	السبتي		(أو الخروب)	
مقرر	آيت ثروت	مغلوب	الأربعاء تلات إيوان	شيوعي
مقرر	محمد دور	مغلوب	الأربعاء تلات إيوان	شيوعي
مقرر	صالح ثلندي	عامل	بو سعانة	شيوعي
مقرر	رزقي	عامل	خفشة	شيوعي
مقرر	بو طويل	عامل	جيجل	شيوعي

ويبدو أن الشاهد لم يشارك في فرع شمال افريقيا (قائلي لاتحاد المستعمرات) منذ 1924، وإن كان استمع إلى الأمير خالد في محاضراته. لذا فقله أن النجم أسس عام 1926، يعني على الأرجح تأريخ واحد من الاجتماعات العامة المتكروية في إطار إعادة هيكلة هذا التنظيم.

ولا تخلو الإشارات الخاصة بتشكيلة اللجنة المركزية من أهمية، تعزز فكرة التحالف مع الحزب الشيوعي تطبيقا لسياسته الجديدة. فهذه التشكيلة تضم خمسة شيوعيين، من بينهم حاج علي عضو اللجنة المركزية للحزب المذكور. وتكشف عن الوضعية الاجتماعية البسيطة جدا لأعضائها، فهي تضم 8 عمال من مجموع 15 عضوا، ليس من بينهم سوى مثقال واحد.

كان مقر النجم في تلك المرحلة يقع بـ 3 شارع "دي باترلوش" (الدائرة 5)، وقد يانر باصداو صحيفة "الأقدام السوداء" باللغتين العربية والفرنسية، لكن بعد صدور ثلاثة أو أربعة أعداد تم حظرها لأنها حسب الشاهد (يانور) كانت تحتوي على صفحة بالعربية، وصدرت الصحيفة من جديد باسم "أقدام بلويس"، لكنها ما لبثت أن منعت أيضا.

وتميز نشاط المنظمة بحملة تحسيس استهدفت شرح الوضعية بالجزائر، واقتصرت في البداية على لوساط العمال بباريس وضواحيها. وظهرت الخلايا الأولى لها بالدائرة 13، سان بوني، كليشي، جانفيليبي ثم أخذت تفتشر في النواحي 18 و 19 و 20.

وكانت هناك خلافات جديدة بين النجم والحزب الشيوعي رغم بعض النقروب في الأهداف، وكان لابد أن يتمكس ذلك سلبيا على علاقاتهما.

وحسب شهادة أكلي يانور فإن النجم عقد اجتماعا عاما ثانيا في نوفمبر 1927 بـ 11 شارع "دي غراسيوز"، عبر المشتركين خلاله بوضوح عن مبولانهم الوطنية. وقد نوح الاجتماع بلائحة تطالب باستقلال الجزائر صادقت عليها أغلبية ساحقة، مما أثار غضب وانسحاب جميع العناصر التي كانت تعتقد أن بإمكانها استعمال الجزائريين كقوة مناورة لصالح الحزب الشيوعي. وكان عبد القادر حاج علي في مقدمة المنسحبين، كما انسحب الفرنسيون المتعاطفون مع النجم.

ومنذ ذلك الحين أخذ الشبوعيون يقاطعون النجم، وانتهى الأمر بانسحاب حاج علي نفسه عام 1928.

وهكذا كانت المسألة الوطنية السبب الرئيسي في الخلاف داخل النجم، وترجمة بذلك صعوبة اندماج واقع اجتماعي سياسي متميز في نظام يتجاهل، أبعده الحقيقية وأبعاده. فالشبيبة المنحدرة من الأوساط الشعبية ما لبثت أن التحست بالحاجة إلى منظمة جديدة مستقلة، رغم الظروف التي تكون فيها النجم. و دور الحزب الشيوعي في ذلك، منظمة تعبر بحق عن المطامح الاجتماعية والوطنية. إنك الأوساط التي لم تجد من يمثلها، لا في الحزب الشيوعي الفرنسي ولا في جمعية العلماء، ولا في اتحادية المنتخبين.

لقد ظهر شيئاً فشيئاً، أن الحركة الشيوعية لم تكن على استعداد لتتكفل بالمصالح الوطنية للجزائريين، وهي التي لم تكن لتدخل بالدفاع عن مصالحهم الاجتماعية. وفي هذا السياق كان النجم بمثابة عقد بين الحزب الشيوعي الفرنسي، ومناضلين يزدادون يوماً بعد يوم بضرورة إيجاد خط سياسي جديد، وهو خط الاستقلال الوطني. وتسامم هذا ظروف الحياة والعمل في تطوير الوعي الاجتماعي. وحدث أكثر فتالهم تقدماً في نفس الوقت، على تنظيم أنفسهم والبحث عن كمال جديدة للنضال. وبالتالي ذلك بعد فشل محاولة الأمير خالد خاصة.

لقد أدرك هؤلاء أن مساندة الحزب الشيوعي للكفاح التحرري، خاضعة لأهداف وأهدافهم، وتتماشى مع استراتيجيات تحتل فيها مشكلتهم الوطنية حيزاً ثانوياً، ولا يستطيعون كفاءة إسناد في نضالهم، أو كوسيط لدى الجماهير المسلمة بفرض الأمر فيها⁽¹⁾.

ومع ذلك فهم واعون بأنهم أقرب إلى هذا الحزب من ناحية وضعيتهم الاجتماعية، وإن ليس لهم بفرنسا من سند غير.

وهذه نبذة عن هذه الاستراتيجية، في العدد الخاص من "كواريس البولشيكية"

10. آذار في ماي 1932، فالحزب الشيوعي كان ينظر إلى الوطنية في المستعمرات

، ز. أويش:

وطنية لرياب الأموال من الأثرياء وكبار ملاك الأوسى - الذين توسعهم التعامل مع رأسمالية الوطن الأم.

وطنية ديمقراطية - قائمة على فئات البرجوازية والبروليتاريا - لا يمكن أن تستفيد منها غير البرجوازية الناشئة.

هذان الثقلان يتناقضان مع المنعبر الشيوعي، لكن إذا كان على الحزب أن يحارب الأول بدون هوانة، فإنه يتعين عليه أن يساند الثاني - الذي يصطنع موقفا ثوريا - ويحاربه حتى يكشف عن طبيعته المناهضة للبروليتاريا⁶⁴.

وقد حاول الحزب الشيوعي تطبيق هذه الاستراتيجية مع حركات العمور في المستعمرات، مما تسبب له في مشاكل كثيرة ناتجة في الغالب عن محاولة فرض نفوذه بواسطة تفسير دوغماتي ومذهبي محض؛ دفعه في نهاية المطاف إلى مناوأة المنظمات المنافسة، واتهامها بالبرجوازية ومعاداة العمال⁶⁵.

ورغم أن الأحداث أثبتت أن الوطنية التحررية هي ضمن سبيل إلى الاستقلال الوطني، فقد استمر الحزب الشيوعي مع ذلك في تجاهلها كما يبدو ذلك من الفترة التالية:

«ينبغي التوصية بإنشاء واديات لعمال المستعمرات كشكل من أشكال العمل الجماهيري، على أن تكون خاضعة للنقابات، وليس المقصود هنا إنشاء منظمات مركزة يمكن أن تتحول بسرعة إلى منظمات سياسية وطنية، كما تبين ذلك تجربة نجم شمال إفريقيا.

لذا من الضروري التأكيد منذ البداية من وجود نواة من الشيوعيين تسهر على عدم تحول هذه الوداديات إلى منظمات وطنية⁶⁶.

فالحيلولة نون تطور الوطنية إذا هو الشغل الشاغل للحزب الشيوعي كما يعليه عليه مذهبه، رغم أن الوطنية هي أحسن ما يعبر عن مطالب وشخصية العمال والجماهير الشعبية بإفريقيا الشمالية. ويعبر هذا الموقف عن تناقض الشيوعية مع الوطنية الرحعية والبرجوازية بالمنظر الدوغماتي. مجسدا بذلك نوعا من عدم التكيف الاستراتيجي في هذا المجال⁶⁷، نابع أساسا من تعميم مفهوم الطبقة

العامة وأولويتها، ونطبقه عالميا على جميع الأوضاع بدون تمييز (ما عدا الجانب
المشكلي أو التكتيكي). ولهذا السبب ظل الحزب الشيوعي يمارس "الاندماج
الإيديولوجي" على مجال المستعمرات، حتى بعد أن اضطر - إثر خلافات
وعواصم داخلية - إلى السير على نهج الأممية الشيوعية وسياساتها الداعية إلى
تحرير الشعوب المستعمرة فقد سعى من جديد لاندماج هؤلاء العمال في
استراتيجيته وأخضعهم موضوعيا لقيادة الطبقة العاملة الفرنسية.

إن تصور "التحالفات" على هذا النحو، كان من أسباب فشل الحزب الشيوعي في
المستعمرات، حيث الجماهير الشعبية التي توزع تحت نبر الأضطهاد والاستغلال،
أحوج ما تكون إلى ثورة سياسية واجتماعية. هذا الاختلاف في التصور بين
مناضلي النجم وقيادة الحزب الشيوعي، كان سببا في تلزم علاقاتهما سنة 1928؛
لقد رفض مناضلو النجم بقوة، أن تتحول حركتهم إلى مجرد منظمة موازية تحت
إشراف الحزب الشيوعي. وكان رد قادة هذا الحزب أنهم فعلوا ذلك استجابة
للإرادة الحقيقية لمناضلي القاعدة القادمين من إفريقيا الشمالية

ولأنهاء هذا الجدل اتفق الطرفان بمبادرة من بقول (من النجم) على الاجتماع
بهؤلاء المناضلين (بضع مئات) وإشراكهم في فض الخلاف من خلال الجواب على
السؤال التالي: "هل ترغبون في البقاء تحت وصاية الحزب الشيوعي أم تفضلون
قيام منظمة مستقلة على قاعدة وطنية". وقد اختار الحاضرون بالاجماع استقلال
نجم شمال إفريقيا⁽⁶⁹⁾.

هذه المكالمة لم تؤد إلى قطيعة بين الحركتين لأن مناضلي النجم كانوا يومئذ
واعمين بضرورة التحالف مع الحزب الشيوعي. نظرا لظروفهم الاجتماعية
وطموحاتهم السياسية، علما أنه لم يكن باستطاعتهم أن يعملوا على أية حركة
سياسية بسلوية أخرى. غير أن تجارب الحزب الشيوعي مع هذه الرغبة، كان على
صعب الممارسة الاستراتيجية الأممية الشيوعية (الكومنتون) التي لم تكن تولي
كثير اهتمام لإرادة الحركات الوطنية الثورية وطموحاتها، بل كانت تعارض بعض
التيارات الماركسية ذاتها مثل تيار سلطان غالييف⁽⁷⁰⁾ (الاتحاد السوفياتي) وتان

ملاكمة (أندونيسيا) وروا (الهند). وكانت هذه الاستراتيجية أحد أسباب عدم تكيف الأحزاب الشيوعية مع الشعوب المستعمرة، وضعف الحركات الثورية التحررية، وكانت لكل ذلك نتائج سلبية توكت أثرا بعيدة المدى.

وقد أدت هذه الأثر بصفة مباشرة، - كما كتب ذلك أنور عبد المالك - بكثير من القادة الماركسيين في الثورات الثلاث إلى الاعتقاد بأن من الأسباب الرئيسية لفشلهم أخفاقهم في تأسيس أحزاب اشتراكية ثورية قادرة على إدماع الرصيد الثقافي الوطني - دون أعمال بعدد الديني - في صناعة ماركسية فضلا عن ماركسية الأطر العام وأسلوب العمل ومنهجيته⁽²⁰⁾.

ومن جهة أخرى فإن الماركسيين يختزلون العالم كله في أوروبا، مفضلين النمط الحضاري الأوروبي تحديدا وكأنه "الحضارة الوحيدة". فاعتبار أوروبا "أم الدنيا" ينجر عنه أعمال أنماط أخرى من الحضارة لا تفل أهمية، وهذا ما وقع فيه الشيوعيون الذين لا يعترفون بقيمة هذه الأنماط لا في الحاضر ولا في المستقبل، ويأملون تعويضها بـ "النموذج الغربي". فهذا النموذج في نظره هو الوحيد الذي يمكن أن يتيح فرصة قيام الثورة الاشتراكية، نتيجة تراكم الانتاج المادي والقوة الاقتصادية تبعاً لذلك.

ومعنى ذلك أن الثورة الاشتراكية يمكن أن تحول الطريق الرأسمالي في الانتاج إلى طريق اشتراكي دون إعانة النظر في ريادة أوروبا، بل إن قيام الاشتراكية ينبغي أن يعزز دور النموذج الاشتراكي الأوروبي وأولويته ليصبح بمثابة القلب الذي تنسهر فيه "الشعوب البربرية" بدرجة أو بأخرى.

وفي هذا السياق لا يمكن أن يعني شعار تحرير المستعمرات، أن تستعبد شعوبها هويتها وشخصيتها وحضارتها، بل يعني شكلا جديدا من أشكال الهيمنة الاستعمارية، تنغمس فيه هذه الشعوب حالة التلمذ الدائمة، ولا تمتلك أية قدرة حقلية على تصور مستقبلها أو الاستقلالية في اختيار طرق ووسائل تحريرها وبنائها الوطني، فمادام هناك نموذج قائم بنظريته وإيديولوجيته وقبائته، فالطريق أمامها مسطر لتسير على هديه وتمثل إلى توجبهااته الصادرة عن مركز القرار.

هذه النظرة المبسطة للعلاقات بين الحركة الشيوعية وحركات التحرر الوطني، تجرد هذه الأخيرة من خصوصيتها. إذا استثنينا الخصوصية التكنولوجية طبعاً. ومن البديهي أن رفض هذا النوع من العلاقة لا يعني جحود الاسهامات الإيجابية لتجربة إنسانية كتجربة الشعوب الأوروبية، أو مساهمة الحركة الشيوعية في مكافحة استغلال الطبقات والشعوب معاً لكن كل هذه الاسهامات ينبغي وضعها في إطار التبادل الحتمي بين المجتمعات الإنسانية. وما يجب رفضه في هذا الصدد هو استغلال التطور غير المتساوي على الصعيد العالمي، لتحويل هذا التبادل إلى عامل سيطرة وتكريس هيمنة مجتمعات أو حركات على مجتمعات أخرى أو تنظيمات مثيقتة عنها.

إن أية تشكيلة إنسانية (شعب، أمة، حضارة) لا يمكن أن نفوض سلطة تقرير مصيرها أو تتخلى عنها دون أن يؤدي ذلك إلى زوالها كتشكيلة تاريخية منعزلة. ولهذا السبب تعتبر حركة التحرر الوطني كظاهرة، بمثابة تعبير مجموعة إنسانية مهددة في صميم وجودها عن إرادتها في البقاء. وهذا التعبير لا نعتقد في جدوى تحديده أو دفعه من الخارج بشكل أساسي. فالتغيرات التي يفرضها التكيف مع متطلبات الاستمرار، ينبغي أن تتكفل بها وتؤديها - خلال مسار جدلي معين - القوى الداخلية للمجموعة المعنية ذاتها. فهذه القوى هي التي تضبط التوجهات وتنفذ الاختيارات حسب وقائعها وظروفاتها العميقة.

الوضعية الخاصة وحركة التحرر

وبإني ميلاد النجم في صميم الإشكالية التي يطرحها التعبير والخصوصية خلال مرحلة نزاع، تحاول إثناءها القوى الخارجية (الأجنبية) فرض حل لا يخدم مصالح الشعب. ويشكل النجم في حد ذاته عامل تغيير باعتباره حركة اشتراكية (وشرعية بالقوة)، تعارض القوى الخارجية معارضة أكثر جذرية إلى حد ما. وتكمن فعاليتها كحركة سياسية، في مقدوره على تقديم أفضل خلاصة ممكنة بين الحتمية الحيوية للخصوصية وضرورات التغيير.

ويصيب جاك بيرك في وصف هذه الظاهرة، وصفا ولو كان يستهدف وضعية تاريخية مستقبلية، إلا أنه ينطبق على ما يلاحظ خلال فترة الحركة الوطنية التي نقوم بتحليلها. فقد كتب في هذا الصدد: «إن الحرج الذي ينتاب الكثيرين أمام انبعاث الهويات الجماعية بترجم خيبة إنسانية؛ فقد كان الاعتقاد السائد أن التوسع العالمي سيشرح انطلاقا من بعض المراكز ومن بعض الأفكار، غير أن هذه اليقينية الكونية لا يمكن أن تتحقق لا بالفوز ولا بالهزيمة ولا بالدعوة، من المحتمل أن تكون أكثر خبثا، لكن على نفس النوجة من الجبروت كذلك؛ لأنها تعتزم تحييد الغاء ونميج الخصوصيات التي تعترض سبيلها.

إن الخصوصية، هذه الكلمة الجبلية، لا يمكن فهمها بالرجوع إلى مفهوم العمومية المجرد جدا. لذا أفضل لفظ الشخصية الذي سبق أن برز كتنقيض، لأحلك الفترات التي عرفتها معارك الاستوداد جميعا⁽²⁴⁾.

وتحتوي أمة حركة وطنية أصيلة بعض الخصوصية حسب طبيعة المجتمع الذي تظهر فيه، فهي ترمي إلى إبراز المكان الذي تمثله كشخصية قائمة بذاتها مقابلة بالكيانات الأخرى، لاسيما عندما تكون في حالة نزاع مع واحد أو أكثر من هذه الكيانات، وبدون ذلك فإنها تذوب في "العمومية" التي تخفي في أغلب الأحوال نزعات مهيمنة سبق أن استكملت خصوصيتها.

فالخصوصية المقصودة هنا إذا هي خصوصية محلية أساسا، تستند معناها أولا من التشكيلات الإنسانية الحريصة على الاحتفاظ باستقلاليتها ومبادئها التلويحية كضرورة وجودية.

وقد ظلت الشعوب المغلوبة أو المستعمرة على مدى عقود طويلة، تقاوم بمفردها الهجوم الأجنبي الكاسح والمدمر مؤكدة بذلك خصوصيتها. أي حريتها في أن تكون كما تشاء، وفي اختيار الطريق والوسائل الملائمة لتحقيق طموحاتها، علما أن العديد من هذه الشعوب تحمل ثقافة وحضارة تكتسي أهمية عالمية. وحتى المجتمعات التي توصف بـ "البدائية" أو "المتوحشة" باختصار، قدمت مساهمات هامة في مختلف مراحل التطور الإنساني. فقد سمح تنوع هذه الثقافات "البدائية"

للياحثين في العلوم الإنسانية يثراء معلوماتهم حول ملقبي الإنسانية، وفهم آليات عمل المجتمعات المتأخرة (ما أتاح استيعابها أكثر فأكثر). وباسم الخصوصية رفضت شعوب كل من إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا جبرا أو سرا أولوية العالمية التي يتبجح بها مركز الهمبنة الأوروبي.

ببد أن هذه الخصوصية لا تتطابق تماما مع "مبدأ الخصوصية التاريخية" (ماركس) الذي يعني أساسا أن أي مجتمع يتعين عليه فهم نفسه، على ضوء المرحلة المتميزة التي يتدرج فيها⁵⁴. فإذا كانت الخصوصية الأولى عملية أساسا كما سبقت الإشارة، أي خصوصية معيشة كمظهر من مظاهر البقاء، فإن "مبدأ الخصوصية التاريخية" لا يعني على ما يبدو سوى معرفة "مجتمع" ما، وتفسير ملامحه المعاصرة باعتبارها أجزاء متكاملة.

إن اشكالية الخصوصية والعالمية وأهميتها في التطور التاريخي للمجتمعات لم تحظ ببعض الاهتمام إلا في وقت متأخر جدا، رغم أن أ. عيد المالك سبق أن أكد على "أن الخصوصية التاريخية كمبدأ اجتماعي، تفيد في دراسة للمجتمع الأمريكي كما تفيد في دراسة المجتمعات غير الغربية". لكن رغم جهود هؤلاء الباحثين، لم يكن هذا الاهتمام "العلمي" يستجيب دائما لهاجس بناء "الخصوصية" وتكريسها كواقع تاريخي. فقد كان الدافع إلى ذلك في الغالب، محاولة فهم "الأجزاء المتكاملة" للمجتمع بهدف التمكن من التأثير فيه، أو إقرار متاعب "الماركسية الرسمية" (والثقلية) ونشأتها في معظم البلدان المستعمرة غير الغربية، لاسيما البلدان العربية الإسلامية.

ومهما يكن فإذا ما تم تعميم هذه الجهود، فإنها قد تفتح آفاقا جديدة، وربما سمحت للماركسية بأن تصبح "عملية" في المجتمعات الحريسة على تنمية خصوصيتها لضمان اندماجها في العالمية بطريقة أفضل. ولن يحصل ذلك طبعاً ما لم تتخلص الماركسية من زيدها، والجوانب الإيديولوجية والتلقائية والاستراتيجية التي طبعها نشأتها وتطبيقاتها في المجتمعات الغربية.

وينبغي أن نقول في هذا الصدد، بأننا لو تركنا مهمة إنتقاد الخصوصية إلى الماركسية وحدها لزلت أو تقلصت إلى حد كبير. لأن الأمم المتحضرة هي نظراً لنسار هذا المذهب هي الأمم العربية دون سواها من باقي الإنتمائية الموزعة بين خانتين "البربرية" أو "شبه البربرية".

نمعلوم أن "البلدان" الأخرى - غير الأمم الغربية المتحضرة - لا تدخل يثاناً ضمن الأفق التاريخي لماركس وأطبية الماركسيين بعده. فاهمية الشعوب "الهامشية" تكاد تنصو في وجودها، وفي رضاها بتفوق الغرب واضمحلال شخصيتها في أن واحد. علماً أن بعض هذه الشعوب، كانت عند ظهور هذه المذاهب (في حدود منتصف القرن التاسع عشر وبعد ذلك بكثير) في تلك المرحلة بالذات، تضمحي يدمها في مكافحة هذا التفوق وما يتضمنه من تقي لخصوصيتها (كحال الجزائر)⁵⁴.

وقد استمرت هذه المذاهب "الأولى" - رغم بعض التعديلات - في شحذ اهتمام النشاورين للمراحل اللاحقة، عندما تمكنت "الأمم البربرية وشبه البربرية" من فرض نفسها، ككيان ياتم معنى الكلمة "بفضل مضالها ومقاومتها، فالجهاز المفكر والتنظيمي للماركسية الغربية، رغم هذه اليديهية وجهود القنادات الثورية السوفياتية (الذين خاصة)، إن لم يكن ينفي الخصوصيات الوطنية، فقد نزل على الأقل ينكر قنوتها على رسم الطريق الخاص لتحررها وبذاتها التلويحي.

هذا الموقف يستلهم حسب أ. عبد المالك الإيديولوجية المهيمنة، أي الإيديولوجية الوطنية التي نجدتها في القطاع الإيديولوجي المحافظ والرجعي كما تجدتها في صيقتها الماركسية. وربما من خلال الانتعاء الماركسي الليتيني - مدفوعة عطوياً إلى البحث عن إثراء نظريتها حول الإمبريالية⁵⁵.

ومع انغافنا مع هذه الملاحظة من الكاتب، نتساءل عما إذا كانت الوظائفية في الإيديولوجية المهيمنة حقاً، ليس من الأنسب أن نشير إلى إيديولوجية "الحضارة القالية" (الغربية) الشائعة في جميع الطبقات الاجتماعية ولدى أغلبية المثقفين الذين يعيرون عنها؟

إن إيديولوجية الحضارة الغربية المهيمنة نزلت في هؤلاء، بواسطة منهج ونقنات البحث التي تفرض عليهم والتي تعكس هذه الهيمنة وتساهم في إعادة إنتاجها⁽²⁶⁾. ألم نركب كل من ماركس وأنجلز نفسيهما - دون ذكر أوائل الاشتراكيين - بفصلان الحضارة الغربية لخدمة إيديولوجيتها مقارنة ببقية أنحاء العالم؟

لذا تبدو الخصوصية في هذا الحسد كموقف يقفء سواء من القطاع الإيديولوجي المحافظ، أو من صيفته الماركسية. وبذلك تسمح بصفة عامة في كلا النظامين، بتعزيز الجانب الطمعي حفا عن الجانب الإيديولوجي الذي يلفقه، وما ينقل في ثنائيات من أفكار مسبقة ومفاهيم أو أفكار متناقضة مع الجانب الأول.

فالخصوصية إذا، تقتضي استقلالية الفكر والقدرة المبدعة على التكفل بالمهام التي تستوجب رؤية جديدة، تضمن بها أكبر قدر من النجاعة.

إن "فك العزلة" الإيديولوجية من شأنه أن يحدث تبعاً لذلك انشطرتوا في هذه الظاهرة، يشمل مختلف مجالات الإيديولوجية "المهيمنة"، فمنع هذه الإيديولوجية من التوالد ممكن بإلغاء روافدها وقنوات انتشارها، وإعادة النظر هنا لا نستهدف العالمية في جانبها العلمي والإنساني، بل الجانب الإستراتيجي منها والذي يستعمل كغطاء لمشروع السيطرة الاقتصادية والثقافية والسياسية أو الإيديولوجية.

ويشكل تعدد مواطن الحضارة ثراء لا يقدر بثمن للإنسانية جمعاء، ثراء يمكن أن يضيء إلى الأبد إذا ما هبعت عليه روح النمطية والانغلاق التي تحاول فرضه بعض الأمم القوية، أو للمراكز السياسية التي تتطلع إلى قيادة الجنس البشري بأكمله، فالشعوب والحركات الوطنية دفاعاً عن خصوصيتها، تقاوم هذا الغزو الذي تعدد أشكاله حسب الحقب التاريخية المختلفة. وتعتبر هذه المقاومة المتواصلة حتى الآن، أبرز ظاهرة مميزة للمرحلة المعاصرة، وأحد مظاهر كفاح الشعوب والحضارات (آسيا والعالم العربي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية) التي كان يعتقد إنها اختفت من المساحة التاريخية.

لقد كانت عملية بروز هذه الشعوب طويلة ومحطوفة بالعراقيل والأخطاء، فضلا عن الإخفاقات أحيانا شأن كل عمل تقوم به التشكيلات الإنسانية التي هي في طور بناء مصيرها. وكان الصعود من جديد مرهونا بسلسلة من التحولات والتغيرات، وقد اضطلعت بهذا الدور حركات التحرير على غرار الحركة الوطنية الجزائرية التي تشكلت نشأتها وتطورها موضوع دراستنا.

ويعمل نجم شمال إفريقيا خلاصة حالة نموذجية مطروحة في سياق البحث حول العلاقة الجدلية بين كل من "الخصوصية" والتغيير والمراكز المهمة ونقصد بذلك الترابية والملكسية^{٥٣}.

في هذه الدراسة حاولنا أن نبحث عن الأسباب العميقة التي كانت وراء خلافات نجم شمال إفريقيا مع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي يمثل في نظونا "صفة" العمومية المعارضة للخصوصية أيضا. ونلمس التناقض بين هاتين التشكيلتين بوضوح أكثر على صعيد الممارسة، وهو تناقض ثانوي إلى حد ما. علما أن التناقض الرئيسي لا يكون إلا مع النظام الاستعماري نفسه. فالنجم عندما رفض دور المنظمة التابعة وفضل الانعزال عن الحزب الشيوعي الفرنسي، لم يفعل ذلك طعنا في علاقات التضامن المتأخر للاستعمار والإمبريالية. فقد ظل دائما بجانب العمال والشعوب المضطهدة، ولم يكن تطوره سوى ثورة لوعي المضطهدين الجزائريين - فرنسا وجماعيا - بخصوصية مشكلتهم الوطنية والطابع الوطني كذلك لطريقهم الثوري. ولم يكن هذا التوجه لينسجم مع سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ظل يستهدف يشعلوااته البروليتاريا في كل من فرنسا والجزائر (عن الأمالي)، دون مراعاة التباين الواضح في ظروف كل من الطائفتين.

أما الأقلية العمالية من أودوبيي الجزائر، فقد كانت ترى نفسها أكثر ارتباطا بالطبقة المحتلولة من المستوطنين منها بالجماعات الشعبية العربية الإسلامية ضحية هذه الطبقة.

والحزب الشيوعي الفرنسي - كما يشير اسمه - هو تشكيلة اجتماعية وسياسية وثقافية فرنسية، وبالتالي مهما بلغ سخاء والتزام تركيبه اليسارية،

فإنها سنظل مع ذلك غريبة عن الانشغالات الحقيقية للمجموعة الوطنية الجزائرية المضطهدة. ورغم جهود قاداته المتشبعين بالفكرة الأممية، فإن نظره العامة تعبر أساساً عن الطبقة العاملة الفرنسية التي تؤثر الإيديولوجية الاستعمارية السائدة في منعكساتها الشريطية بدوكة أو بأخرى. فلا مجال إذا للتوافق بين المجتمع الفرنسي والمجتمع الجزائري المستعمر، لا على مستوى الحوافز المصنفة ولا على مستوى المطامح الجمهرية. ولا تكفي في هذا السند شعولات تجوير الشعوب، والاشتراكية، والصراع الطبقي، والأممية البروليتارية لتجاوز التناقض العميق بين النظام الاستعماري والشعب الذي يتطلع للتحرر من ربهته. فسياسة الحزب الشيوعي الفرنسي كانت ترمي إلى تحقيق تحول اجتماعي، عبر نضال الطبقة العاملة الفرنسية والجزائرية بدون انفصالية. وفي ذلك تحافظ على إشكال أخرى من التبعية، منها ما يتجسد في هذا الحزب نفسه باعتباره مركز قرار رئيسي. ويؤكد ذلك أن الجزائري لم تكن مسئلة في نظام الحزب الشيوعي عام 1936⁽²⁸⁾، بغیر قروح معدودة تجمعت في اتحادية ابتداء من 1924.

لقد كان الذكر المركزي الأوربي - كما سبقت الإشارة - منتشرًا أيضًا على نطاق واسع وسط الماركسيين ما جعل بروليتاريا المجتمعات الغربية تعتقد أن من مهامها قيادة وتربية عمال المستعمرات (أي أن الدول الأوروبية تحقق التقدم الصناعي الميراثي للبروليتاريا التي تتولى بدورها). ونجد هذا ولو بصيغة أخرى فكرة "الرسالة الحضارية" التي كانت الدول الاستعمارية تتنوع بها، لتبرير سيطرتها واستغلالها للشعوب الرابضة تحت يدها. وهكذا نلاحظ أن الاعتقاد بتفوق الغرب على بقية العالم بحدود - الأهداف والسياسات مختلفة - أكثر السياسات تقدماً إزاء البلدان الخاضعة للدول الغربية.

لقد ظل هذا الاعتقاد سائداً⁽²⁹⁾ رغم أن الثورة الاشتراكية اندلعت في روسيا أقل البلدان الأوروبية تسديداً، بل كان ينظر إليها كبلد متخلف بينما كان يتوقع اندلاعها في أكثر البلدان تقدماً (مثل إنجلترا وألمانيا وفرنسا). كما ظلت الشعوب المستعمرة خاضعة لقيادة واستراتيجية الأحزاب الشيوعية بالوطن الأم؛ تلك

الأحزاب التي ظلت بدورها وثيقة الارتباط بالحزب الشيوعي السوفياتي (للتذكير؛ إن العاصميين في الأرض جميعا استقبلوا قيام الاتحاد السوفياتي بفرح وأمل).
والواقع أن أحزاب الطبقات العاملة في أوروبا كانت محقة في تبني نفس الاستراتيجية المطبقة في الاتحاد السوفياتي، حيث انتصرت قضية العمال وشرع في بناء الاشتراكية لأول مرة في العالم. لكن الوضع مختلف فيما يتعلق بالشعوب المستعمرة التي ظهرت بينها حركات تحرورية اختلفت طرقا آخر وأعدادا مختلفة. ولذا لم يكن من الممكن [جبلر هذه الشعوب على اتباع نفس الاستراتيجية والنواميد تطبيقها، لأن ذلك يعني باختصار تجاهل خصوصية أوضاعها وطموحاتها، وحصرها في دور قوة إنسان لا غير؛ يستعان بها حسب الأوامر والمصالح السياسية لمراكز القول البعيدة عن انشغالاتها الحيوية (كما نأكد ذلك لاحقا).

إن مثل هذه العوامل لم تكن لتخفى بدون شك على أكثر المناضلين في نجم شمال إفريقيا وطنية وثورية، فوحدوا لذلك يصفون على هذه الحركة طابعا وطنيا أكثر تطابقا مع بلدهم وطموحاته. وكان من المتوقع أن يؤدي هذا التوجه التاريخي فيما بعد إلى طبقة⁽⁴⁾ مع الحزب الشيوعي عندما أخذ يعمل باتجاه الحبهة الشعبية والتخلي عن شعار تحرير الشعوب المستعمرة. وقبل هذا المنعطف في مسار الحزب كانت بوادر للطبيعة قد تسببت في انقسامات داخل النجم، تجلت في فتور حماس المناضلين الواقعيين تحت نفوذ هذا الحزب مباشرة والمعبرين عن مواقفهم بكل تأكيد إزاء نشاطات النجم التي لم يعيدوا يشركون فيها أو يحضروا الاجتماعات الثورية إلا قليلا. وكانهم كانوا - على غرار عبد القادر حاج علي - يراهنون على فشل الفريق الميثاق من الاجتماع العام لسنة 1925. وهذا ما يفسر المتاعب التي صادفت لطريق هذه الحركة خلال مراحلها الأولى لغاية 1930 - 1931، وهي متاعب ضاعف القمع المصطل عليها من خطورتها (بعد أن صدر قرار عام 1929).

إن تحالف طائفتين من المناضلين الجزائريين على أساس نطاق الحالة الاجتماعية وحدها، ما لبث أن تآكل بسبب الاختلاف حول المشروع السياسي،

وكان هذا الفأكل يتسلخ كلما ازداد هذا الاختلاف وضوحا وتبلورا. فالمناضلون "الشيوعيون" (المنضطرون في الحزب الشيوعي) كانوا يمثلون العمال المهاجرين تماما مثل المناضلين (من أمثال مصالي) الذين كانوا يرون في الحزب الشيوعي سندا لشعبهم المضطهد. لكن إذا كانت الفئة الأولى تقبل بالاندماج الكامل في هذا الحزب، فإن الفئة الثانية كانت تعتبر نفسها كيانا متميزا في هذا التحالف، وتتطلع إلى تكوين منظمة تتناسب مع واقع وطنها. ومن الخطأ في تفكيرنا تفسير هذا الاختلاف على أساس نظرة طبقية. تصف الأولى "البروليتاريا" والثانية بـ "البرجوازية الصغيرة" يصدد البحث عن طريق بناسب تطاعاتها. كما أنه من الخطأ اعتبار ذلك بداية "شعبوية" ⁽⁴⁰⁾ استنادا إلى تشييز مزعوم لا أساس له في الواقع. فإذا كانت الحجة في ذلك أن مصالي كان بائعا متجولا ولم يكن عاملا، فحاج على أيضا لم يكن يعمل في مصنع، بل كان يدير متجرا خالصا للعقائير. إننا لا نشاطر وجهة النظر القائلة على نزعة عالمية متطرفة، ترى في البطال والعامل والمستخدم والبائع المتجول "بروليتاريا"، إذا كان عضوا في الحزب الشيوعي (أو ما شابه من المنظمات)، و"برجوازية صغيرة" إذا لم يكن كذلك. كما لا نرى من جهة أخرى ما الذي يجعلنا نقبل أن ينهري متقنون من صميم الطبقات البرجوازية للاندماج عن "البروليتاريا"، في حين نرفض أن يمثل عمال من الفئات الفقيرة نظراءهم الذين يفاقمونهم نفس المطامح تماما. فإذا قلنا مثلا أن ماوكس وأنجلز أو لينين وستالين أو ماونسي تونغ وشوان لي لبسوا من أصول عمالية، يكون الرد بأن هؤلاء تبخوا قضية البروليتاريا والصراع الطبقي بشكل نهائي.

فهل من الخطي عن قضية البروليتاريا، أن ننبه - استنادا إلى الممارسة - بأن سياسة ما لا تفيد في حل المشاكل العموسة والحيوية لبلد ما ومن ثمة ضرورة البحث عن بديل أكثر ثورية والدعوة له؟

الاتجاه الثوري لنجم شمال إفريقيا

إن وصف قيادة نجم شمال إفريقيا بـ "البرجوازية الصغيرة" أو "الشعبوية" لا يمت بصلة إلى التحليل العلمي، بل هو مجرد مهاترة ترمي إلى فوض نوع من

الدبكتاتورية في ميدان المعتقدات والمقاهيم (المتداولة ألياً في معظم الأحيان)، وشكل من أشكال الإرهاب الفكري⁽¹⁹⁾، فالجورجوازي الصغير حسب هذا المنطق هو كل من يعارض المعتقدات والمقاهيم السائدة أو يشك في سلامتها في مرحلة معينة ووضعية محددة، أما "الشعبوية" فتعني حسب المنطق نفسه تعينة الجماهير حول مطالبها وحزها على شق طريقها الخاص لتحقيقها باستعمال جميع الوسائل بعيداً عن "الصيغ" الجاهزة غير المعجبة.

فمثل هذه الأوصافه إنما تستخدم للحط من كل بروليتاري أو ثوري متمرد على الأطر الديمقراطية، وأحب في التفاعل مع الوقائع الحية. وهنا يكمن الطليع الإرهابي والديكتاتوري لتلك الأوصافه وتوظيفها من باب الاستسقال والاحتفال، فالنجم - كمنظمة عمالية - لا يتخلى عن موقفه "الطبيقي" إذا لمجرد ابتعاده عن الحزب الشيوعي - كمنظمة للعمال الفرنسيين - مع ملاحظة أن أعضاء هذا الحزب من الجزائريين يمثلونه لدى العمال المهاجرين وليس العكس، والسبب الرئيسي في ذلك ليس تضامتها ولا ذاتها، بل يكمن بالأساس في اختلاف مصالح وأهداف طبقة العمال الجزائريين السياسية عن مصالح وأهداف الطبقة العمالية الفرنسية (كبنشكيلة اجتماعية م صلب الكيان الوطني الفرنسي)، فمن الأهمية بمكان إذا أن ترفض هذه الطبقة كل تكتيك أو استراتيجية لا تتماشى مع مصالحها وأهدافها. ولهذا السبب كان هدف الاستقلال الذي رسمه النجم يقتضي اختيار طريق مستقل كذلك، وهذا الطريق الجديد سيفرض على هذه الحركة تجنب أية تبعية، وإقامة علاقة مساواة في جميع الميادين والأوضاع التي تنلأ في خلالها المصالح وتنبج للتضامن الضروري فرصة للتعبير عن نفسه.

ويمكن القول في هذا الصدد بأن مسأله الثورة انطلق فعلاً، عندما اختار النجم نقل النضال إلى ساحة الاستقلال الوطني، وكان الحزب الشيوعي في نفس الوقت قد اختار - رغم التبريرات التي يقدمها - طريق الإصلاح، مقرباً بذلك شيئاً فشيئاً من التيارات الإصلاحية العلماء والمنتخبين.

وهكذا حمل النجم على عاتقه مسؤولية التعاليز بكل وضوح عن سياسة الإدماج الاستعمارية. تلك الاستراتيجية التي تدمج المسألة الجزائرية في إطار مجمل النضالات العمالية بفرنسا. وكان من الطبيعي أن يخالف الإصلاحيين الجزائريين ويعارض سياستهم المعهية التي تنوء المشكل الأساسي ألا وهو استقلال البلاد وتنفذ بتزييف المطامح العميقة للشعب الجزائري وجرة إلى التلذذ وراء مطالب لا طائل من ورائها. هذه السياسة المستوحاة من موازين القوى السائدة في تلك المرحلة كانت في الواقع تعبيراً عن سلوكيات انتهازية. فالانطلاق من إثبات قوة المستعمر الواضحة كان يملئ على الإصلاحيين ضرورة السير حسب سياسة معتدلة. تكون فيها المطالب المطروحة انعكاساً لتلك الموازين وما نتجته من امكانيات العمل لأن الإصلاحيين لم يكونوا يؤمنون بإمكانية تغيير موازين القوى في أجل مسمى.

لقد كان نكتيك "الممكن" هذا (لأن الإصلاحيين لم تكن لهم استراتيجية واضحة) - أي ما كان النظام الاستعماري يسمح به - يميز الإصلاحيين الذين كان همهم الوحيد أن يظهروا كائنات "علاء" و"واقعيين"، لا يستنكرون الحلول الوسطى ولو تعلق الأمر بالمسائل الجوهرية.

وفي المقابل كان الموقف الثوري عكس ذلك. يرفض "الممكن المسموح به" باعتباره خذاً مقصلاً يدله "الممكن الحقيقي" الذي يسمح بتعبئة الطاقات الشعبية تعبئة قصوى، ولا يمكن بلوغ هذه الدرجة بدون حافز قوي، في مستوى مطلب جوهري كمطلب الاستقلال الذي لا يمكن سلبه.

ويمكن المشكل الاستراتيجي هذا، في تشكيل قوة فاعلة على فرض الاستقلال أو انتزاعه بواسطة الكفاح ومضاهة. غير أن هذا المشروع يبدو من وجهة نظر الإصلاحيين طوباوية غير واقعية لأنه لا يتصور إمكانية تحقيق أهدافه بواسطة التغيير الجذري لموازين القوى. فاقصى ما يمكن للإصلاحيين أن يبلجوا إليه من العنف لا يتعدى عتبة الاحتجاج وبعض أشكال العصيان وأنواع التمرد المعنوي الكارهي. دون أن يكون أثر يذكر لكل ذلك ويبدو الثوري موضوعياً وأكثر واقعية في

أجل مسمى، لأن عمله يستهدف الكشف عن إمكانيات التغيير التاريخي - التي لا تظهر دائما - وتحريكها إلى طاعة وفعل. وفي هذا السياق يأتي الموقف الجذري لنجم شمال إفريقيا كتعبير عن الاستعمارية التاريخية لمقاومة الشعب الجزائري للاستعمار وتثمين كفاحه على مر العصور.

وإذا كان النجم يلتقي مع الاصلاحيين الإسلاميين في تبني التراث الثقافي للشعب فإنه يتميز عنهم بإعلان تطابقه مع المجتمع كله ومع الجماهير الشعبية بصفة خاصة. غير أن هذا الارتباط يتم على أسس جديدة (وليس بالرجوع إلى الماضي)، إذ يتطلب تحويلا نوعيا لروح وأداء النورث التقليدية، يترجم في منهج عمل أكثر نجاعة وأحسن تكيفا مع متطلبات النضال العصري. ويشمل مصطلح "الجماهير الشعبية" - باعتبارها القوة الكامنة للنزعة - غالبية الفئات الاجتماعية التي تؤلف المجتمع الحقيقي، وتعد في طبيعته ضحايا الاستغلال والسيطرة، كعمال المدن والأرياف والفلاحين الصغار والأجراء والمستخدمين والتجار، فضلا عن البطالين والفقراء. وشعور هذه الفئات بحالتها - البائسة - سواء على الصعيد المادي أو المعنوي، هو شعور فردي وثنوي وطني في آن واحد. وبفضل هذا الشعور تتحول هذه القوى نفسها إلى ممثل للاستعمارية والحاجة إلى التغيير.

فالجماهير الشعبية هي التي تلعب الدور الحاسم في الواقع، وإن لم تجد كبير اهتمام في السياسة "النخبوية" للعلماء، أو في سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي القائمة على مفهوم الطبقة العاملة التي لم تكن تشكل (بين الأمالي) قوة رائدة لا من الناحية الكمية ولا من الناحية النوعية. وإن أصبحت هذه الجماهير عاجزة مؤقتا - عن تفجير الانتفاضات - لولا الأخرى كما في السابق - فإن تصورهما هذا كان ظاهريا فقط. فقد واصلت مقاومتها للاستعمار - بأشكال أخرى - وتمسكت بأصالتها التي كانت تمارس ضغطا - عن بعد - على رجال السياسة بهدف إدماعهم في الشأن الوطني من جديد.

ولم تكن إعادة تكييف هذه الجماهير مع المتطلبات الجديدة للنضال مهمة سهلة بالنسبة للنجم (الذي كان ما يزال أقلية) الذي كانت تسماته زيادة على ذلك بعيدة عن

التراب الوطني -- الذي كان بمثابة الحيز الخاصة للمستوطنين. ومن ثمة لم يكن من السهل تحريك الجماهير الذي لا يتم فقط بمجرد تطبيق التواصل "الإيديولوجي" بها والتوقع معها على نفس الخط. فهذه الجماهير وإن كانت تحمل في طياتها قوى اليسار التاريخية الحقيقية، فإنها لا تستطيع مع ذلك أن تفعل شيئا ما لم تبلغ مرحلة التنظيم السياسي؛ هذا التنظيم الذي يُفَعِّلُ عملها التواصل الإيديولوجي، من خلال العلاقات (النظامية) الدائمة التي يقيمها بين أكثر العناصرين التزاما من جهة والجماهير من جهة ثانية. وقد كرس مناضلو النجم جهودهم لعدّ هذه الحركة بالروابط وتعزيزها، ورغم الأزمات التي مرت بها منذ نشأتها الأولى، فقد خلقت بعض النجاح على صعيد الانتشار وسط العمال المهاجرين؛ إذ لقي تأسيس الخلايا الأولى صدى إيجابيا سواء بناحية باريس أو داخل فرنسا. هذا الانتشار أخذ يزعم الإدارة الفرنسية شيئا فشيئا فُلجأت إلى سلاح القمع، العضائيات، المداهمات، حظر الجرائد⁽¹²⁾.

كل ذلك لم يمنع النجم من السعي إلى التعريف بالمشكلة الجزائرية خارج فرنسا، وفي هذا السياق تدرج مشاركته في مؤتمر بروكسل (1927) الذي انعقد بمبادرة من الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري، حيث قدم مندوبه مصلي عريضة مطالب (تطوّرت إليها صحيفة الراية الحمراء) تضمنت المحاور التالية:

استقلال الجزائر.

انسحاب قوات الاحتلال الفرنسي.

تأسيس جيش جزائري.

حجز كبار الملكيات الزراعية التي استولى عليها الاقطاعيون وعملاء الإمبريالية والمستوطنون والشركات الرأسمالية الخاصة.

توزيع الأراضي للمحجوزة على الفلاحين الذين حرّموا منها.

احترام الملكية الصغيرة والمتوسطة.

تمكين صغار الفلاحين من الغرض الفلاحي.

الإنهاء الفوري للذاتن الأهالي والاجراءات الاستثنائية.

المعفو عن المساجين بسبب مخالفة قانون الأهالي سواء كانوا متفيدين أو تحت
الرقابة الخاصة.

حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات وعقد الاجتماعات.

المساواة في الحقوق السياسية والتجارية مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر.
تعويض العندوبيات الحالية المنتخبة بواسطة الاقتراع للمحدود ببولمان
جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام.

انتخاب مجالس بلدية عن طريق الاقتراع العام.

حق التعليم في جميع المستويات.

إنشاء مدارس باللغة العربية.

تطبيق القوانين الاجتماعية.

إذا قلنا هذا البرنامج بالمطالب الإصلاحية، رأينا أنه يتميز بوضوح طابعه
السياسي الجريء ومحتواه الاجتماعي المتقدم، مادام يطرح مطلب الاستقلال منذ
ذلك الحين، ويرسم خطوطاً عامة لسياسة اجتماعية واقتصادية تستهدف إلغاء
استغلال الإنسان للإنسان، ويركز هذا البرنامج بصفة خاصة على تحويل الهياكل
الزلاخية التي بني نظام الاستيطان على أساسها، دون أن يستثني الإقطاعيين من
المسلمين باعتبارهم مستغلين أسوة بالمستوطنين الأمر الذي يضي على اتجاهه
العام طابعاً ثورياً اشتراكياً.

حل نجم شمال إفريقيا للمرة الأولى

أخذ نشاط نجم شمال إفريقيا يلقى سلطات الاحتلال، رغم أن انتشاره لم يكن
متميزاً، والسبب في ذلك أنه كان نشئاً، وسط جمعية المطالبات الاندماجية
والتداعية الإمبريالية، ثم لأن السلطات الفرنسية ما لبثت أن تبينت خطوه على
الاحتلال، فقررت حله سنة 1929، بحجة أن برنامجهم يمس بالسيادة الفرنسية في
إفريقيا الشمالية، والواقع أن الاستعمار أصبح يخشى أن ينتشر شعور الاستقلال
وسط الجماهير الشعبية المنتشرة لا موداً، ومن ثمة كان يحيد أن تظل الجماهير
بعيدة عن حركة قائمة على تحسيسها إلى أقصى درجة، وجوهاً إلى التحرك عشية
الاحتفال بالذكرى العشرية لاحتلال العاصمة وهو احتفال لم يكن في محله.

غير أن حل النجم عام 1929 وما نلاء من قمع، لم يضع حداً لنشاط مناضليه الذين واصلوا نشاطهم في ظل السرية، خارجين بذلك على للمواقف الطيعة التي درجت عليها التيارات الجزائرية الرئيسية. فقد كان الوقوف في وجه القمع والسلوك النضالي المستعبد، يشكل أسلوباً جديداً في الساحة السياسية بالجزائر، ويكشف مبكراً عن خصائص حركة ثورية أصيلة. فمنذ تلك الحين انبرى لتحمل أمانة الاستقلال رجال لا يهابون تحريك الجماهير، ويقبلون مسبقاً كل ما يترتب عليه من كفاح لا يكلُّ وتضامن وتضحيات لا يمكن بدونها الدفاع عن المثل الثورية وتحقيقها. ذلك أن الإعلان عن مبدأ الاستقلال يظل مجرد شعار، ما لم تتوفر الشروط الإنسانية لتحقيقه. ويرجع الفضل الأكبر للنجم هنا ليس فقط في طرح مشكلة الاستقلال، عندما كانت التيارات السياسية والدينية تستبعد هذا الاختيار، بل في فتح طريق جديد للنضال يراهن على شحذ إيمان الشعب الجزائري من جديد، وعلى تعبئة كامل قواه وصنع أداة كفاحه بنفسه. وفي سبيل تعزيز الوعي الوطني واصل مناضلو النجم نضالهم في ظروف صعبة وبوسائل متواضعة، منددين بمختلف المناورات والأخطاء والتصورات المزيفة التي تغذي غموض الأفكار وتضعف إرادة الكفاح من أجل التحرر. ولم يكونوا ليسمحوا - بعد أن تطلوا عن أوهامهم حول طبيعة الاستعمار - بتضليل الشعب ورعن مستقبله بواسطة الوعود الخادعة والمطالب الإصلاحية.

مثل هذا الموقف لم يكن وليد "حب النظرف" بل كان ثمرة معرفة دقيقة بميكانيكية السياسة الاستعمارية التي ما انفكت منذ مائة عام، تعبر عن نفسها بالذل والدم والتجهيل وسلب الممتلكات والقوانين الاستثنائية (كقانون الأهالي، إلخ) لقد كانت هذه السياسة تستهدف تفكيك المجتمع الجزائري، واستبداله في نهاية الأمر بسكان أجانب يحظون بجميع الامتيازات. ولولا حيوية المقاومة الشعبية وصمودها، لأنجز الاستعمار مشروع التدمير الوطني الممنوع - الرسالة الحضارية المزمومة.

ويمكن القول في هذا الصدد أن سياسة الانحياز لقيت بعض النجاح لدى الإصلاحيين على الأقل بعد قرون من الاحتلال، وكانت هذه السياسة آخر ورقة تلوح بها سلطات الاحتلال لتبرير الوجود الاستعماري. لكن تطور الحركة الوطنية عامة وجناحها الثوري (نجم شمال إفريقيا) خاصة، فالتأت أن أزاح النقلاب عن حقيقته هذه السياسة المغشوشة والمضرة في آن واحد. فهذه الحركة الوطنية بتنظيماتها الثلاثة (اتحادية المنتخبين، جمعية العلماء، نجم شمال إفريقيا) أخذت وغم دفاعاتها وخلفاتها تنصدي بثبات متزايد وبدرجات متفاوتة للنظام الاستعماري. وقد اتخذ مجرى التاريخ وجهة جديدة عندما كان هذا النظام وسط الاحتفالات المئوية يحيي ذكرى مرور مائة سنة من الاحتلال والوجود الاستعماري.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

يلقب التيار الإسلامي أصلاً بحركة النهضة الكبرى التي عرفها العالم الإسلامي خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والتي كان من روادها أحمد خان (1817 - 1889) بالهند وجمال الدين الأفغاني بالشرق ومحمد عبده (1849 - 1905) بمصر. فقد ساعد انتشار أفكار هذه الحركة عبر الصحافة (المنار وعمل الشيخ وضاً) وزيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر سنة 1903، على ظهور هذا التيار بعد أن أخذت فئة قليلة من المتعلمين تتعامل حول مستقبل البلاد. وقد لقي هذا التيار بعض الصدى بين المثقفين بالعربية رغم قلة مريدبه في البداية. ولم تنتشر الحركة الإصلاحية الإسلامية إلا بعد الحرب العالمية الأولى، بفضل جبل جديد من العلماء تخرج أكثرهم من تونس (الزيتونة) والشرق، وكان من رواده الشيخ، عبد الحميد بن باديس، مبارك الميلي، توفيق المدني، الطبيب العقبي، البشير الإبراهيمي..

وقد شكل هؤلاء الرواد ابتداء من 1925، النواة الأولى لما سيصبح جمعية العلماء فيما بعد. وقد أصدرت هذه النواة الملتفة حول الشيخ بن باديس بقرنة صحيفة الملتقى ثم صحيفة الشهاب. كما أصدر الشيخ العقبي بقرنة صحيفة

الإصلاح عام 1927، قبل الانتقال إلى العاصمة والمشاركة في تأسيس "نادي التروفي" الذي كان منيراً هاماً لنشر أفكار العلماء.

وبدا توفيق المدني حياته النضالية بتونس (التي هاجرت إليها عائلته عقب انتفاضة 1871) حيث شارك سنة 1920 في نشاط "اللجنة الثورية"، قبل أن يساهم في تأسيس حزب الدستور إلى جانب الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي كان وطنياً ذا نزعة عروبية إسلامية. وبسبب هذا النشاط طرد من تونس فعاد إلى الجزائر ليواصل نضاله السياسي، على أساس من الالتزام لم يكن يشاطره فيه دائماً نشأته من العلماء الحريصين على تأكيد إصلاحيتهم، والمنشغلين قبل كل شيء بترقية الإسلام الصحيح واللغة والثقافة العربية ومحاربة الطرقية والخرافات.

وفي ماي 1931 تأسست جمعية العلماء برئاسة بن باديس، وكان من بين المؤسسين من لا يؤمن بالأفكار الإصلاحية وقد انفصلوا عنها فيما بعد.

وقد وضعت الجمعية في مقدمة أهدافها تحرير الدين الإسلامي من تسلط إدارة الاحتلال، مطالبة بفصل الدين عن الدولة (أسوة بالمسيحية واليهودية)، وبحرية الدعوة في المساجد، واعتمدت في نشاطها أساساً على الخطابة والصحافة (ممثل في عدد من النشريات الدورية)، كما قامت بتأسيس المدارس الحرة لتعليم العربية وشجعت إنشاء الجمعيات⁽³⁶⁾ والنوادي لنشر مذهبها.

غير أن العلماء الذين كانوا يرفضون الفرنسية الثقافية، لم يمانعوا في قبول الشق السياسي من مشروع الاندماج السياسي - في إطار سياسة فرنسا وقواتها - لا يتنافى مع تمسك الشعب الجزائري بالإسلام وقوميته. أي خصوصيته الوطنية. وقد ظل الإصلاحيون أوفياء لهذا الموقف المزدوج القائم على التمسك "بالقومية" والولاء لفرنسا في نفس الوقت، ما دام هناك يصيغ لعل في ليبرالية الجمهورية الفرنسية على الأقل.

هذا الموقف القائم على تناقض خطير حاول الشيخ بن باديس تفاديه بالاجوء إلى التمييز بين "الجنسية والقومية". وتعني الأولى "مجموع الخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة لمجموعة إنسانية معينة، بينما تعني الثانية الشروط المدنية

والسياسية الخاصة بالمجموعة ذاتها في لحظة محددة من تاريخها. فالشيخ يقول هنا بإمكانية قيام اتحاد بين شعبين من جنسية إثنية مختلفة إذا قبل كل منهما بإخلاص وعلى قدم المساواة بالروابط المتبادلة المتولدة عن الجنسية السياسية المشتركة التي أمثلتها الظروف والمصلحة المشتركة⁽⁴⁰⁾.

هذا التأويل الذكي المقبول نظرياً كان من خصائص "الإصلاحية الجزائرية" التي كانت تعتقد - تكتيكياً أو عن قناعة - أن بإمكانها التأثير في السياسة الفرنسية. بواسطة المهادنة والمطالب التي تحاول التوفيق بين مصلحتي الغالب والمغلوب. ولا شك أن خطأ في مثل هذا الوضع، لا يمكن أن يصدر إلا عن سوء معرفة بطبيعة الاستعمار وأهدافه ووسائله. ومن نتائج تلهية الشعب بسراب الحلول المزيفة، والمساهمة بذلك في الهيلولة دون تعيينته تعبئة حقيقية وفعالة، من أجل التخلص من الاستعمار بالاعتماد على نفسه وقراء الذاتية.

لذلك ينبغي أن نلاحظ بأن نشاط العلماء إن كان إيجابياً في المجال الديني والثقافي، فإنه لم يكن كذلك في الميدان السياسي، وسبب ذلك أن رؤيتهم للتفصال (الضمي والعتني) كانت تنصب على العااضي أكثر من المستقبل ولم تكن بالقداني تساهم في استشارات آفاق مستقبلية حقيقية.

وقد ظلت جمعية العلماء (لغاية اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939) على نفس الموقف المتروك بين التفاوض والولاء تارة، وبين قبول الاندماج السياسي ورفض التجنس تارة أخرى. بل والذهاب أحياناً إلى حد الإقرار بوجود الأمة الجزائرية، كما يشهد على ذلك ردّ بن باديس على فوحات عباس عندما نفى وجود هذه الأمة بقوله: "لقد بحثنا في العااضي والحاضر فلاحظنا أن الأمة الجزائرية موجودة، وقد تكونت مطلقاً تكونت جميع أمم الأرض. ولهذه الأمة تاريخها الذي يشهد عليه جلائل الأعمال ووجدها وخصالها الحميدة منها والتعمية شأن جميع الأمم في العالم. لذا نلقل إن هذه الأمة ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تكون فرنسا حتى لو أرادوا الاندماج. ولهذه الأمة إقليمية المحدد الذي هو الجزائر في حدودها الحالية⁽⁴¹⁾".

وكان فرحات عباس قد أكد في التصريح الذي استوجب هذا الرد الحازم: «لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وملتيا، ولما استحييت بذلك وكأنه عيب. فالرجال الذين ماتوا في سبيل مثل أعلى تحيطهم يومها هالة من التشريف والتقدير، وليست حياتي باغلى من حياتهم. لكن مع ذلك لن أموت من أجل وطن اسمه الجزائر، لأن هذا الوطن لا وجود له. إنني لم أكتشفه. لقد ساءلت التلوخ والأحياء والأسوات وزرت المقابر دون أن يخبرني أحد عنه. لذا فقد استبعدنا نهائيا جميع الأوهام والخرافات لتربط مصيرنا إلى الأبد بالوجود الفرنسي من هذه البلانة»⁽⁴⁾.

هذه الاختلاف حول وجود الأمة الجزائرية بين أبرز ممثلي التيار الاصلاحي، لم يمنع اتفاقهما مع ذلك في المطالبة بالاندماج السياسي، وإن تباينت مقاصدهما من وراء ذلك بكل تأكيد.

إننا لا يمكن أن نذكر مساهمة جمعية العلماء الهامة في تجديد وتربية الثقافة الحربية الإسلامية، وفضلها في إدخال نوع من الأصولية التمهنية في الحركة الوطنية كان لها أثرها في الجماهير الشعبية. لقد أضفت على الإسلام حيوية جديدة، من خلال إعلان الحرب على الطوقية التي تمكن الاستعمار من تدجينها بدرجات متفاوتة، وعلى الخرافات بمختلف أنواعها. غير أن محاربة الطوقية بدون هداية لم تتم دائما بأفضل طريقة ممكنة، لأنها كانت تؤدي إلى صرف الاهتمام عن النضال الرئيسي ضد نظام الاحتلال. فإنا كان شيوخ الزوايا خاضعين - في معظمهم - بحق لإدارة الاحتلال، فإن جمهور المرابطين لم يكن يتعاطف معها بأي شكل من الأشكال. فهؤلاء المرابدين كانوا يشكلون احتياطيا نضاليا ضخما، لم تكن من الضروري محاربته ودفعه إلى الارتداء في أحضان المعسكر المعادي⁽⁵⁾. وهذا لم يأخذه العلماء دائما بعين الاعتبار، لأن استراتيجيتهم كانت تستبعد إمكانية اللجوء إلى العنف المنظم للجماهير التي كانوا يعتبرونها جاهلة، ولا يمكن أن يعول عليها في أي عمل تقريبا. فهذه الجماهير في نظهم بحاجة إلى إصلاح وإعادة تربية بالمعنى الدنيوي، حسب مفهوم الجمعية كمرحلة لا بد منها قبل كل شيء.

ولم ينتبه العلماء في هذا السياق بأن الوعي الثوري للجمامير بمشاورتها الحقيقية وبقوتها، هو الجواب التسليم للوحيد لمسألة التحرر الوطني. وكان من الأسلم كذلك تجنب سياسة تؤدي إلى تغذية الخلافات الدينية العميقة وسط الجمامير، ننظر للتناقض الرئيسي القائم على مستوى علاقات الاحتلال بالشعب. فالموقف الثوري هنا كان عكس ذلك، يقتضي إثارة الجمامير بمختلف فئاتها ضد المستعمر.

غير أن الحركة الإصلاحية سواء من خلال اتحادية المنتخبين (الوجه الفرنكوفوني) أو جمعية العلماء (الوجه العربي الإسلامي)، كانت محدودة الأفق وبدون بعد تاريخي حقيقي. وقد زادت حدة هذا الخلل مع مجيء الجبهة الشعبية والأمال التي أثلثتها لدى الطبقة السياسية للجزائرية (1936). وكان من المفروض أن يتأمل الإصلاحيون جيداً سابقة الأمير خالد والأمال التي كان يعللها على "تكتل اليسار" عام 1924، كما كان عليهم أن يستخلصوا العبر من فشل اتحادية المنتخبين بقيادة بن جلون وفروحات عباس، عندما ذهب وفد عنها إلى باريس مطالبا بتطبيق مشروع فيوليت، ولم يجد أحداً يستقبله في الحكومة ولا في البرلمان بغرفتيه. ولم تغير استقالة 950 من المنتخبين الأمالي في هذا الصدد شيئاً يذكر (يكون مصالي اتصل بالوفد منها بانعكاسات هذا المسعى، لكن الوفد أصرّ مع ذلك على حضور الموعد الثاني وغبة في التمايز عن "المشوشين"، المعادين لفرنسا).

وجاءت زيارة وزير الداخلية ويندي للجزائر يومئذ لتسد منافذ الأمل في تحسين أحوال الجزائريين، بعد أن كان وده على مقلب المنتخبين هو تعزيز نظام القمع بواسطة مرسوم شهير يحمل اسمه.

الهوامش

(1) J. BÉRQUE, l'Orient second, p44, Ed GALLIMARD, Paris, 1970.

الأسامة لا تعني اجتراح العتيق ولكن اللقاء مجددا مع كولمن الثالث.

(2) C. A. Julien, Afrique du Nord en marche, p105.

(3) C. R. AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, p74.

(4) La république algérienne, n° du 24 Décembre 1948, Journal de l'UDMA, F Abbas.

في رسالة نشرت في هذا العدد من الصحيفة التاطفة باسم حزب البيان، تبنى عبد القادر حاج علي تأسيس نجم شمال إفريقيا سنة 1924 - 49 شارع بروطانيا في مقر تعاونية "العائلة الجديدة" الموالية للحزب الشيوعي. وبرأيه أن مصالي كان يوسف عضوا بسيطا وظل كذلك حتى سنة 1926، ولم يستلم القيادة إلا في سنة 1928. وكان حاج علي يشكو وهو يستقلى بربيني من التمييز واستمرار استبقاء مصالي في وأحد. وكان من خلال هذه الرسالة يحاول بوضوح التقليل من شأن مصالي، لكنه فكر بالمسألة أن هذا الأخير خلق عقيدة تضالوية. وأكد خلافاً مع سياسة مصالي معتبرا نفسه من أنصار الأمير خالد الذي كان برأيه على نفس النهج الذي اختاره حزب البيان، مضيفا أنه على اتفاق مع هذا الحزب مذهبيا وتكتيكا. وثاني هذه الرسالة لتؤكد ما ذهبنا إليه من تغيير اتجاه النجم ابتداء من 1926 - 1927 بمبادرة من مصالي.

(5) l'histoire pour la "bande", p33-51, publication de la bibliothèque nationale, S.N.E.D, Alger, 1974.

(6) IBID, p36-51-52.

(7) J. Jurquet, la Révolution nationale algérienne et le P.C.F. T2, p241, Ed du Centenaire, 1974.

(8) كان المؤرخ يرى أن السيطرة الأجنبية تمرق لتمو الحر للقوى الاقتصادية وأن "للنضال على هذه السيطرة هو الخطوة الأولى في الثورة بالمستعمرات... إلخ". ولا تمير المساعدة المقدمة لتحقيق ذلك مساعدة للحركة الوطنية البورجوازية الأهلية، لكن مساعدة للبروليتاريا المسالمة نفسها كي تنتج طريقها. ونلاحظ هنا أن لفظة "الاقتصادية" للتدخل تتجاهل الواقع الوطني المتمثل في الجماهير الشعبية المحرومة أساسا والتي لا يجر عليها مصطلح البروليتاريا تمام التعبير.

(9) «إذا كانت السيادة المستعمرة ضرورية فإن سيادة أكلة لحوم البشر غير مرغوبة (...)»
وتتألف لكتيرية أهالي شمالي إفريقيا من عرب قبايلين للتطور الاقتصادي والاجتماعي
والاديني والأخلاقي، الضروري للثقافة كي يؤسسوا دولة مستقلة قائمة على بلوغ الكمال
الإنشويي».

(10) كتب C.R. AGERON أن التجم في الواقع هو منظمة شيوعية بالوطن الأم كانت
تطالب باستقلال الجزائر التام، والقوي طبقا لكتلاء الأهمية الشيوعية سنة 1922
(Etudes maghrébines, p241, P.U.F, Paris, 1964).

(11) F. Abbas, Révolution en Algérie – Naît coloniale I, p135, Ed JULLIARD, Paris,
1962

يتناول فرحات جليل نشأة نجم شمال إفريقيا بقوله: «تمود أول تظاهرة وطنية عسومية إلى
سنة 1924، حين خرج مهاجروا شمال إفريقيا من محاضرة ألقاها الأمير خالد وهم يهتفون
تعبا إفريقيا الشمالية المستقلة ٦ وهي حدود منتصف متبصر من نفس السنة أسس نجم
شمال إفريقيا بباريس. وكان هدفه الاجتماعي الدفاع عن المصالح المالية والسيادية
والاجتماعية لشمالي شمال إفريقيا لكن هذه الواجهة كانت تخفي مطلب الاستقلال. وهذا
ما يؤكد أطروحة تحالف المناضلين الجزائريين الثوريين مع الحزب الشيوعي الفرنسي
(مستل من قبل عبد القادر حاج علي). وكان التجم في المرحلة الأولى هذه برئاسة سي
محمد جمال القادر بالذات سنة 18، وكان مكتبه يضم خاتمة حاج مصالي، أحمد بالفلول، عبد
القادر حاج علي.

(12) يكون الأمير خالد مذهب في إحدى محاضراته، بالخطوط جميع المناضلين من إفريقيا
الشمالية في كتلة المستعمرات (التابع للجنة المستعمرات بالحزب الشيوعي).

(13) تتناول الوثائق الرسمية لحزب الشعب - حركة الانتصار مولد نجم شمال إفريقيا كما
يلي: «كان الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه يمارس هذه الحزب (حزب الزيف)» وكان
يساند عبد الكريم بلسان قائمته من أمثال سلور ونوريو، فجلاب له تلك تعاطف الكثير من
الجزائريين والفرنسيين والمراكشيين الذين كانوا الحاجة الماسة للعيش في فرنسا،
فانخرطوا في صفوفه في صفوف منظمة وطنية ثورية خاصة بهم. وانضل آخرون - مع
تعاطفهم مع الحزب الشيوعي - سنة 1925 تأسيس جمعية خيرية بهدف مساعدة مهاجري
شمال إفريقيا، وقد أصبحت هذه الجمعية تحمل اسم نجم شمال إفريقيا».

خللت هذه الجمعية طوال سنة كاملة بعيدة عن النشاط السياسي، لكن ابتداء من 1926 تحولت إلى حركة سياسية حذيفة بتأثير من رئيسها الجديد (حاج مصالي) وهو شاب جزائري يبلغ من العمر 28 سنة.

Document : "Le problème algérien - Le gouvernement national algérien", p11.

(14) L'Histoire par la bande, OP. CIT, p53.

(15) Bulletin communiste n° 3 du 18 Janvier 1924, p93-96.

(16) Dans les cahiers du Bolchevisme n° 7 du Janvier 1925.

نجد في هذه الوثيقة التصور التالي للحزب الشيوعي الفرنسي: فقد كتب الحزب الشيوعي بتأييد الأمير خالد وكذلك برنيس مطالبه الديمقراطية، ناعطفه العمال من شمال إفريقيا الذين أصبحت اجتماعاتهم الثقافية أو السياسية تعرف منذ ذلك الحين نجاحا كبيرا. كما نجد أيضا أن تحسا من البيروقراطية المتعاضلة (الأعطية) كان ثوريا.

(17) Cahiers du Bolchevisme, n° spécial du mai 1932, sur le VIIème congrès du P.C.F.p72-75.

(18) لم تكن البروليتاريا موجودة كطبقة إلا في البلدان التي بلغت مرحلة الإنتاج الرأسمالي.

(19) بالغ في تقدير مفهوم الوعي الطبقي على حساب الوعي الوطني. فالوعي الطبقي في مجتمع الدولة الوطنية المستقلة الرأسمالية ينمو على أساس العلاقات الاجتماعية القائمة على السيطرة والاستغلال المتبادلين. وتكون الغلبة في هذه الحالة لحولية الصراع الطبقي. أما في المجتمع المحروم من دولته الوطنية من جراء الهيمنة والاستغلال الاستعماري فالوعي الوطني هو الذي ينمو وتكون الغلبة للحولية للنضال التحرري والاستقلال. وهاتان الوضعيتان الموضوعيتان ليستا منطقتين ومن ثم تتولد عنهما حملات مختلفة عن الوسيط العمالي.

(20) J. Jurquet, La révolution nationale algérienne et le parti communiste, OP. CIT, p290-291.

(21) نعتبر حالة سولتان خليفة في هذا السند مثالا عن هذا النوع من العلاقات كما كتب بحق ماكسيم رونيوشون: هناك مواقف سولتان خليفة والتشويحين للتحرر سنة 1918 تعبيرا عن راض. إذ لم يكونوا يرغبون في القيام بدور قوة الإسناد لحركة بروليتارية أوربية مهما كانت وجهتها. فثورة كان ينبغي أن تشملهم هم أيضا ويطلقوا شعارها

بالطريقة التي يفتخرونها وليس بالمسيرة التي يفرها الأخ الأكبر الممثل في البروليتاريا الروسية والتي يبالغ في استعراض ازدهاره الأبوية.

(Voir marxisme et monde musulman, p386, Ed Seuil, 1972.)

(22) A. ABDELMALEK, le centenaire du capital (livre à part), p279, Mouton, Paris.

(23) I. BERQUE, l'Orient second, p46-47, OP CIT.

(24) A. ABDELMALEK, la dialectique sociale, p358-356-360, Ed du Seuil, Paris, 1972.

(25) Les marxistes présentation de Kanton Papiannan, p196, Ed "J'ai lu" Flammarion, Paris, 1965.

لقد نجحت البرجوازية حيث فشلت جميع الإمبراطوريات وجميع الديمقراطيات العالمية المزعومة، وعلما أن صنعت الزيت إلى النهاية أخضعت البلدان الليبرالية ونصف المتحضرة والأمم البرجوازية والشرق إلى الغرب.

(Marx et Engels, manifeste communiste, IBERID, p339).

وذهب ماركس إلى حد القول بأن أسما لم تعرف ثورة اجتماعية حقيقية غير الاستعمار البريطاني للهند، (البرجوازية هي المدنية القوية - بالخصائص أسما بضاعتها - التي تعظم أسوار الصين جيعا، ويستسلم لها أكثر البرابرة معاندة وتعصبا لأوطانهم).

«البلدان الحديثة المتحضرة اقتصاديا وثقافيا لا تدخل بثبات ضمن آفاقه (ماركس) التاريخية». ألم يمتدح (ماركس) البرجوازية لأنها أخضعت بلدان الشرق للزراعة والبرية ونصف المتحضرة إلى البلدان الصناعية والمتحضرة بالغرب».

(26) فيما يلي فترة عن إنجلترا (The northern star volume XI, p7, 22 Janvier 1848, n 533)

قسمها (Carlsberg et Baden au Marston et Algérie, Ed D.C.E, 1976) قال فيها: «رأينا بصفة عامة أننا سعداء جدا للقضاء على عبد القادر القادر العربي. لقد كانت مقاومة البو سيووما منها، ورغم أن الطريقة التي خاض بها جنود شرسون مثل بوجو هذه الحرب عرضة للثبات، فإن احتلال الجزائر حدث هام وعلامة لوعي الحضارة. وإذا كنا نأسف لتدمير الحرية، فلا ينبغي أن ننسى بأن هؤلاء البدو أنفسهم هم شعب من الشعوب يعيش

ألماسا على عزو الآخرين والغلبة على القرى الحضرية لنهب كل ما ولقت عليه بدءاً
فأثكا بكل من يعترض سبيله مع بيع بغية الأسرى في سوق المبيد».

(27) A. ABDELMALEK, OP. CIT, p382-383.

(28) جميع الحضارات تقريباً تملن ثقولها وعينها عند ما تكون في أوج قوتها وعلبتها.
ولست الحضارة الغربية حالة شاذة في هذا المجال، طالما أن الاكتشافات العلمية والتقنية
تعطينها على الصعيد الاستراتيجي وسائل ممارسة هيمنة فعلية على المستوى العالمي
برأسلة استبدادها الممتدة في الاستعمار والإمبريالية خاصة.

(29) رغم أن الماركسية تشكلت قبض الرأسمالية، إلا أنها تلتقي معها في المنشأ الحضاري
للوحد الذي تتأثر به من شاعية الإيديولوجية.

(30) تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري.

(31) يندل هذا التمايز في حضان الاستقلالية في تقدير المواقف والوسائل والدرجات
وخصوصية مطالب الشعوب المستعمرات، فالمستود إذا ليس التمايز عن هذه الأحزاب
والاتحاد الموحثي لأنها تتاضل في سبيل الاشتراكية أو لكونها تثبت إيديولوجية ملحدة،
فهذه مسألة أخرى.

(32) لم تكن هذه القطيعة تعني نجم شمال إفريقيا وحده والوطنية كما أنها لم تكن طوعية.
لأسبابها صوفية وعلمية ودلالية، كما سدرى تلك من خلال القطيعة داخل الأحزاب الشيوعية
مثل يوغوسلافيا والصين ... إلخ. ومن جهة أخرى كانت الممارسات التي أتت إلى هذه
القطيعة سواء في الاتحاد الموحثي أو في البلدان الشرقية، بمثابة مأس حفرية ظلت
مسكوتاً عنها مدة طويلة، وعدد الكشف عنها جعلت المستقلية مسؤوليتها بلوع من التمرع.
إن مثل هذه التفسيرات تنسب إلى علم النفس والنواغرية، لأنها تتعارض مع التصور
الماركسي، وكان من نتائجها الحيلولة دون التحول الجدي الذي يحدد الأسباب الحقيقية لهذه
"الانحرافات". وفي نظرنا أن هذه الأسباب لا يمكن فصلها عن المظالم نفسه وهي ثمرة
بعض الافتراضات النظرية التي زادت ممارستها في ظروف خاصة من مخاطرها.

(33) ليس في الحركة الوطنية الجزائرية ما يطابق الإيديولوجية الشعبية كما يراها
لوان أي إيديولوجية رحمة نفس القلاح ومجتمعها كما تقص البهائم التقليدية. وتعتبر

مجتمع الفلاحين أسس من الواسطية التي تشكل في روسيا ظاهرة انعطاف وتغير...
لذا تعد محاولة تطبيق هذه النظرة على الحركة الوطنية من قبيل الحرب النفسية وليس من
ضرورات التحليل. طالع Oeuvres, T1, pp8-116, Lénine, quel héritage renions nous ?,
choisies, Ed de Moscou.

(34) من المؤسف أن القيادات نفسها أصبحت تمارس هذا الإرهاب في كثير من الأحيان،
بعد أن تجسد في أجهزة ديكتاتورية لا تمثلها أية ضرورة غير ضرورة التوسعية
والإحراق. وهذا ما يفسر ظاهرة المتطرفة التي لم تكن لا شخصية ولا عرضية.

(35) ليست بمعنى الحضارة وإنما بالديولوجي ستالي: إيديولوجية الانماج والحركة
الشيوعية.

(36) Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale, T3, changement social, p87.
تستعمل مفهوم الإيديولوجية حسب تعريف الكاتبين وهي: منظومة عقلية من الأفكار
والأحكام منظمة بصورة علمية، تستعمل لوصف حالة جماعة أو طائفة وتفسيرها أو
توجيهها، وتستلهم القيم السائدة استلهاها واسما لاقتراح توجيه محدد للعمل التثقيفي لهذه
الجماعة أو الطائفة.

(37) "Histoire par la bande", OP. CIT, p53.

(38) لم يكن عدد المجموعات من المناسلين الذين يستقبلون المصحف وقراءتها هاما
بوملا.

(39) نوافيق المدني، حياة كفاح (مذكرات) ش. و. ط. ن. الجزائر رقم 687/77.

(40) Ali Mered, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, OP, CIT, p387.

(41) الشهاب (جمعية العلماء) عدد أبريل 1936.

(42) Entente de février 1936 (organe de la Fédération des états).

(43) لعبت الزوايا الطرقية دورا هاما في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وفي
مقاومة الاحتلال كذلك. لكنها ما لبثت أن انكفأت على نفسها أو انحرفت عن مقاصدها
بالتأثير من إدارة الاحتلال، وإذا كان نفوذها قد تقلص قبل الحرب العالمية الثانية، فقد
حافظت مع ذلك على هيكلها وجزء من مريدتها (ما بين 250 و400 ألف حسب المصادر
المختلفة). OP. CIT. Julien

(44) يعرف ماركسي توليف التناقض الرئيسي كما يلي: «هناك عدد من التناقضات في عملية التطور المعقدة لشيء أو ظاهرة ما، وتتخذ واحدة منها بالضرورة طابع تناقض رئيسي يتحكم وجوده وتطوره في وجود وتطور التناقضات الأخرى، أو يؤثر فيها». (Les transformations de la révolution, Ed 10/18, Paris, 1970) هنا التناقض بالجزائر كان قائما على صعيد العلاقات بين النظام الاستعماري والشعب الجزائري، وكانت الزوايا كثيرها من الظواهر على غرار العلاقات الطبقة جزيا من التناقضات الثانوية.

الفصل الثالث

الوضع بالجزائر بعد قرن من الاحتلال

هيكلية الحركة الوطنية وانقساماتها

اضطر المجتمع الجزائري إلى الإنطواء على نفسه بعمق بعد أن فرض عليه الرضوخ بعد السلاح إلى نظام سياسي واقتصادي لا يرحم، وإلى دونية اجتماعية وثقافية دائمة، غير أن ذلك لم يحل دون حفاظه على قدر من اللطافة والذاكرة الجماعية لربط حاضره بماضيه، رغم درجة الإنسحاق التي أصبح يعقنضها الشبه بلحمة وصعب تمييزها عن النسيج الطبيعي للبلاد.

وقد سمح له ذلك بضممان حد من الإستمرارية التاريخية والحفاظ على شخصيته، وإعداد الشروط الضرورية لثبوته مجددا إلى الساحة السياسية. وبفضل هذه المقاومة ظل المجتمع الجزائري بعد قرون من الاحتلال، يطرح باستمرار نفس المشكلة على النظام الإستعماري لكن بصيغ جديدة وفي مجتمع المعادين.

ولم يكن إقتصاد البلاد سوى مشروع أجنبي، دافعه الوحيد هو الربح بواسطة استغلال شعب بكامله، طالما أنه بني بالأساس لفائدة الأقلية الأوربية، والواقع أن الأيديولوجية الإستعمارية كانت منذ البداية، ترمي إلى تقليص تعداد هذا الشعب، حتى يصبح كما مهمل فيسهل تعويضه بالإستيطن الأوربي.

لكن تجري الرياح بما لا يشتهي الإستعماري

فكان للجزائر زك عمدهم بل أن يتراجع، لئلا يبلغ - بعد فترة من الركود - في حدود 1930 خمسة ملايين نسمة، بينما لم يتجاوز السكان الأوربيون مليون فرد.

غير أن هذا النمو الديموغرافي، شاء له نظام الإحتلال الجائر، أن يزيد بشكل خطير من فلو الأغلبية الساحقة من السكان المسلمين.

وهكذا أدى عدم التلاؤم بين التنظيم الإقتصادي والواقع البشري إلى ظهور تناقض رئيسي، لم تجد حكومة باريس أمام خطورته سوى اللجوء إلى المستكنات وتقديمها كسياسة جديدة، ومع تلك كانت هذه السياسة أقرب إلى الوعود منها إلى الإتجازات التي ظلت في نظر الجزائريين جد متواضعة.

والواقع أن انتشار التعليم ولو كان محدودا جدا، قد أدى في نهاية الأمر إلى تناسي عدد «المتطوعين» الذين أخذ بعضهم يندد بمظالم النظام الإستعماري الصلوح، بعد أن تمكن هؤلاء شيئا فشيئا من الإفلات من مراقبة إدارة الإحتلال وقد كان هؤلاء بشعرون بالمأزق الذي يتخبط فيه يلهمهم، دون أن يتبينوا بوضوح طريق الخروج منه.

وزعم قلة عدد «الانتاجتسياء الجديدة المتعلمة بالنختين الفرنسية والعربية، وتطهرها وسط شعب مهمش يعرف تموا ديموغرافيا سريعا، فقد استطاعت أن تشكل مصدر احتجاج محتمل». وتزامن ذلك مع تنامي الحركة الوطنية كإفراز للواقع الجزائري، لتقدم بذلك تكنيها قاطعا لإيديولوجية الإدماج وخوافة الجزائر الفرنسية، هذه السياسة التي ظل النظام الإستعماري يدعو لها منذ عهده، كانت في الواقع تستهدف الحفاظ على السيطرة والإستقلال.

لقد بلغت الجزائر في حدود الذكرى المئوية مرحلة تبلورت خلالها معارضة هذه السياسة، وأصبحت تعبر عن نفسها في شكل تيارات منظمة أكثر فأكثر، وهي تيارات كانت تتعاضد فيما بينها بوسائل عملها والقوى التي تعملها، فضلا عن أهدافها السياسية والإجتماعية والإقتصادية المختلفة. وكان هذا التمايز يعكس إلى حد ما واقع التبلور الإجتماعي في الجزائر، دون أن يكون مطابقا تماما للتمايز على مستوى القوى الإجتماعية العقلية.

وكلفت الينيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، قد عرفت هؤلاء عنيقة من جراء النمو الديموغرافي والتفكير، ونذل السكان وتزويجهم من الأرياف إلى المدن.

فضلا عن انتشار الأمية بنسبة كبيرة، ولإنياد عدد البطالين وظهور بروتيناريا
زراعية ضئيلة.. وكانت هذه الظواهر بمثابة الخصائص الرئيسية للمجتمع
والمحددة لحركته في نفس الوقت.

بيد أن ضيق النظام الإستعماري والمجالات السياسية والإقتصادية
والإجتماعية والثقافية تبعاً لذلك لم يكن يتسع لهذه الحركة التي وجدت نفسها
مضطرة إلى تجاوز هذا الإطار غير المناسب، والإنتشار عبر فضائها الخاص. أي
الفضاء الوطني، وأمام هذه الظاهرة لم تجد السلطات الإستعمارية من سياسة
لمحاولة إحتواء هذه الحركة وتحريفها عن الخط الوطني، غير وسائل القمع وشق
الصفوف والوعود الواهية، وبذلك وجد النظام الإستعماري نفسه في حالة دفاع وغم
انتشاره الواسع وموقعه المهيمن، في حين كانت الحركة الوطنية تتحول إلى مواقع
هجومية أكثر فأكثر، رغم تناقضاتها ونفائسها الناجمة عن مرحلة الإنتقال والتحول.
إن هذه الوضعية لم تكن تناجحاً ظرفياً وذاتياً فقط للقوى المتواجدة في الساحة،
بل كانت ثمرة تطور طويل المدى لمسارين متوازيين لقوتين متنافرتين: للمجتمع
الإستيطاني من جهة والمجتمع الجزائري من جهة ثانية، فالمجتمع الأول كنظام
ثابت بذاته، كان يسير حسب منطق خاص وحركته المتميزة، رغم إمكانات
التفاعل الطبيعي بين المسارين، وحافظ المجتمع الثاني من جهته - رغم الهزات
العنيفة التي ضربته - على جوهر العناصر المكونة له ومعظم آليات دفاعه عن
نفسه، كما حافظ على حركيته الإجتماعية المستقلة فضلاً عن مصالحه الخاصة.
لكن فشل النظام الإستعماري في إخضاع المجتمع نهائياً، لا يعني أن هذا الأخير
قد حقق بذلك نصراً أكيداً، ذلك أن استعادة هويته السياسية بقي مرهوناً مسبقاً
بمدى توفيقه في تحويل طاقاته ومصلحته إلى نشاط سياسي منظم، وبعبارة
أخرى بقي مرهوناً بكفاءة التيارات المكونة للحركة الوطنية في ترجمة إمكانات
المجتمع إلى واقع وطني بأكبر قدر ممكن من الوفاء. وستكون هذه الكفاءة هي
المعيار الموضوعي لتحديد طبيعة هذه التشكيلات المختلفة وما يميزه بعضها عن
بعض.

ويعبر انتشار الحركة الوطنية بعد 1931، عن حيوية سياسية وإجتماعية وثقافية متميزة، حيث راح جميع التشكيلات تحاول الاندماج في القوى الإجتماعية وتحديد موائدها واختلافاتها أكثر فأكثر، وهي بذلك تخوض غمار أول اختبار عملي، في وضعية تمكثها من وضع مطالبها على محك وقائع النظام الإستعماري من جهة، وتطلعات الشعب الجزائري العميقة من جهة ثانية.

الإختلافات السياسية بمناسبة الذكرى المئوية

كان ظهور الشعور الوطني والحركة المطالبة يندرج في إطار جملة من الوقائع السياسية الإجتماعية والثقافية، تشكل مجتمعة لحظة التطور رغم تفاوتها من حيث الأهمية، وفي هذا الصدد ينبغي أن نتوقف عن الإحتفال بالذكرى المئوية لأنزال القوات الفرنسية بسیدی فرج (14 يونيو 1830) واحتلال الجزائر العاصمة⁽⁴⁾. فالهذخ الذي ميز تلك الإحتفالات والوسائل التي سطوت لها، فضلا عن الحملة الدعائية ووضوح الطابع الإستفزازي والمهين للظواهرات التي رافقتها، جعل الشعب الجزائري يشعر في أعماقه بأن هو المستهدف من كل ذلك، وتؤكد طابع التعاضد والأزدراء لهذه الإحتفالات بوضوح أكثر، في إعادة تمثيل عملية الأنزال بجنود يرتدون أي تلك المرحلة، وفي إشراك وفد من المسلمين الموالين للإحتلال طوعا.

لقد أدى أحياء الذكرى المئوية—الذي كان يراد به استعراض قوة الإحتلال وبصموده— إلى تسارع الوعي الوطني وهيكلة أكثر البعثات تقنما في الرأي العام الجزائري، والتي تخف استنكارها لعمل هذه التظاهرات. وحتى أكثر الأعيان ولاء لإدارة الإحتلال كانوا محرضين بالدور الموكل إليهم بالمناسبة، بل أبدى بعضهم انزعاجه ولو بطريقه متعذرة، وكانت تصويحات الهيئات الكنسية بالمناسبة تشتم منها رائحة ألروح الصليبية⁽⁵⁾.

وقد إستفادت سلطات الإحتلال المناسبة للإشادة بنجاح الإستيذان وأنجزاته الكبرى، ولتفندق على الأهالي مزيدا من الوعود، رغم أنها لم تستجيب لأكثر المطالب

اعتدالا، واستطاع الجانب الجزائري أن يتيقن من تلك المناسبة إلى حدها علاقات الإحتلال بالشعب الجزائري التي كانت وستظل قائمة على القوة وحدها، وأن لم تكن معظم الثورات السياسية الجزائرية ترفض النظام الإستعماري ككل، فقد أخذت ترفض شيئا فشيئا العديد من جوانبه وأكثراه. وجاء هذا الرفض بحمل مطالب متطابقة تقريبا وأن تفاوتت حسب اختيارات كل تشكيلة مثل «المنتخبين الإداريين» أو «الناحية المنتخبين» التي كانت أكثر استقلالا عن الإدارة.

وكان رفض العلماء القائم على المسألة الدينية والثقافية يكتسي طابعا وطنيا، لاعتقادهم بوجود الأمة الجزائرية خلافا للتشكيلات السابقة، وإن كان هذا الإعتراف لا يتضمن إعادة النظر في الروابط السياسية التي رسمتها إدارة الإحتلال. وكان نجم شمال إفريقيا (الذي أدرج في برنامجه مفهوم الأمة والإستقلال الوطني) أكثر التشكيلات وطنية وجنوبية وأوضحها في نفس الوقت.

وبدأت في تلك الفترة بالذات النضالات السياسية والاجتماعية التي تعتمد مبدأ إقحام الجماهير الشعبية في المعركة، علما أن النجاح التلني لإحتلال المنتم في سيطرته الكاملة على ميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، أصبح محل رفض متزايد - وأن كان متفاوتا - من جميع الثورات السياسية الجزائرية. لكن هذه الثورات ظلت تعمل في إطار السياسة الفرنسية مع ذلك باستثناء نجم شمال إفريقيا الذي كان يطالب بالإستقلال.

«المنتخبون الإداريون»

يتميز هؤلاء المنتخبون⁽³⁾ بكون وجودهم السياسي تابعا مباشرة إلى إدارة الإحتلال، وكانوا يمثلون أكثر الخدم من الأهالي طاعة، والذين بدونهم ما كان للسلطات الإحتلال أن تسيطر على السكان وتعرض مراقبتها الفعلية عليهم.

ولتوضيح مواقف هؤلاء المنتخبين، نقدم بعض الأمثلة عن التصريحات التي أدلوا بها بمناسبة احتفالات العثوية، فالمستشار البلدي، كراد خليفة مثلا كان يريد تجنب كل ما من شأنه أن يثير أو يחדش مشاعر المسلم من ذكرى أو نظائرها.

لاسيما تمثيل عملية الأنزال بسيدي هرج⁷. وكان ينبغي للذكري المثوية براهيه⁸ أن تركز بصفة نهائية الوفاق النام والتعاون الكامل في ظل الصراحة والوفاء⁹.

ويحتج المستشار البلدي بن لوباني بقوة على التذكير بعملية الأنزال لكنه بلطف من احتجاجه بقوله: «لقد تعاقبت منذ الغزو سنة أجيال لم تعد تذكر ماحداثه، لكن هناك من يريد أن يزرع يادهاها بذرة سيئته، في أفسار إلى روح المقاومة والثوار لدى الجماهير والتي يمكن لاحتفالات الذكرى المثوية أن تعيبها من جديد.

وصرح حاج حمو وهو من الأعيان المعتمدين (معلم) باسم معلمي المساجد قائلا: «من حقنا الآن أن نبتهج ونحمد الله الذي أنعم علينا بالسعادة بأن أرسل إلينا هؤلاء الرجال الذين هم اليوم أسدقنا وأخواننا، لأننا كنا من الجهل في ذلك اليوم البهيج 14 يونيو 1830». وصرح الباشاغا بوعزيز بن فانة بدوره قائلا: «لنعرف المسلمين سنة 1830 الفرنسيين لاستقبلوا بلرود بذاتهم بالورود».

مثل هذه التمرجحات، تبين درجة الخضوع والعبودية التي كان عليها أعوان الإدارة ومساعدوها. وفي خضم هذا التجميد للإستعمار لم ينتبه أحد، إلى أهمية مساهمة الأهالي التي بدونهم ماكن للمنجزات العادية أن ننحلق.

ومع ذلك كانت الذكرى المثوية فرصة لهؤلاء المنتخبين كي يلاحظوا أن الحكام الفرنسيين لم يفروا بوعودهم رغم تواضعها، ومن ثمة واحدا يحاولون عبثا التذكير بمطالب الأهالي مثل:

— نشر للتعليم بالفرنسية والعربية.

— المساواة في الخدمة العسكرية (العدة، الرتب، الأجر، التقاعد، المعاش).

— المساواة في جميع الوظائف المدنية والعسكرية، تطبق مبدأ نفس الأجر لنفس العمل.

— الحرية التامة والكاملة للسفر إلى فرنسا وإلى الخارج أسوة ببقية المواطنين.

— تطبيق القوانين الإجتماعية وقوانين المساعدة العمومية.

– التخفيف من تشدد القوانين المتعلقة بالغابات.

– الإلغاء التام والمطلق للحبس الإداري وعائقي من قانون الأهالي المطبق من قبل قضاة المسلم (كانت الحكومة قد ألفت بإقتراح من والي العام صلاحيات الحكام المحليين).

– رفع نسبة تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة إلى $5/2$ مع إشراكهم في انتخاب ورؤس المندوبيات العالية.

– تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي⁽⁴⁾ هذه المطالب المحددة جدا، كان المتخبون يناضلون في سبيل تحقيقها دون أن يكون لهم ذلك بسبب معارضة المستوطنين وطبقة سلطات بلويس (لزامهم).

وقد ظلت الحياة السياسية (المسموح بها للأهالي) محصورة في نطاق الإدماج، حتى أن بعض الساسة الفرنسيين على غرار فيوليت⁽⁴⁾ وإلى عام بالجزائر من 1926 إلى 1929)، كانوا يرون في تلك السياسة الوسيلة الوحيدة لتحقيق المطالب الوطنية في العهد.

وعلى هذا الأساس كانوا يقترحون الإدماج التلقائي لفئة الجزائريين المنحدرة من قدماء المجزبين والشرايح المتعلمة أو خدم الإحتلال ليصبحوا مواطنين فرنسيين بأتم معنى الكلمة.

ومهما كانت دوافع أنصار هذه السياسة، فإن فصل هذه الفئة عن الشعب، لا يستهدف غير تشويهه والذهل من شخصيته وتعزيز استغلاله تبعاً لذلك.

فمنح المواطنة للفرنسية في ظل الإحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، كانت بنية توسيع هذه الفئة الاجتماعية السياسية ودعم ارتباطها بمصلحتها وبالوجود الفرنسي⁽⁴⁾.

والعلاوة على أن هذه الفئة كانت تستخدم كترجيعة للتقديد بمطامح النظام القائم من الداخل، دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر فيه، بل أن دورها يهدف أبعد من ذلك إلى صرف الشعب عن المطالب الوطنية، ومنعه من تصور حلول لمشاكله الحيوية خارج

الإطار الاستعماري، مع العلم أن هذا النظام كشف على مدى مئة سنة عن عجزه التام في التكفل بمصالح الأهالي، فضلا عن ذلك، أن هذه السياسة التي ما انفكت جهات معينة تدعو لها، منذ قانون « سيناتوس - كونسولت »⁽¹⁾ عام 1865 - لم تكن سوى واجهة لتغطية المشروع الاستعماري، وحتى عند ما يظهر بعض السياسة من ذوي النوايا الحسنة بين الفئبة والأخرى، فإنهم سرعان ما يحصلون بعداء المستوطنين، وبالامبالاة أو بالذكور الاستعماريين المهيمن على الرأي العام بفرنسا. لكل ذلك، كانت الجزائر بمناسبة الذكرى المئوية تبدو كمنوذج لمستعمرة مثالية، لقد كانت ما تزال خاضعة للقوانين والمؤسسات الاستثنائية، رغم أنها مكونة من ثلاث عمالات فرنسية حسب القانون، فقانون الأهالي الطبيعي ظل ساري المفعول، وكذلك الهيئة الولائية العامة⁽²⁾ التي أقيمت في بداية الاحتلال، لكنها أقيمت في بداية الاحتلال لضرورة الحرب، لكنها استمرت تولاك جميع الأنظمة المتعاقبة، ويكفي إلغاء نظوة سريعة على أكثر المطالب اعتدالا (مطالب المنتخبين الإداريين) لاكتشاف أشكال من التمييز والامساواة في جميع المجالات، التعليم، الخدمة العسكرية، الوظائف، حرية السفر إلى فرنسا والخارج، القوانين الاجتماعية، المساعدة العمومية إلخ.

ولم يكن تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة يتجاوز 5/2 رغم نفوذهم العددي، فضلا عن عدم إشراكهم في انتخاب ونيس المندوبيات المالية⁽³⁾ ولاني انتخاب البرلمان الفرنسي.

وتبدو هذه الوضعية قريبة جدا، بالنظر إلى مضمون سياسة الأدماج، وأن كان هذا المظهر التفاضل يسهل في حقيقته ومنذ البداية، لتستيعاب السكان الأهالي أو القضاء عليهم نهائيا⁽⁴⁾.

سياسة الأدماج والأصلحية وتعبئة الجماهير

لم تكن سياسة الأدماج سوى أداة سيطرة واستغلال، وقد استخدمت لمجارية الهوية الوطنية للشعب الجزائري من خلال التلويع بوعود دخول « المدينة

الفرنسية عبر بوابة المساواة في الحقوق، غير أن المسلمين الجزائريين لم يحصلوا قط على نفس الحقوق الممنوحة للفرنسيين، باستثناء فئة قليلة من المتجنسين الذين قايسوا ذلك بالتحلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، أي نكروا انتماءهم للإسلام وقطعوا ما يربطهم بمجتمعهم الأصلي الذي أصبح يعتبرهم من المرتدبن.

طبعاً كانت التيارات الجزائرية القابلة بالإدماج تنعزض على التجنس، وتناضل في سبيل الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، وقد كانت ترى في الإدماج السياسي - سواء عن قناعة أو لأسباب تكتيكية - وسيلة للحصول على حقوق مواطنيها تدريجياً وتحسين ظروف معيشتهم بذلك، وعلى ضوء هذه السياسة فإن أحسن طريق لتحسين أحوال الناس هو طريق المراحل المتتالية والمطالب التي لا تتعارض مع المذهب الرسمي للحكومة الفرنسية ولا تطعن في الوجود الفرنسي بالجزائر.

وكما سبقت الإشارة فإن العلماء مثلاً، لم يكونوا يرون أي تناقض بين الجنسية الثقافية الجزائرية والإدماج السياسي في المجتمع الفرنسي (الحصول على المواطنة الفرنسية).

وكانوا يعتقدون في قولهم، أن الشعب الجزائري يمكنه بعد الحفاظ على قوميته الثقافية - أن يحقق تدريجاً نوعاً من الإستقلال الذاتي ومعنى ذلك أنهم يدرجون سياستهم ضمن الإستراتيجية الإستعمارية، لأنهم يتخلون عن مطلب جوهري (الحق في وجود سياسي وطني) بدون أي مقابل حقيقي، وهكذا تظل السلطة الإستعمارية، الماسكة بجميع وسائل العمل والجزاء سيدها الموقف على الدوام.

إن سياسة الإدماج سواء كانت عن قناعة أو مجرد تكتيك مؤدي إلى طريق مسدود، وهي تلك تبدو خاطئة في كلتا الفرضيتين، وإذا كان هذا الجانب لا يظهر بوضوح على الصعيد النظري، فإنه لا يمكن تحنبه على مستوى الممارسة، وهناك

منهز سلمي آخر في الإصلاحية، يمثل في اشاعة تصورات غريبة تبدو في نظر الرأي العام كخطول ممكنة، مساهمة بذلك في ابتذال الأوهام وتأخير الوعي بالمشاكل الحقيقية موضوعها.

هذه الحالة الذهنية كانت هي الغالبة في الطبقة السياسية الجزائرية التي كانت - في غياب تنظيم وطني قوي - ملتزم تمارس نفوذها على جزء هام من الرأي العام الذي كان يتخذ أساسا من أيولوجية التيارات الإصلاحية، ولم يكن حينئذ يستشرف مستقبله بوضوح. وفي هذا السياق من الطبيعي أن نحلل المواضيع التي تتناولها التيارات الإصلاحية، وشعاراتها السياسية والاجتماعية محدودة بالضرورة، لذا كان من الممكن أن تضع نبرة الجماهير وافتحاسها لساحة النضال في اللفظ وراء أهداف ثانوية، وأن كانت هذه النبرة جد إيجابية في تلك المرحلة. أن تبعثة الجماهير وتحديد أهداف النضال والتفاعل بين مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية، كل ذلك من شأنه أن يهيء الشروط المواتية لعملاء حركة جنوبية وانتشارها.

والواقع أن الأزمة يومئذ كانت سياسية واقتصادية اجتماعية في آن واحد من نمة كانت تزيد من مخاطر الظروف الصعبة للجماهير الشعبية. فقد كان الفلاحون الفقراء وعمال الأوطس والمعدن وسفار التجار يتنون تحت وطأة الإستغلال وكانوا يعملون في الوقت ذاته انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية.

وقد ظل الجزائريون لفترة طويلة خارج التقلبات، تحت رحمة أولياف العمل، خلافا للنظراتهم الأوربيين الذين كانت هذه التقلبات تدافع عن مصالحهم. وقد شرع في تنظيم العمال الجزائريين بفرنسا وبالجزائر، بفضل الكونفدرالية العاملة للعمال الموحدين المالية للحزب - الشيوعي الفرنسي. وتكثفت هذه النقابة - بحكم طابعها الملترزم - بمصالح العمال الجزائريين على نحو أكمل من النقابات الأخرى مثل الكونفدرالية الفرنسية للعمل.. والكونفدرالية العامة للعمال (الموالية للحزب - الإشتراكي)، فقد كانت هذه النقابة تورد شعارات الحزب الشيوعي حول

استقلال الجزائر، تلك الشعرات التي كانت من الممكن أن تساعد في استقطاب اهتمام الجزائريين.

وكانت معظم التيارات السياسية، ونجم شمال إفريقيا على الخصوص، تنصح الجزائريين في الإنخراط في هذه التفتاة التي كان لها موقف متميز في اضطرابات 1927 و 1929 بالجزائر العاصمة. وقد دافع العندوبيون الجزائريون في المؤتمر السادس للكونفدرالية المتخذة بباريس سنة 1931، عن أهمية البروليتاريا الجزائرية ونقلها كاحتياطي ثوري، وبالتالي ضرورة تأسيس تفتاة مركزية جزائرية.

وفي 1 مايو 1932 خرجت الكونفدرالية العامة بالشعرات التفتاة ضد الحرب الأمبريالية والنظام الرأسمالي، من أجل الثورة العالمية ومجالس السوفيات، بحيا إستقلال الجزائر، وكان الهدف من ذلك إدماج البروليتاريا الجزائرية في استراتيجية الثورة العالمية. غير أن تلك الشعرات لم تكن تنطبق تمام الإنطباق على الوضع بالجزائر.

وكان شعار الإستقلال الذي سبق أن أطلقه الرأي العام بالموازاة مع شعار الإدماج، وجاءت الأزمة الاقتصادية ومانجم عنها من بطالة، لتزيد من إقبال العمال على النشاط في الكونفدرالية.

هذا التنظيم الذي كانت الأغلبية الساحقة من أطرافها أوروبيين، لم يكن يجمع في صفوفه غير عدد قليل من المنخرطين الجزائريين، فقد كان عددهم 3487 من مجموع 31421 غرض، ورغم مملوكة العمال الجزائريين أكثر فأكثر في الحركات الاجتماعية والإضرابات، فإن ظروفهم وتطلعاتهم الخاصة لم تكن تؤخذ بعين الإعتبار دائما، فالتفتات التي كانت فاعلتها وقياستها من الأوروبيين أساسا كانت تميل - طبعيا - إلى توجيه الحركات الاجتماعية، حسب انشغالات الأغلبية ومصالحها الخاصة.

هذه النقائص لم تكن لتمنع العمال الجزائريين، من التجاوب مع الشعرات الاجتماعية الاقتصادية التي تهم العمال جميعا، وقد أبدوا في بداية نشاطهم

الإجتماعي⁽¹⁾، إستمعادا نضاليا كبيرا في المطالب بتحسين ظروف الحياة والعمل، وإذا كان عددهم قليلا نسبيا قياسا بعدد المضربين بالجزائر (وعدد المنظرطين أيضا)، فمرد ذلك مواقف كل من الإدارة ولوزاب العمل القمعية جدا تجاه الجزائريين، وكان هذا القمع أعنف ما يكون أثناء الحملات التي تضع المستوطنين والنقابات، على أساس تهمة التشويش ومعاداة فرنسا.

لم يكن للعمال الجزائريين - ضحية العديد من لشكال التمييز والتمييز استغلالا مفرطا، إذن وسائل كافية للدفاع عن مصالحهم، لاسيما أن البطالة المزمنة كانت تخيم على الجزائر غير أن هذه العراقيل المختلفة لم تكن تمنع تطور الحركات الإجتماعية شيئا شيئا تماشيا مع ارتفاع وعي العمال وأرادتهم في النضال، لقد فتحت الحركة النقابية - رغم هذه العقائص أذافا جديدة أمام العمال الجزائريين الذين تمكنوا في ظلها من الإحتكاك بمناهج العمل العمورية، وأصبحوا يشكلون قوة إجتماعية لها وزنها في الحركة الوطنية.

وشهدت الفترة ما بين 1930 و1936 العديد من الإضرابات والمظاهرات ذات الطابع الإجتماعي والتي كانت كثيرا ما تخطط بالمطالب السياسية، فقد سجل 288 أضراب بمشاركة 69523 مضروب (من بينها 220 أضراب بمشاركة 52885 مضرب خلال 1936 وحدها). وقام بهذه الأضرابات العتالون وعمال البناء والمناجم المنحطون في نقابات متواجدة بالمعدن خاصة، وكان عدد الأضرابات أقل في الزراعة، ولم تظهر إلا سنة 1936 حين سجلت عشرة أضرابات في عمالة قسنطينة بمشاركة 2433 مضروب.

أمام هذا الغليان السياسي الذي تغذيه مطالب التنظيمات المختلفة والنضال ضد القمع، حاولت سلطات الإحتلال أن تحطم الإنطلاقة الشعبية الوليدة، لكن هذه المحاولة لم تفلح أكثر من تصعيد التوتر القائم، فقد اتخذت الحكومة بهدف التصدي إلى هذا الغليان إجراءات للحد من حرية الصحافة والإجتماع ومنع الدعوة في المساجد⁽²⁾، وكان هذا الإجراء الأخير يستهدف العلماء خاصة، بعد أن أصبح نشاطهم مبعث قلق للإستعمار ومن والاه من المسلمين المحافظين.

فقد تجمع حوالي ألف جزائري بعد منح الشيخ العفبي من الدعوة في المسجد الكبير للتنديد بهذا الإجراء. فقامت الشرطة والجيش بتفريقهم بعضه وكانت الحالة المذهنية للجزائريين قد جنحت إلى الرفض، لاسيما عقب الجولة التي قام بها الشيخ بن باديس عبر الجزائر قبل ذلك، فأصبحوا لا يتحملون تدخل الإدارة المباشر في الشؤون الدينية، وهكذا بدأت موجة الإشتياك تتزايد في عموم البلاد وهي العنصر الكبرى بوجه خاص.

ولابث هذا المناخ أن انعكس - سلباً - على رجال الدين من اتباع الإدارة، فأصبحوا عرضة للتهجمات اللفظية بالمساجد، ويشاز إليهم «بالذم المباع». وقد اتسع هذا الظلم أكثر عام 1934، وصادت ذلك احتدام المواجهة بين اليسار واليمين بفرنسا وانعكاساتها بالجزائر.

ولم يحد المسلمون يترددون في التعبير عن مطالبهم واحتجاجهم، والمشاركة في مختلف المظاهرات إلى جانب القوى اليسارية، فقد ضم الإستعراض المناهض للفاشية (12 فبراير 1934) بشوارع العاصمة (حوالي 50 %) ولم يكن هذا الإستعراض مبادرة من التنظيمات الأوروبية وحدها، رغم أنفني بنشيد الأسماء وترديد شعار «تحيا (مجلس) السوفيات» إذ شارك فيه الوطنيون الجزائريون بشعاراتهم الخاصة ورفعوا الزاية الوطنية.

والواقع أن مناضلي نجم شمال أفريقيا نظرا للقمع المساحق على هذا التنظيم خاصة، لم يكن أمامهم من سبيل في معظم الأحيان غير التحالف مع منظمات اليسار والإدماج في مظاهراتها منع تجمع للنجم وصحيفة الأمة بباريس، فتم عقد في إطار سوية). وكانت سلطات الاحتلال تحاول باستمراء التقليل من أهمية المظاهرات ذات الطابع الوطني ومن شعار الاستقلال خاصة.

ومن جهة أخرى، كان القمع العتيد من جراء المصادقة على منشور «ميشال» - بقرار من اللجنة الوزارية لشؤون المسلمين - يواجه بمعارضة شديدة داخل البلاد، فقد ندد كل من الشيخ بن باديس والدكتور بن جلول في قسطنطينة أمام أكثر من عشرة آلاف شخص بـ «العس بالحريات الدينية والحريات الديمقراطية».

وهكذا أدى القرار المذكور (إلغاء الصحافة، وفرض رقابة أمنية على المساجد، غلق مدارس التعليم بالعربية) إلى تفجير موجة من الغضب، فقد تظاهر خلال شهر مايو 1934، أكثر من 60 ألف عامل عبر 12 مدينة كبرى في الجزائر، وفي نهاية نفس الشهر تجمع 15 ألف شخص بقسنطينة، وفي شهر يوليو أُضرب 5 آلاف عامل بوهران ليلة تسبوع⁽¹⁴⁾.

وتسجل هذه الحركة الشعبية التي لم يسبق لها مثيل بالجزائر، نهاية الإستسلام وانطلاق مسار ما كان ليترقب لولا الحرب العالمية الثانية، علما أن هذه الحركة لم تكن منظمة تماما، ومن ثمة فالغليان المتولد عنها لم يكن يمان من أي عمل استغلازي، احتمال تجاوزها رغم أن مطالب الحركة ظلت محصورة في نطاق سياسة الانماج.

وحدث الإستغلاز فعلا، خلال الأحداث الذي عاشتها قسنطينة من 3 إلى 5 أوت 1934⁽¹⁵⁾.

فقد وقعت - الأسباب - بسيطة - صدامات بين الطائفة اليهودية والسكان المسلمين، أدت إلى مقتل 27 شخصا (4 من المسلمين و 23 من اليهود)، والملاحظ أن قوات الأمن التي عودتفا على التحرك في الوقت المناسب لم تتدخل لفصل بين الطائفتين إلا بعد ظهر 5 أوت، أي بعد أن حدث ما حدث.

وقد جعل هذا التفسير البعض يعتقد أن الإدارة تتحمل مسؤولية تلك المذبحة الغامضة، إذ ربما حاولت صرف إستياء المسلمين نحو الطائفة اليهودية، واستغلال تلك المناورة لزرع بذور العداء بين الطائفتين.

هذه الأحداث أثارت استياء جميع التيارات الجزائرية والمنظمات اليسارية، ولم تتوان بعض التنظيمات على شرار نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي في تحميل الإدارة مسؤولية ما حدث، بعد أن رأت في تلك مناورة تستهدف «التلويح بالخطر الأهلي المحتمل»، والتنزع بذلك لتشديد القمع السياسي.

وتبين أحداث قسنطينة، موجة الغضب الناجم لأبسط المطالب، والأدنى أن هذه السلطات راحت تلوح بقمع أشد، كما يؤكد كذلك مدير شؤون الأهالي أمام المندوبيات المالية (7 نوفمبر 1934) : « أن الحفاظ على الأمن هو أول مظاهر (السياسة الخاصة بالأهالي)، وأعماها وأكثرها استعجالا ».

وقد أصبح معظم الرسميين الفرنسيين يتحاشون الحديث في الوعود المقدمة إلى المسلمين بمناسبة الذكرى المئوية، على أساس أن إصلاحات 1919 هي أقصى ما يمكن تقديمه، وصرح وزير الداخلية وينقي أمام مجلس الشيوخ بعد جولة تفقدية بالجزائر، لابد من احترام السلطة، موضحا أن فرنسا لن تتردد في استعمال القوة « عند الضرورة ».

وفي نفس السياق كان ممثلو المصالحين بحوضون على مزيد من الصرامة واستعمال «العلاج الذي يشفي المريض ويشرك الطبيب».

وفي 30 مارس 1935، أصدرت الحكومة مرسوما يحمل اسم رئيسي التجهيز، يحدد الطريق لأكثر أشكال القمع نمسا، وكان توسعة التجمع الجاهزة لم تكن كافية، وفي نفس الوقت تم تعزيز قوات الأمن، بدل الإصلاحات المنتظرة.

وقد كشفت هذه السياسة الفعنية المألوفة في البلد، حدود النشاط الأصلي (لم تكن الطبقة السياسية الجزائرية كلها تنبئ هذه الحقيقة بوضوح)، لكنها مع ذلك لم تفت في عزيمته الحركة المطلوبة والإحتجاجية، وكان من نتائجها تقلوب القوى الاجتماعية السياسية، من أوروبيين ومسلمين من مختلف الإتجاهات، شيوعيين، إشتراكيين، ليبراليين، وطنيين (نجم شمال إفريقيا)، علماء، منتخبين. لقد وقعت هذه القوى صفحا واحدا ضد التجمع، دون أن يؤدي ذلك إلى الإتفاق فيما بينها حول أهداف سياسة مشتركة.

وأبرمت المنظمات اليسارية (الأوروبية) بالجزائر، عهدا مشتركا على غرار نظيراتها بفرنسا - التي سبقها في هذا المضمحل - تتعهد بمقتضاء بـ «تعبية الفئات الكادحة ضد قانون الأهالي ومختلف القوانين والحريات الديمقراطية، حرية

الصحافة والإجتماع وحماية أخلاق المسلمين وعاداتهم، ونطبق قانون فصل الدين عن الدولة بالجزائر، ومعارضة التشريع بالمراسيم، والدفاع عن المنظمات النقابية والقوات الإجتماعية.

ويبدو المحتوى الإصلاحي لهذا العهد واضحاً، إذ لم يكن يتضمن أية إشارة إلى المسألة الوطنية، فقد كان يعكس بالأساس ضرورة وحدة العمل بين تشكيلتين من اليسار الفرنسي واستراتيجية الجبهة الشعبية، وكان الحزب الشيوعي يومئذ قد أخذ يغير سياسته، وشمل ذلك تراجعاً عن شعار استقلال الجزائر، وقد تسبب له ذلك في بعض المشاكل الداخلية، إذ عارض بعض مناضليه مثل فير هذا التراجع بقوة، وثقوا على موقفهم هذا لغاية المؤتمر الثامن للحزب.⁽⁴⁴⁾

غير أن هذا التغيير لم يكن له تأثير مباشر على صعيد الوضع الإجتماعي، فاستمرت حالة الغليان في التوسع عبر للعديد من المظاهرات والإضرابات التي شملت الجزائر كلها.

وبعد أن عجزت سلطات الاحتلال عن وقف تلك الحركة الشعبية الواسعة، حاولت تغيير سياستها بتعبين وال عام جديد (لوبو)، كان عليه أن يعالج الأضرار التي خلفتها بالنخبة الأهلية.

لكن أنصاف الحلول المتأخرة والتهيبية ومعارضة المستوطنين الحزبية، والتخريب الذي كانت تمارسه الإدارة بالجزائر، كل ذلك لم يترك كبير أمل في أي تحوير جدي للسياسة الإستعمارية.

لقد سبق أن وصفنا باختصار نشاطاً وتطور الحركة الإجتماعية السياسية الشعبية ما بين 1930 ، 1936، وهي الفترة التي تميزت على الخصوص بظهور النقابات والمنظمات الإصلاحية الرئيسية، وكان تطور الوضع بفرنسا مقابل ذلك، قد تجسد في تأسيس الجبهة الشعبية، ووصولها إلى الحكم بعد تشريعات 23 أبريل-3 مايو 1936. وقد بعث هذا الحدث بصيصاً من أمل في الأوساط السياسية والدينية واليسار الفرنسي، مالم يتبين أن تبلور في مشروع الانحياز.

وفي هذا السياق، إنفرد نجم شمال إفريقيا بشعار الإستقلال الذي تخلى عنه الحزب الشيوعي، ولم يكن له أي أثر في البرامج الإصلاحية، لذا سنتابع تطور نشاط هذه المنظمة التي سيزداد نفوذها شيئاً فشيئاً بشكل حاسم داخل الحركة الوطنية.

مسار نجم شمال إفريقيا ضمن الحركة الوطنية

إذا كان دور نجم شمال إفريقيا لا يبرز بوضوح من خلال الوصف السريع للحركة بالجزائر، فلسبب في ذلك أن هذه الحركة تعرضت للقمع منذ نشأتها، وواجهت صعوبات في تنظيم نواحيها داخل البلاد، فقد كان نشاطها في البداية ينحصر في أوساط المهاجرين المغاربة بفرنسا، وذلك من مشاركتها في مؤتمر بروكسل المناهض للأمبريالية (25 فبراير 1927). وقد بذل مسؤول الحركة الحاج مصالي ومناضلون آخرون معه، جهوداً مضنية لتوسيع نطاق نشاطهم بتنظيم العديد من المهرجانات من جهة، وتكثيف الاتصالات مع أحزاب اليسار الفرنسي من جهة ثانية.

ولقي شعار الإستقلال صدى طيباً وسط عمال شمال إفريقيا، فسلخوا إلى الإنخراط جماعياً في النجم، وهكذا تم إنشاء القسمات الأولى سواء بباريس وضواحيها أو في أهم المدن الداخلية، وسارعت الحكومة بالرد على توسع هذه الحركة الخطيرة في نظرها بتشديد المراقبة على عمال شمال إفريقيا، ثم بحل النجم سنة 1929، بدعوى أن برنامجيه يشكل مساساً بالسيادة الفرنسية في أفريقيا الشمالية وللاعتناق على فرار الحل لحاً النجم إلى اعتماد تسمية جديدة « نجم شمال أفريقيا المجيد » الذي ساهم في التمكن للتبليغ الثوري نهائياً وسط الهجرة، لكن تواجدته بالجزائر وبالغروب عامة ظل يستطرد بالعديد من العقبات، فالدعاية الثموية على لسان العمال المهاجرين العائدين إلى البلاد، لم تكن كافية للتغلب بالنشاط الحثيث في فرنسا، فكان إذا لابد من بحث تيار قوي في الرأي العام، يساعد على تنظيم النجم بالجزائر، ولهذا الغرض تم إنشاء صحيفة « الأمة » عام

1930، بنىة تمكين النجم من عبور البحر المتوسط والانشطو داخل البلاد. وقد لقي بث الأيديولوجية الوطنية مدى كبير وسط الشرائح الشعبية.

فقد كان لصحيفة الأمة كبير الأثر، بإعتمادها أول صحيفة جزائرية تعبر موداء عن المصالح الحقيقية للشعب الجزائري^[17] فظهرت اللجان الأولى لمساعدة الصحيفة والدفاع عنها، كما سارع المتطوعون إلى التكفل بتوزيعها، وبفضل هذا التوزيع أخذ الثيلو الوطني ينمو بسرعة، وتجسد ذلك في ظهور العديد من القساعات، وهكذا أخذ النشاط السياسي الوطني، ينتظم بطريقة تعيد النظر في الأفكار والسلوكات السائدة يومئذ.

فقد اغتنم النجم مناسبة الذكرى العتوية ليشن حملة للتشديد بالإستعمال في الجزائر، وفوض مصالي أثناء إجتماع عام بتوجيه مذكرة إلى عصبة الأمم، توفت المزاعم التونسية وتسلط الأضواء على حقيقة التوضع.

ونم توزيع هذه المذكرة على نطاق واسع، بفضل صحيفة الأمة التي أصبحت همزة وصل ليس بين الهجرة والجزائر فحسب، بل أكثر من ذلك بين مختلف أنحاء البلاد ذاتها، وقد ساهمت بذلك في نشر فكرة الإستقلال في أوساط الشعب، إلى جانب السياسة الإصلاحية الأنماجية.

وإذا لم تؤثر الصحيفة في أغلبية المثقفين الذين لم يتخلوا عن تحفظهم بعد، فقد أثرت على الأقل في جزء من الشببية المنعزلة، وعرفت الصحيفة انتشارا سريعا إذ أرنفع سحبها من 12 ألف نسخة عام 1932 إلى 44 ألفا عام 1934^[18].

أخذ الثيلو الوطني ينمو بانتظام في جميع الأوساط. وعلى سبيل المثال تناول الكلمة مفدي زكريا عضو نجم شمال أفريقيا ليأيد بذكورة الإستقلال الوطني في المؤتمر الثاني للطلبة المسلمين بشمال أفريقيا المنعقد بالجزائر سنة 1932 وأمام نجاح النجم والسمعة المتزايدة التي اكتسبها قرر قائده وضع برنامج مناسب للوضعية الجديدة (أضافة إلى منعبه الأصلي الداعي إلى إستقلال شمال أفريقيا كلها)، ونم تلك فعلا، خلال جمعية عامة انعقدت في 28 مايو 1933 به 44 شراع

بروطانيا، صادفت بالأجماع على المشروع الذي قدم باسم الفرع الجزائري للنجم (في مرحلة النجم المجيد).

وقد شرع المناضلون الوطنيون في تجنيد وتنظيم الحركة بطريقة منهجية، فضلا عن تنظيم التظاهرات الجماهيرية، وفي هذا الصدد شارك النجم في المظاهرات المناهضة للفاشية بباريس في 6 فبراير 1934 إلى جانب المنظمات الديمقراطية، وكان يومئذ يناضل بالتنسيق مع العلماء (قبل تغير موقفهم) ضد مشروع فيولايت للرامي إلى منح المواطنة الفرنسية لـبضعة آلاف من الجزائريين.

ونظم النجم تجمعا ضخما بباريس (في 25 يونيو 1934). في إطار حركة الإحتجاج على المساس بالحرية الدينية وقرار منح العلماء من الدعوة بالمساجد، وقد منع هذا التجمع، لكن منظميته تجاغلوا التلزل وعقدوه مع ذلك، وكان ذلك ذريعة لشن حملة من القمع، تمثلت في مداهمة مساكن القادة واعتقال العديد من المناضلين الذين تعرضوا بمحافظات الشرطة للتفتيش والضرب.

وفي مطلع نوفمبر 1934، اعتقل الحاج مصالي رفقة كل من عمالو أمعاش وبلقاسم راجفه وحكم عليهم بالسجن ستة أشهر، وبغرامة قدرها 6000 فرنك، بتهمة إعادة تأسيس جمعية محظورة وتلا ذلك حظر النجم من جديد، لكنه واصل نشاطه باسم الإتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا.

ومثل مصالي مرة أخرى بعد الإفراج عنه أمام محاكم أعيان ولبون. لكن موجة القمع لم توقف نشاط النجم الذي شارك في حملة التنديد بالغزو الإيطالي لليبيا (1935)، وكان مصالي عضوا في وفد الشعبي⁽¹⁰⁾ (الجبهة الشعبية لاحقا) الذي كلف بالإحتجاج على هذا الغزو لدى عصبة الأمم.

وفي نفس السنة شارك بجذيف في المؤتمر الإسلامي الأوربي إلى جانب شكيب أرسلان وجميل مردم باي ورياض الصلح، الشخصيات البارزة في حركة التحرر العربي الإسلامي.

وفي 16 أبريل 1935 صدر عن محكمة الاستئناف حكم يعترف بالطابع غير القانوني لحل النجم (1929) واعتقال مصالي الذي استوجع بذلك حريته ابتداء من فاتح مايو الموالي، لكنه مألث أن أدب من جديد فلجأ إلى سويسرا طيلة ستة أشهر، بينما اعتقل كل من راجف وأمعاش.

وأثّر وصول الجبهة الشعبية (بفرنسا) إلى الحكم أما لاعريضة كما هو معروف، وصاحب ذلك بعض التغيير في السياسة الفرنسية، فقد ألغى وثبس الحكومة الجديد الاشتراكي ليون بلوم (الذي كان مصالي بجانبه في مظاهرات 6 فبراير 1934 المناهضة للفاشية) مرسوم حل النجم وتم العفو على مصالي في نفس الوقت، وقد استغل قادة النجم الوضعية الجديدة وأجواء الحرية النسبية لتقديم عريضة مطالب لوزير الداخلية الفرنسي، كما نظموا استعراضاً ضخماً بمناسبة تظاهرات 14 يوليو 1936، شارك فيه 40 ألف عامل من شمال أفريقيا كانوا يرددون شعارات بتحرير شمال أفريقيا وسوريا والعالم العربي.

وعندما كان المتظاهرون يرددون هذه الشعارات كانت ولايات سوريا وشمال أفريقيا خفاقة أمام عيونهم، مما أضفى على ظاهرة ذلك اليوم جو من الحماس الغامر. وقد كشفت تلك المظاهرات مقدرة النجم على تعبئة التجماع حول الشعارات التي تعنيها.

وكان تأثير هذا التنظيم في أوساط الهجرة يتزايد بشكل لم يسبق له نظير، وكانت سمعته تكبر بالمقابل لدى جميع منظمات الشعوب المستعمرة المتواجدة بفرنسا، وقد ساعد ذلك في إقامة تنسيق وثيق لاسيما في أوت 1935، بعد إنشاء لجنة من النجم وكل من الدستور الجديد (نونس) والعمل المراكشي.

وكان لهذا التنظيم من جهة أخرى علاقات وطيدة بمنظمات أخرى، مثل لجنة العفر للهند الصينية والشعوب المستعمرة، والرابطة السورية لحقوق الإنسان، وجمعية استقلال أثيوبيا، واتحاد العمال الزوج إلخ.. وكان كثير ما يقدم مساعدات ثمينة لهذه المنظمات.

وقد عرف النجم خلال تلك الفترة، وقم المصاعب الجمة التي تخطتها- توسعا، صار بمقتضاء حزبا حقيقيا، غير أن مركز هذا الحزب كان ما يزال وسط الهجرة بفرنسا، ومن ثمة خطر احتمال تجاوزه من القسمات العنيدة التي بدأت تظهر بسرعة في الجزائر، وكان على النجم نتيجة ذلك أن يسارع في معالجة مشكلة التنظيم والإستراتيجية، في مواجهة الحركة الإصلاحية التي كانت تحاول جر الشعب وراء مشروع فيوليت.

إن التطرق إلى جوانب من العراقيل التي اعترضت سبيل النجم منذ نشأته إلى غاية 1936، يسمح بالكشف عن الأسباب التي حالت دون انتشاره بالجزائر منذ بنائه باعتباره أول تنظيم يطالب بالإستقلال الوطني، يجعلنا أميل إلى تفسير ما حدث من تأخر كما فعل البعض يعاملين اثنين، قوة الحركة الإصلاحية من جهة وضعف صدى شعار الإستقلال لدى الرأي العام من جهة ثانية.

والواقع أن القمع يؤثر فعلا في مجرى نمو التنظيمات الرفضة للنظام القائم، وهذا التأثير يكون أقوى في تلك المرحلة التي يكتسي رفضها طابعا جتريا كما هو حال النجم، وينبغي التأكيد على هذا الجانب لما سيكون له من تأثير في موازين القوى بين مختلف تيارات الحركة الوطنية، فقد كان على النجم أن يبذل مجهودات أكثر وتضحيات أجسام، ويبرهن على نوجه القوى من الإلتزام، لضمان وجوده أولا وتغيير موازين القوى لصالحه بعد ذلك.

فهذه الحركة واجهت على مدى عشر سنوات تقريبا مصاعب داخلية، فضلا عما كان يتعرض له قائمتها الرئيسيون من قمع واعتقال، وتراجع هذه المصاعب إلى مصدر نشأتها ذاته، كما سبق الإشارة في الفصل السابق، وإلى الظروف الموضوعية التي أثرت في تكوينها، فقد كان عليها أن تجد يقنو لا يستهان به، لتطوير نضالها في سبيل الإستقلال، والحفاظ على إستقلالاتها التنظيمية والتكتيكية والإستراتيجية تجاه المنظمات الفرنسية للسياسوية، مع الحرص على مواصلة التعاون الضروري في نفس الوقت، هذا السياق يقصر إلى حد ما تياطر

النجم في تنظيم صفوفه، ونجده عدد كاف من المناضلين المتمرسين القادرين على الاضطلاع بعمل سياسي على قدر من الأهمية بطريقة فعالة، ولاشك أنه من الصعب تقديم أرقام دقيقة حول مناضلي النجم وتزايد عددهم، ومع ذلك لا بأس من ذكر بعضها على سبيل الإستدلال. يقدر عدد المنخرطين في النجم بـ 3000 سنة 1927، وبـ 4000 سنة 1929، غير أن مفاييس النضال لم تكن تتوفر في هؤلاء جميعا، فالمناضلون حسب هذه المقاييس كانوا أقلية، تسهر على دوام المنظمة واستمرار نشاطاتها، وكان بعضهم أعضاء في نفس الوقت في تشكيلات بساوية مثل الحزب الشيوعي أو النقابات والمنظمات المناهضة للاستعمار.

ويبدو أن لادواجية الانتماء (النجم - الحزب الشيوعي) طرحت على الإجتماع العام المنعقد في 28 مايو 1933، فحسم الموقف بعبعها مستقبلا.

وهكذا تلوح النجم لتنظيم صفوفه، ليزداد نفوذه شيئا فشيئا في أوساط الهجرة، كما تبين ذلك مقدرته على تنظيم العمال لاسيما خلال مظاهرات 1934.

وبعد سنة أصبح الهيكل القاعدي بفرنسا يركز على سبع قساعات، وارتفع عدد المنخرطين في نهاية أكتوبر 1936 حسب مصادر النجم إلى 11 ألف منخرط، وبلغ عدد القساعات بالترتيب الجزلغزي 30 موزعة بين أهم المدن مثل العاصمة والبلدية وتسنطينة وعنابة وسكيكدة وتلمسان وهران ومستغانم إلخ.. فضلا عن عدد من الخلايا بالمدن الأخرى وبالقرى، وبتمكن النجم من الإنتشار بالجزائر أصبح في صميم الحدث السياسي، علما أن شروط النشاط السياسي كانت أصعب، وكان صعود الجبهة الشعبية بفرنسا بمثابة المتفجر، وقد استغل النجم ذلك ليعيد تنظيم هياكله الداخلية بعمق، لضمان تكوينها مع المهام الجديدة ومتطلب الكفاح الوطني.

ويكتسي هذا الكفاح أهمية قصوى لأنه كان يستهدف تحويل حركة وطنية واقعة تحت تأثير الإصلاحيين إلى قوة وطنية ثورية وكان النجم يتوفر على عدد من الأوراق الهامة، تسمح له بربادة الحركة الشعبية، بعد أن انضجته تجربة أكثر من عقد من النضال العنيف، واستطاع تنظيم صفوفه داخل النواب الوطني على أساس

برنامجة الثوري، وكانت الحركة الشعبية يومئذ عرصة للتضليل، بسبب سياسة التيارات الإصلاحية والأفراط في الآمال المعلقة على الحكومة الفرنسية الجديدة وقدرتها على تلبية مطالبها.

انقسامات الحركة الوطنية:

المؤتمر الإسلامي الأول: مواقف التشكيلات الرئيسية

لقد توافرت للحركة الوطنية الشروط الملائمة لأحداث تغيير بداخلها، مثل نظامي الحركة الشعبية على الصعيد الاجتماعي والسياسي والثقافي، واتساع النشاط المطبق، وتعزيز الحركات السياسية، ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم بفرنسا، لكن بدل الاستفادة من هذا الطرف المناسب، انسلقت كل من جمعية العلماء واتحادية المنتخبين وراء حماس الجبهة الشعبية، ونجح عن ذلك انضمامها إلى صفاء النخبة المتطورة الجاعزة لجميع التنازلات مقابل بعض الحقوق تفديما وحدها دون سواها، لقد وضع هؤلاء المسألة الوطنية على الرفء بأمل تحقيق مطالبهم ضمن الإطار الفرنسي غير آمنين بواجب الحذر السياسي.

في مثل هذه الأجواء الذهنية، عقدت هذه التشكيلات المؤتمر الإسلامي الأول وذلك في 7 يونيو 1936 بمشاركة معظم لتيارات السياسية الجزائرية، ماعدا نجم شمال أفريقيا الذي كان يطالب بالإستقلال معلّوا بذلك مختلف أشكال الأدماج وقد حاول ممثلو النجم تنبيه المشرفين عليه بهواقب سياستهم، واليوا الكلمة بالمناسبة، لكنهم طردوا من القاعدة بمساعدة الشيوعيين.

ولم يكن اتصال النجم وحدهم في رفض الأهداف التي رسمها الأصليون لأنفسهم، فهذا توفيق المندبي العضو البارز في جمعية العلماء، يحاول من جهته اقناع ابن باديس وقادة اتحادية المنتخبين، بأهمية مسحة وطنية علي مطالب هذا المؤتمر الأول من نوعه.

هذا المعنى لم يجد الصدى المنتظر، ففضل صاحبه التقيب عن المؤتمر بالأسفر إلى تونس، وحتى لا يفسر غيابيه كنوع من الخلاف، تم التوصل مع المنظمين إلى حل

وسم، يعطي هذا الغياب بحجة انتماء المعني إلى حزب يغطي هذا الغياب بحجة انتماء المعني إلى حزب الدستور، وحرصه لذلك على عدم التدخل في مناقش بين جزائريين⁽²⁸⁾.

ويقدم هذا المؤتمر في معظم الأحيان على أنه حدث إيجابي، لكنه في الواقع كان مؤتمر مخدوعين وفرصة قساعة أخرى. إذ لم يناقش المشاركون فيه أية مسألة جرمية، وقد توجت أشغله بعد ساعات من النقاش في مواضيع بعيدة عن مصالح الشعب الجزائري، بالمصادقة على ميثاق يأسم المسلمين الجزائريين وباتشاء لجنة لتقييد السهر على تطبيقه، وفيمايلي محتوى هذا الميثاق:

1 - إلحاق جميع القوانين الإستثنائية.

2 - إلحاق الجزائر بفرنسا حالاً كاملاً، مع إلغاء المؤسسات الخاصة (من مندوبيات مالية وبلديات مختلطة وولاية عامة).

3 - الحفاظ على قانون الأحوال الشخصية وإعانة تنظيم الإدارة القضائية المسلمة أكثر عقلانية وانسجاماً مع روح الشريعة الإسلامية (تقنين الشريعة).

4 - فصل الدين الإسلامي عن الدولة.

* تطبيق جميع القوانين المستوحاة من هذا المبدأ إلخ...

* إلغاء جميع الترتيبات المتعلقة باللغة العربية والتي تميل إلى اعتبارها لغة أجنبية.

5 - حرية تعلم اللغة العربية وحرية التعبير للصحافة العربية.

* المطالب الإجتماعية، التعليم الأجيالي لجميع الأطفال، مخطط للبناءات المدرسية، توحيد التعليم الفرنسي والأهلي، تعبئة صناديق البطالة لجميع الفئات من الإيطاليين.

* المطالب الاقتصادية تعس الأجر لنقص العمل، نفس الرتبة لنفس الإستحقاق، توزيع المساعدة التي تقدمها الميزانية الجزائرية على كل من الفلاحة والتجارة

والصناعة التقليدية توزيعاً شاملياً وبدون تمييز بناءً على الأصل، إنشاء تعاونيات ومراكز لتكوين الفلاحين، وقف عملية حجز المعونات، توزيع المشاريع الكبيرة غير المستغلة على صغار الفلاحين وعمال الزراعة، إلغاء قانون الغابات.

6 - المطالب السياسية، ألغى عن جميع الجناح السياسية، هيئة انتخابية واحدة لجميع الناخبين.

الإشتراف العام، التمثيل في البرلمان (الفرنسي) ⁽¹⁴⁾ وكان المؤتمرون يعتقدون أن الحاق الجزائر بفرنسا مباشرة والهيئة الانتخابية الواحدة (لناخبين من المسلمين والفرنسيين)، يمكن أن يحل للجزائريين نفس المستوى مع الأوروبيين بالجزائر، في إطار المواطنة الفرنسية فالمطالبة بالاندماج السياسي مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية، يمكن أن يحل من الجزائريين فرنسيين بأنهم معنى الكلمة، ليسبحوا بذلك في نفس النجوة من حيث النفوذ مع الأوروبيين الذين مالتوا يبرزون سيادتهم بضمائم الوجود الفرنسي ويمكن للمساواة في الحقوق بين الطائفتين أن تتجسد في مساواة فعلية بين مواطنين دولة واحدة أيضاً بزوال النظام الاستعماري.

ولتبرير هذه السياسة الجزافية، كان المؤتمرون يلجؤون بإمكانية اللجوء في حالة الفشل إلى طريق أكثر جنونية.

وبصرف النظر عن التعاليق والتفسيرات والتاكثيك المتبع، فقد كانوا مخطئين في طبيعة الاستعمار، وكانت هذه السياسة تولي ظهراً لمطلب وطني حقيقي، بإشاعة الوهم والخوف بدل تنمية الوعي الوطني بالتدريج بأن الشعب ليس ناضجاً للتحرر، كان مجرد محاولة لإيهام الجماهير الشعبية بشرعية سياسة انتهازية بأنهم معنى الكلمة، ولاغربة أن يرى بنجلول واتحادية المنتخبين في مشروع الميثاق تجسيدا لمطالبهم، طالما أنهم كانوا إيطاليون باستعمار بحقوق المواطن الفرنسي، وفضيدين فكرة الوطنية ذاتها، لكن من حقنا أن نستهوب مشاركة الحزب الشيوعي الجزائري (الذي يزعم أنه حزب - ثوري) في تلك المسوحية

ويعني ذلك بكل بساطة، أن هذا الحزب ظل منذ تأسيسه كحزب جزائري وفيما لحظ الحزب الشيوعي الفرنسي، حريصا على تطبيق سياسته تحت إشراف «معلمين فرنسيين». وكان الحزب الشيوعي الفرنسي قد شرع منذ سنوات في مراجعة سياسته، إلى أن أسقط شعار الإستقلال من قاموسه نهائيا. ومهما أجهد نفسه في التحايل والشروح الواعية، فإن كل ذلك يظل غير كاف لتغطية خيانتة لمواقفه السابقة.

ذلك أنه من الصعب منطقيا الدفاع عن موقف يطالب بالإندماج، بينما كان في الأمل القريب يحمل راية الإستقلال⁽⁵³⁾.

وفي قبول العلماء بميثاق المؤتمر تناقض كبير، لا تركز مواقفهم المبدئية على أصولية عربية إسلامية، أبعد ما تكون عن المقاصد الحقيقية سياسة الاندماج، وقد إدادهم موضع موقفهم بهذا القبول وضوحا، فهم يقبضون سياسة الاندماج ويتحدثون في نفس الوقت عن وجود الأمة الجزائرية وعن الإستقلال، وكمثال على ذلك ما جاء على لسان ابن باديس: الاستقلال حق طبيعي لكل شعب على هذه الأرض، وستحظى الجزائر باستقلال واسع، ويمكن لفرنسا عندئذ أن تعمل عليها كأمة حرة، وهذا هو الإستقلال في نظرها، وليس استقلال القدم والنار، كما يتصوره المجرمون من خصومنا، فاستقلالنا هذا يمكن تحقيقه مع مرور الزمن بالاعتماد على إرادة فرنسائه⁽⁵⁴⁾.

إن إرادة فرنسا هي أن تجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية بصفة نهائية، ولم يكن مشروع بلوم - فبوليت معني غير ذلك في نظر أكثر السياسيين الفرنسيين وضوحا، وقد كتب المؤرخ ش. أ. جوليان في هذا الصدد: أن مشروع بلوم - فبوليت كان أضعف عقبة أمام الوطنية بل أمام الوحدة العربية بواسطة إقامة فاصل من «الفرنسية بين تونس والمغرب. وقد أجمع المستوطنون على إفشال نص كان من الممكن أن يحدوا فيه خلاصهم⁽⁵⁵⁾.

وبضرب شرس. أجرون في نفس الإجراء قتلًا، وهذا الحصول على المواطنة العامة، كان من وجهة النظر الفرنسية، «أنجح حاجز أمام الوطنية، كما يشير إلى ذلك تقرير لاغورزيليول»⁽⁵⁴⁾.

وقد كان نجم شمال أفريقيا على حق، عندما وجه سهام ثقده بعد بضعة أشهر نحو حكومة بلوم، بعد أن كشفت عن وجهها الحقيقي مكمّصتوف وفي الشؤون الإمبراطورية، وكان يتهم هذه الحكومة بأنها أصبحت أكثر أميريالية من سابقتها، كما كان يتهم الحزب الشيوعي بأنه، انتقل من الأمية إلى الوطنية الإستعمارية. أن موقف النجم الشديد في التنديد بميثاق المؤتمر الإسلامي كانت منطوقا على الأقل، ويعبر عن جراءة سياسية كبيرة ورؤية واضحة بكل تأكيد.

وبناء على ذلك، شن مناخلوو حملة واسعة على سياسة الإدماج ودعاتها، مما زاد في سمعة النجم في أوساط الجماهير، على حساب الإصلاحيين الذين بدأ إشباعهم يتراجع شيئًا فشيئًا.⁽⁵⁵⁾

وقد أرسل المؤتمر وفد إلى باريس برئاسة بن جلون، لتقديم ميثاق إلى القادة الفرنسيين، فاستقبله ليون بلوم وفيليت وج. موش، واستمعوا إلى أعضائه، لكن بعد تبادل الآراء في مسائل شتى، عاد دون أن يحصل من الحكومة.⁽⁵⁶⁾ على تعهدات ثابتة، ماعدا بعض الإجراءات مثل الإفراج عن السجناء أو المنفيين من المسلمين الوطنيين، وإعلان العفو وإلغاء قانون الأهالي، وتطبيق الإجراءات الاجتماعية الصادرة بفرنسا (أسبوع 40 ساعة، تعطيل المدفوعة، تنظيم النقابات بطرق قانونية). ولم تكن هذه الإجراءات متنوعة بأية فوارات أخرى، باستثناء بعض المشاريع القانونية قليلة الأهمية أو ذات الطابع القمعي، مثل إنشاء شؤنة دولة في بعض بلديات الجزائر.

هذه النتائج الهزيلة لم تمنع الوفد من وصف مهمته بالناجحة جدًا وبفضل هذا الغموض استقبل عدد عديده بحماس شعبي، من طرف قسم من الشريحة المتعلمة من السكان، أما الجماهير الشعبية فلم تكن تشعر بأنها معنية حقًا، دون أن يعني

ذلك أنها غير مهتمة بالأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية، فقد كانت تحس بدرجات متفاوتة الوضوح، بأن مطالبتها الحقيقية لاتجد كبير صدى وسط النخبة المثارة حول مطالب المؤتمر.

نجم شمال أفريقيا بالجزائر :مهرجان 2 أوت 1936

ولتبلغ هذه النتائج إلى الجمهور، نظم وفد المؤتمر مهرجاناً بالملاعب البلدي في العاصمة بحضور 20 ألف شخص. وقد تمكن الحاج مصالي- الذي وصل إلى الجزائر في نفس اليوم- من التأثير في هذا الجمهور وكسبه إلى منظمته بكلمة ألقاها بالمناسبة بعد أن منحت له الفرصة بصعوبة. وأعلن مساندة نجم شمال أفريقيا للمطالب العاجلة الواردة في ميثاق المؤتمر، ورغم تواضعها واعتدالها، مسجلا في هذا الصدد أهمية أي مطلب مهما كان ضئيلا، «نظروا لحالة النّفس والشقاء المظيمة على السكان».

ومما جاء في كلمته: « اتعهد هنا بإسم منظمتي أمام الشيخ المور ابن باديس، بأن أبذل كل ما في وسعي إنسان أن يبدله لمساندة هذه المطالب وخدعة القضية النبيلة التي هي قضيتنا جميعا، لكنني أعلن صراحة رفضنا الفاطح، لما جاء في الميثاق حول إلحاق بلادنا بفرنسا وتمثيل سكانها في برلمانها.

فإذا كانت بلادنا اليوم ملحقة بإدوليا بفرنسا وتابعة لسلطتها المركزية، فذلك نتيجة لغزو عنيف متبرع باحتلال عسكري، يركز حاليا على الجيش التاسع عشر، دون أن يوافق الشعب قط على هذا الإلحاق، بينما نجد الميثاق يطالب بالإلحاق طوعية، بإسم مؤتمر يفترض فيه تمثيل الشعب الجزائري بالإجماع، هناك أذا فرق جوهري بين إلحاق مفروض علينا، وإلحاق نرخص به عن طيب خاطر، كما جاء في مؤتمر 7 يونيو بالجزائر (الذي ختم أشغله في 3 ساعات).

نحن أيضا من أبناء الشعب الجزائري، لكن لانتقل أبدا أن نلتحق ببلادنا ببلد آخر رغم إرادتنا، أننا لانريد ومن مستقبل الشعب الجزائري وأمله في التحرر الوطني بأية ذريعة كانت. فهذا المستقبل أمانة بين أيدي الجيل القادم، صاحب الحق الوحيد في توجيه قدره ومصيره كما يشاء.

كما أننا نرفض التمثيل البرلماني لأكثر من سبب، لكننا نساند إلغاء المندوبيات العالية والولاية العامة، ونطالب بأنشاء برلمان جزائري منتخب بواسطة الاقتراع العام دون تمييز على أساس العرق أو الدين. فهذا البرلمان الوطني الجزائري الموجود بعين المكان، سيعمل لصالح الشعب وتحت مراقبته المباشرة.

وفي اعتقادنا أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتمكين الشعب الجزائري من التعبير عن نفسه بحرية وسراحة، بعيدا عن أي إضطهاد أو تلاعب إداري.

لقد استمعت قبل قليل إلى الخطباء الذين سبقوني بقولون، أن حكومة الجبهة الشعبية استقبلتهم بكثير من الإحتواء والحفاوة، ولا يريد هنا أن يناقش أو أقل من شأن الإستقبال وأجوائه، لكن بودي أن أقول على الشعب الجزائري أن يظل يقظا، فلا يكتفي أرسلال وفد وتقديم عريضة مطالب، كما لا ينبغي أن ننخدع كثيرا بحفلة الإستقبالات.

فالمطالب في جميع الأحوال لا يمكن أن تتحقق من تلقاء نفسها.

أيها الإخوان لا ينبغي أن نعتقد بأننا أنجزنا المهمة وانتهى فننام ملء جفوننا، لأننا مازلنا في بداية المشوار.⁽⁶⁰⁾

ودعا في ختام خطابه إلى تنظيم الصفوف، والإلتفاف الجماهيري حول نجم شمال إفريقيا، الذي سيقودهم على طريق الإنعاق حسب قوله.

وقد حمل خطاب مصالي نفسه جديدا وشيرة حلزمة، وأنكرا واضحة حول المشكلة الجزائرية، كاشفا بذلك تناقض وتودد وتاكيد الثيوات السياسية الأخرى وأثرا السلبية على الشعب الجزائري.

لقي هذا الخطاب-- تجاوبا قويا لدى الجمهور الذي صفق له طويلا، تعبيرا عن مساندته لسياسة تحررية وفرة لحول وقادة آخرين بجولة استغرقت ثلاثة أشهر، جابوا خلالها مختلف أنحاء الجزائر يعقدون الاجتماعات والمهرجانات.

وقد استقطبت هذه الجولة أنصارا كثيرين، انخرطوا في القسمات الناشئة بالمدن خاصة، وهكذا تمكن النجم من تنظيم صفوفه بالجزائر، حيث قام مناضروه

بنشاط فياض في أطار الدعوة إلى شعائرهم قولاً وكتابة. وقد رأت الجماهير الشعبية والتشبيبه في ذلك نهجا متميزا وأملا جديدا في تحقيق مطالبها الشعبية. فأخذت سمعة انصار المؤتمر وميثاق مطالبه في التراجع، تلك السمعة التي كسبوها في جو من الغموض - واصبحوا يتابعون بنوع من النرجس تنامي التهاور الثوري، دون أن يروا في ذلك مايدعوهم إلى التخلي عن مطالب ذهنية إصلاحية تجاوزها الزمن. وجاء اغتيال المفتي محمود بن دالي (المدعو كحول) خادم الادارة من طرف المدعو عكاشة، في الوقت المناسب ليملي علي المعتدلين مزيدا من الانطواء، بعد اتهام الشيخ العقبي أصدقاءه العلماء بتدبير هذا الاغتيال واعتقاله (اتضح فيها بعد أن كان بريئا وافرغ عنه بعد أن أعلن ولاءه للإدارة).

عجز الجبهة الشعبية - القمع

عرفت البلاد حالة من الغليان الشديد بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانتشار البطالة على نطاق واسع. وكثرت لذلك الاضرابات والمظاهرات العسافية التي كانت أحيانا تتحول إلى صدامات مع الشرطة، مما أدى إلى سقوط خمسة قتلى بين عمال المناجم المضربين بالكويف في الشرق الجزائري⁽¹⁰⁾. وأخذت الجماهير الشعبية تشك أكثر فأكثر في النضال السياسي والنفابي وعيا بمصالحها الخاصة، بعد أن ساهم النشاط الوطني لنجم شمال أفريقيا في فصل مشاكلها عن انشغالات المنظمات الأوروبية.

وقد أخرج هذا الوعي النبلات المعتدلة، كما أخرج الإدارة والتنظيمات الأوروبية التي كانت تحاول تجنيد الجماهير الجزائرية لخدمة أهدافها الخاصة، وتزايدت تعلق الجماهير بالشعائر التي رفعها النجم في أكتوبر 1936، وهي: «أبها الشعب الجزائري نظم نفسه إذا لودت أن تعيش وننتصر»⁽¹¹⁾.

ومن جهة أخرى، لم تتمكن حكومة الجبهة الشعبية من تمرير الإصلاحات الولوية في مشروع بلوم - فيولايت والتي وعدت بها قادة المؤتمر الإسلامي الذين دب فيهم القلق بسبب ذلك، وهم الذين دعموا لحكومة الحبة الشعبية - بواسطة لجنة ما بين العملات.

وإدانوا في نفس الوقت التحريض السياسي وعواقبه، لقد وقفت الحكومة متردة أمام معارضة المستوطنين واليمين بفرنسا، وشنت اتحادية رؤساء البلديات في الجزائر (في قبضة المستوطنين) ضربا شل الجهاز الإداري، بينما شنت الصحافة الإستعمارية حملة واسعة ضد الإصلاحات المذكورة، بلغت حد التهديد بإعلان التعبئة في صفوف الأوروبيين والخروج عن نطاق الشرعية.

وكانت الجبهة الشعبية تواجه معارضة شديدة من جبهة اليمين في إطار التنافس على تقاسم النفوذ، فكان هذا الأخير يحاول التوسع باتجاه «صفار البيض» بينما كانت الجبهة تنشط باتجاه الأجواء والفلاحين وعمل المناجم، وكان المستوطنون يصعدون من ضغوطهم، بفضل ملتصقهم من وسائل سياسية ومالية ضخمة.

وكان من الطبيعي أن تؤثر هذه الجماعات المتقاطعة في حكومة بلوم التي تدرت حل نجم شمال أفريقيا (في 26 يناير 1937) ⁽¹⁰⁾.

بعد أن عجزت عن تمرير الإصلاحات المنتظرة من أنصار المؤتمر الإسلامي، وهكذا قامت بحل منظمة لاذب لها سوى أن سمعتها كانت تنزاد وسط الجماهير الجزائرية، بعضل سياستها السلمية وتفاني ماضيتها.

كأن حل النجم نقطة تحول في سياسة الجبهة الشعبية، رغم اقتراحات كبير صلاو الذي أعرب عن أمله في قيام «دولة جزائرية» بالجزائر، ورد ابن باديس الوافض للإدماج (الكامل) هذه المرة، هذا ما تويدته نحن الجزائريين أنصار حزب الحرية تحديدا، نريد أن تصبح الجزائر محمية، أي دولة ديموقراطية تحت حماية فرنسا، فالإدماج لم يعد يعنيننا لأنه مستحيل، ولأنه يفقدنا شخصيتنا كما لا نريد الإستقلال التام لأننا لا نملك قوة للدفاع عنه، فالوطنية الجزائرية المسلحة ليست زلزالا مدمرا ولا نهريضا عذابيا مشوشا، بل أوتعاشة أمة تريد أن تظل حية، حافظة لذكريات أجدادها غيورة على معيذاتها الوطنية حريصة على تراث ماضيها، هذه الأمة ستعتمد يد الصداقة والوفاء والملتق بالجمهورية الفرنسية، شريطة أن تعينها بالمقابل يد الوفاء والصداقة. ⁽¹¹⁾

ليس مستبعداً أن يكون هذا الموقف «المتقدم» من ابن باديس ودا على نجاح شعار الإستقلال الذي كان النجم يدعو له في أوساط الجماهير، علماً أن النقاش السياسي الدائر على مستوى القاعدة، كان يبرز شيئاً فشيئاً خطأ موقف الأصوليين، لاسيما بعد أن ظلت وعود الحكومة حبرا على ورق، وتؤكد الطابع الجنري والغبي في نفس الوقت لمعارضة المستوطنين والأوساط الأميرالية. وهكذا تأكد شيئاً فشيئاً أن طريق «اليد الممدودة» لا يؤدي إلى الإستقلال الذي لا يمكن بلوغه إلا عن طريق ثورة الشعب. وبذلك أخذت سياسة الأعيان المعتنقين وذوي النوايا الطيبة، تفرك مكانها تنوجيا لسياسة الجماهير وتنظيمها ونشاطها للذكي والجوي».

أن القمع المسلط على مناضلي نجم شمال أفريقيا، لم يكن يستهدف غير تدمير القهار الذي انبرى لمكافحة الإستعمار بأكبر قدر من النجاعة، والعمل من أجل تهيئة الشروط الضرورية للقضاء عليه قضاء مبرما، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون العمل المنظم للشعب والحصول على استقلال حقيقي، وكان النجم بشكل بحق أداة هذه السياسة التي تعيد زمام المبادرة إلى الشعب المسؤول الوحيد عن مستقبله.

ولعل أكبر خطأ وقع فيه الأصوليون مصير شعب بالأوساط السياسية السائكة بفرنسا، وبمدي مدينة طبقة اجتماعية، أو بما يحصل بين الأحزاب من حلول ثورية، بدل ربط هذا المصير بلادة الشعب نفسه، ولهذا السبب وجدوا أنفسهم في مأزق، عندما تورطت حكومة بلوم بعد طول تردد التخلي عن مشروعها سنة 1938.

تأسيس حزب الشعب الجزائري والمشاركة في الانتخابات

بعد حل نجم شمال أفريقيا سارع مصالي ورفاقه بتأسيس حزب الشعب الجزائري (بنانتير- باريس في 11 مارس 1937)، مما يدل على أن القمع ماكان ليؤثر في عزيمتهم.

فالتضال في سبيل الاستقلال لم يتوقف لحظة واحدة، خلال الفاصل القصير ما بين حل النجم وتأسيس هذا الحزب الذي فضل نقل مقرة المركزي إلى الجزائر، الأمر الذي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية⁽⁸⁾.

وهكذا يواصل حزب الشعب تضال النجم بعد حله للمرة الثالثة.

كانت لعبة الحريات الديمقراطية وفرنسا مفتوحة نسبياً، بالتصور الذي يسمح بتأسيس منظمة وطنية خلافاً للوضع السائد بالجزائر، ورغم اعتبار الجزائر أرضاً فرنسية، فقد كانت تبدو وكأنها بلد آخر تماماً، يصعب القبول المفروضة على تطبيق القوانين بحكم وجود المستوطنين في مفاصل الحكم - فضلاً عن التشريعات الاستثنائية لذا كان لابد من الاستفادة من الإنفتاح القانوني النسبي بفرنسا، لتأسيس حزب الشعب الجزائري الذي مع ذلك في مأمن من القمع.

وكان من الأهمية بمكان في تلك السنوات الحاسمة (1930-1939)، سواء بالنسبة للحركة الوطنية أو التيارات الثورية (النجم - حزب الشعب)، أن يتمكن كل منهما من التعبير عن نفسه ونشر أفكاره وتنظيم صفوفه وسط الجماهير الشعبية وكان على هذا التيار خاصة أن يجذب التهميش أو الظهور بمظهر الأقلية، ولو كانت ضالة، تحت تأثير القمع من جهة ومناوأة التيارات الإصلاحية من جهة ثانية.

فالتيارات الإصلاحية المجتمعة في إطار المؤتمر الإسلامي، ما انفكت تضفي - بموافقتها - على الحركة الوطنية طابعاً إصلاحياً خاضعاً لمراقبة السلطات الاستعمارية.

وكان خطر الانحراف هنا يمكن في سياسة الإسماج بمختلف أشكالها، لذا كان المناضلون الثوريون يولون أهمية كبرى لأوسع اتصال يمكن مع الشعب، لإقتراف مخرج آخر أكثر تطابقاً مع طموحاته، وكانت أكثر المهمات استعجالاً هي هذا الصدد نشر شعار الاستقلال على أوسع نطاق، بهدف وضع حد للأمال الزائفة التي يمكن أن تغذيها الحركة الإصلاحية والجهة الشعبية.

فالاتفاق الموضوعي بين هاتين الحركتين كان يستهدف خلق التيار الثوري الذي يشكل حرجا لكليهما وهو ينفذ بسماسيتهما أمام الجماهير، وكان لابد من القيام بهذا النضال في جميع التظاهرات السياسية.

لأن تحقيق هذا الهدف لم يكن ممسورا بواسطة النشاط السري المحدود بالضرورة. ولهذا السبب اضطر قادة النجم (المحلول) إلى تعديل صياغة برنامج حزب الشعب الجزائري لتجنيده الوقوع تحت طائلة إعادة تأسيس رابطة محلولية¹⁴.

ولكن يتميز حزب الشعب عن النجم، حرص قائده على حذف الإشارة إلى الإستقلال إفريقيا الشمالية من برنامجهم وأن ظل التنظيم الجديد يطالب الإستقلال (بواسطة انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام، دون تمييز على أساس العرق أو الدين).

ويبدو هذا التراجع التكتيكي في تصريح للمكتب السياسي وزع في شكل منشور سري بالجزائر العاصمة جاء فيه يتعلق برنامج حزب الشعب قبل كل شيء في النضال العاجل من أجل تحسين الحالة المعنوية والمادية للجزائريين. ويدافع الحزب عن الشعب الجزائري بكامله. وبمعل لتتمكن جميع السكان بدون تمييز عرقي أو ديني، من الإستفادة بنفس الحقوق والحريات مقابل أداء الواجبات المفروضة على الجميع، وشعاره: « لا ادماج ولا انفصال لكن اعتناق ».

ويعتبر الحزب ادماج ضربا من الوهم فالجزائر القوية بأكثر من 6 ملايين نسمة، يتحدثون نفس اللغة ويعتقدون نفس الديانة، وبجمع بينهم ماض مشترك ما يزال الشعب متعلقا به وفياله، هذه الجزائر لا يمكن أن تندمج أو تذوب في كيان آخر.

لكن بإمكانها أن مع هذا الكيان فالحزب ليس انفصاليا، وأن ظل متمسكا بحرينه الداخلية، ذلك أن قوة الأشياء والمصالح تفرض على الشعوب أن تتحد وتحالف لضمان أمنها المتبادل والتعاضد والتضامن من تبادل ثمار اقتصادياتها¹⁵.

وينبغي أن نذكر من بين المطالبات المعالجة للحزب مطلب الحرية لجميع سكان الجزائر، والدفاع عن صغار التجار والصناعة التقليدية والعمال وصغار الفلاحين والطبقة واليمن الحرة ومشكل الماء والغرض في أقاليم الجنوب.

وكان من المفروض أن يشجع الإعتدال التاكثيكي لحزب الشعب، جمعية العلماء وابن باديس خاصة على التقرب من مصالي، لكن حدث عكس ذلك فالجمعية والاتحادية المنتخبتين خاصة، أصبحت تحرم أكثر من أي وقت مضى على التمايز مع حزب الشعب، والتقرب إلى الحزب الشيوعي الذي كان يعتمد في دعايته التمهيد بالحزب الوطني، لأنه كان يرى فيه منافسا خطيرا.

ذلك أن العمل التوضيحي الذي يقوم به حزب مصالي كان يكشف يوما بعد يوم تهاافت سياسة الحزب الشيوعي الجزائري، وبفضل حيوية حزب الشعب، ازدياد صدق شعاراته انتشروا بين الجماهير، وهكذا وجد الحزب الشيوعي نفسه أمام حركة، تتجاوزته من على يساره ويمائى عن مراقبته تماما.

وكان العلماء والاتحادية المنتخبين والشيوعيون يعتقدون بحق أن حزب الشعب لم يتغير في مظهره وأن قدم برنامجا معتدلا في مظهره، ومن ثمة فإن الأسباب التي كان وراء رفض التحالف مع ائتلاف الثوري ملتزال قائمة، فهم لم يكونوا يتصورون التحالف إلا على أساس برنامج أصلاحي و«إندماجي».

هذا المنطلق كان مرفوضا من حزب الشعب الذي ظل فعلا متمسكا بمطلبه الوطني أي الإستقلال. فقد كان يرفض الإدماج بمختلف أشكاله واستمر في تربية مناضلين في هذا الإتجاه وتوجيه جهوده نحو أعداد جيل من المقاتلين القادرين على تحدي سياسة القمع وتحمل مايتطلبه النضال الثوري من التضحيات.

وكان ش. أ. جوليان النصير المقتنع بسياسة الإدماج يجد صعوبة في فهم أسباب احتضان الشعب الجزائري لشعار الإستقلال وعزوفه عن شعار «الروح الطبقة» وكتب في ذلك ميمنا عن البروليتاريا الأهلية ببوايس وليون، تنوقف

المطالب الاجتماعية لتترك المجال للمطالب الوطنية، وبضيق لاحقاً عندما يطالب مصالي باستقلال الجزائر على المدى البعيد بمساعدة فرنسا، فإنه يلتحق بالعلماء والدستور الجديد والعمل المراكشي. فالثوري هنا يختفي أمام السلمية.⁽¹²⁾

هذا الكائن الذي وقف بشرف ضد سياسة المستوطنين يمثل فئة من الديموقراطيين الفرنسيين لم تكن لترى المشكلة الجزائرية بمعزل عن الواقع الفرنسية.

هذا الموقف جعل اليسار الفرنسي بشكل عام تقريبا يسيء فهم الظاهرة الوطنية والحركات الثورية لتحرير الشعوب المستعمرة فمعظم نيابات هذا اليسار لم تكن تنصوّر « التقدم » خارج هيكل السياسة الفرنسية أو من دون أبعادها مباشرة.

فالمطالب الاجتماعية لا يمكن بنظرهم أن تلتقي بمطلب الاستقلال، وإلزام الأسلامية، وكانوا يرفضون هذا الوفاء خاصة، رغم أنه يشكل شخصية الشعب الجزائري بأسره.

وكان نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب يتبنى هذه الشخصية التي برزت حقيقتها طوال حرب الإستعمار وأثناء الإحتلال، ولم يكن النجم ولا حزب الشعب وحيداً في تأكيد الإنتماء إلى الواقع العربي الأسلامي، فقد كان العلماء في الطليعة على هذا الصعيد وحتى المنتخبون من أمثال بن جللول وفرحات عباس كانوا يعلنون أسلامهم وفي الواقع كان هذان الفيلان يطالبان بالحقوق الفرنسية، لكن في إطار قانون الأحوال الشخصية الإسلامية.

فحركة مصالي إذا لا يمكن تصنيفها مع العلماء (والدستور الجديد والعمل المراكشي)، فهي عكس ذلك حين تعطي الواقع العربي الأسلامي بعداً سياسياً، إنما تؤكد طابعها الثوري الذي يميزها تمييزاً جوهرياً عن نيابات اليسار الموالية لفرنسا، مثل الحزب الشيوعي الفرنسي والإصلاحيين الجزائريين.

ولم تكن هذه الحركة رائدة على صعيد المطالبة باستقلال الجزائر وحسب، بل كانت رائدة كذلك باعتبارها حركة مسلحة لتحرير والوحدة، لذا فإن حزب الشعب يختلف عن الإصلاحيين لأعلى مستوى المطالب فقط، بل أكثر من ذلك على مستوى طرق ووسائل تحقيق مطالب الشعب الجزائري.

أن مندوبي النجم عندما اكتبوا على «أخوة المسلمين ووحدة الإسلام، أثناء المؤتمر الإسلامي الأوروبي المنعقد بجنيف في 12 سبتمبر 1935، إنما كانوا يعبرون بذلك عن مشاعر ملايين المسلمين الرازحين تحت نير البلدان الاستعمارية، طبعاً لم يكن إسلام النجم وحزب الشعب إسلام أعيان، بل إسلام الجماهير الشعبية الذي يشكل دنياها وأملها في الكفاح والحياة، فتعبئة الجماهير الشعبية لتحقيق أهدافها الخاصة برسم التقيم التي تهز أعمقها، يعد من صميم الإستراتيجية الثورية، غير أن تيارات اليسار الفرنسي لم تكن تشاطر مثل هذه النظرة فقد راح الحزب الشيوعي يحاول تزيير موقفه الإصلاحي وقبول مشروع بلوم فيوليت الإدماجي، بابتهايم مصالي باعتناق «أيديولوجية البرجوازية الصغيرة» والوحدة الإسلامية، وأنه قاتل في ذلك بشكيب لوسلان (الذي كان يناضل في سبيل التحرر الوطني للشعوب العربية الإسلامية ومن أجل وحدتها). وهكذا يلتحق بصنف الشخصيات والتيارات اليسارية الأخرى التي كانت ترى في حركة التحرر العربي الإسلامي خطراً على الوجود الفرنسي.

فالذين كانوا يسبرون على نهج البرجوازية الصغيرة فهم من يخالبون بالإمماج، وليس أولئك الذين يناضلون إلى جانب الجماهير من أجل الاستقلال الوطني.

ويمكن أن نؤكد على ضوء التجارب التاريخية للشعوب بأنه ليس هناك بصفة عامة أي تعارض بين الثورة والإسلام، فليس هناك ما يمكن أن يمنع أي مسلم، من إثبات وجوده ذاتياً وموضوعياً في النضال الثوري. وينبغي الابتعاد في هذا الصدد عن الأفكار المسبقة المتراكمة حول الإسلام والقومية العربية والشعوب الإسلامية عامة، فهذه الأفكار المسبقة تخرب بجذورها في غابر الزمن، وهي تجد بالغرب

مابغديها في مختلف التيارات الفكرية (من المسيحية إلى الماركسية) وجاء الاستعمار ليضمها إلى منظومتها، ويوظفها في نهاية الأمر - كما يوظفها المستوطنون - لتحكم في الشعوب واستغلالها وقد وجدت هذه الأنكاز في السياسة المنصرفة أكثر أشكالها تطرفا (لدى اليمين والمستوطنين) وتتمثل في النظرة الدونية لثورات هذه الشعوب وحقوقها الأساسية في تقرير مصيرها بنفسها.

وفي معرض الحديث عن تأسيس حزب الشعب الجزائري يتحدث ش. أ. جوليان في فترة أخرى: « عن تقليد صلبان النور الذين أعادوا تنظيم أنفسهم في الحزب الإجتماعي الفرنسي»⁽²⁴⁾

أن مثل هذا التعبير من شأنه أن يحدد نوعا من البهيلة في ذهن القارئ لأنه يشبه حزب الشعب بحزب يميني فالمؤرخ هنا لم يستطع التخلص من بقايا حقيقته لزام التلويح الثوري بقيادة مصالي الذي ما انفك يندد بـ «الإستعمارية الأبوية» التي لم يستطع تسم من اليسار الفرنسي التخلص منها.

أن التلويح الثوري ما كان ليصبح ممثلا حقيقيا لمطامح الشعب الجزائري في الإستقلال الوطني، لو أنه لم يكن بدون محاباة الإستعمال بجميع أشكاله. وقد حمل حزب الشعب شعار استغلال أفريقيا الشعبية وعمل باستمرار من أجل تحقيقه، غير أنه ليس بإمكانه أن يحد في تلك محل الحركات الوطنية بكل من تونس والمغرب، فكل من العمل الماركسي والمستور الجديد استراتيجيية الوجدانية الخاصة، المستوحاة من وضعية قانونية تتمثل في نظام الحماية المفروض على كلا القطرين.

وبناء على ذلك كان قادة الحزبين يرون أن هذه الوضعية تجعل مسألة تحرير بلديهما ليس، مقارئة موضعية الجزائر باعتبارها «أرضا فرنسية».

ومن جهة أخرى لم تكن سياسة الإستعمار التقليدية (فرق تسد) وكذلك سياسة الأسلاح بالجزائر غريبة عن غياب حركة مغايرية أصلب هوذا وأكثر توحيدا.

ومع ذلك فقد حافظ حزب الشعب دائماً - أسوة بنجم شمال أفريقيا على اتصالاته بالمستور الجديد والعمل الموائمشي، بهدف التنسيق بين سياسات الأحزاب الثلاث وترقية التضامن الطبيعي بين شعوب المنطقة، ومن الشواهد على ذلك أحداث أبريل 1938 بتونس والقمع الذي سلط على الشعب التونسي خلالها. فقد ندد الوطنيون الجزائريون بهذا القمع، وكانوا قبل ذلك قد شنوا في 20 نوفمبر 1937 إضراباً مسانداً للإضراب العام الذي قرره المستور الجديد. ويمكن القول أن التراجع التكتيكي لحزب الشعب أملته ظروف الكفاح الجديدة، والضرورة الملحة لتعبئة الجماهير الشعبية، وكانت للمشاركة في الحملات الانتخابية فرصة للإتصال بهذه الجماهير.

الهوامش

(1) J. berque, le Magreb entre deux guerres op.cit, p. 233.

(2) Ibid, p 231

المؤتمر الأوسلرستني (الكنتسي) المنعقد بتونس في مايو 1930 مثل أسلافه فرطاج نوعا ما أو الإعلان المعبر عن روح المؤتمر، يمثل ه الهدف الحقيقي للمؤتمر في حملة صليبية عنيفة على الإسلام في أفريقيا الشمالية.

(3) لا ينبغي الخلط بين «المنظمين الانواريين» وه المنظمين المنتمين إلى إتحادية بن جلول وفرحات عباس.

(4) Mahfoud Kaddache, la vie politique a Alger, 1970, p.191. 1948, Alger de 1919 1939, S.N.E.D

(5) M. Violante l'Algérie vivra-t-elle? alcam, 1931.

(6) G. Rocher, le changement social, t 3, Ed HMH, Paris, p. 228, op. cit

(7) C. Bonserre, Manuel des institutions algériennes de la domination turque a l'indépendance, II, Ed cujas, paris 1976p. 350 .

منح سناتورين. كونسولت المسافر في 14 يوليو 1865 صفة الزعامة الفرنسيين لكل من المسلمين واليهود، أصبح اليهود بموجب مرسوم كريمو (1870) مواطنين فرنسيين، بينما اشترطت هذه المواطنة فيما يخص المسلمين بالتجنس.

(8) ch.R. Ageron, les algériens immigrants et la france (1871- 1919) C.I.P.U.F, paris 1968, p.165

مكرس قانون 1881 بالجزائر نظاما عليها باسم قانون الأهالي الذي لم يُلغ إلا في سنة 1944. يسمح هذا القانون للمغتربين والقضاة فيما بعد بممارسة عدالة جزائية وقمعية باسم القانون.

(9) C. Bonserre, op. cit, p. 182

(ينص أمر 22 يوليو 1834 (قاعدة الأولى) - بقول حكيم عام القيادة العامة والإدارة العليا بالحيازات الفرنسية في إفريقيا الشمالية (أبلة الجزائر سابقا).

(10) Sytaïn Warner, l'Algérie dans l'insoumission. Ed. spartacus. Mensuels, Oct. Nov. 1948. P.49-53, 2ème s. n° 9

ينص القانون الأساسي الجديد الصادر في 19 ديسمبر 1900 المعدل بقرارات المجلس الذي تمسك على الميزانية التي يقدمها الوالي العام. كان المولد بهذا القانون منح بعض الاستقلالية للجزائر (المستوطنين)، والتخلي باهتمام من قانون الاتحاد والإدماج التشريعي الصادر في 1884.

(11) C. Bontemps, op. cit, p.206.

يرمى الإدماج هنا في تدخل المؤسسات الفرنسية المركزية إلى الجزائر. أي تقليد الأجهزة الإدارية الفرنسية بكل بساطة، ومن نتائجها تجريد الجزائريين من أية سلطة أو حرية سياسية وتشجيع توسع الاستيطان بواسطة الطرد وتجريد المسلمين من أملاكهم وتجميعهم في مناطق محددة كما كتب المؤلف.

(12) J. Berque la Maghreb entre deux guerres, op.cit, p.285-286

(13) A. Nouachi, Naissance du nationalisme algérien

(14) A. Nouachi, la études maghrébines, p.161 p.205-210

(15) J. Berque, op. cit p.269.

(16) J. Jurquet, La révolution nationale algérienne et le P.C.F, op.cit, p.329-340

(17) لسان النجم بعد منح الإقليم سنة 1927

(18) J. Jurquet, op. cit, p. 326

19 انضم نجم شمال إفريقيا رسميا إلى لجنة النجم الشعبي التي أصبحت «الجهة الشعبية» بعد ذلك، إلى جانب الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي والرايكانيين الاشتراكيين والكونفدرالية العامة للشغل.

(20) أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج2 مصدر سابق ص 251

(21) N. Nouachi, op. cit, p.85-85

(22) J. Jurquet, la révolution nationale algérienne op.cit, p.316 et suiv

يتحدث الكاتب بخصوص الجزائر خلال 1934-1933 حول «المواقف المسيرة» عن مواقف واحد لايراعي سوى مشاكل البروليتاريا الفرنسية وحدها نظرا عن النظريات شبه الإصطناعية طالع أيضا الصفحات 331 - 346 حول التطور الجديد في سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي ولعزبد من المعلومات طالع أيضا »

communisme et nationalisme en algerie 1920-1962, par emmanuel silvan, fondation nationale des S.C. politiques. paris, 1976. P. 105

(23) الشباب عند أبريل - يونيو 1935

(24) CR. A. Julien, l'Afrique du nord en marche, op cit p. 184.

(25) C. R. Ageron, histoire de l'algerie contemporaine, op. cit, p.90.

(26) A.S. Merad, le Reformisme musulman, op. cit, p. 184

« لقد بلغت الحركة أوجها سنة 1936 التي كانت في نفس الوقت بداية تفككها ».

(27) كتب توفيق المصلي في مذكراته (مصدر سابق ص 253) أننا أحد الوزراء يكون صرح أثناء المقابلة أمام الحاج ابن باديس قائلا : « تذكروا أن فرنسا تملك مبادئ فرد عليه ابن باديس : « أعطوا أيها الوزير أن الله مع المجتهد ».

(28) la vie politique « alger de 1919, op.cit, p302-303

(29) A. Nauschi, op.cit, p.92.

(30) le journal el ommra , Sep-Oct 1936.

(31) le probleme algerien, Le mouvement national algerien, brochure editee par la compilation central d'information et de documentation du M.T.L.D en Algerie, S.E.D.I.C. (S.A.R.L) Paris, P. 33.

(32) A. Nauschi, op.cit, p.90

(33) Idem P 33

(34) El ommra, 10 avril 1937

(35) CH. A. Julien; l'Afrique du nord., op. cit. P 109

(36) Idem P 109

الفصل الرابع

الكفاح والتحويلات السياسية وسياسة الانتخابات*

الحملة الانتخابية الأولى لحزب الشعب الجزائري (جوان 1937)

بعد ثلاثة أشهر من تأسيس حزب الشعب الجزائري (p.p.a) خاضَ هذا الأخير أول تجربة انتخابية له في تاريخ الحركة الوطنية. وبالرغم من تدعيم هذا التيار في السنوات الأخيرة، وخاصة سنة 1936، إلا أن هذه التجربة كانت امتحانا عسيراً، فبالإضافة إلى القمع الذي صُلِحَ عليه، فإنه واجه معارضة جميع التشكيلات مثل جمعية العلماء، وفيدرالية النواب، والحزب الشيوعي. وفي صراعه مع هذا الأخير ومع الإدارة، فإنه لم يكن ليعتمد سوى على شجاعة وتفاني ماضليه، وكذا على دعم الجماهير الشعبية له. ولم تكن سمعة الطيبة عند هذه الجماهير، تعني الفوز المسبق في ظل النظام الانتخابي القائم؛ فعدد الناخبين (في الجزائر العاصمة) لم يكن ليعكس الأهمية العددية للجماهير المسلمة والمجتدة من قبل التشكيلة الوطنية، ولم يكن لدى السكان المسلمين بمدينة الجزائر والذين يقارب عددهم حوالي 120 ألف شخص تقريبا، سوى 3163 ناخباً؛ فكانت الانتخابات البلدية بذلك فرصة سانحة لحزب الشعب الجزائري كي يشارك ويتقرب على الحملة الانتخابية، ولم تكن هذه الحملة شبيهة بسابقاتها، بل كانت أكثر تسليساً، إذ أن دعاية المرشحين الحاضرين تجاوزت إطار الشؤون البلدية لتعتمد إلى شرح المواقف السياسية من كبريات المشاكل الراهنة.

وقد كانت هناك ثلاث قوائم في مواجهة قائمة حزب الشعب: (1)

1 - القائمة الجمهورية للمساواة السياسية والاجتماعية، وتتكون من أغلب المستشارين الذين انتهت عهدهم مثل تمزالي، تيار، وعضوين من الحزب الاشتراكي (A.R.F.) مع بلحاج (سكرتير المؤتمر الإسلامي). وكانت هذه القائمة تعضيد قائمة المعتنقين التي بنشطتها تيار (رجل أعمال معروف). وقد قدم المرشحون أنفسهم على أنهم ديمقراطيون ومناضلون في المؤتمر الإسلامي، وكذا اتصلا ميثاق مطالب المؤتمر، ومشروع فيوليت.

2 - القائمة الوحدة الشعبية (الحزب الشيوعي الجزائري P.C.E.) والتي جمعت مستخدمين وصغار الموظفين، وكانت تحت إلمة بن علي بوكوت (الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري). وقد التزمت ببرنامج الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي، ويتحقق ميثاق المطالب الصائر في 7 جوان 1937، واعتبرت أن التصويت على مشروع فيوليت يعد مرحلة تمهيدية نحو الاقتراع العام، وحق الاجتماع للجميع، وتزويد منظمات المؤتمر والجبهة الشعبية بالمقررات والملاعب البلدية.

3 - القائمة الوئام والوحدة، التي شكلها ملاك وتجار أغنياء إلى جانب رجل أوربي وهو الأستاذ لادميرال Mc Admiral وبوضوية (رئيس القائمة)، شكيب. وقد كانت هذه القائمة تعمل من أجل برنامج الدفاع عن مصالح السكان الأمالي، والمتجسة في مشروع فيوليت، وكانت هذه القائمة الأقل تسييسا.

وباستثناء قائمة حزب الشعب الجزائري، فإن جميع القوائم المعتقية، كانت تساند مشروع فيوليت، وقد نادت قائمتان التئمان بالمؤتمر الإسلامي؛ وهما القائمة الجمهورية لتيار، وقائمة الوحدة الشعبية لبوكوت).

إن اتصلا هذا المؤتمر لم يقدموا قائمة مشتركة كما كان الاعتقاد سائدا ثم أنهم لم يكونوا مؤهلين ألوم حزب الشعب الجزائري على أنه كان يشكل عنصرا تفرقة. لقد عرفت الحملة الانتخابية وتيرة متسارعة وكبيرة بسبب مشاركة حزب الشعب

الجزائري الذي أظهر مناخه نشاطا حثيثا، غير أن معظم هؤلاء المناضلين لم يكونوا ناخبين بسبب صغر سنهم؛ ومع ذلك فقد تمكنوا من تنظيم للتجمعات وإلقاء الخطبات والقيام بشرح سياساتهم. كما لم يكن أمامهم سوى الوسائل الخاصة من مناشير وجرائد وغيرها. تعرض باقي المترشحين بهذه المناسبة إلى المسائل السياسية مستعملين جميع الحجج، غير أنهم تنازلوا في الغالب مسائل شخصية. وكانت جريدة «الدفاع» (la défense) التي يديرها الأمين لعمودي، والمقرية جدا من جمعية العلماء، تساند قائمة الوحدة الشعبية (الحزب الشيوعي الجزائري p.c.a). وقد كشف الشيخ العقبي عن موقف المؤتمر الذي يمثل «رسميا» في عدم التحزب والمشاركة في هذه الحملة. والواقع أن تعاطف العلماء وكان مرزعا بين مرشحي القائمتين المعنيتين إلى المؤتمر. ويذكر أنه لم تظم أية جريدة إلا إذا كان لغرض الإعلام، بنشر برنامج حزب الشعب الجزائري. هذه الحملة التي استرعت الاهتمام الكبير لعامة الجزائريين انتهت بالتعادل (ballotage) في الأصوات. وقد فازت بها قائمة الوحدة الشعبية (الحزب الشيوعي الجزائري)، متقدمة «الأعيان» والمثقفين. أما حزب الشعب الذي خاض أول تجربة انتخابية له، فإنه لم يكن يأمل هذه المرة في تنصيب مناخيه في المقدمة، خصوصا أن عددا كبيرا من هؤلاء المناضلين والمتعاطفين لم يكونوا مسجلين في القوائم الانتخابية (من بين 3163 ناخب، لم يشارك إلا 2188 في عملية التصويت، وهو ما يمثل نسبة 69 % موزعة كالآتي: القائمة للجمهورية: 550، قائمة الوحدة الشعبية: 700، قائمة حزب الشعب: 210).

غير أن الأفكار التي طرحت في الدور الأول بدأت تأخذ طويها، وقد قرر حزب الشعب الجزائري أن يبقي مناخيه في الدور الثاني، وهو ما نتج عنه تكثيف للحزب الشيوعي الجزائري لهجمات عليه؛ حيث وجه معظم حملته ضده. وقد تدعمت قائمة الحزب الشيوعي بوجود الأمين لعمودي، عضو قيادة جمعية العلماء. لقد كانت المعركة طاحنة بين الجناح الإصلاحي للقائمة الشيوعية والوطنيين من

حزب الشعب الجزائري، إذ حاول الشيوعيون بالاعتماد على التضليل أن يقدموا حزب الشعب الجزائري على أنه حزب فاشي، وأن مناضليه «ملاء استغزاليون ومقاسرون يتسترون وراء حزب الشعب الجزائري» وعلى أنه امتداد لحزب الشعب الفرنسي التابع لليمين (p.p.f).^{٢٩} إن حزب الشعب الجزائري يعتبر امتدادا لحزب الشعب الفرنسي (p.p.f)، وله نفس مواقف هذا الأخير. وهو ضدّ الجبهة الشعبية وضدّ المؤتمر. كما أنه متخصص في فنّ الاستغزاز والعنف، وثمة تواطؤ بين رؤساء البلديات الفاشيون وحزب الشعب الجزائري.^{٣٠}

خلال الدور الثاني (4 جويلية 1937) انتخبت قائمة الوحدة الشعبية التي كانت مدعومة بالثلاث الإصلاحيين. وقد حصلت 105 صوت. كما حازت قائمة نهار (المنقفون) على 870 صوت، وقائمة حزب الشعب الجزائري على 320 صوت (أضافت 110 صوت من الدور الأول). وقد فهم الشيوعيون أن نجاحهم مهدد بأن يكون ظرفيا أمام موجة العمق الوطني التي تزعمها حزب الشعب الجزائري. فمضى أن يتلوب الحزب الشيوعي من هذا الحزب راح يطلق حلقة من الافتراءات في محاولة لعزل حزب الشعب عن باقي التيارات السياسية.

المؤتمر الثاني (جويلية 1937)

إن الأفكار التي روجت ضد جميع خصوم الحزب الشيوعي (p.c) لم تؤثر على الجماهير من عمال وشباب، بل بالعكس فقد أحسّ هؤلاء بشعور جديد بالكرامة والأمل في أفعالهم. فلقد أبطلهم العمل الذي قام به مناضلو حزب الشعب الجزائري من غفلتهم. وكان لشعار الاستقلال صدو يدوي بعدد لدى معظم جماهير الشعب التي كانت تتابع بعين من الرغبة تلك الليلة والصخب اللذين أحدثهما الإصلاحيون حول مشروع فيوليت. وفي الوقت الذي ضاعت فيه هؤلاء الإصلاحيون نشاطهم إثر نجاحهم في الانتخابات بهدف إعانة بحث المؤتمر الإسلامي والمطالبة بتطبيق سياسة الاندماج (التفصيل البرلماني)، في هذا الوقت دعم حزب الشعب الجزائري نفوذه وسط الجماهير. وكان هذا الشرع يبين بأن

مصدر المجموعات المشكلة للمؤتمر الإسلامي كان مرتبطا بسياسة حكومة الجبهة الشعبية، في حين صلو مصدر حزب الشعب الجزائري متعلقا أكثر فأكثر بانخراط الجماهير الشعبية فيه وخاصة منها فئة الشباب.

وقد كان تحضير المؤتمر الإسلامي الثاني في جويلية 1937 يمثل فرصة لهذين الثيولوين الرئيسيين لتوضيح مواقفهما. فخلال الاجتماعات العديدة التي سبقت انعقاد المؤتمر، كان حزب الشعب (الذي لم توجه له الدعوة للمحضور بضبط من الشيويعيين)، يشن هجمات على المؤتمر مسقطا عنه «صفة الإسلامي والجزائري»، مادام أن لجنته مكونة من الستالينيين، والماسونيين، والموالدين الفرنسيين. وكان مناضلوه يتدخلون في أغلب الاجتماعات للمطالبة بمواقف واضحة حول «المسألة الوطنية». وقد تعرض مثل هذا العمل إلى نقطة ضعف الإصلاحيين وضابعتهم بشدة أمام الجمهور. وواصل المناضلون علمهم دون كلل بالرغم من ظروفهم وإقصائهم الدائم من هذه الاجتماعات التي حاولوا خلالها كشف التناقضات.

لقد كان هدفهم يتحصر في تنوير الجماهير بمخاطر مشروع فيوليتيه الذي يريد استبدال سياسة التجنيس الفردي أمام صعود الحركة الوطنية. لقد كان هذا المشروع مثيرا للانشغال. «و» ينبغي تقويض عظمته» لمقاومة «الوطنية العربية». وكانت هذه الأخيرة تعد الخطر الرئيسي بالنسبة لكل من اليسار، واليمين والإصلاحيين. وحتى الاتحاد الفيدوالي اللطلة الذي اتخذ موقفا لصالح مشروع الحكومة، حيث انضم إلى مبدأ الاندماج ووجه صرخة استغلا لأنه «إذا أُريد تخريب أعمال المسلمين مرة ثالثة بعد خيبتي 1919 و 1930 فإنه ستتم المخاطرة بإلقاء السكان في وطنية عربية مجهولة المواقف».⁽⁷⁾

لقد كانت الأحزاب المساندة للجبهة الشعبية تفضل أن «ترى ورقة انتخابية بين يدي الأمالي بدلًا من رؤية بنظرية». ولم يكن مشروع بلوم فيوليت الذي صاغه ضجة كبيرة، يسمح بالاستفادة منه سوى لأقلية (21000 ناخب مسلم نفروبا)، ولم تعد ورقة التصويت التي تعتبر سلاحا فعالا، تؤثر سوى في اتجاه

الحفاظ على الجزائر تحت الهممنة الفرنسية، (لذلك فهي نخدم في الواقع فئة البورجوازيين وعملاء الإدارة).

وحتى العلماء أنفسهم الذين أعلنوا عن انضمامهم، الواحد تلو الآخر، إلى هذا المشروع، ورغم تأكيدهم على وجود الأمة الجزائرية، إلا أنهم وقعوا في هذا التناقض. ولم يكن ليتقبل الإصلاحيون بأنه في بعض الظروف التاريخية، تعتبر العودة «إلى البندقية» الوسيلة الوحيدة لتحقيق التطلعات الشعبية. وبالنسبة إليهم، فإن مشروع فيوليت يعني أن: «المسلمين الذين قبلوا وساندوا المشروع ... يريدون خاصة التسليم بمبدأ أن الجزائري المسلم يمكنه التمتع بنفس حقوق المواطن الفرنسي، دون التخلي عن هويته الشخصية. لقد انتظر الشعب، لكن حبره نفذ... ويوم لا تتوثر أعصابه إذ يبقى ثابتا إلى حين يكشف له المستقل عن الأمور. وفي هذه اللحظة سيتبع السياسة التي تمليها عليه الأحداث الجديدة. فإن كانت جيدة فسيتكون هذه السياسة جيدة، وإن ساءت الأحداث تصبح كذلك هذه السياسة سيئة»^{١٩}

لقد نسي هؤلاء أن المستقل لا يعني شيئا ليس ناتجا عن عمل الحاضر. فالعلماء وجميع المنظمات الأخرى يعتقدون شأنهم شأن اللجنة الجزائرية للمؤتمر، بأن الهيئة الانتخابية الموحدة (college unique) التي تستفيد منها فئة ضئيلة من المسلمين، وجميع الأوروبيين تشكل «خطوة نحو الاقتراع العام المطلق به في ميثاق مطالب المؤتمر في جوان 1936».

وبالرغم من اعتدال أنصار المؤتمر وتصويبهم «النزيهة» ودعم السياسة الفرنسيين من اليسار لهم، فإن مشروع فيوليت بقي في هيئة مشروع فقط.

لقد كان حزب الشعب يعمل استثناءً في هذه الحملة، إذ رفض صراحة هذا المشروع الذي لم ير فيه سوى خدعة، وأنه يهدف إلى تفكيك المجتمع الجزائري. وأكد الحزب في جريدته «الأمة» (El Oumma) بأن «المشروع لن يبرء وأنه يستحيل أن نغير الجنسية مثلاً نغير ربطة العنق... «جنسيتنا هي قبل كل شيء

ماضيها، وتاريخها، وأخلاقتها وذكريلتها وعاداتها الخلقية، وكل ما يدخل في تكوينها ذاتنا، ولا يمكن أن نفرغ الشخصية من محتواها بفعل إرادة...^(٩)

وقد دفع الضغط السياسي الذي مارسه حزب الشعب الجزائري على الإصلاحيين إلى محاولة هؤلاء تبوير مواقفهم بالجوانب الإيجابية لمشروع قبوله إذ ادعوا بأن أغلبية الجزائريين قد قبلوا هذا المشروع كجزء من مطالبهم.

والواقع أن هذه الأغلبية لم تكن لتتجاوز دائرة السياسيين والشخصيات والأعيان، وكانت الأغلبية الفعلية متكونة من الفلاحين والعمال والشباب والنطالين، الذين لم يكونوا معنيين بمحاسن هذا المشروع.

وقد علّو الشيوخ والعلماء مشاورة حزب الشعب في المؤتمر مخالفة لعرفته لهم أكثر. وقد كان اعتقادهم بأنهم سيهيطنون علاقات جيدة مع حكومة الجبهة الشعبية، وقد كان هذا المؤتمر الذي سمي إسلاميا مجرداً في الواقع قد أنقضى أحسن المدافعين عن الإسلام.

ورغم النفاذ الذي أبداه المؤتمر، فإن أشغاله قد دارت في جوف الخلائق، فغيرالية النواب، أو بالأحرى، ابن جلولة، كشف عن بعض التحفظات إزاء حضور الشيوعيين، كما أن غياب نتيجة ملموسة، وتردد حكومة الجبهة الشعبية أزال بعض الأوهام، ثم إن البرلمان الفرنسي، وبالأخص من وعود حكومة بلوم (Blum) لم يبد أي إرادة حسنة، وانتهى المشرفون على المؤتمر الإسلامي إلى أن ضغط بعض ممثلي الاستعمار كان يشكل لثلاثين في فرنسا أكثر من هذا المؤتمر الذي اعتبره اعتبر أنه يمثل جميع الأمالي، وعليه ومن منطلق خيبة أمل، أمر هؤلاء النواب المسلمون بالاستقالة من مناصبهم في حالة عدم المصادقة على مشروع بلوم قبوليت. وقد وجه واحد من الناطقين الرسميين للمؤتمر، وهو الأمين العام، هجائاته ضد مصالي، واتهمه بأنه متواطئ مع كبار الكولون والإدارة بهدف إجهاد المؤتمر الإسلامي^(١٠)

وكانت هذه الحجة تستعمل غالبا من طرف المؤتمرين للدفع على هجمات حزب الشعب الجزائري، وكان الاتفاق المزعوم بين هذا الأخير ورفق فعل الاستعمار ناتجا عن سوء نية طبيعية.

وإذا كان حزب الشعب الجزائري قد عارض المؤتمر، فلأنه كان يعتبر مطالب وعمل هذا الأخير، منافيين لتطلعات ومصالح الشعب الجزائري، وكان مناضله على قناعة مشتركة بأن اتجاه المؤتمر سيقوده إلى العائق، وكان مشروع بلوم فيوليت يتناقض روحا وشكلا مع الاستقلال الذي كان الحل الوحيد للمسألة الجزائرية. وكان المناضلون الوطنيون، وانطلاقا من قناعات ومواقف ثورية، يقاومون جميع صيغ الاندماج، أولئك الذين يدعون كالمشيوخ والعلماء.

وقد كشف هذا النقاش السياسي عن موقفين:

أولهما ثوري (حزب الشعب الجزائري) والثاني إصلاح (المؤتمر).

أما عن رد الفعل الاستعماري (الذي رفض المشروع) والذي يمثل غلاة المعمورين فكان ينظر إلى كل تغيير ولو كان شكليا على أنه مساس بتفوقه وبمصلحته. هذه الأفكار الرجعية والمتزمتة، والمنصيرية الدينية، أتت بهؤلاء إلى تغيير خاطئ لمصالحهم على المدى الطويل. وهو ما يلومهم عليه مثلا فيوليت وآخرون⁽¹⁾. لقد اعتبر هؤلاء أن السياسة الاستعمارية التقليدية عاجزة أمام الوضع الجديد، حيث كانوا منشغلين أساسا بالحفاظ على الوجود الفرنسي، الذي يقتضي استمراره، وإعادة نهضة شكل النظام الاستعماري من صميمه، بالاعتماد على إصلاحات مبسطة.

لقد كان حزب الشعب الجزائري يرفض سياسة غير فعالة ومعادية للوطنية، ويعمل على استبدالها بسياسة ثورية قادرة لوحدما على هدم الوجود الاستعماري من أساسه. والواقع أن هذه النهم كانت تمكن تردد وأرتباك الثيوات الإصلاحية التي بدأت تشكل في فترات حكومة الجبهة الشعبية، بعد أن حاولت استقطاب آمال الشعب إلى سياستها، وثروة الإصلاحات المطالب بها من قبل

المؤتمر الإسلامي. وكان نشاط حزب الشعب الجزائري قد حول تدريجياً الرأي العام الجزائري في اتجاه راديكالي، وكشف بنفس المناسبة نقاط ضعف السياسة الإصلاحية. كما قام في ذات الوقت بتعرية السياسة الاستعمارية، وتدفع بقوة، بخدعة مشروع بلوم- فيوليت الذي يرمي إلى تعزيز الهيمنة على الشعب الجزائري واستغلاله.

وبتفجئه بالنظام الاستعماري كله، فإن حزب الشعب الجزائري أثار معارضة كل اليمين الذي نعت به المناهض للفرنسيين. وجلب كذلك ضغط الإدارة عليه، لأنه كان «يمس بالسيادة الفرنسية». وليس هناك من غرابة من جانب المدافعين عن الاستعمار والمعتدلين من أقصى اليسار على مقاومة حزب الشعب، حيث حاول هؤلاء أن يسيثروا لسمعة وسط الرأي العام باتهامه بأنه يتكون من «أميين» و«منحرفين» و«محرّضين»، أو بأنهم أقل واقعية بمطالباتهم للاستقلال، مثلما قام به مثلاً مناضلو «شبيبة المؤتمر»^(١) في اجتماع لهم «بسينما Le Diamant» يوم 12 جويلية (1937) إذ صرّحوا: «شئنا أم أبينا، فنحن مرشّحون بفرونساء». وكان هذا رأي جميع أنصار المؤتمر الإسلامي.

لقد، كانت أغلبية الانتقادات الموجهة تخص مصالي، الذي أعطى للحزب بشجاعته ونشاطه ديناميكية كبيرة. وقد ساهمت هذه الحملة المناهضة لحزب الشعب في تلاحم مناضليه بدلاً من إنشغالهم؛ حيث انضموا إلى المدرسة الثورية للعمل والتفاني والتضحية، وكانوا يحضرون للتضحية بحياتهم من أجل استقلال الجزائر، مثلما يشهد به العهد الذي قطعته المشاركة في تجمع 18 جويلية 1937 (بقاعة السينما La Perle)، ووجهوا ردودهم على الافتراءات التي استهدفهم بتجندهم أكثر، مثلما حدث في تظاهرات 14 جويلية 1937 بالجزائر العاصمة (ومن نقاط بعيدة) والتي حققت نجاحاً باهراً. وقد اعترفت جريدة «السان النجم» بتاريخ 15 جويلية 1937 بأنهم «كانوا الأكثر عدداً، والأحسن انضباطاً». لقد عرف «الجاهلون»، كما أسماهم العلماء، كيف «يتحكمون بالضرب» والحرمان، وسوء المعاملة الإمبريالية، ويسرخون في وجه العالم بأن الجزائر لن تنتازل عن هويتها

وستبقى مسجلة إلى الأبد، كانت هذه إجابة مصالي لخصومه الذين عيَّروا من خلال جرائد «الدفاع» (La Défense)، والعدالة الاجتماعية «La Justice Sociale» (المتابعة للحزب الشيوعي الفرنسي)، عن أفكارهم ومواقفهم. وقد كانوا يهتفون من وراء ضفرهم، إلى جر حزب الشعب الجزائري إلى مواقفهم المعتدلة. وبعد أن منعه من حضور المؤتمر، حاولوا أيضا تضييق هذا الحزب في جبهة محدودة الأهداف، ورفضه لهذه اللعبة فقد حكم على مصالي من قبل الحزب الشيوعي بأنه «عميل للاستعمار والتشؤون الأهلية، والإمبريالية».

كما ندد حزب الشعب الجزائري من جهته بعنف كبير بالمؤتمر الإسلامي الذي استغلَّه للحزب الشيوعي الجزائري للتأثير على الجماهير المسلمة المناهضة للأيديولوجية المكددة. وقد صرَّح مصالي قائلا: «لن المؤتمر الإسلامي ليس مؤتمرا إسلاميا. وهو ليس حرا في مدلولاته وعسيرته وفي قرائنه. فالأوامر صادرة إليه من حزب أجنبي».

صحيح أن الشيوعيين قاموا بثنوية (من النواة) المؤتمر وأغلب لجان الجبهة الشعبية للمؤتمر التي تشكلت للمطالبة بتطبيق مشروع بلوم - فيوليت. ومن جهة أخرى، فإن حملة اتصال المؤتمر الموجهة ضد الوطنيين كانت تبدو مشبوهة. ذلك أن الإدارة التي لم تتوقف عن قمع هذا التيار، وجدت في هذه الحملة تشجيعا وفروسة لضربهم أكثر. فتطور التيار الثوري كان يثير قلقا كبيرا لدى السلطة الاستعمارية. في نفس الوقت يكشف الطابع غير الوطني للسياسة الإصلاحية التي نادى بها أنصار المؤتمر.

توقيف مصالي

في 27 أوت أوقف مصالي رفقة مجموعة من أصدقائه (خيضر، كحول، زكرياء، وغيرهم) بتهمة «التحريض على الشعب ضد سيادة الدولة» وقد حكم عليه بستين سجنا. كما جرد من حقوقه المدنية والوطنية والسياسية. وتعرض لمعاملة مثقلة وخشيسة^[1] في سجن بربروس (بالجزائر) حيث حُبِس مع رفاقه.

مثل هذا الفعل والمعاملة كانا يهدفان إلى التمسك بكرامة رجل ناع سيطه وطبقت شهرته الأفاق بسرعة كبيرة بين الجماهير الجزائرية، ولقد تمت هذه المعاملات في ظل حكم الجبهة الشعبية المدعّمة من قبل الشيوعيين، والتي كانت تمثل أمل العلماء وفيدرالية النواب.

غير أن هذه العملية التي استهدفت حزب الشعب الجزائري، جعلته يكبر في أعين الشعب الذي أبدى معارضة أكثر فأكثر مع المناضلين الذين لم يوقفهم السجن، بل بقوا ثابتين على عهدهم.

وخلال محاكمة مصلي الحاج، قام هذا الأخير بشرح برنامج «مطلبنا السياسي الرئيسي هو بالتأكيد تأسيس برلمان جزائري. ولكن، يجب ألا ننسى أن هذا الأخير موجود من خلال العنصريات العالية، وللأسف بطريقة غير ديمقراطية.. إننا نطالب بتحويلها إلى مجلس منتخب بالاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني». وقد احتج فرحات عباس والعلماء والأمين العمودي بصفة متأخرة على الإجراء الذي سبّط على مصلي. أما الحزب الشيوعي، فإنه فعل ذلك بعد صدور الحكم، وقد اتهم عدة مناضلين وطنيين بأنه كان مدبر عملية توقيف القادة الوطنيين. وهو ما يظهر من خلال نداء اللجنة المديرة لحزب الشعب الجزائري «الحقيقة أن مصلي لم يرغب في تلقي الأوامر من الأمير شكيب لوسلان، ولا من سنالين (Staline)، ولأن نجم شمال إفريقيا رفض الاستماع إلى الحزب الشيوعي، فقد تعرض إلى ضربات موجهة»^(٣٤).

وكانت الإنكسار والحزب الشيوعي الجزائري يستهدفان معا، ولأسباب مختلفة، تحطيم المنظمة السياسية الوحيدة التي تعبر بصدق وشرعية عن التطلعات الوطنية للشعب الجزائري. فالبنسبة للإدارة، كانت هذه المنظمة منبئة في المطالبة بالاستقلال. أما الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان منشغلا بوجوده الخاص، فإنه كان يرى فيها حركة في تطور مستمر تقوم بتجديد الجماهير، وأصر على تقديم مناضليها على أنهم شباب يفكرون للتجارب ويقومون بإيقاظ الفرائز السيئة للشعب.

وكان التمسك بالدين، وتكليفه مع العصر كأيديولوجية كفاح ضد الاستعمار، والذهم الواضح لمصلحة الشعب الجزائري وثقافته وشخصيته، كانت كلها بالنسبة للشيوعيين غرائز سيئة. حتى ولو كانت تخدم الثورة وهذا لم يمنع الحزب الشيوعي الجزائري من البحث عبثاً عن التحالف مع العلماء المسلمين المعتدلين، ورفض الاعتراف بفضل المسلمين الآخرين المعنئتين عن الشعب (مناضلو حزب الشعب الجزائري)، الذي يعود لكفاحهم وتضائهم ونفرتهم السياسية الواضحة، بل بالعكس، حاول الإساءة إلى سمعتهم مدعماً في ذلك بالقمع الذي كان يسلط عليهم، والذي أبى الشعب في وعي على مر الأجيال.

وباعتبار الشيوعيين يمثلون واحدة من القوى الرئيسية للجهة الشعبية، فقد كانوا يستخدمون هذه السلطة⁽¹⁾ ليتدبوا بـ «الوطنية المزيفة» لحزب الشعب الجزائري، خاصة وأنهم كانوا يسلطون سياسة الاندماج.

ولتبيد هذا التضليل الذي حاول خصومهم أن يزرعوه، قام مسؤولو هذا الحزب بشرح طبيعة منظماتهم ومضمون سياستهم في جريدة «الأمة» إنها منظمة منشكلة من جزائريين فقط، وهي ليست منظمة الأهالي على العموم، إنها تتعدى منظمة العمال الذين يمثلون أغلبية منخوطيها من الطبقات الدنيا للبرجوازية المتوسطة. وصفوا الصناعيين، والمهنة الحرة والفكرية تمثل أقلية فيها، هو انعكاس سياستها تركيبتها الاجتماعية، وهي تدعم المطالب الاجتماعية، وتعتبر عن التطلعات العميقة للجماعين، والتي يعتبر حزب الشعب الجزائري مصدراً لها. هذا الأخير حزب مستقل سياسياً وتنظيماً، وهو مستقل عن كل حزب أي كان، والأهالي الجزائريون هم لخدمهم من يرسمون خط سيره.

«إذا شكل الأهالي حزباً تتألف صفوفه فقط من الأهالي فإن ذلك يعد تفكيراً شريعياً وهو نقيض أيضاً عن التطلعات العميقة لشعب محروم برغمته، ويحاول بكل الوسائل بناء وسيلة تعبيرها»، «لقد أسس الجزائريون حزبهم الخاص، وأوجدوا جريدتهم الخاصة، لأن الانشغالات اليومية للأحزاب العمالية للمتروبول، تختلف

عن أنشفالاندا، إن نقص التواصل في الجهد بخصوص المساواة العامة مع كل تنوعاتهم والتقدم، والتقلب في الرأي مع تقشير المناضلين، لاتسمح بتعاون مرغوب فيه...».

«حزب الشعب الجزائري، لاينهم التعامل بالحقد. وهو مستعد لأي تعاون ممكن مع جميع المنظمات الديمقراطية، وعلى وجه أخص المنظمات البروليتارية (العالمية) «المتروبوليه» والتعاون النزيه مبني على المساواة بين الأحزاب، وليس على الخصوع والتبعية».⁽¹²⁾

العلاقات بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري :

لقد كان التصريح يطرح مشكل العلاقات بين الحزب الشيوعي وحزب الشعب، وهو المسألة الكبرى التي لم نعرف حلاً إطلاقاً، لأن الحزب الشيوعي كان دائماً يتبنى مواقف التفوق في أغلب الحالات (خاصة في الجزائر) والتي لاتتركز على أية حقيقة. ولم يفرض الحزب الشيوعي نفسه في المركز الرئيسي سوى بزيادة من طرف واحد، على أنه يملك الحقيقة الأيديولوجية والسياسية.

ويمكن أن نقرأ في نفس الجريدة أن «تشكيلته الاجتماعية، واستقلاله السياسي (حزب الشعب) هما اللذان يثيران حقد الحزب الشيوعي. إنه عدو خطير على الحزب الشيوعي لأنه يعمل أكثر فأكثر إلى مد نفوذه على طبقة العمال الجزائريين التي ننتامي بشكل مطرد» «إذا كان الجزائريون قد حادوا عن الحزب الشيوعي وتوجهوا إلى حزب الشعب، فإن ذلك راجع إلى حزم هذا الأخير» إن الحزب الشيوعي المقرب إلى الجمهورية، وباعتباره حزبا قويا للتجمع الشعبي، ودعمه لحكومة نفس الحزب يقوم بتحضير الرأي العام للإعلان عن حل حزب الشعب وإذا كان قد نجح في خط صفحات مجيدة مليئة بالنفاس والإخلاص للتواصل اللذين عرفهما خلال حزب الويف وسوريا، في السجل الأنمي للحركة العمالية، فستضاف صفحة مليئة بالخزي ومعباة بالعلو تحمل هذا العنوان: «في 1937 تخطى الحزب الشيوعي عن المواقف الأخيرة للجبهة القاعدية التي هي لعوكس ولينين لصالح موالف وردود الفعل الاستعمارية»⁽¹³⁾

هذه المقلولات التي جاء بها «م. قداشه» والتي أعدها، تكتسي أهمية كبيرة، وهي تختصر جيدا أسباب الخلاف بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي، وتوضح العوامل التي أدت بحزب الشعب الجزائري للتنبذ بانتهازية الحزب الشيوعي دون أن يتمكن هذا الأخير من توجيه انتقاد ملموس وموضوعي للخط السياسي لحزب الشعب الجزائري عن طريق الدعاية العلفقة أو الإهانة.

هذا المنهج الذي كان يعتمد عليه الحزب الشيوعي باستمرار، كان دون تأثير حتى فيما بعد. لأن حزب الشعب الجزائري خرج من المعركة مدعما أكثر، وهو ما تأكد من خلال انتخابات 1937.

الانتخابات القطاعية لأكتوبر 1937:

كانت مشاركة حزب الشعب الجزائري، في هذه الانتخابات وسيلة أخرى لمقاومة القمع وهجومات خصومه بمجرد الحصول على عهدة في المجلس العام. وكانت قبل كل شيء وسيلة جيدة لإثارة اندفاع وتضامن وسط الجماهير مع زعيمها المحبوس مصالي، وذلك على قاعدة اختيار سياسي. وقد عين مصالي مرشحا في هذه الانتخابات، وهو بسجن بربورس. وظهر مصالي أكثر اعتدالا في صياغة برنامج حتى يتجنب حلّ حربه؛ إذ صرّح قائلا: «إن الأمة المستعمرة (بكسر الميم) ستفقد الجزائر نحو تحرر معنوي ومادي، وهذا هدف حزب الشعب الجزائري هو الرفي بالجزائر إلى مصف الأمم الكبيرة».

ومن بين المطالب التي أوجها الحزب في برنامجه⁽⁴⁾ تحويل المحنوبيات العالية إلى مجلس جزائري منتخب بالاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني، و إلغاء قانون الأهالي وقانون الغابات، واحترام الحريات الديمقراطية، وتعليم اللغة العربية، وتطبيق اللواتين الاجتماعية، ومراجعة الضريبة التصاعدية على الدخل وتأميم البنوك والصناعات.

وكان شعار هذه الانتخابات: «انتخبوا مصالي» ضد القمع، ومن أجل الوحدة. هناك أروحية لوحدتنا هذه وهي ميدان مطلبنا. وكل واحد يمكنه أن يحتفظ

بأيديولوجيته الخاصة، مع ترحيبه جهودنا في إطار عمل مشترك لإنقاذ شعبنا من الضائقة التي بكابدها.

١ وكان الخيار السياسي الذي اقترحه حزب الشعب الجزائري للتناخبين يهدف إلى التلذذ بسياسة الإسماج التي «أطلقت على هذه الأرض الخالدة والمسلعة»^١ انتخبوا الوطني، فسندّون فرنسا بوعودها على أن تصل بالشعب الجزائري إلى مستقبل مشرق لتحرير اجتماعي وإنساني.

وقد وجّهت جريدة «الشعب» نداء لإثارة حركة تضامن مع السجناء السياسيين «أيها الشعب الجزائري الكريم، يمكنك من الآن أن تخز بأبنائك النبلاء، وبأبطالك الذين يعانون، بأبطالك المحبوسين من أجل قضيتك، لقد كانت حركتك فكرتهم وسعادتهم، إيمانهم ولماوتهم. وبالتصويت لصالحهم، فإنك تدن سياسة القوية والنمسف والقهر الاستعماري»^{١٤}.

وقد قام مناضلو حزب الشعب الجزائري بنشاط حثيث خلال هذه الحملة الانتخابية، رغم القمع ونهجمات الأحزاب الأخرى التي قدمت مرشحين هي الأخرى، فعملوا بوزان (الحزب الشيوعي الجزائري) كان بدافع عن برنامج الجبهة الشعبية وعن مشروع بلوم- فيوليت، وبين حاج (الحزب الاشتراكي الفرنسي) (S.F.I.O)، وشكيكن (من الأعيان) ينانيان ببرنامج المؤتمر.

وقد أسفر الدور الأول على فوز مرشح حزب الشعب الجزائري بالموتية الأولى مقدما بكثير بالي المرشحين، وذلك بالرغم من انسداد الإدلاء بـ 2485 صوت، شكيكن بـ 711 صوت، أوزلان بـ 580 صوت، حفيظ بـ 984 صوت، زروق بـ 188 صوت، وبين حاج بـ 955 صوت، هذا للفوز لساحق لحزب الشعب الجزائري حيز جميع خصومه.

فلحزب الشيوعي الجزائري الذي نادى بقمع حزب الشعب صلا يوم الإدلاء على عملية حبس مناضلي هذا الأخير، بدعوى أن ذلك «منح لهؤلاء صفة الشهداء، ورفع عدة ناخبين لاختيار مرشح حزب الشعب الجزائري».

وكان هذا الموقف بغني عن كل تعليق.

في الدور الثاني لم يبق سوى ثلاثة مرشحين مصالي، بن حاج (الذي استضاف من منازل لوزغان)، وزروق، موشح الإدارة، والذي يضاف إليه الترشح الفوري الارتجالي للأمين لعمودي الذي اشتهر بـ «صنوبر 165» عددا من جريدة «الدفاع» la défense، ولربع سنوات من الكفاح (الفرس)، وكان شعارا لصدقائه في شبيبة المؤتمر الإسلامي، «انتخبوا على الأمين لعمودي لأن مصالي لا يجوز انتخابه».

وحصل مصالي حقا على 3450 صوت مصالي ولعمودي على 1535 صوت زروق على 1730 صوت، وبن حاج على 800 صوت.

وكانت النتائج الرسمية، كالتالي: زروق محي الدين، 2432 صوت، وبن حاج، 800 صوت^(٩٤)، «كان تحديد كي تسمح لزروق بالفرز بالمرحلة الأولى، ألغيت 2300 صوت لمصالي».

وقد تم تدشين نظام تزوير الانتخابات الذي سيصبح واحدة من ميزات الانتخابات في الجزائر، وإذا كان تصفيل الإدارة صارخا لدرجة أن مجلس الولاية (préfecture) اعترف بأن أوراق التصويت.^(٩٥)

الذي تحمل اسم مصالي قد ألغيت دون سبب شرعي: «معنوا أنه من الصحيح لو عدت أوراق التصويت في بعض مكاتب للجزائر كما كان يجب لصالح السيد مصالي والذي التفت إحصاء، لثم الإعلان بالتأكيد أنه انتخب مكان زروق محي الدين».

وهذا لم يمنع من الإعلان عن انتخاب زروق محي الدين، ورفض احتجاجات مصالي على أنها غير مؤسسية، تطبيقا للمادتين 10 و 13 من مرسوم 6 فيفري 1919، الذي يفتتاه كان مصالي غير ذليل للتصويت. غير أن الشيوعيين ومن كان يساندتهم، كانوا أكبر الخاسرين في هذه الانتخابات. وهو ما يمثل متوجعا سياسيا حقيقيا لصالح الوطنية. فقد شرعت المنظمات السياسية تفقد مهابتها الذين التحقوا بالحزب الأكثر مطلقة والأكثر فعالية، باسم مصالي تغفل في الأحياء القصديرية «والأكواخ»، وتنظيمه أخذ يتجزأ تدريجيا في البلاد، وانفذت الحركة

الوطنية التي كانت إلى غاية تلك الفترة تحت سيطرة القيادات الإصلاحية، وعياً آخراً بتدعيم حزب الشعب الجزائري وانتشار أفكارها وسط الجماهير الشعبية، فلا السياسة ذات أسنان المنشغل للشيوعيين، ولا سياسة العلماء أو المفتخين (النواب) استطاعت أن تعوق تطور الوطنية الثورية المعتمدة على عمل الجماهير، والتي يجسدها حزب الشعب الجزائري. ووعياً من هنا الأخير بالتصولة فإنه استطاع نتيجة هذه العملية، «إذا كان للوحدة والوفاق والأخوة، معنى في الجزائر، وفي مدينة الجزائر خصوصاً، فلا يوجد مترشح واحد كانت له قلة الحياء، ليلقى في طريق مصالي.

«أهـ» «وا حسرتاه ليس ذوق محي الدين، الخادم للنبيء للإدولة، ولا الخادم الآخر أوزقان، بحثاً عن مصلحة الشعب الجزائري خارج إدارة شؤون الأمالي، أو في منظمة أخرى طاغية».

وقد ثارت نفس الجريدة على «144 شهرا من السجن التي صدرت في حق المدافعين عن شعب مضطهد، مجرّع بنالغ تحت، وطاعة النظام الأكثر شناعة مما يمكن تصوره».

محاكمة مصالي والانتخابات البلدية سنة 1938:

لقد عملت محاكمة مصالي على تحسيس الجمهور بدرجة كبيرة، بحيث ركز الرأي العام حول اسم الزعيم الوطني وقد اضطر القادة الإصلاحيون طواعية أو اكراهاً على إدانة المحاكمة. غير أنهم لم يستغلوا هذه الظروف الملائمة للوحدة للانفاق مع حزب الشعب حول أرضية سياسية تكون أكثر تقدماً على برنامجهم. إن انتقال مركز البقال من الحركة الوطنية نحو الوطنية الثورية، تأكد في نوفمبر 1938 خلال الانتخابات الجزئية لمجلسين بلديين (مجلس الولاية أعلن عن إلغاء انتخاب الأمين لعمودي ويوكوت)، وقد ساند حزب الشعب الجزائري قائمة الاتحاد الاشتراكي والاجتماعي مع ترشح علي بومنجل (محامي مصالي) وعباس محمد.

أما الحزب الشيوعي الجزائري، فقدم حدود بوكوت على قائمة الاتحاد الشعبي مع نفس برنامج الانتخابات السابقة. وقد انهمز مرشحوه بوضوح ولم يحصلوا سوى على نصف الأصوات التي حاز عليها بومنجل وعباس محمد من الاتحاد الاقتصادي والاجتماعي المدعمان من طرف حزب الشعب الجزائري. وهكذا تحول الناضبون المسلمون خلال مدة لا تتجاوز السنة، نحو مواقف حزب الشعب الجزائري. ونددوا خلال تلك بالسياسة الإصلاحية، وقد تخطوا أكثر للأمال الذي علّقها انصار المؤتمر الإسلامي على الجبهة الشعبية التي وعودها كاذبة.

لقد ضيع المؤتمر الإسلامي أوهامه، باستثناء الشيوعيين الذين واصلوا في الدفاع عن سياسة الجبهة الشعبية. وتغلغل الشيخ ابن باديس وسط العلماء إلى المآثر الذي كان فيه المؤتمر، إلا إنه كان يحاول أن يوفق بين الشرعية في كل استحقاق مع القوة المحتلة والمواقف السياسية المعاكسة لتعاليم إيمانه، ليؤكد وطنية إسلامية معتدلة.

وقد خيبت حكومات الجبهة الشعبية كحكومة شونان بلوم (Chautemps- Blum) أكثر الإصلاحيين الذين تبثوا مواقف التحفظ، ولم يهدروا فيها ثقتهم كما جرت العادة، وهو ما جلب لهم انتقادات بوكوت باسم الحزب الشيوعي الجزائري، بحيث كان هذا الأخير يصر على إظهار الثقة ثابتة للجبهة الشعبية، رغم تخاؤل هذه الأخيرة.

وقد أجاب ابن باديس على هذه الانتقادات بما يلي: « إن فرنسا تعد ولا تفي بوعودها لأنها وأمت مصلحتها في عدم الوفاء بوعودها، وهذا يعني ألا أمل في رؤيتها تحيد عن هذا الموقف ما دامت تجد فيه مصلحتها. إن الجزائر تتعرض للخداع وتنساق إلى الخطأ، ومن الممكن أن يستمر هذا الخداع، وهذا الخطأ، كما من الممكن أيضا أن يظهر في أعينها سراب أوهامها، وهي لن تنساق لأن وراء الخطأ والخديعة، وسنسلط في الناس، وسنستعرض لجميع الأثر وتفضل ما سيطيح لهدوء... إن التأخر سيدفعنا إلى الانكسار، والصدام دون الخوف من الخطر والاضحية».⁽²⁹⁾

هذا التحذير كان يحمل دالات عدة، ويبين أن الشيخ لم يكن غافلاً عن المأزق الذي كان ستؤدي إليه سياسة المؤتمر الإسلامي، لكن لم يستخلص النتائج التطبيقية، ولم يغير من توجهه فالامتناع عن منح الثقة للحكومة الفرنسية مثلاً قام به العلماء، لم يكن يعطل سياسة قائمة على أن تبين نهجاً جديداً للشعب الجزائري، ولا تؤثر على قرارات الحكومة الفرنسية.

وكانت إحدى الأسباب العميقة التي جعلت العلماء ينتهجون سبيلاً يعلمون أنه دون مخرج، هو أنهم لم يكونوا يؤمنون في قراره أنفسهم بالاستقلال، ذلك لأنهم احتفظوا إمكانيات كذاح الشعب، وبالفحوا في تقدير إمكانيات الاستعمار.

كان المفهوم « النخبوي»⁽¹⁰⁾ للكفاح السياسي، وتركيبتهم انبشورية (شيوخهم المحترمون والفصحاء، لكنهم لا يحددون العمل المباشر)، والخطة القائمة أساساً على الثقة الحسنة وذكاء الخصم لقبول تنازلات لمصالحها الحقيقية، كانت تجعل من جمعية العلماء، التيار النموذجي للإصلاح. فكانت الجمعية بشهرتها الكبيرة آنذاك تركز سياسة كُتب لها الفضل بدلاً من دعم التوجه الثوري للحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري) بقله، والذي تشترك معه في عدة نقاط، وأصرت على اتباع الحزب الشيوعي الجزائري الذي كان خاضعاً لاستراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي، والتي تتمثل في ربط مصالح الشعب الجزائري، بمصالح الفرنسيين السياسي للجهة الشعبية، وقد انتبه العلماء إلى غموض هذه الأخيرة بتأكيدهم بأن: « الحكومة تحتفظ جيداً بعلامة «الجهة الشعبية»، لكن المقاعد يشغلها رجال يتعاضدون مع فكونها فالأبطال الحقيقيون لهذه الفكرة لايمكّنون أية سلطة، ويكتفون بالمخططات. ولهذا السبب تعلم الشعب بأنه من الآن فصاعداً علينا الاعتماد على أنفسنا وعلى الله»⁽¹¹⁾.

«... لم نذهب إلى فرنسا لنطالب باستقلال الجزائر، لأنه يجب أن نبدأ أولاً بتحرير عقولنا وتخليصها من الشعوذة (صدى الصحافة الإسلامية 5 سبتمبر 1936).

هذه التصريحات كانت عبارة عن معايضة فشل سياستهم، خصوصا وأن حكومة الجبهة الشعبية شنت حملة قمع واسعة ضد الحركات الوطنية في جميع أنحاء شمال إفريقيا. هذه السياسة كانت تبين جيدا بأن الاستعمار الفرنسي لم يكن مستعدا لتصور إرضاء المطالب الوطنية لشعوب المغرب العربي، وظهر جليا بأن وعود الجبهة الشعبية لم تكن سوى خدعة لإثارة الانقسامات داخل الحركة الوطنية الجزائرية وتزويد جناحها المعتدل، وعزل حزب الشعب الجزائري.

وبالرغم من التحليل العلمية للأعضاء الجزائريين داخل الحزب الشيوعي الجزائري، إلا أنهم لم يكشفوا الوهان الحقيقي للمعركة، إذ أنهم انساقوا وراء مكافحة التوجه الثوري لحزب الشعب الجزائري، وبدلا من التضامن مع هذا التوجه في موقفه العادل، فإنهم دعوا إلى التجمع حول سياسة الجبهة الشعبية التي عرفت برد فعلها ضد الحركات الوطنية الشَّوعِيَّة.

ولم يعرض مشروع فيوليت حتى على البرلمان الفرنسي، وهو ما أثار احتجاج النواب واستقالتهم التي آلفت بالإسلاحيين من كل التوجهات في اضطراب كبير، وهذا لم يمنع الحزب الشيوعي الجزائري من إبداء ثقته من خلال بوكوت لديوان شوتان، والتقدم بأولئك الذين رأوا في صعود هذا الأخير بمثابة دفن للجبهة الشعبية. وقد علق آماله على وزية النواب المسلمين يسحبون استقالاتهم والعودة إلى مواقعهم باعتبارهم مدافعين عن «جمهورية المسلمة في العجائن» ويسهلون بذلك عمل التقدم لحكومة الجبهة الشعبية لصالح الجزائر المسلمة. إن الجماهير المسلمة وجميع قوى الديمقراطية الفرنسية صديقة للتضيق، لا يمكن إلا أن تحيي هذه الإشارة الانتقائية.⁶⁷

في فترة صدور هذا التمرير، كانت قلة قليلة ممن كانوا يؤمنون بالجبهة الشعبية في الجزائر. فُحِطَ الحزب الشيوعي الجزائري، وأكثر مما كان عليه العلماء، ترسي إلى السير بالبلاد نحو المأزق، وكما نراء، فإن مستقبل الجزائر كله

كان مرتبطا بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري بمصير الجبهة الشعبية، وبقوى الديمقراطية الفرنسية.

وقد أوصى الأمين لعمودي (شبهة المؤتمر) الحكومة الفرنسية بإنجاز هذا الإصلاح الذي لا قيمة له بسرعة، بمرسوم عادي، ونجيب النقاش البرلماني الذي «سيضع لها وقتا ثميناً من شأنه أن يستنهض ويثير الأنفس، في وقت، الجميع في حاجة إلى المسكينة والتهنئة. وهو يرى أن قلبلا من الإداة الحسنة، وتوقع سيحققان الغزو الروحي للجزائر».⁽³⁴⁾

إن لعمودي بقتوح الغزو الشامل للجزائر، في حين أن الشعب قاوم خلال عدة أجيال هذا الغزو الروحي نفسه. وقد وظّف الشيخ العنابي (من العلماء) لهجة لم تكن غريبة عن لهجة الأعيان العملاء للإدارة الاستعمارية وتصريحاتهم الشرعية، إذ قال: «نحن لغورنسا، ومع فرنسا، في حالة ما إذا كانت فرنسا معنا، وتعاملنا على قدم المساواة مع باقي أبنائها».⁽³⁵⁾ وبقي فعلا على هذا الخط ولم يغيّر موقفه، وابتعد تدريجيا عن ابن باديس ليدعو إلى التعاون مع فرنسا.

في جوان 1938، أصبح بديهيّا أن مشروع فيوليت الذي أجل إلى أجل غير مسمى لم يشهد انطلاقا. وقد كان أنصاره الأكثر عزيمة يتكئون فعلا في إدارة اليسار والديمقراطية الفرنسية لإرضاء مطالبهم

وكان ابن جلولة الذي يمثل الجناح الأكثر اعتدالا للمؤتمر الإسلامي، قد ترجم جهدا فلق وشكوك الإصلاحيين خلال اجتماع بنيادي القروفي، وبحضور النائب لاغوزييرو (La grosillière). إذ حذر الحكومة الفرنسية من نتائج سياستها السلبية قائلا: بالرغم من إزالة الأوهام بصفة كبيرة لدى الجماهير المسلمة، ورغم تدخلات الحراسيم على الأوساط وتعليم اللغة العربية، فإننا لانفقد الأمل. لأن، وأعلنه أمام الملا، أحزاب اليسار تحظى لدينا، نحن أعضاء فدرالية النواب المسلمين، بالدعم الثابت غير أنه وحتى أخطى مسؤوليتي، ومسؤولية النواب المسلمين لنفيوا البتة، فإن الانتظار الطويل، يمكن أن يحدث حركات لا يمكننا نحن النواب المسلمون صددها».⁽³⁶⁾

كان النواب وباعتراذاتهم الشخصية، يمثلون آخو السدود المواجهة للوطنية، الثورية، لكن الحكومة الفرنسية أصبحت تعتمد أقل على سد الإصلاح الذي صار مُتَجَاوِزًا، وتعتمد أكثر على الفمع للحفاظ على السيطرة الاستعمارية. وقد أصدرت الحكومة مرسومًا جديدًا (24 ماي 1938) يقدر أن «أيا كان يقدم على المساس بوحدة النواب الوطني أو بسلطة فرنسا على المقاطعات حيث تعارض هذه السلطة، ومهما كانت وسيلته في ذلك، سيعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، وبغرامة تتراوح بين 100 و5000 فرنك (المادة 80)».

كما حضرت أيضا الفمع على أكبر نطاق، في وقت يفي فيه الإصلاحيون (علماء، فدالية النواب، والحزب الشيوعي) يتحايلون ويَصُدُّون على أنباج سياسة صارت فيها اللانفعالية أمرا بدنيًا، وباستثناء استثناءاتهم فإنهم لم يعدلوا عن موقفهم.

الهوامش

* ترجمة مراد أعراب

(1) الأمة، 11 جانفي 1934.

(2) M.Kaddache, la vie politique, op. cit., p.312.

(3) نادي الشرق بالعاصمة،

(4) البصائر، ماي 1937 (اللسان المركزي لجمعية العلماء).

(5) La-défense, 4 Janvier 1938.

(6) L'Entente, decembre 1937

(7) أنظر، موديس فيرليت في كتابه (l'Algérie vivra-t-elle?) ed. Alcam, 1931, paris.

(8) هي منظمة يديرها الأمين العمودي وقد علقت اجتماعا لها في قاعة سينما بلجواثر (Le Diamant)، في 12 جويلية 1937.

(9) وصلت نداء الإدارة العقابية إلى مرحلة انقلاب حاد وخلق لحيته التي تعود إلى سنوات عديدة، وهو الفعل الذي أكده شاول انتوي جويليان. Afrique du Nord: op.cit., p.118.

(10) والأمة، ديسمبر 1937 منذ أن سادت العلاقات بين الحزب الشيوعي الفرنسي ونجم شمال إفريقيا (E.N.A) أنهم مصالي باشا من طرف الشيوعيين بأنه كان عميلا يعمل لصالح شكيب أرسلان. ورغم الاحترام الكبير الذي كان مصالي يكتنه لهذه الشخصية وبخاصة نفس النطع العربي الإسلامي، إلا أنه كان يختلف معه حول عدة نقاط فكرية أو استراتيجية.

(11) كان الحزب الشيوعي ومن يؤيد مشاركته في الحكومة، يدعم سياسة الجبهة الشعبية بكل قواه.

(12) الأمة، ديسمبر 1937.

(13) Malfoud Kaddache, vie politique a Alger, op.cit.

(14) الأمة أكتوبر 1937

(15) جريدة الشعب (العربية) في 15 سبتمبر 1937.

(16) *Le Manifeste de la République algérienne*

(17) تتوفر النصوص المتعلقة بالبيان المذكور والتدخلات أمام لجنة الإصلاحات في كتاب الحركة الوطنية السابق الذكر.

(18) «الأمة» نوفمبر 1937.

(19) م. فداش، المرجع السابق، ص 349، 349.

(20) كتب ابن باديس الذي كان واحدا من المتتبعين :

«... لم نذهب إلى فرنسا لمطالب باستقلال الجزائر، لأنه يجب أن تبدأ أولا بتحرير عقولنا وتخليصها من الشعوذة (صدى الصحافة الإسلامية، 5 سبتمبر 1936).

(21) «الانسحاب» نوفمبر 1937، كان من الطبيعي أن يبلغ العلماء في فترات الجبهة الشعبية لقرابة الإصلاحات وأنهم آمنوا بأن الحزب الشيوعي باعتباره عضوا نفعنا في هذه الجبهة، بإمكانه أن يعلب دوراً حاسماً.

(22) *la lutte social*, 8 janvier 1938.

(23) *La défense*, 16 mars 1938.

(24) *la justice*, 7 mars 1938.

(25) *l'entrante*, 27 avril 1938.

الفصل الخامس

فشل سياسة المؤتمر وترسيخ التيار الثوري*

دور حزب الشعب الجزائري

لقد أدى تطور سياسة الجبهة الشعبية إلى إحباط آمال الإصلاحيين، وإذا كان هؤلاء قد استثمروا في قوددهم، فإن ذلك يعني بأنهم استنفدوا جميع وسائلهم وخطواتهم، من دون نتيجة ملموسة، وأخطر من ذلك، لم تكن لديهم أي سياسة بديلة، فقد سقطت آخر الانتخابات، وظهر المشكل الجزائري بمعطياته الحقيقية، أي من حيث مولدين القوة.

وكان حزب الشعب الجزائري الذي يعتبر الحزب الوحيد الذي نادى بمشروع فيوليت، يشهد انسحاقاً في سياسته، إذ إنه ومنذ جانفي 1938 استخلص النتائج التي تفرض نفسها في صحيفته، حيث صرح: «نعلم جيداً أنفضاء بأن معارضة مشروع فيوليت، ستجر عنها معارضة المستعبد من، لكننا قمنا بذلك، لأننا مقتنعون بأنه عنصر تأكيدك للأمجتمع المسلم، وأنه يجب علينا أن نفعل كل شيء لنمنح الشعب المسلم الذي يثق كثيراً في متفقيه، من أن يكون صانداً لخصومه الشخصية»⁽¹⁾.

في مارس 1938، (دائماً في نفس الصحيفة)، استعرض حزب الشعب الجزائري نشاطات المؤتمر ليقول أن «المؤتمر الإسلامي (7 جوان 1936) بدم لائحة مطالب للحكومة، وفي 26 جانفي 1937 تم حظر دمج شمال إفريقيا، ولاشك أن ذلك كان أول مطلب للمؤتمر الإسلامي وفيما بعده اختلط الميثاق المطالب مع مشروع بلوم- فيوليت، وألوا الستالينيون مائة كبيرة.

وفي مارس 1937، توجه وفد من المندوبين عن المؤتمر إلى بلويزه وظن
الستالينيون أنه يمكن التعاون مع الموابطين والراييكالبيين، «العيساوة»⁽⁸⁾
والكاثوليك. وفي جويلية 1937، سيج المؤتمر الثاني لـ «نادي القرية» من طرف
الشيوعيين، واستقال رئيس المؤتمر، لأن المؤتمر لم يكن كما ظنه، أي مؤتمر إسلامي
يجمع توجهات الجرائرة.

وبعد فشل المؤتمر تأكدت النظرة الصائبة لحزب الشعب الجزائري، وهو
ماجلب إليه نغاطف شباب المؤتمر الإسلامي، الذين التحقوا بمواقف حزب الشعب
الجزائري مثلما تشهد عليه هذه التوضيحية التي صوت عليها خلال اجتماع 6 فيفري
1938، الذي جمع شباب حزب الشعب الجزائري مع شباب المؤتمر، «نظروا إلى
الأحداث الخارجية والداخلية التي تعلي علينا الضرورة العاجلة لوحدة الشعب
الجزائري»، «ونظروا لأن هذا الوفاق وهذه المطالب العاجلة، والمستوحاة من جميع
المنظمات والأحزاب المكونة للوفاق في البلاد، مع احترام أيديولوجياتها الخاصة»،
«فإن شعبية المؤتمر وشعبية العلماء باعتبارهما مؤتمرين» وحزب الشعب
الجزائري، يتمهدون أمام الله وأمام الشعب، بانتخاب ممثلين قصد التشاور ووضع
برنامج مشترك للوفاق والعمل بين الجميع. وسيتمثل الممثلون اسم لجنة الوفاق
التي ستقدم تقريرا للشعب وحده لا غير»⁽⁹⁾.

وقد أثر عمل مناضلي حزب الشعب الجزائري على الشعبية التي أفلحت من
مراقبة المؤتمر، وتوقفت الهجمات على هذا الحزب لفترة ما، وقد قامت جريدة
لعمودي⁽¹⁰⁾ بنشر نشاطات حزب الشعب، واللائحة التي صوتت عليها مكتبه
النسياسي، لينتد بأهداف إيطاليا الفاشية في إفريقيا الشمالية، ويطالب باحترام
الوحدة الترابية لمقاطعة شمال إفريقيا.

وبالرغم من تطلعات القاعدة النضالية، إلا أن هيئات الأركان الإصلاحية بقيت
على مواقفها.

وقد تشددت المؤثرات رغم جهود الشيوعيين لإبقائه في النشاط، في حين أن حزب الشعب الجزائري يواصل تقدمه في البلاد. وكان هذا التقدم يتم بفضل الكفاح الدائم للمعاضدين ضد الإدارة من جهة، وضد الفاشية والمنظمات السياسية الجزائرية من جهة أخرى.

وبدلاً من أن تقوم هذه الأخيرة باستخلاص الفوائد من سياساتها الطائفة، فإنها أصرت على هجماتها واقتراءاتها ضد حزب الشعب الجزائري.

وكان المثال عن هذا الموقف الغريب قد أعطاه فريحات عباس الذي كتب أيامه... مصالي ودون علم منه، يظهر كرجل العملية الإلهية، لكن هذه المناورة من الطراز العالي (المزايدة في المؤتمر الإسلامي ببرنابج لا يمكن تحفيظه قد أحبطت، وبليس تبقي ثقتنا فينا والحاج مصالي بقي لوحده في مواجهة عمله. في حين يضحى به أولئك الذين استغلوه، ومصيره هو السجن والإدانة الثقيلة.⁽⁴⁾

مثل هذا التحليل يشير إلى شباب أدنى حس سياسي وإلى الحالة البسيكولوجية الخاصة عند بالإسلاحيين في هذه الفترة، باعتبارهم ضحايا لنوع من العجز عن إدراك حقيقة الوضع. وقصد لإزالة الغموض القائم. وهو يذابر في خطه السياسي، وفرض حزب الشعب هذا الوفاق المزعوم بينه وبين الفاشية، وصرح في هذا الشأن: « أن حزب الشعب الجزائري ليس له أي شبه مع حزب الشعب الفرنسي، ولا يمكن إطلاقاً أن يكون بين هذا الحزب الذي يمثل الأمل الجديد للبرجوازية، وحزب كبار النكولون في الجزائر، وبين حزب الشعب أي فاسم مشترك معركة ضارية.⁽⁵⁾

وقد امتنعت سمعة هذا الحزب إلى الشباب المثقف الذي صار يبي أكثر فاكثراً ضرورة الإنزاع السياسي، مثلاً يبينه هذا التصريح حول دور المثقفين الذي صرح به واحد منهم: « .. أمام الإمبريالية الغافلة التي تجتر طرقها التقليدية وجه مصالي فداء للرجال ذوي الإرادة الحسنة الذين لا يكتفون بالمعرفة، ولكن يريدون العمل... نتعهد بأن نعمل على أن نكون جديريين بالثقة التي وضعها فينا مصالي.⁽⁶⁾ وقد أخذ المثقفون يلتحقون شيئاً فشيئاً بحزب الشعب الجزائري.

الكفاح من أجل الاستقلال. ولكي تكبح تقدم هذا الحزب، قامت الإدارة بتكثيف القمع على نشاطاته العامة ومنعت اجتماعاته وتجمعاته. غير أن هذا المنع، كانت له آثار عكسية، إذ تدعم نفوذ الحزب وقوله لدى الجماهير لتوجة أن الحزب الشيوعي الجزائري رأى مرة أخرى أن ... إجراء المنع إنَّه في ظروف تبدو أنها تريد أن تنسب الجماهير المسلمة ضد فرنسا على عهد الجبهة الشعبية، وتساهم بذلك في شعبية العناصر المحرضين المنظمين للتجمعات»^(١٩).

هذا النوع من الحجج الذي نجده على مر تاريخ الحزب الشيوعي الجزائري والمستعملة لإخفاء مواقفه الخاطئة، ساهم في إقصاء الشيوعيين.

وبالرغم من المواقف العدائية لأعضاء المؤتمر، وخاصة الشيخ العقبي، فإن حزب الشعب الجزائري احتج على المؤامرة المبررة هذه، ووجه نعيمة، «كفى، كفى انفساما ! لتتحد! عدونا مشترك»^(٢٠).

وأمام خطورة القمع، وجه الحزب نداء لانصار المؤتمر من أجل عقد «تجمع إسلامي جزائري على قاعدة برنامج أدنى، في تناول المؤنصرين»، لكن دون جدوى، لأن هؤلاء المؤنصرين بقوا بعيدين وراء حزب الشعب وتعاشوا لإثارة غيظ الإدارة، وتحمل مناضلو حزب الشعب الجزائري لوحدهم كل ثقل القمع والتوقيفات والحرب الإدانات الفلسفية (تدخل الشرطة في مقر الحزب بالعاصمة يوم 19 سبتمبر 1938، والذي خلف 40 جريحا، وعدة عمليات توقيف في صفوفه من بينهم الحكم على 4 مناضلين بـ 12 سنة سجنًا).

ولم تقم أية منظمة بأدنى احتجاج، موافقة ضمنية على العملية أو من جراء الخوف مثل الشيخ العقبي (الذي بعد أن قضى أياما في السجن، وجد أنها شاقة، فاستقال من جمعية العلماء).

نجاح حزب الشعب الجزائري في الانتخابات القطاعية لسنة 1938.

سجلت هذه السنة السياسية تفوق حزب الشعب بالرغم من عدة عراقيل واجهها في تطوره. وقد أثار إلغاء انتخاب زروق محي الدين (في المجلس العام) من طرف

مجلس الدولة، انتخابات جديدة، وكان على القوى الحاضرة أن تزن ثقلها أمام الناخبين خلال حملة كانت تمثل امتحاناً سياسياً حقيقياً.

وقد اختير يمثل حزب الشعب دوكر محمد الموظف في ترامواي العاصمة، من بين المناضلين المجهولين عند العامة.

ودعمت فدالية المنتخبين من جهتها ترشح السيدلي بوقودينة. أما الأمين لعمودي فنال تزكية شبيبة المؤتمر ودعّمه أغلبية العلماء، فيما دعم الحزب الشيوعي حاج عمارة، وبقي زروق محي الدين حاملاً لواء الإدارة. كان حزب الشعب الجزائري يريد تحقيق التطلعات الوطنية للاستقلال ودعوة الناخبين من الشعب للتصويت على مرشح يخرج من صفوفه. وقد تعرض مرة أخرى لهجمات جميع الأحزاب، وردّه بحزم فادان لعمودي واصفاً إياه على أنه «لعبة في أيدي الشيوعيين، بعد أن خدم أمثال تيلو، شكيبان والمنتخبين وأنساق في لعبة الإدارة».

وقد أسفر الدور الأول عن النتائج التالية

(23 أبريل)

- الجزائر زائد 21 بلدية، 13179 مسجل 9072 ناخب.

- دولار 3277.

- زروق محي الدين 2733.

- بوقودينة 1599.

- حاج عمارة (الحزب الشيوعي) 458.

- لعمودي 644.

في الدور الثاني، لم يبق سوى ثلاثة مرشحين رئيسيين في الصراع (بعد انسحاب بوقودينة، وتنازل حاج عمارة لصالح لعمودي) والذين حصلوا على

- دولار 4488.

- زروق محي الدين 4182.

- لعمودي 833⁽¹⁾.

كان انتخاب محمد توار تأكيداً (إذا كان الأمر في حاجة لذلك) على موجة العنق التي حوّلت الرأي، وجعلت حزب الشعب الجزائري أكبر حزب. وحاز دوراً على عدد من الأصوات أكثر من مصالي (بفارق حوالي 1000 صوت) خلال الانتخابات السابقة، واعترف الجميع بهذا الانتصار الكبير، وحتى أشد خصوم الحزب. أما بالنسبة للإصلاحيين، فكان الاندحار لجميع التوجهات. وإذا كان عدد الأصوات التي حاز عليها زروق كبيراً، فإن ذلك تم بفضل «مناوري» الإدارة، غير أن التهديدات والإقصاء من مكاتب النصوصية، والضغط من كل نوع التي مورست حتى يتم انتخاب زروق المرشح الرسمي، لم يكن لها الأثر الحاسم.

وقد استهدفت حزب الشعب الجزائري بعد خروجه منصرماً رغم القوى الموجهة ضده، الإدارة، والحزب الشيوعي وجميع خصومه. « إن نجاحاته المتواصلة والصارخة، أعطت للحزب الشيوعي الفتي والتكبير بالجزائر، الحق الذي لا جدال فيه لاحتكار شعوره، والفسادة في كل مكان، تعويضاً عن شعوره السوفيات في كل مكان». وقد قرر الشعب الجزائري ذلك حتى يثبت بأنه ليس غافلاً عن اللعبة المضادة لجميع أمثال بوكوت، وعن خيانة الحزب الشيوعي والذي أنكر برنامجه الاستعماري.⁽⁴⁰⁾

جدال حزب الشعب الجزائري مع الحزب الشيوعي الجزائري

توجه الحزب من خلال نفس الفجوة إلى المستشارين البلديين من الأهالي، الذين صلوا أتلية بعد الانتخابات، إلى السكان المسلمين لمدينة الجزائر لا يريدون سماعكم إطلاقاً تحدثون باسمهم، لسبب بسيط هو أنهم يسحبون منكم الثقة التي منحوها لكم في فترة من الفترات.

سادتي المستشارين البلديين السنالينيين، أرحلوا! إن الشعب قد نقيكم.

إن هذه اللهجة العنيفة، تبين درجة العداء التي طبعت العلاقات بين حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، عقب الحملة التي شنها هذا الأخير منذ 1936 ضد الحزب الوطني.

وفي فترة لاحقة، ومحاولة منه لتبوير موقف الحزب الشيوعي الجزائري خلال هذه المرحلة، أكد حزب الطليعة الاشتراكية (p.s.g)⁽¹³⁾ بأن «نجاح الحزب الشيوعي الجزائري كان يشي قلق الاستعماريين بشدة، ودفع حزب الشعب الجزائري إلى موقف «معاد للشبيعية» وهو ما أثار بين الحزبين جدلا تميز بالتعصب سواء من جانب أو من آخر، والذي يعكس في نفس الوقت صراعا بين إيديولوجيتين: إيديولوجية الطليعة العاملة وإيديولوجية البورجوازية الصغيرة».

وعلى العكس من هذا الناكيد، فإن الخلاف كان قائما حول خطين سياسيين، خط الإصلاح الذي اتبعه الحزب الشيوعي الجزائري (قبوله لمشروع بلوم - فيوليت)، وخط الاستقلال الوطني والكفاح الثوري الذي دافع عنه حزب الشعب الجزائري ولم يكن هذا الأخير يمثل إيديولوجية البورجوازية الصغيرة، لا بتكوينه البشرية، ولا بتحالفاته، ولا حتى بأهداف ووسائل عمله⁽¹⁴⁾.

وإذا فرض نفسه على أنه الحزب الأكثر شعبية والأكثر راديكالية رغم الإدارة والمنظمات الإصلاحية، فإن حزب الشعب الجزائري صار واجهة للحركة الوطنية، وكان عليه أن يتحمل على عاتقه منذ الآن المسؤولية لتقيادة الكفاح قصد تحقيق الانتصارات الوطنية للشعب الجزائري. وعليه، تنظم سلسلة هذه الحملة، لقد كان الزعماء كبراء الحزب الشيوعي يريد منع تجسؤ (حزب ينادي على تمثيل العمال وجميع المحرومين، لأن حزب الشعب الجزائري ليس حزب «إيديولوجية البورجوازية التي تركز على الطبقة المتوسطة كما زعم الحزب الشيوعي بل بالعكس فهو يستمد قوته من العمال والبطالين، ومن كل جماعات الجزائريين المسلمين (الأغلبية الساحقة) الذين تركزهم مطالب الحزب الشيوعي والإصلاحيين على الهمش، ومن دون أن يهمل المظاهر الاجتماعية المعالجة، فهم حزب الشعب الجزائري والشعب الجزائري أكثر فأكثر أن الحل الحقيقي يكمن في التحرير الوطني ونهاية الاستعمار بكل أشكاله، أن رفع شعار الاستقلال بدلا عن شعار مشروع بلوم - فيوليت يمكن اعتباره واحدا من الانتصارات الكبيرة للثوار الثوري».

وينجنيد، للجماهير التي بقيت إلى غاية تلك الفترة ضحية مقالطة السياسة الاندماجية للنواب، والسياسة الفاضحة للعلماء، والستاقضة والاستراتيجية الإصلاحية للحزب الشيوعي، فإن حزب الشعب قد وضع بذلك البذور الأولى للاتجاه الثوري والشعبي، وأصبح الشعب واعياً بحقه في الاستقلال الذي لا يرهقه وفي نفس الوقت بالشروط التي يجب توفيرها لتحقيق ذلك، وتعلم أولاً ألا يعتمد إلا على نفسه، وعلى إمكانياته الخاصة، وليس على شخصيات أو منظمات تمثل وسطاء لتتاجر بحقوقه، والتي سيؤكد المستقبل أنها غير فعالة، أما الإدارة الاستعمارية، فإن لعبتها الديمقراطية بلغت حدودها، وتوقفت حيث تم انتقادها، ومع أن دوار محمد انتخب بطريقة شوعية، وأن حضور منتخب واحد من حزب الشعب لا يمكنه التأثير على مداولات المجلس العام، إلى أنه فصل وعرض بالعروش الذي يؤمن بالإدارة وهو ذوق محي الدين؛ وقد ندد حزب الشعب بهذا التمسك لأنه من خلال هذا القرار الفاضح لمجلس الولاية، والذي لا يشرف فرنسا وماضيها فعلى الشعب الجزائري أن يفهم بأن الاستعمار ينتظم بقوة ضد النفع العدوي الذي طبق على أدائها الوفية، الإدارة⁽¹⁾.

وقد سجلت بعض الاحتجاجات من جانب المنظمات الإصلاحية ضد «الضغوط وتزوير الانتخابات»، ورغم منع نشاطه على المستوى الشعبي (منع الاجتماعات السياسية)، فإن حزب الشعب وسع عمله أكثر إلى النشاطات الاجتماعية للشعب، «الأفراح والحفلات الشعبية، أعراس الختان، كانت كلها تمثل مراكز للنشاط، وكان المناضلون يضمعون تنضبطا وطنيا عن طريق حوارات وخطابات وأناشيد وطنية.

تعبئة الجماهير:

لقد قام هؤلاء المناضلون بعمل ترويجي وسياسي هام من خلال شعارات الحزب، هذا العمل القاعدي والذي أخذ شكلا جديدا (بالنسبة للجزائر) كان حدثا هاما في تلك الفترة، إذ أنه جتو الحزب وسط الجماهير الشعبية، وشكل ضمن حاجز للقمع

وحتى النساء اللواتي كنّ قبل ذلك خلع العسائل السياسية بدأن في الاهتمام، حيث حضرن مراسيم جنازة كحك لوز في^(١٨٤)، إذ أحاط الموكب الجنائزي الذي حمل جثمان الشهيد إلى مقبرة سيدي محمد (بلقور، العاصمة) أكثر من 15 ألف شخصاً منهم مجموعة من النساء اللواتي كنّ يردن على الشهيد الوطني الذي ينشده الرجال، بالزغاريد.^(١٨٥) هذه الزغاريد التقليدية كانت تعبر حسب العناسيات عن الأفراح الكبرى أو الأحزان الكبيرة حيث كانت تعني الدعوة للتحلي بالشجاعة والصمود، وهي تشحن الفاترين ونضاض الطافات، كانت هذه الجنازة جد مؤثرة، أعقبها عدة جناز ماثلة، وقد جسدت مظاهرات 14 جويلية 1939 نهائياً نفوق حزب الشعب الجزائري على باقي الأحزاب، إذ جمعت هذه المظاهرات 25000 جزائرياً إلى جانب الجبهة الشعبية، وبشعاراتهم الخاصة: «برلمان جزائري الحرية للجميع، الأرض للفلاحين، مدرّس عربية، احترام الإسلام، احترام المساجد».

ورغم الخلافات والانقسامات إلا أن حزب الشعب مثّل نعم شمال إفريقيا، وجد نفسه دائماً جنباً إلى جنب مع القوى التقدمية، فكان برهانه على قوته قد أحدث تأثيراً كبيراً وأثّر نفوذ بعضهم (الإصلاحيين) وثلث بعضهم الآخر (الاستعماريين). وكان هذا البرهان كذلك الأخير بالنسبة إليه، لأن سماء العالم كان يسود وشبح الحرب يفترب، مما منح للإدارة الاستعمارية الحجة لتشن حملة كبيرة من القمع والاعتقالات.

كانت فكرة الاستقلال تأخذ طوبقها، يقابلها حزب أخذ يتهكل بسرعة من أجل تجسيدها، وكان الوصل بين هذين العنصرين وأثرهما في تعبئة الجماهير، تشكل الخطر الوحيد على الاستعمار، خصوصاً وأن مصالي وأصدقائه قد أنموا عقوبة السجن وأطلق سراحهم يوم 27 أوت 1939، وهو ما دعم نشاط الحزب، غير أن الإدارة رأت بأنها «تعوض الدفاع الوطني للخطر»^(١٨٦).

وقد ضربت هذه الإدارة بقوة، فحتلّت حزب الشعب وجميع حوائده (الامة، البرلمان الشعب) في 29 سبتمبر 1939. أي حوالي شهر بعد إطلاق سراح مصالي، وقد أوقف هذا الأخير مع عشرات المناضلين والمعتاطفين. وكانت هذه التوقيفات المكثفة قاطبة بالنسبة للحزب الذي كان يطالب بالاستقلال.

وحتى الشبوعين الجزائريين وبالرغم من موافقة المعاهدة لإزاء المسألة الوطنية الجزائرية، فإنه لم يتجوز هو الآخر من الحفاظ (أو الحل) والتحقق مناضلوه بمناضلي حزب الشعب في السجون وفي مراكز الحشد. وسقط القمع بمختلف أشكاله على جميع أنحاء الجزائر. وسمح للقوى الأكثر وجهية للاستعمار لفرض قانون السيطرة والاستغلال على الشعب الجزائري بقساوة أكبر.

وقد عرف الاستعمار الفرنسي كيف يوجّه بوعوده معارضة الإطلاحين ضدّ ثوار الاستقلال في وقت كان هو يقوم (لمدة عشر سنوات) بقمع هذا الثوار، وقد رفض، بعد أن أخلّ بوعوده، حتى لإرضاء المطالب المحتشمة للمؤتمر الإسلامي واستغل أول فرصة ليضرب حملة قمع شاملة على كل الحركة الوطنية.

ودون أن نعيد كتابة التاريخ يمكن القول أن التاريخ كان سيكون شيئاً آخر، لو تبكّت جميع اتجاهات الحركة الوطنية فكرة الاستقلال ونضامنت مع حزب الشعب. وكان بإمكان الإمبريالية أن تتردّد في قمع هذه القوة السياسية كما كانت قائمة، وذلك خوفاً منها ومن ثورة جموع ممثلي الشعب الجزائري ضدّها في ذلك الطوف المظلم. وقد ظن الشبوعيون بأنهم سيستفيدون من هذا القمع الذي سقط على حزب الشعب، واحتلال ميدان الخصم، وهم بذلك وضعوا حسابات خاطئة، وقاموا بعمل أضرّ بالجمالير. أما جمعية العلماء التي كانت ضحية لاستراتيجيتها المتحايلة والملمّعة بالخلافات (فضية العقبي) فإنها أفلتت ظهورها للقمع، في حين بقي النواب الذين بنسوا من جراء فشل مشروع قبوليتهم في خلاف حول نوع الشرعية التي يعبرون عنها للحكومة الاستعمارية. فلا إين جلول و«التجمع الفرنسي المسلم» ولا فرحات عباس مع «الاتحاد الشعبي الجزائري»^(١٠٠) والذي كان يريد التوجّه إلى الشعب، كلنا في مستوى إدراك خطورة الوضع، أو القدرة على تحديد خطّ سياسي متطابقاً مع المصالح الوطنية للبلاد.

تأكيد الخط الثوري عند حزب الشعب الجزائري،

الحزب الشيوعي الفرنسي والتحرير الوطني

لقد أمكن لنا متابعة تطور الحركة الوطنية هي خطوطها العريضة بعد الحرب العالمية الأولى، إلى غاية عشية الانقلاب الثاني الذي حصد شريحة هامة من البشورية وقصصنا لم يكن وصف هذه الحركة ولكن محاولة الكشف عن مسار تكوين التيار الثوري من هذه الحركة، ومن خلال الكفاح، والنقاشات السياسية، والإيديولوجية، وكذا مواقف الكفاح ضد الاستعمار، وانطلاقاً من هذه المعطيات الموضوعية، يمكننا الجزم بأن نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري هما اللذان مثلاً هذا التيار ولا أحد دون منازع.

ومع أن جمعية العلماء قد ساهمت بصفة إيجابية على المستويين الظاهري والنجي، إلا أنه لا يمكن اعتبار سياستها على أنها استقلالية، حتى وإن كانت قد ساهمت بقوة في تأكيد الشخصية الجزائرية. فيما يمكن اعتبار النواب (الفيديالية) بأنهم الأكثر تمثيلاً للتيار «الثوانكوفوني» الاندماجي في إطار قانون خاص أو من سونه (مسلم).

ومن الصعب أن نرى في النواب سياسيين، وتكوينهم وتطلعاتهم، على أنهم المبادرون للوطنية المعتدلة.

أما عن الحزب الشيوعي فإنه كان إلى غاية سنة 1936 حزباً فرنسياً ببرنامج كروم، لكنه منذ قبل كل شيء بالصراعات السياسية والاجتماعية في فرنسا، وباستراتيجية الشيوعية العالمية. وتأسيس الحزب الشيوعي الجزائري لم يغير كثيراً في هذه الوضعية، بل بالعكس فإن الحزب الشيوعي قد أعطى صفة الاعتدال لبرنامج، وبالواقع من محاولاته للاندماج في هذه التيارات (مع بعض التحاحات المؤقتة) في إطار المؤتمر الإسلامي، إلا أنه بقي خارج الاهتمامات الوطنية الرئيسية. ويمكن القول أنه كان يعمل في الجزائر من أجل وطنية فرنسية الاشتراكية والتي ستصبح مركز قيادة البلدان المستعمرة والمدمجة. لكن كون فرنسا

الاشتراكية هذه لم تكن سوى تعلُّماً، وأمنية الحزب الشيوعي، ولا أحد كان يتصور قياسها، فإن هدف الشيوعيين من عملهم كان ربط المشاكل الاستعمارية التي كانت ملموسة، بفرضية واسعة.

ومن جهة أخرى، فإن الحزب الشيوعي كان يعتبر نفسه بأنه الصانع الرئيسي لإقامة الاشتراكية في فرنسا، ولذلك فقد ادعى من جانب واحد بأن صاحب الدور القيادي، واعتبر القوى الأخرى الحليفة بأنها مُساعد لتدعيمه الشخصي والإستراتيجي. وحتى خلال «مرحلة الثورية» (1925-1935)، عندما ساند كفاف التحرير في المستعمرات، وحققها في الاستقلال، فإنه كان يدخل بدور ذلك في إستراتيجيته للكفاح العالمي ضد الرأسمالية، وفي آفاق انتشاره الخاص، ومع أن الشيوعيين الذين كانوا معادين بصدق للاستعمار قد كانوا في صفوفهم ضد القومية (الوطنية) وروح التفوق التي تطبع الفرنسيين بها فبهم العمال، ومنذ أجيال، فإنهم لم يتوصلوا إلى التخلص من نهضة السيطرة والتحكم في كل شيء (l'égocentrisme) كحزب فرنسي وكحركة مركزها القيادي متمركز في الاتحاد السوفييتي، ويتجلى هذا بوضوح عند تحليل أدبيات الحزب الشيوعي الفرنسي^(٥٨) والذي تزكده هذه المقولة: «لا يجب أن ننسى أبداً أن نتحدث عن الجمهوريات السوفياتية المسلمة للقوقاز، وجورجيا وأذربيجان، وعن الحركات البرولينارية (العمالية) الفلوسية والهندية»^(٥٩).

يمكن أن نستخلص من صميم هذه المقولة بأن الحزب الشيوعي (p.c) لم يكن بعيداً عن تصور وضع نفس النظام السوفييتي لفرنسا ومستعمراتها، وهو النظام الذي وحد المستعمرات القيصورية القديمة^(٦٠). غير أن الشعب الحزائري، ومثل الشعوب المستعمرة الأخرى، لم تكن لديه لا المصلحة ولا الإرادة في الاندماج في مثل هذا النظام الذي كان يعني صيغة مغايرة من السيطرة.

إن مناهضة الاستعمار الخاصة عند الشيوعيين محدودة في مفهومهم المقيد للتحرير والذي يبدو أنه لا يعني في ذهنهم إلا طبقة (العمال) الذين لا يعملون فيها سوى قسماً ضئيلاً^(٦١).

وأعملوا أيضاً واحداً من الأبعاد الأسلمسية للحركة الوطنية، وهو بُعد إقصاء السيطرة الأجنبية بكل أشكالها، وخالصة منها الإيديولوجية والثقافية فعلاً في الجزائر تعتبر فكرة «الأمة في طور التكوين» في خليط من عشرين عرقاً، (موريس تورييه)⁽²⁴⁾ نشبه إلى حد ما الإيديولوجية الاستعمارية التي تُنكر وجود أمة تكونت سابقاً، والتي تحاول تحويل الاختلافات الجهوية إلى خصوصيات وصواعك، بهدف إزالتها وتفجير المجتمع. إن (فكرة) مفهوم الحزب الشيوعي صابو عن الأمر الواقع الاستعماري.

الهوامش

* ترجمة موكاد العرب

(1) El oumma, 12 janvier 1938.

(2) طريقة مبنية وجمعية. ويتعلق الأمر هنا بتهكم، لأن هذه الطريقة لم تكن ممثلة في المؤتمر.

(4) El oumma, 11 mars 1938.

(5) la défense, 4 janvier 1938.

(6) l'entente,

(7) El oumma, décembre 1937.

(8) El oumma, décembre 1937.

(9) la lutte sociale, 19 février 1938.

(10) El oumma, 22 avril 1938.

(11) M. Kaddacha, op.cit.p.363

يتعلق الأمر باغتيال مفتي مدينة الجزائر ابن دالي المدعو كحول. وقد اتهم الشيخ العقبي بأنه مدير عملية القتل

(12) le parlement algérien 18 mai

1939 (السان) حزب الشعب الجزائري، [

(13)révolution socialiste(1972- 1973)

مجلة الطبيعة الاشتراكية (parti d'avant garde socialiste) وهي التسمية الجديدة (بعد

1968) p.c.s.s ص. 13

(14) موضوعيا، قد p.c.s.s هو الذي استلهم من إيديولوجية البورجوازية الصغيرة بنحاذلته مع التيارات السياسية، العلماء، وفنولية النواب، والاشتراكية، وإعداداته النابعة من إصلاح حادلي (لكنه غير فعال) وباستراتيجيته تجاه الشعب، الذي يمشي ثوريا. ومن الموضوعي أيضا أن حزب الشعب الجزائري الذي يمثل إيديولوجية الجماهير الشعبية والعمال الجزائريين.

(15) le parlement algérien 18 mai

(16) وقد كانت جنازة واحد من مسؤولي نجم شب [وحزب الشعب ج وعضو المكتب السياسي] تم وشمس اللجنة المركزية، أوقف في فيفري 1938 ونوفي من أتر سود المعاملة والإرهاب. وقد كان على رأس قيادة حزب الشعب بالجزائر بعد سجن مسلي.

(17) El oumma, 20 avril 1939.

(19) بالفضل انتسبت فدرالية النواب إلى هذه مجموعات، حيث تأسس الاتحاد الفرنسي الإسلامي لابن جلول، والاتحاد الشعبي الجزائري لفروحات عباس، ولم يعرف هاتين الحركتين أي نشاط جدير بالذكر.

(20) voir bulletin communiste, n°2-311, 18 janvier 1923, p.47-48. le communisme dans l'Afrique du nord (projet de programme d'actions présenté au congrès fédéral d'Alger, 14 janvier 1923).

(21) Jacob Moneta, le P.C.F. et la question coloniale p.27, voir aussi J. Jurquet, la révolution nationale et le P.C.F., 2 tomes, op.cit.

(22) voir Bannigian, C. Lamardier, l'Algérie en union soviétique, pays, paris, 1968.

(23) في الواقع، أن هذا المفهوم جعلهم يفتشون السموات الاجتماعية الاجتماعية على أصحاب كفاج التحرير، والاكتفاء بإصلاحات في إطار استعماري متكيف أما حزب الشعب الجزائري، فإنه تبني كافة مطالب ونظمات الشعب الجزائري، رغم أن تركيزه الاجتماعية كانت في الحقيقة، من أصول متواضعة، عمال، صغار الفلاحين، صغار التجار، وموظفين.

(24) اجتمع عقد في الجزائر في فيفري 1939 أمام 9000 أوروبي و 1000 مسلم.

Esa. Sivan, communistes et nationalisme..., op.cit., p.110-111.

القسم الثاني

تحولات الحركة الوطنية خلال
الحرب العالمية الثانية



الفصل السادس

تطور الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945).

لم يحدث اندلاع الحرب العالمية الثانية تأثيرا مباشرا في صالح الحركة الوطنية التي كانت قد انقسمت وتحطمت معنوياتها جراء فشل مشروع بلوم فولبيك وكان حزب الشعب الجزائري الذي كان قد حارب هذا المشروع نفسه، يتطور بسرعة، غير أن حله واعتقال رؤسائه وقمع مناضليه أوقف هذا التطور في شكله القانوني، على الأقل.

وقد دخلت جمعية العلماء في سبات وحور أحد أكثر أعضائها نفوذاً ألا وهو الشيخ الطيب العطيبي عقد ولاء للحكومة الفرنسية⁽¹⁾ وحدث الأمر نفسه مع فهدالية المنتخبين، التي ستنقسم فيما بعد إلى فرعين، أحدهما هو فرع بن خلول - الاتحاد الفرنسي الإسلامي - وفرع فرحات عباس - الاتحاد الشعبي الجزائري - الذي تطوع في صفوف الجيش الفرنسي. وكان الحزب الشيوعي الذي حل هو أيضا لأنه أيد سياسة الجبهة الشعبية إلى أبعد الحدود يحاول أن يكافح ضد سياسة فيشي دون أن يتهم أساسا الهمنة الاستعمارية الفرنسية.

لهذه الأسباب مجتمعة لم تكن الحركة الوطنية تملك لا الوسائل ولا الإرادة السياسية كي تحول لمصلحة الجزائر التخيرات التي طرأت بفعل الحرب وخاصة ضعف مواقف الاحتلال.

وعليه فقد واصل نظام فيشي، سياسة - الدفاع عن الإمبراطورية - التقليدية وزادها خطورة، على غرار جميع من سبقوه.

ومن ناحية أخرى كانت هذه السياسة تحظى بإجماع كل التيارات الوطنية الفرنسية الرئيسية التي كانت تلوّض الاحتلال النازي والعملاء وتحارب من أجل تحرير فرنسا.

وكان كل من الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري، يشتركان وإن بصورة مختلفة في الانشغال نفسه، كما تبينه شعاراتهما الخاصة بالانحياز الفرنسي الإسلامي.

وكان بإمكان حركة وطنية موحدة وحاسمة منذ 1939 قبل إعلان الحرب - أن تفرض على الأقل شروطاً سياسية لإشتراك الجزائريين في الحرب.

كان بمقدورها أن تشترط تحرير البلد عند انتهاء العدوان. وبدلاً من هذا تمت تعبئة عشرات الآلاف من الجزائريين وبقي الآلاف منهم في ساحة المعركة من دون أي مقابل لبلدهم. بل على العكس من ذلك فقد تم استغلال هذه المساهمة بالدم في الحرب ضد القوات الفاشية لتعزيز الهيمنة في الجزائر عن طريق إدماج وهي.

وقد أظهرت الطبقات السياسية الفرنسية غياب وضوح سياسي باعتبارها أنها تستفيد من الضعف (المؤقت) للحركة الوطنية للحفاظ - على الرغم من الاضطرابات الكبيرة التي هزت العالم - على أكثر أنواع الاستعمار وجعية.

غير أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق أحزاب اليسار كانت تستهين بمطالب الشعب الجزائري مرغمة إياه بذلك على اللجوء إلى استعمال كافة الوسائل حتى يتحوز. وكان على الإصلاحيين أن يتوقعوا، بصورة منطقية جداً، أن الهزيمة التي تكبدها فرنسا وحركة المقاومة ضد الاحتلال النازي كانت ستؤدي إلى إعادة النظر في المفاهيم التي تقوم عليها الإمبراطورية الفرنسية، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث وقد كان عدد من الجزائريين (خاصة الشباب) ⁶¹ يجدون العزاء في فكرة أن استعماراً بهذا التجذر في الطبقة السياسية الفرنسية إلى درجة التحول إلى فكرة، لا يمكن القضاء عليه إلا بواسطة معركة ثورية.

ومن ناحية أخرى، وزيادة على الأسرار والضرور التي تحدثها، فقد أظهرت الحروب الطابع النسبي للقوة، وعشاشة بنيت التفكير وانظمته (نظم) التي كانت تبدو متينة اليدين.

وهذا أحد الأسباب التي جعلت الثورات الإصلاحية تتخذ موقفا أكثر تقدما وتتخلى عن سياسة الإدماج.

وإن كانت قد جعلت وضع الشعب الجزائري أكثر صعوبة (قلة، أوبئة، جوع، قمع)، فقد فتحت في الوقت نفسه آفاقا (جديدة) أخرى.

كما أن مناضلي حزب الشعب الجزائري PPA، خاصة الجيل الجديد بدأوا بتصوّر الحروب بصورة أكثر صرامة، فاجتهدوا بذلك في خلق قوة سياسية قادرة لا على الإثارة والدعاية حول فكرة الاستقلال فحسب، ولكن على الشروع في نشاط تنظيمي عميق والتحضير لمرحلة التحرك (العمل) والحقيقة أن، الوضعية الجديدة التي أوجدتها الحروب وحل حزب الشعب الجزائري والتوقعات الشجاعة، وفشل الاصلاحيين، شكلت الكثير من عوامل النضج للقياد الثوري وفرضت نوعا آخر من المقاومة. ولا ينبغي أن يفهم من هذا أن هناك انفصاما بين الأجيال بين مناضلي ما قبل 1939، والمناضلين الذين التحقوا بحزب الشعب خلال المرحلة السرية.

فالأمر يتعلق بوعي أوضح، لدى جميع المناضلين، بالمشكلات التي تطرحها الثورة، وظروف الجديدة للحرب^[9].

وبداية من عام 1939، كان غالبية القاعدة إما مسجونين، وإما قد رحلوا إلى المحتشدات، وكان على التنظيم أن يتحرك بشكل محسوس. فقد وصل مناضلون جدد إلى مراكز القيادة، وأصبح النضج على مستوى القاعدة أكثر حزما والعمل النضالي أكثر انفتاحية.

ولإحياء القمع، كانت مبادئ المنظمة السرية تطبق بصورة أكثر صرامة. وكانت الإدارة الاستعمارية تعتقد أن بإمكانها قطع نايب حزب الشعب ووضع حد لنشاطه. وعندما أحسّت بالسخط المتزايد في أوساط الشعب، زادت من قمعها.

وكانت تضرب (عن طريق أحكام قنبلة)¹⁴ قادة الحزب الذي كان وحده قادراً على أن يؤطر غضب الشعب المسلم ويُسَطر له الأهداف السياسية الوطنية. وقد مسّ هذا التذمر حتى الجنود الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي حيث كانوا يتعرضون إلى المضايقات، والظلم (وقد انتشرت التعاليم الوطنية أيضاً بين العساكر الجزائريين).

وقد حدث أعنف ديمور عن هذا التذمر في ثكنة (Maison carrée) في شهر جانفي عام 1941، إذ انتاض مئات القناصة الجزائريين «من فيلق مشاة المشرق» بقيادة أحد ضباطهم واحتلوا المدينة وضواحيها مباشرة خلال عدة أيام. وقد تمّ القضاء على هذه الحركة مع قدوم الجيوش الفرنسية. وخلفت المعركة عشرات الضحايا من الجانبين ولكن القمع الذي تلاها انتهى بالعديد من الاعتقالات في صفوف الثوار الذين تمت تصفيتهم في حسين داي بأعداد كبيرة حسب شهادات الشهود¹⁵.

وقد كان هناك تخمين كبير في أصل وهدف هذه «المذبحة» التي بقيت غامضة، وحسب الشهود أنفسهم، فقد كانت علامة على حدوث ثورة على مستوى جميع إقامات العساكر الجزائريين.

لأسباب بقيت مجهولة، لم يلق عمل عساكر (Maison carrée) نجاحاً، مما يفسّر فشله. وهناك حقيقة أكيدة وهي، أنه كان يحمل طابع عمل مرجّح ضدّ المحتل. وقد فسّرها بهذه الطريقة الشعب المسلم.

محاكمة مصالي:

يبقى أن هذه المسألة قد أثرت في قرار قضاء المحكمة العسكرية الذين حكموا على مصالي رغم موقفه المعتدل نسبياً وتصريحه أمام هيئة المحكمة¹⁶ وساهم هذا الحكم، من دون شك، في إضفاء شرف «القائد» في عيون الجماهير، على مصالي، كما أن الكتابات التي كُتبت جنرالان الجزائر العاصمة غداة النطق بالحكم، «يحيى مصالي»، «الجزائر للجزائريين» تعكس جيداً مشاعر الشعب. ودون

أن نفتت من هزيمتهم الأحكام الصاغرة في حق قادتهم، وجد المناضلون فيها، على العكس من ذلك، مثالا يحثي لمواصلة الكفاح، دون أن يحبط من عزائمهم القمع. أما حزبهم فبعد أن حرم من مسؤوليه العظام فقد تكيف مع هذه الفترة وازداد قوة محبطا لأهداف الإنارة. وفيما عدا الشيوعيين الذين كانوا يتعرضون للقمع الفاشي على يد «فبشي» (وأقل منه بسبب عملهم في سبيل تحرير الجزائر من تطبيق أوامر جميع الأحزاب الشيوعية ضد الفاشية). وكان حزب الشعب الجزائري يتحمل وطأة القمع.

كان يتحمل بمفرده عبء المعارضة الوطنية الرئيسية للاستعمار، ويحمل الأمل في التحرير، فالكفاح ضد الفاشية لم يكن ينبغي في نظره أن يؤدي إلى التخلي عن حق الشعب الجزائري في أن يكون مستقلا ولم تكن لديه ثقة في أن حركات المقاومة الفرنسية ستستجيب لتطلعات الشعب الجزائري عند انتهاء الحرب.

وقد وجدت هذه البصيرة النافذة ما يبررها فيما بعد، بسبب مراقبة الحكومة الفرنسية التي أفردتها المقاومة، كل من واجب الحزب الشيوعي الجزائري⁽¹⁾ أن يكادح ضد القوى النازية التي كانت تحتل فرنسا. وضد الهنزية، لكن لم يكن ينبغي عليه فعل ذلك كما حدث بالفعل، على حساب الكفاح من أجل استقلال الجزائر. وعلى الرغم من موقفه المناهض للثباج والتضحيات التي قدموها فقد وضع الحزب الشيوعي من جديد خارج المسار الثوري.

كانت تلك فرصة أعطي إليها حتى يضع نظريته الثورية موضع التطبيق ويحالف مع حزب الشعب الجزائري على أساس أمر تحرير الجزائر والكفاح ضد الفاشية.

وبمساندة الحزب الشيوعي الفرنسي مجموعات المقاومة الأخرى، كانت الأحداث ستعرف تطورات أخرى ولم يكن هذا الحلف سيقصر في التأثير في الحركة الوطنية بزمئها وربما تقريبه، فتوة حرب التحرير.

غير أن موقف الحزب الشيوعي الجزائري (الذي كان محاكفا لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي) كان يمثل في منح الأولوية لحرب البلدان الأوروبية من أجل تحررها دون أن يضيف إليها المصالح الوطنية للشعوب المستعمرة.

أما حزب الشعب فعلى العكس من هذا، كانت مشروعية المعركة ضد الهيظرية لا ينبغي لها أن تحجب تطامع الشعب الجزائري الذي كان هو أيضا ضحية لاستعمار طويل، وقد علمته خبرته التلويخية أن لا يعتمد إلا على نفسه وأن لا يمتسئ بهما كانت الظروف مصلحته الأساسية. ولا ينبغي له أن يتكلم على حسن نية الأطراف الأخرى، سواء أكانت الطبقة العمالية أو ديمقراطيي القوة المحتلة، أن يضمّنوا له الدفاع عن هذه الحقوق.

ولم يكن ينبغي للحزب المحنومة ضدّ الفاشية والنشازم البروليتاري أن تحل، بالنسبة لحزب ثوري، محل حزب تحرير شعب مضطهد كما كان الحال مع الشعب الجزائري.

حقيقة أن الحرب ضدّ المستعمر الفاشي كانت تتطلب تضامنا جميع الجهود، ولكن ليست هذه الفترات المعيّنة في التاريخ التي تأخذ فيها مثل الحرية بعدها الكوني، هي التي يجب أن يتم فيها إدخال تغييرات نوعية على هذه النكت وتوسيعها لتشمل جميع المضطهدين؟

وعلى الرغم من الاضطرابات الكبرى التي حدثت منذ عام 1939، فقد ظهر الحزب الشيوعي الجزائري، من خلال مواقفه الإصلاحية غير متأنم دائما مع حزب التحرير الوطني.

وقريبا سيبصيح بعيدا جدا مقارنة بالتغيرات الإصلاحية لغزحات عكس والعلماء، التي كانت قد تطورت بصورة ملحوظة خاصة بعد نزول الحلفاء في شمال أفريقيا (8 نوفمبر 1942).

وقد ظهر عدم انسجامه على عكس تطوّر الحركة الوطنية، التي اتضحت أكثر مع ميلاد أحباب الحرية والبيان، وقبل نزول الأمريكان الإنجليزي، لم يظهر العلماء الذين حرموا من أفضل فائزين لهم إلا وهما الشيخ الطيب العقبي الذي كان على اتفاق كبير مع الإدارة وشاعر الجمعية، والحظيم ابن باديس الذي توفي عام 1941، أي نشاط سياسي.

وتوخيا للخطر، واحوا ينتظرون أن تتحسن الظروف ليعاودوا الظهور واكتفوا بالنشاطات الثقافية، التي كانت محدودة.

مبادرة فرحات عباس :

كانت المبادرة السياسية الوحيدة قبل هذا التكوين قد اتخذت من قبل فرحات عباس الذي قدم إلى المارشال «بيتان» Marshal Pétain لائحة مطالب ، «لقد تمت عصوة الجزائر وكانت النتائج ستقضي أكثر المطالب صعوبة، ولكنه تم استثناء أمر غاية في الأهمية ألا وهو عصوة سكانها، وها قد وصلنا إلى مفارقة تاريخية، كان ست ملايين شوقي، على أرض أوروبية، وفي المناطق الأوروبية. كان مخططه يوصي بسلسلة إصلاحات من قبيل:

(1) إنشاء «صندوق فلاح» يخضع لمراقبة «اللجان الفلاحية» للدراسات والحفاظ على الفلاحين في أراضيهم.

(2) استعادة ملكية المؤسسات الكبرى وتسليم أراضيها إلى الفلاحين.

(3) تطوير التعليم الذي لا يمكن لأي إصلاح أن يكون جاداً بدون.

(4) إنشاء شكل جديد من البلديات يكون أساسه القوار.

ولم يكن فرحات عباس الذي طالب بسياسة الانعاج قد تخلى بعد عن هذه الأخيرة كما تبينه سيرته.

وقد ظلت الثقة رغم حالات الطيبة السابقة، لا تشوبها شائبة، في القادة الفرنسيين، حول قدرتهم على ترقية الإصلاحات. وقد لقي من قبل نظام فيشي، الرخص نفسه الذي لقيه من الأنظمة السابقة، غير أن هذه الثقة ستهتز فيما بعد، بفعل هذه الطيبات المتعاقبة من ناحية، والمزعرجات الكبيرة التي عرفتھا الأحداث بوصول القوات الأنجلو أمريكية إلى شمال إفريقيا.

إنزال الأنجلو أمريكيين

كان الجزائريون يعتقدون أن شيئا ما قد تغير، وكان الحواجز التي كانت تعزل الجزائر عن بقية العالم قد زالت. حقيقة أنهم لم يطلخوا آمالا على الأمريكيين لتحريرهم من الاستعمار، ولكن الكثيرين منهم كانوا يعتقدون أن وضعاً جديداً كان قد نشأ من رحيل نظام فيشي الذي كان يطمع الإرهاب، والأمراض والجوع.

وكان التقييس بفنك بالسكان الذين كانوا قد انهكهم انعدام الغذاء الذي أخذ فيشي ليساهم به في الجهد الحربي، وكان الجزائريون يعيشون في فقر مدقع فأروا في هذا التحول نهاية كابوس وتحسُّنا للظروف المادية التي كانت قد تدهنت إلى أقصى الحدود. وبالفعل، فبعد الثامن نوفمبر من عام 1942 (نزول الحلفاء) وتنصيب سلطات «الحلفاء» وسلطة جيروود (Giroud) بالنسبة لأفرنسا واغتيال دارلان (Darlan)، عادت الحياة السياسية باحتشام إلى الجزائر العاصمة. واتخذ الحاكم العام بيروتون (Peyrouton) بعض الإجراءات التي استناد منها الشيوعيون إذ أصبح حزبهم شريعيا.

أما مناضلو حزب الشعب الجزائري فقد تم إطلاق سراحهم من السجون ولكنهم وضعوا تحت الإقامة الجبرية بعيدا عن المدن الكبرى. فقد أطلق سراح مصالي، الذي كان محبوبا في لامبيز (Lambèze) عام 1943 ووضع تحت الإقامة المحروسة في بوغاري (Boghari) غير أن حزب الشعب الجزائري لم يرخص له بممارسة نشاطاته بصورة قانونية.

وإن كانت الإدارة تعرف قادتها، فقد كانت تجهل القوة التي نشأت عن السرية، وكذا خصومها السياسيين. وقد أفادها الهدوء النسبي للقمع في توسيع منظماتها بتجنيد كثيف ونشر تعاليمها.

وقد تأكد أن موقتها من القضية الوطنية كان سليما وبنود ضمن التظاهرات الكبرى التي تمت في العالم وفي الحركة العامة للتحرير الوطني.

أما الحزب الشيوعي فقد تكتلت به بعثة الحزب الشيوعي الفرنسي التي كان يرأسها أ. مارتي (A. Marty)، وكان منشغلا بصورة خاصة بالشؤون الفرنسية. كانت قضيتة الرئيسية «الحرب من أجل الخبز» وكان يجذب قضية التحرير. ولم يكن أحد ينتقص من قيمة مطلب الخبز للجماعير الجائعة، وانطلاقا من أهمية الأحداث التي كانت تجري، كانت سياسة الخبز تبدو سطيفة لأنها كانت تصور الشعب الجزائري وكأنه أعجز من أن يتطلع إلى أمور أخرى، وزيادة على ذلك كانت هذه السياسة تعيد إلى تركيز اهتمام الجماعير في الخبز (باعتباره مسألة حيوية)

في الوقت الذي كانت فيه جميع المصالح الوطنية موهونة، وكانت هذه صورة من صور التضييق.

فرحات عباس يتخلى عن سياسة الإدماج:

كان أهم تغيير يطرأ على الحركة السياسية الجزائرية هو ما قام به فرحات عباس، وقد اعتبرته بعض الأوساط السياسية الفرنسية ردةً (لكاد تكون خيانة) بنية سبغة أكيدة. في حين كانت هذه الأوساط نفسها قد اعتزشت على سياسة الإدماج التي كان يعمل من أجلها فرحات عباس، أو على الأقل لم تفعل لها شيئاً يذكر لتنجح.

ولم يكن هذا الأخير قد فعل شيئاً سوى أن كسب موقفه مع وضع وراي جزائريين كان يبتعد شيئاً فشيئاً عن مواقفه السابقة.

كما لم يكن فرحات عباس، وهو المؤيد للإدماج سياسي مستحيل يؤمن بوجود الهوية الوطنية الجزائرية، إنما تأكد هذه الأخيرة بما يعاكس طروحاته هو ما جعله يدخل سياسته تحت مظلتها. وإن كان فرحات عباس، لم يكن ليتحدث صراحة عن وطنية بالمعنى الحقيقي للمصطلح، كون دوره في الحركة الوطنية كان يتمثل في المطالبة بالحقوق الفرنسية، فقد أجهد بشجاعة في تحسين مصير مواطنيه، وإن كانت الوجهة التي يسير فيها غير ملائمة لذلك.

ومع ذلك كانت مساهمته في الكفاح من أجل الإدماج وفشله وبالمفارقة، إيجابيين لأنهما أظهرتا للرأي العام الجزائري أن الاستعمار لم يكن يرضى حتى بالمطالب التي تنبع مباشرة من سياسته التوسعية الخاصة بالإدماج والتي صرحت بها مراراً (الحكومة الفرنسية).

وقد سهل تطور موقف فرحات عباس (وسياسيين آخرين) نحو مواقف تقترّب أكثر من التطلّعات الوطنية للشعب الجزائري، في ظل الوضع الذي كانت فيه الجزائر، انضمام القيلولات الأكثر اعتدالاً إلى الحركة الوطنية بالمعنى الأوسع للكلمة.

وقد تعطل موقف فرحات عباس الجديد في البداية في ربط الصلات مع سياسيين ودبلوماسيين ومن بينهم ممثل الرئيس روزفلت مورفي (Murphy)، وقد تناولت المحادثات تطبيق ميثاق الحلف الأطلسي على الجزائر.

وكان هدف الممثل الأمريكي، كما كتبه Ch. Julien⁽¹⁴⁾ هو الوصول إلى اتفاق يسهل توحيد القوى الجزائرية ضد العدو المشترك، وأنه «ليس مستحيلا أن يكون الزعيم الوطني الذي كان حينذاك يحدث عن صورة يعطها للبرنامج التحريري، قد استسلم لسخر المفاهيم الأمريكية توحجه نحو النظام الفيدرالي».

ويمكننا أيضا أن نعتقد أن فرحات عباس كان قد توصل بنفسه إلى مفهوم الفيدرالية، وهو مفهوم كان موجودا ضمنا في سياسة الإدماج مع قانون داخلي إسلامي، التي كان ينادي بها وكانت تمثل في نظره الشخصية الثقافية العميقة للجزائريين.

وقد انظم ببساطة إلى تصور العلماء⁽¹⁵⁾ ومساعيهم الإصلاحية التي كانت تتطلب موازنة السلطات المحتملة لتحقيق المطالب.

وهذا ما فعله فرحات عباس، عندما قدم في 22 ديسمبر من عام 1942 للحكومة العامة، وللمجلس الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى رسالة المستلبن المسلمين الجزائريين إلى السلطات، الموقعة من المنتخبين المسلمين للولايات الجزائرية الثلاث.

ولم يكن للمجلس فرنسا وحلفائها سوى هدف واحد ألا وهو القضاء على قوات أعدائهم، ومن أجل ذلك كانوا بحاجة، كي يعزوا سفوفهم، إلى مؤازرة الجزائريين وجميع سكان شمال إفريقيا.

ولم يحصل هؤلاء على أي وعد محدد، في مقابل ما طلب منهم من تضحيات فقد كان فرحات عباس والمنتخبون يريدون التحقق من أن حق الشعوب في تقرير مصيرها، والذي أعلنه الحلفاء، كان سيطبق أيضا في الجزائر. ولهذا فقد طالبوا بأنظمة مؤتمر لإعداد تشريع سياسي واقتصادي واجتماعي لهذا البلد.

وبحجة أن الرضائية كانت موجهة إلى السلطات المسؤولة، لا للسلطات الفرنسية، فقد رفضتها الحكومة العامة.

وكانت هذه الوثيقة تحمل في نثر السلطات الفرنسية شكل «الإنذار النهائي» بإضافة مشاركة الجماهير الأهلية إلى المجهود الحربي إلى الدعوة المسبقة إلى مؤتمر يجمع المنتخبين والمعمطين المؤهلين لجميع المنظمات الإسلامية⁽¹⁴⁾

وكانت هذه السلطات تعتبر أنه من غير اللائق أن الشعب الذي كان أبناؤه يموتون في ساحات الحرب يشترط مسبقاً أن لا يتم تسليح قضيتهم الخاصة.

ولم يحدث هذا الرفض من عزيمة فوحات عباس فقد سلم بعد ذلك بأيام النص نفسه إلى السلطات الفرنسية مع مراعاة حساسيتها، ولكن هذا التمسعي لم يلق أي استجابة، إذ عامل الجنرال Girault البعثة المسلمة التي قدمت له لائحة المطالب في شهر جانفي عام 1943ء باحتفال قائلاً: مكفي حديثاً عن الإصلاحات، أريد جنوداً، وقد كان للقائد العام المعندي والعسكري، ميزة الصراحة على الأقل.

بيان الشعب الجزائري

بعد ذلك بشهر، تصلّب فرحات عباس في موقفه، وهو الأمر الذي انعكس في بيان الشعب الجزائري. كان هذا الأخير يشكل انتقاداً لازعاً للاحتلال الذي لا يعترف بالمساواة مع الجزائر المسلمة إلا على صعيد واحد ألا وهو النضحيات في ساحات الحرب وهذا كذلك على الأهلية أن يقاتل ويموت «بصفته أهلياً» ويعطى له راتب ومثقة مؤنزة ولو كان يحمل شهادة ومتخصصاً.

ولقد ندد بالأنماج مرضحاً ولقد أثبتت سياسة تعاهي وتشكيل شعب واحد تحت الحكومة الأنوية نفسها، أنها سياسة فاشلة ... فالعسكري الأوروبي والعسكري المسلم ظلاً متعيزين أحدهما عن الآخر، دون روح مشتركة تجمعهما ... وفيما يلي لن يطلب المسلم الجزائري أكثر من أن يكون جزائرياً مسلماً.

وقد تشكل الجزء الأول من البيان من نقد طويل للاستعمار الذي طعن في موضوعيته التاريخية بقوة Ch.A. Julien الذي انتقم في ذات الوقت من «تضجه

السياسي، وانبرى في مها ترة تاريخية معانية للعرب⁽¹⁴⁾ يدى فيها الاحساس بالخيبة من فشل الإجماع في كل حرف من حروفها.

ولنفس الغاية راح يزيد فكرة أن البيان الذي كان بعنه عباس كان موضوع نقاشات في مكاتب الحاكم العام وأن مورفي وأوغستين بيوك (Augustin Berque Murphy et) كلنا ييلركنه

وقد دافع فرحات عباس عن نفسه فيما بعد (لوت 1946) مؤكداً أن البيان لم يحرر في الحكومة العامة، ولكن أعدّه الشعب المسلم وهو يعبر عن التطلعات المشروعة والحقيقية.

وإن كان فرحات عباس قد ناقشه مع شخصيات فرنسية أو من جنسية أخرى، فهذا ليس أمراً عجيبة، فقد كان دائماً نصير حوار وبحث عن الوفاق، وليس هذا هو الأهم، فقد كان البيان يشكل منعرجاً سياسياً حاسماً لأنه جمع رجالاً كانوا قبل سنوات، يرفضون أية فكرة للأمة، أو الدولة أو استقلال الجزائر. فمن هذا الجانب فقد دلّ على التطور المعثور في الوعي العام الجزائري والتغيرات السياسية الاسلحية.

ومن بين العوامل التي ساهمت في إعداد البيان، يحدث كثيراً أن يتم نسبان وجود حزب الشعب الجزائري في السرية، لأنه كان ممنوعاً دائماً وعليه لم يكن يستطيع أن يعبر بصورة رسمية.

ولم يكن يشارك في النشاطات السياسية.

ولم يكن يخفي أن عدداً من قادته كانوا قد التقوا عدّة مرات فرحات عباس، مما أدى إلى تعصّب البيان للنقاط الرئيسية.

وبعد تجربة 1936 - 1937 (مشروع بلوم فيوليت)، لم يستطيع فرحات عباس وأصدقائه أن يجزفوا بأن يروا حزب الشعب الجزائري يندد بالبيان، لذا فقد وضعوا في حسيانهم هذه الأفكار الرئيسية عند تحريرهم للوثيقة.

ولم يكن التناغم كافة القوى الوطنية حول المشروع الوطني للبيان مانعاً لاستراتيجية هذا الحزب الذي كان هدفه الرئيسي هو الاستقلال. وإن كان تحرير

البيان قد عهد به إلى فرحات عياشي، فإن ذلك قد تمّ بعد مشاورة معظي النيابات
الرئيسية للحركات الوطنية (حزب الشعب الجزائري مع لعين دباغبين وحسين حسلة،
والعلماء الخ)، التي أعطت موافقتها على هذا النص التي يستند عليها التجمع الشعبي⁽⁴⁾
ويحتوي هذا النص موضع الاتفاق بين طرح فرحات عياشي وطرح حزب الشعب
الجزائري، على النقاط الأساسية التالية:

(1) إلغاء الاستعمار الذي ليس سوى استغلال شعب من قبل شعب آخر، وتطبيق
حق تقرير المصير في جميع البلدان صغيرة كانت أو كبيرة (إعلان ويلسون، ميثاق
الأمم المتحدة).

(2) وضع دستور للجزائر يضمن:

- (أ) الحرية والمساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز لعرق أو دين.
- (ب) إلغاء الملكية القطاعية وتعريضها بإصلاح زراعي وكفالة وحق العيش
الكرام للبروليتارية الزراعية الكبيرة.
- (ج) الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية مثل اللغة الفرنسية تماما.
- (د) حرية الصحافة وحق إنشاء الجمعيات.
- (هـ) التعليم المجاني والإجباري للأطفال من الجنسين.
- (و) حرية العبادة للجميع وتطبيق مبدأ فصل الدولة عن الكنيسة على جميع
الديانات.

(3) المشاورة المباشرة والفاعلة للمسلمين في حكومة بلدهم، وهذه الحكومة
وحدها قادرة على أن توجد في مناخ وحدة معنوية كاملة، مشاورة المحكوم عليهم
والسجناء السياسيين أيّا كان انتماؤهم الحزبي.

وقد سلّمت هذه الوثيقة في مارس 1943 إلى الحاكم العام Peyrouton، وتم
قبولها على اعتبارها «قاعدة للإصلاحات». وقسمت إلى الممثلين الأنجلو أمريكيين.
غير أن الحاكم العام أكدّ على «افتراحت أكثر واقعية» وكون لجنة⁽⁵⁾ لإعداد
برنامج إصلاحات قابلة للتجسيد حتى خلال الحرب. وقد اجتمعت هذه اللجنة في
يوم 14 أبريل ويوم 23 جوان 1943 مع محافظ الحكومة A. Berque

وقدمت الاقتراحات الواقعية على شكل ملحق للبيان، من قبل الموفدين الجزائريين في 10 جوان، إلى الجنرال ديفول والجنرال كاتروكس Catroux، وقد اعتمد في 26 جوان من قبل لجنة الدراسات بحضور محافظ الحكومة الذي أعطى موافقته⁽⁴⁴⁾.

وتتعلق النقاط الرئيسية لهذا الملحق بتحرير الجزائر، ووضع دستور مستقل وحالما يستتب الأمن «تصبح الجزائر دولة ذات دستور خاص يعد من قبل مجلس جزائري منتخب وفق الاقتراح العام من قبل كافة سكان الجزائر».

وقد تم التأكيد على ضمان سلامة الفطر الجزائري ووحدة، وكذا على الاعتراف بالاستقلالية السياسية للجزائر، بوصفها أمة سيده مع حق فرنسا في الرقابة، وبمساعدة عسكرية للحلفاء في حالة نشوب نزاع⁽⁴⁵⁾. وكان ينبغي أن تجسد هذه الإصلاحات «حكومة جزائرية تتألف من وزارات موزعة بالتساوي بين موظفين فرنسيين وموظفين مسلمين».

وقد عوض بعد ذلك الحاكم العام بهـ سفير محافظ سام لفرنسا في الجزائر، وكان مبدأ التمثيل المتكافئ معمولاً به في جميع المجالس وكانت الوثيقة تحتوي على سلسلة من الإجراءات مثل:

الدخول من دون تضييق للمسلمين إلى جميع الوظائف في التوظيف العمومي والمساواة في الخدمة العسكرية، وإلغاء قوانين الطوارئ وفتح ديوان للفلاحين وإنشاء وزارة عمل... وحرية تعليم اللغة العربية، وحرية العبادة الإسلامية، وحرية الصحافة العربية والفرنسية و«العلم الجزائري» للفتايل المسلمة الخ، وقد أعلن الملحق عن تأييده أن يتم مع المغرب وتونس تنظيم فيدرالية ولايات أو اتحاد شمال إفريقي. ولأن هذا النص كان قد أعد بفرض جعله مقبولا لدى السلطات الفرنسية، لذا كان على هذه الأخيرة أن تباين بتجسيد الإصلاحات التي كان يحتوي عليها.

وإن كان الملحق يتحدث عن التحرير، والدستور المستقل، ومجلس جزائري منتخب عن طريق الاقتراح العام، فإن الاستقلال لم يكن واداً قط، إنما حق الرقابة والتوجيه لفرنسا.

وإجمالاً فقد كان الملحق يشكل ارضية متعبدلة ولا يحترم حتى مبدأ الديمقراطية الأساسية لأنه يدعو إلى التكافؤ في التمثيل في جميع المجالس وسيطه أمل النواب الذين علقوا آمالاً على اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لدبغول. فبعد أن بدى أنها قبلت بهذه المطالبات تراجعت السلطات الفرنسية عن موقفها.

وقد صرح الجنرال كاتروكس (Catroux) «محافظة الدولة للشؤون الإسلامية» أن «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأن فرنسا لن تقبل أبداً أن ترى الجزائر مستقلة»^(١٠) وقد أعد المحافظ، عن طريق A. Berque، مدير الشؤون الأهلية، «إجراءات محدودة التأثير» ومن المحدودية يمكن أن تكونت تبادر غير ذات أهمية بالنسبة للنواب المسلمين.

وخلال الثورة المطرقة للوفود العالية في 22 سبتمبر 1943، أعلن هؤلاء النواب ولاءهم للأهداف التي يحتوي عليها البيان والملحق وكثرة فعل على تلكه اعتل الـ C.F.L.N. فرحات عباس وسليح عبد القادر ووضعهما رهن الإقامة الجبرية (في الجنوب) «لتحريضهما على العصيان في زمن حرب».

وبعد هذه الضربة القوية سجل غياب اثنا عشر (من أصل حوالي خمسين) من موقعي البيان والملحق الذين أعلنوا خضوعهم. ونحن هنا أمام إعادة بحث قضية الجبهة الوطنية الذي كان قد بحث آمالاً كبيرة في نفوس الإصلاحيين والتي انتهت بالفشل والقمع. وكان الـ C.F.L.N. الذي لوتكب لنوء خطأ تراجيدياً وأظهر عقلية الاستعمارية. وقد أدى هذا الموقف من الـ C.F.L.N. مع ديفول إلى التعجيل بأحداث ماي 1945. وبالرغم من تطورهم السياسي، لم يكن فرحات عباس والمنتخبين الموقعين على البيان قد فهموا بعد أن المطالب التي لا يساندها العمل الشعبي كان مكلفاً للفشل من دون شك. وكانت هذه إحدى العلامات للفرقة بينهم وبين حزب الشعب الجزائري، الذي كان مفهومه للحزب يعتمد على تنظيم الجماهير وعملها.

وقد جاء الوفض العنيف من السلطات الفرنسية لأي شكل من أشكال المطالب الوطنية لتؤكد صحة تصور حزب الشعب الجزائري للذي ستقترب منه التيارات الإصلاحية أكثر فأكثر.

وقد افترض أن الـ C.F.L.N. هو استعمار للسياسة الاستعمارية لسابقه والتي تشمل رغم اعتبارها الجزائر لرضا فرنسية، في معاملة الجزائريين (المسلمين) ككيان أجنبي أودوني.

ولم يكن لسياسة ما يسمى الاندماج المطالب بها أي هدف آخر سوى الحفاظ على السيطرة على الشعب الجزائري واستغلاله.

ولم يكن منح الحقوق الفرنسية لبعض عشرات الآلاف من الجزائريين (20000) بالنسبة لمشروع بلوم فيوليت) ليغير من هذه الحقيقة شيئا.

وكانت المجموعة العربية التي كانت ولدت في مجال الاستعمار، بمعارضتها لأي تطور، تحارب هذا الاندماج الذي لا معنى له. وكان الأوروبيون هم السادة وكانوا يذوقون البناء نهائيا، وكانوا يرون في كل إصلاح، مهما كان طفيفا، مساسا بامتيازاتهم المفرطة، وكانوا قد تعودوا على أن يجهضوا جميع هذه المشاريع الاصلاحية، حتى ذلك التي كانت الحكومة الفرنسية تراها ضرورية لتكثيف الاحتلال مع الأوضاع الجديدة وتعزيزه «الوجود الفرنسي» (لقد فاضلوا بالتناوب ضد السياسة المحتشمة للأهالي (مؤتمر المعمرين لعام 1919)، وإصلاحات عام 1919، ومشروع بلوم فيوليت حتى تقتصر على المشروعات الرئيسية].

وكان هذا الاعتراض المنتظم للمعمرين على أي إصلاح، يمثل بالنسبة للحكومات الفرنسية المتعاقبة، ميورا مناسبيا يتيح لها أن لا توفي بوعدها بالإصلاح التي قطعوها للجزائريين.

والحقيقة أن سياسة السلطة المركزية وسياسة المعمرين لم تكونا تختلفان في طبيعتهما قط، بل على العكس من ذلك فقد كانتا تنكاملان وتطمحان إلى هدف واحد، ألا وهو «الإبقاء على الجزائر فرنسية، كانفا تختلفان فقط في الشكل وإن كانت السلطة المركزية فعلا غير مرتبطة بسلطة الأوروبيين في الجزائر، وكان لديها الوسائل لتفرض الحلول التي تراها في صالح فرنسا.

وكان هناك ميل إلى المبالغة في إنهاء قوة «المعمرين» التفسير فشل محاولات الإصلاح.

والحقيقة أن هذه القوة كانت لا تمثل شيئا كبيرا مقابل قوة فرنسا.
وإن كانت تكتسي هذا الطابع فبفضل توافق عدد من المصالح في كافة
المجالات ولم تكن السياسة الفرنسية الاستعمارية لتدرك من دون الأوروبيين،
الذين كانوا يضمون وجودها القادي، ولم يكن هؤلاء يستطيعون التخلي عن
«المثروبول» لممارسة سيطرتهم على شعب بأكمله.

وكانت اسطورة فرنسا الديمقراطية أو الليبرالية التي يمنعها «معمرون جشعون
وعنفون» من أن تغمر بأفضالها الشعوب المستعمرة، مستنرة لوقت طويل بين
«الديمقراطيين».

والحقيقة أن قوة المعمرين والإبقاء عليهم في الجزائر يتوقدان مباشرة على قوة
المثروبول ويعكسان إيديولوجية الإمبريالية الفرنسية، وفي كل مرة كانت فيها
العواصم مجبرة، لأسباب تاريخية، على تغيير سياستها، وكان «المعمرون
الأوروبيون» مجبرين، بدورهم على «التحرك» عن أراضيهم (عدا بعض الحالات
المحدودة كجنوب إفريقيا، روديسيا، إلخ).

وكانت سياسة الإصلاحات الفرنسية التي تتميز بالبطء، وبأهدافها
المحدودة جداً، تسير عكس التطلعات الشعبية والتطور. نظراً لطبيعة مصالح الدولة
الاستعمارية والأقلية الأوروبية، وأملاتها كانت هذه السياسة تمثل خداعاً.

وكان الأسلاحيون الجزائريون يعتقدون عن حسن نية (مثل فرحات عباس) أن
«المصلحة العليا لفرنسا» لا تتفق مع مصالح المعمرين، وكانوا يعتقدون أن
بإمكانهم حمل القادة الفرنسيين على منح إصلاحات للجزائريين للمحافظة على
هذه المصلحة العليا التي لم يفهموا بشأنها طبيعة الاستعمار.

الهوامش

- 1 - استنكال العظمي، عام 1938 من مجلس إدارة جمعية الأطباء، بسبب رفض ابن باديس أن يوجه إلى الحكومة الفرنسية كتاب ولاء. وبعد أن وجه إليه الاتهام وتم اعتقاله، أثناء اغتيال المفتي كحول، لعنة أبام، لم يعد يستطيع بعد ذلك أن يثقل على الخوف من السجن - انظر توفيق المصني مذكرات، ص 261/262، ص 156.
- 2- هم جزء من الشباب الذين تم تمسكهم بالمعارك السياسية من أجل القضية الوطنية، والذين وعوا شيئا (أوركوا) ضرورة للكفاح المسلح.
- 3 - كان المناضلون يوفون الحصول على سلطة لأن الانخراط في حزب الشعب كان معناه التضحية بالعمل المسلح.
- 4 - الحكم على مصالي الحاج بـ 16 سنة من الأشغال الشاقة وكذا أصدرت له جواز سفر متعدد وخليفة بن عمر، وعضاوي، وغيرهم.
- 5 - شهادات جمعها المؤلف لدى قدماء العسكريين الذين كانوا منوطين في هذه القضية.
- 6 - ما الذي يريد حزب الشعب؟ المساواة المطلقة، احترام ثقافتنا، لغتنا وفننا، نحن لا نريد أنفسنا إتعا نخروا مع فرنسا، ضمن إطار السيادة الفرنسية، وإذا ما أعطانا الفرنسيون ذلك فسنموت من أحلامهم، فقد أعملوا حتى الآن أن يحملوا النكس بهمونهم في هذا البلد. لكن أتمنى أنه سيكون هناك تغيير ما وأن صلات جديدة سيتم ويطها، نحن نريد تعاوننا حقيقيا، روبرت أدون، أصول الثورة الجزائرية - Fayard ص 79.
- وقد رفض مصالي نهائيا (كلية) أي شكل من أشكال التعاون مع نظام فيشي وسلطات المعور التي كان يعارضها اليتولوجيا. وهذا عكس بعض العناصر الذين كانوا ينوون أن يلعبوا ورقة هذه السلطات لتعوير بانهم، حتى أنهم كانوا قلة ومبعوثون من الحزب ص 159.
- 7 - انظر الدراسة بعنوان «الثورة الاشتراكية المنشورة في عام 1974، من قبل حزب المطالبة الاشتراكية (الاستمرار للحزب الشيوعي الجزائري) (PCA) والتي يحاول فيها هذا الأخير فيها شيمة النقد الذاتي، أن يبرر المواقف السابقة لـ ج ش ج 160.
- 8 - Ch. A. Julien، مسيرة شمال إفريقيا نسير، ص 242.

9 - En., SIVAN, Communisme ... op. cit, p119

10 - ch, Aulais, op.cit

11 - كان العلماء مرتبطين بالشخصية العربية - الإسلامية للجزائريين وكانوا يرمعون في أن يروا معترفاً به من قبل السلطات الفرنسية مع قبول إصاح سياسي (إلى غاية اندلاع الحرب عام 1939)

12 - 13 - جروليان، افريقيا الشمالية تسير.

14 - حسب أحد قادة حزب الشعب الجزائري، لتلك الفترة، ألا وهو أمين ديانين، فإن مياثرة البيان تعود إلى بعض مسؤولي هذا الحزب لكن الإنارة التي لم تكن موافقة، فضلت في الأخير هذا الحل المتمثل في الاتفاق

15 - استندت لجنة الإصلاحات الإسلامية إلى غالبية الزعماء الجزائريين وهم يعرضون وجهات نظرهم، ومن بينهم بوزغان، الشيخ الإبراهيمي عن جمعية العلماء، مصالي الحاج، فرحات عباس ... الخ.

16 - بيان الجمهورية الجزائرية ص. 45

17 - توجد التمسوس الخاصة بالبيان والتدخلات أمام لجنة الإصلاحات في «الحركة الوطنية»
Op.cit ص. 184

18 - A.Nouachi, Op.cit P136

الفصل السابع

أحباب الحرية والبيان

التجمع الوطني

وفي الوقت الذي وعى فيه الإصلاحيون جيدا بهذا الخطأ، استأنف الـ C. F. L. N. (بعد خطاب ديجول في تشنطنة، الخطوط الأساسية لمشروع بلوم فيولنت⁽¹⁾). ولم يكن الأمر الشهير بلوم 7 مارس 1944 سوى مشروع بلوم فيولنت موسعا إلى 50.000 مازونا في الحقوق كاملي الحقوق المعنوية (بدل 20.000) ورفع النضيل في المجالس المحلية إلى 512 بدل ثلث في السابق⁽²⁾.

وقد قسم المجتمع الجزائري إلى فئتين، (الأقلية) التي تستفيد من المواطنة (المادة 17) وبأفي السكان، وهم جميع⁽³⁾ من لم « يعلنوا صراحة عن رغبتهم في أن يكونوا تحت سيطرة الإمبراطورية الكاملة للولاة الفرنسي »، (الفئة 2 من المادة II) Le double collège ، كان يجب جهل المصالح الوطنية للشعب الجزائري تماما حتى لا يرى في هذا الإجراء أي تطور في حين لم يكن من شأنه إلا أن يفصل هذا الشعب ويجعله غير قادر على مواصلة معركة التحرير الوطنية.

وقد شكلت النصوص التي تلت هذا الأمر برنامجا يمتد على عشرين سنة، أي إلى غاية عام 1964، وقد كان لثمانية ملايين جزائري العدد نفسه من النواب في البرلمان كذلك الذي كان يملكه المليون أوروبي. ولم تكن تشهدهم سوى « الترقية المعنوية والاجتماعية والاقتصادية للجماهير المسلحة ». وكانت سياسة الإدماج هذه مجرد غطاء لترسيخ استغلال الشعب الجزائري والسيطرة عليه.

وقد وقعت الجزائر مجددا في وضع الاستعمار الأكثر رجعية، وكان عليها أكثر من أي وقت مضى أن تعتمد على نفسها كي تتحرر، وهو ما لم يكف حزب الشعب عن الدعوة إليه.

وفي الوقت الذي كان فيه الشعب الجزائري يتطلع بكل قواه إلى التحرر الوطني، مثل جميع الشعوب المضطهدة، كان هذا الأمر يمثل استفزازا حقيقيا، فقد كان ينص على الإبقاء على السياسة الإستعمارية المغلوطة عن طريق نظام نشأ رغم ذلك، وبالمعارضة، من المقاومة وفي بلد لم يكن قد تحرر تماما من الإحتلال النازي. وقد حشد ضدها ببساطة، إجماع تيارات الحركة الوطنية، فوحدات عباس (الذي أطلق سراحه مع ساليح في ديسمبر عام 1943)، والعلماء وحزب الشعب الجزائري. ولم يكن هناك سوى الشيوعيين الذين يرون فيه فخما⁴¹، (لا شك أن ذلك كان بسبب وجود ممثلي الحزب الشيوعي الفرنسي في الـ C. F. L. N، إلا وعما فرونسوا بيلوكس Francois Billoux وفرناند غروني Fernand Grenier الذين دخلوا إلى المجلس الوطني في أفريل 1944).

وكان هذا الموقف بفسر بكون حزب الشعب الفرنسي كان موقفا على برنامج الـ C. F. L. N. (مثل جميع الأحزاب الفرنسية) مما أجبر بالتالي الحزب الشيوعي الجزائري على أن يساند برنامجا لم يكن بحزبي إلا على توسيع الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأهالي والمعمزين.

ومرة أخرى، كان الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان يدعي أنه يحلّو ضد الفاشية من أجل تحرير الشعوب الأوروبية، يتعامل مع سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي المرتبطة بالنعاش الامبريالية الفرنسية

وعلى أية حال، فلم يكن لموقف الحزب الشيوعي الجزائري أي انعكاس على الراي العام وقد حجب عن طريق الحملة التي بدأت مع ميلاد تيارات الحركة الوطنية بهذا الأمر، عن طريق الدعاية المكتوبة والمنطوقة، «مقاومة التصويت في المعسكر الانتخابي الفرنسي، عدم التسجيل في القوائم الانتخابية الفرنسية» وإن كان تسجيلنا قد تم تلقائيا، فلا نصوت، كانت هذه التعليمات الرئيسية، وكان هذا موقف رفض جديد بنعم بدفع من حزب الشعب الجزائري.

حزب الشعب محرك الجماهير

مع أنه كان دائما غير شرعي، فقد كان حزب الشعب يقوم بنشاط سياسي كثيف ويوسع تأثيره وتجنيدته عبر جميع أنطا للجزائر.

ففي هذه الفترة من عام 1944، كان يشكل العماد الرئيسي للحركة الوطنية ويدى أنه التيار الوحيد ذو الطابع الثوري.

كان يبذل مجهودا كبيرا في التنظيم، وبحاول في الوقت نفسه أن يقود باقي التيارات الأخرى للحركة الوطنية نحو أرضية تعكس إلى أقصى حد المطالبات إلى الاستقلال، وكان كل فشل للسياسة الإصلاحية يعطي تولا أكبر لطروحات الثورية، أي التحرير عن طريق تنظيم الجماهير الشعبية وعملها.

وقد أتى موقف الـ C. F. L. N. وأمر 7 مارس ليؤكد مرة أخرى صحة توجه حزب الشعب، ولأنه كان يعرف حدود التزام الإصلاحيين إزاء الحل الحقيقي للمشكلة الجزائرية، فقد اجتهد هذا الحزب في لعب دور حاسم في توحيد الحركة الوطنية.

ولأنهم تعلموا عبر خبرتهم الطويلة في الكفاح، وقد أعم القمع المتواصل، لم يكن مناضلوه يثقون في رموز قادة القوة الاستعمارية، وسواء كانوا ينتمون إلى اليمين أو إلى اليسار فقد اكتسبوا حسا قويا بالواقع في ظل دراسة المعركة من أجل تحرير البلاد، وفي الوقت نفسه قدرة على التنظيم لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت لدى التيارات السياسية الجزائرية.

وكان دورهم الذي حاول بعض خصومهم أن يحدوا منه، حاسما في الواقع في أهم المراحل التي مرت بها الحركة الوطنية.

كما أنه حزب حازم، وكان سيشلوك في إنشاء حركة، أصدقاء البيان والتحرية، ويمكن أن نورد مثلا واحدا لنذل على قوة التنظيم لدى الحزب، ففي بلكور (وهو حي في الجزائر العاصمة)، كان تنظيم الشباب لحزب الشعب يتألف من أكثر من 600 مناضل متريين ومقسمين إلى خلايا. وكان هناك عدد أكبر في الأحياء الأخرى للجزائر الكبرى حيث كانت لجنة مركزية من الشباب تقود هذه المنظمة.

وكان المناضلون عموماً مدربين على النشاط المباشر، وكان بعضهم يفكر بعد في الحصول على الأسلحة^(١٠).

كان هذا التصميم هو الذي ما صنع حزب الشعب، حزباً مختلفاً عن بقية التنظيمات ويطلق أكثر الإدارة.

وبعد عام 1942 (النزول) كانت جميع التنظيمات تتمتع بالشرعية ما عدا هذا الحزب (كان ما يزال محظوظاً ورئيسه تحت الإقامة الجبرية في جنوب العاصمة في ريبيل Reibel) ولكن في كل مرة كان يتمكن فيها من المشاورة في الحياة السياسية في نفس ظروف التشكيلات الأخرى، كان يفرض نفسه بطابعه الوطني ويحظى بتعاطف الجماهير.

ولأنه لم يكن يجهل قط قوة هذا الحزب، فقد أملت عليه الإدارة الفرنسية تحت الضغط وسمحت بذلك بصورة غير مباشرة لبقية التنظيمات بأن تتوسع على حسابها، وقد أحدثت بذلك لعبة توازن لصالح التيارات المعتدلة مثل الإسلاميين أو الحزب الشيوعي (الذي كان يشارك في السلطة)، أما عن مطلبه الخاصين (الذين كان يطلق عليهم الإداريون) فكانوا مقصدين تماماً.

ولأن الرأي العام الجزائري كان قد تطور بسرعة بحيث أن جميع الأعيان التقليديين أمثال بن حلّول (والآخرون) فكان قد تجاوزهم الزمن ولم تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار بصورة كافية من قبل معظم المؤلفين، فقد كان هؤلاء يكثفون في أعمالهم بدراسة الحقائق السياسية الظاهرة، دون الأخذ في الحسبان القمع الذي كان يمارس بصورة شتى على هذه المنظمات مما يشوّء الأهمية الحقيقية للتيارات السياسية وكذا قيمتها، وينقص من شأن التيار الراديكالي.

أما الدوافع والمخاطر التي يواجهها من يناضل في صفوف حزب الشعب فكانت أكبر تماماً منها في أي تنظيم آخر، والأمر نفسه بالنسبة لمحمي الحزب الذين كان عليهم أن يعرضوا أنفسهم أكثر لضربات القمع.

كان العمل السياسي لحزب ثوري مضطهد بالسنموز أشد صعوبة، غير أن المحن التي كان يتعرض لها وينقلب عليها عززت التنظيم وقوت مناضليه.

وكانت التضحيات والمعارضة التي كان يعيشها العديد من المصلحيين والمعارضين وكذا ثغراتهم من أجل القضية، مثالا يحتذى بالنسبة للجماعات التي كانتا يرفعون من وعيها السياسي.

ولم تكن وجهة مصالي لنفسه وحدها قوة حزب الشعب، فقد كانت هذه القوة تتوقف على التزام هؤلاء المعارضين وهؤلاء المصلحين ذوي الأخلاق العالية وتكرار الذات والشجاعة والعمل الدؤوب وفي السوق غالب الأحيان.

كان حزب الشعب يمثل بهذا مدرسة كبيرة في الوطنية والكفاح من أجل القضية الوطنية وأمل الجماهير الشعبية، ولهذه الأسباب فإن كان التيار الثوري الذي يمثلته قد ضعف في بعض الأحيان فقد كان ينتهي دائما بأن يتفوق ويتماسك مع الجماهير رغم جميع أنواع القمع، وجميع الهجومات التي كان يتعرض لها من قبل خصومه وأحيانا بسبب تقلصه الخاصة هكذا كان حزب الشعب الجزائري، عشية تأسيس أحباب الحرية والبيان.

أحباب الحرية والبيان

رفضت سياسة الـ C.F. L. N. المعتمدة في أمر 7 مارس بصورة نهائية التطلعات الوطنية للشعب الجزائري. ولم تدع قط للممثلين المعتدلين للحركة الوطنية أي خيار سوى خيار الكفاح إلى جانب الجماهير الشعبية. وقد تصادف هذا مع وضع خارجيا وداخليا ملائم مما سمح بتأسيس تجمع وطني كبير بعد اتفاقات وتضافعات بين التيارات الثلاثة للحركة، حزب الشعب (سري) والعلماء والمنتخبون مع فرحات عباس.

ولم يكن حزب الشعب يتصور قط الاندماج الكلي بين هذه التيارات الثلاثة على أساس البيان بل كان يرى في ذلك إمكانية تشكيل حركة شرعية، تسهل أكثر تجمع القوى والتعبير عن الواقع الجزائري. وقد حملت هذه الحركة بمبادرة من فرحات عباس إسم «أحباب الحرية والبيان» وقد وضعت قوانينها من قبل فرحات عباس نفسه لدى ولاية قسنطينة.

وكانت المادة الثالثة من القوانين تعرف بأهداف هذا التجمع هكذا : « يقوم التجمع بمهمة مباشرة تتمثل في الدفاع عن البيان الذي يعدّ تعبيراً عن فكر حزب ونزبه، ونشر أفكاره الجديدة، والإدانة الشاملة لتعسّكات النظام الإستعماري، ومنهجه العنصري، وتعسّفه ».

أما عن وسائل العمل، فكانت تتمثل في : « إنقاذ جميع ضحايا القوانين الإستثنائية، والنقمة الاستعماري، والإقناع وخلق تيار رأي عام في صالح البيان ؛ وتمويل الناس على فكرة إمة جزائرية وترغيبهم في أن يتم إنشاء جمهورية مستقلة في الجزائر، متحدة مع جمهورية فرنسية، مجددة ومناهضة للإستعمار وللإمبريالية، وخلق تضامن بين جميع سكان الجزائر سواء أكانوا مسلمين أو نصارى أو يهود، ومنحهم الإحساس بالمساواة والرغبة في العيش معاً وهو الأمر الذي يشكل، حسب تيمبوروغان (Renan) العنصر المكوّن للأمة (المادة 1V) . وهكذا أعاد فرحات عباس⁽⁶⁾ اتصالاته مع مختلف التنظيمات لتشكيل أحزاب الحرية والبيان.

«... وقد انخرط فيه العلماء مباشرة، وكذا رئيس حزب الشعب مصالي الحاج، وكانت أحاسيسنا مفعرة كذلك، أما الشيوعيون فقد رفضوا وعائثوني على التسرع، كانوا يفضلون الإعلان عن تجمع آخر : « أصدقاء الديمقراطية والحريّة المواقف على السياسة الإندماجية ».

« وكان المنتخبون المتحدثون حول البيان قد حصلوا على حسب ما كتب، في مارس وأفريل 1943 على تحرير المعتقلين والمحكومين السياسيين لذا فقد غابر مصالي الحاج سجن لامبيز (باتنة)، وفضى يومه الأول حراً في شقته في سطيف، وبعد إقامة قصيرة في الجزائر العاصمة، وضع رهن الإقامة المحروسة في بوغازي (Boghari) قرب شلالة (جنوب الجزائر) .

وقد زوّجه عشرين، وقد استنحب عملي، لكن مع بعض التحفظات، كان يثق بي ولكن دون أن يتحمل مسؤولية ذلك ؛ كان يدرك جيداً أنّه كان ينبغي فعل شيء، ومع ذلك كما قال لي،

« إذا كنت أثق بك لتجسيد جمهورية جزائرية مشتركة مع فرنسا، فعلى العكس من ذلك، لا أثق مطلقاً في فرنسا، فلن تعطيك فرنسا شيئاً ولن توضح إلا بالقوة، لن تمنحنا إلا ما نملكه منها».

وأنا شخصياً، كنت لدي ثقة في فرنسا التي نشأت على المقاومة لا يمكن أن نخذلها، ففي نظر الكثير من الأصدقاء كان من غير الواجب التفكير أن الشعب الفرنسي الذي عانى طيلة سنوات أربع الهزيمة الهلثية، لا يحقق نفعاتنا المشروعة.

كان الاحتلال قد هبّ فرنسا لتلقي أفكار جديدة، ولم أكن أجهل الصعاب وأنواع المقاومة التي كان عليها مواجهتها - وهي ذاتها على أية حال، ولهذا كانت تعبئة الجماهير أمراً ضرورياً.

« وقد بدى لي هذا الأمر ممكناً فمتطوعوا الجزائر كانوا قد انفكروا مع الهلثية تحت نظام فيشي وقد طأطأوا رؤوسهم، وكان المقاومون الفرنسيون في السلطة.

كانت هذه الحركة وكذا التعاون السلمي قد استلهمت في كل مكان في ظل المساواة بين المستعمرات القديمة والعواصم القديمة، فلم لا تكون هذه «الثورة» القانونية ممكنة بالقسمة للجزائر، وتونس والمغرب؟^[1]

مواقف حزب الشعب الجزائري

توضح هذه المقولة التفكير العميق لفرحات عباس ومواقفه وتمسكه بمبدأ تحويل وضع القانون، أي من دون عنف ومع شريك (الحكومة الفرنسية) مصمم على التعضي تماماً.

كان طرح فرحات عباس مقبولا من الناحية النظرية، لكنه كان يخطيء في تصور هذا الشريك الذي يتوقف عليه الحل الشاهشي، وفرنسا، في الحقيقة، لم تكن مستعدة البتة لقبول الشروط في هذا المسار السلمي للحل، بل على العكس من ذلك، فقد كانت سياسة هذا الشريك تتمثل في بيع الوقت دون أن نتصور أي علاقات أخرى غير القوة العنيفة.

أما مصالي الحاج ومناضلو حزب الشعب الجزائري، فكانوا قد كونوا فكرة واقعية عن الاستعمار الفرنسي ومكباته وهذا هو السبب الذي من أجله لم يمتحروا أي ثقة لهذا النظام الذي، على الرغم من وصول المفاهمين إلى السلطة، راح يواصل الاستجابة لمنطقه الخاص، وبهيم، ويستغل ويحافظ على وجوده عن طريق القوة.

ويقول الإنخراط في البيان والمشورة في تجمع أحباب الحرية والبيان، أظهر حزب الشعب أنه لم يكن من أنصار «الكل أو لا شيء» وترك الفرصة لمبادرة المعتدلين (مع الانبعاث على مواقف الخاصة) حتى تجعل السلطات الفرنسية تعترف بالقبضية الوطنية، مع أنه كان ملتزمًا بأن فرنسا لن تعطينا شيئًا ... وأنها لن ترضخ إلا بالقوة ولا تمنح إلا ما نلتك منها.

ونظروا لاستمرار السياسة الامبريالية وفروق تصور الكفاح في صفوف المركبات الثلاث للحركة الوطنية كما هي مشكلة. كان على حزب الشعب أن يتوحي اليقظة، وقد اجتهد في أن يطوّر أحباب الحرية والبيان، نحو موقف ثوري يكون أداة حرب فعالة من أجل التحرير.

ولم يكن وجود مناضلي حزب الشعب في وسط أحباب الحرية والبيان بمثابة «النواة النظامية»، كما كان بعضهم يدعي أحيانًا، فقد كان ناجمًا أساسًا عن الاتفاق على أفكار البيان ثم بعد ذلك عن الاتفاقات المبرمة بين الإتجاهات الثلاث لإعلان هذه الحركة

وكان ممثلو العلماء وفوجات عباس والمنتخبون يعرفون جيد النوايا السياسية لحزب الشعب وأهدافه وتحفظاته، وكذا نشاط مناضليه الثوريين.

وكان أمل هؤلاء هوروية جميع الإتجاهات السياسية الجزائرية نجتمع حول الفكرة الوطنية (خلافا لسياسة الإدماج) وهو الهدف الأدنى لأي تجمع، كان هذا في الواقع أمل الجماهير الشعبية في أن تربي الحركة الوطنية موحدة على أساس تطوعاتها إلى الإستقلال.

وقد شكل تأسيس أحباب الحرية والبيان (في 14 مارس 1944 بسطيف) حداً مهماً، فثورة الأولى التقى العلماء والمنتخبون وفوجات عيالم وحزب الشعب في التجمع نفسه الذي كان هدفه الإعتراف بالقضية الوطنية، ألا وهي « جمهورية جزائرية متحدة مع الجمهورية الفرنسية المتجددة».

وقد استقبل الراي العام الجزائري الإتحاد كما تمّ، بحماسة كبيرة، فقد كان يرى فيه وسيلة قوية للوصول إلى الإستقلال.

ويجب أن نوضح أن الغالبية العظمى من الجزائريين لم تكن تتطلع إلى العبودية الفرنسية إنّما إلى صيغة الوحدة بين البلدان العربية والإسلامية وبذا كانت تنظم إلى مواقف حزب الشعب.

وقد أعطى هذا الأخير تنازلات عن بعض مواقفه حتى يسمح بالإتحاد مع الثورات الإصلاحية وكان بنوي بذلك أن يضمن لأحباب الحرية والبيان دوراً ثورياً. كما كثف من نشاطاته حتى ينشر تفاهيمه (الاستقلال، العمل من أجل العربية، والتضامن مع الشعوب العربية والإسلامية والبلدان المستعمرة.)

وقد وضعته راديكاليته وطابعه الشعبي، وتنظيمه ونشاطه الفعّال في طليعة المعركة.

وبفضل مناضليه المخلصين، وأفكاره الثابتة منذ زمن طويل، كان هذا الحزب يمثل بحضوره أمام الجماهير الشعبية الضامن للتطلعات الوطنية. كما أنّ هذا الحدث كان له أثر كبير على الراي العام، إذ كان يستجيب لتطلعات موحدة للشعب ويفتح أمامه أفقاً جديدة.

وقد أحدث تأسيس أحباب الحرية والبيان وضعاً جديداً، وخلق شعوراً عاماً ملائماً لعموم الوعي الوطني.

وأصبح آخر انصار الإدارة الإستعمارية معزولين ومحيطين، فهذه الحركة بما لها من قوة، تستطيع أن تفضّل السياسة الإستعمارية عشية نهاية الحرب، عن طريق المطالبة بتطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وعليه فقد هيا أحزاب الحرية والبيان فتوة انتقالية واضعاً له كهدف ، تمديد الجزائريين على فكرة أمة جزائرية وبرغبتهم في تشكيل جمهورية مستقلة في الجزائر متحدة مع الجمهورية الفرنسية المتحدة، ماضية للاستعمار والإمبريالية.

وكانت فكرة فيدرالية ضمن الإطار الفرنسي تلغي فكرة الفيدرالية المغاربية، وهو ما كان بمثابة التراجع مقارنة بالبيان الأول.

وكل هذا للتنازل عن المصالح الفيدرالية من فوحات عباس وأصدقائه يعرض بالتزام أكثر على الصعيد الاجتماعي (أخذ في الحسبان سياسة حزب الشعب) .
والحقيقة أن البيان كان يعلن أنه «سيحارب أعيان الطبقات الحاكمة، ويدعو إلى المساواة بين النكس وحق الرفاهية والحياة والوطنية للشعب الجزائري» وكذلك «تكشف ممارسات ومؤامرات الفرنسيين وجميع القوى الرجعية والاقطاعيين المسلمين والفرنسيين. وجميع من لديهم مصلحة لها كانت في الإبقاء على النظام الاستعماري»^(٩).

ولم تكن الخطوة الحقيقية نحو الأمام أمر 7 مارس، كما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري^(١٠) وإنما إنشاء أحزاب البيان والحرية، الذي كان خبير فقرة إلى الأمام من قبل الحركة الوطنية.

ومن وجهة النظر هذه، كان صحيح (أ. ح. ب.) يمثل تعبيراً مهماً إن لم يكن حاسماً، في تطوير التيارات السياسية والقوى التي تمثلها، فالنظير الواضح للأصلاحيين نحو القضية الوطنية التي كان يدافع عنها تيار حزب الشعب كان يشكل بذلك الضغط على الجماعات.

وتدخل هذه الأخيرة في الحياة السياسية هو الذي سيلعب دوراً ذا أهمية متزايدة ويحدد محتوى الحركة الوطنية. وقد تركت سياسة الشخصيات أو الأعيان مكانها لترويجاً لسياسة قوى القاعدة والمنظمات التي تعكس تطلعاتها.

ومنذ ذلك الحين وجدت الأثرة الاستعمارية التي كانت تستطيع حتى أن تؤثر في الأعيان وتسيطر على الحركات المطالبة (النضالية) وتغزل الشيلو الثوري (ح. ش. ج.) مستعملة القمع، نفسها أمام وضع جديد.

كان في مواجهتها حركة وطنية موحدة، وإن لم تكن ملتحمة بعد، فهي تستمد قوتها من الجماهير الشعبية، التي يحركها بعمق هي أيضا الثبات الثوري، وكانت هذه الإدارة تكاد تنفاجا بتجسّر هذه الحركة التي عرفت خلال بضعة أشهر نجاحا معتبرا.

وقد كتب فرحات عباس «... خلقت الحركة النجاح الذي نعرفه، وقد وصل 50.000 انخراط إلى العفر الاجتماعي الكائن بـ 6، ساحة الكلودينال لافيغري (Cardinal Lavigerie) بالجزائر العاصمة...»⁶⁰.

وعدد المنحوظين هذا، الذي قد يبدو مبالغيا فيه، ليس فيه ما يحيد بالقياس إلى الحماسة الشعبية، التي كانت سائدة في تلك الوقت، وقد تم تشكيل أكثر من 150 فرعا لأحباب الحرية والبيان في كل أنحاء الجزائر.

وبعد أن استعدوا الشجاعة من توسّع أحباب الحرية والبيان، غيّر الجزائريون الذين ظلوا زمنا طويلا حبيسي الصمت والخضوع للنظام الاستعماري، سلوكهم ورفضوا رؤوسهم، ولم يعودوا يرضون بالإحتقال الذي كان مسلطا عليهم بصورة يومية من الإدارة وغالبية الأوروبيين.

وقد برز السلوك الجديد للجزائريين برفضهم لأي إجراء احتلالي والدفاع عن كرامتهم.

وقد أثار هذا الخوف في الأوساط الاستعمارية وأجج حقد «العربي» الذي في ما مضى يعامل بأحتقار، وقد انتشر التوتر بين الشعب الجزائري من ناحية والإدارة الفرنسية والأوروبيين من ناحية أخرى، غير القدر الجزائري يرمّته.

وقد أظهر هذا الإنقسام بصورة متزايدة وجود قوسين رئيسيين: «ألا وهما الشعب الجزائري من ناحية، يؤكد إرادته في التحرّر ومن ناحية أخرى الاستعمار الذي يجتهد في الإبقاء على علاقات الهيمنة والاستغلال. وتعود هذه المواجهة في الحقيقة إلى فتوة الغزو الفرنسي، وقد عرفت عبرات متعذّدة، من الكفاح المسلح إلى المقاومة السلمية.

غير أن القمع المتواصل الذي كان مسلطاً على الشعب الجزائري جعل بعض الكتاب أو السياسيين يعتقدون أن المستعمرين كانوا قد أجبروا على أن يقبلوا نهائياً بالاستعمار كأمر واقع، وكانت وجهة النظر هذه قائمة على السلوك اللين الراضح للأقلية السياسية وبعض ذوي الإمتياز لدى النظام الإستعماري.

كان هؤلاء يلعبون دور الوسيط، ولكنهم لم يكونوا في الحقيقة سوى ظلّ لمواجهة بين الشعب الجزائري والاستعمار، وكان «إخلاصهم» المتكلف يرمي إلى إخفاء هذه المواجهة ذاتها، مما كان يتيح لمتلقي هذا الإستعمار أن يمتدحوه ويظهروا الجزائر على أنها بلد «مسالم» وبالتالي هادئ للوطنية، ولا يعاني أية مشكلة وطنية.

كما أنه عندما فرضت هذه الأخيرة نفسها بهذه القوة، أصاب الأوساط الإستعمارية خوف غريب.

وما دامت التظاهرات الوطنية تتم على صعيد التيارات السياسية مثل حزب الشعب الجزائري، فالخطر لم يكن يظهر بحجمه هذا للسكان الأوروبيين الذين خدّتهم الدعاية الكاذبة التي كان يمارسها المعمارون وطمانتهم إنارة كانت تحرس على حمايتهم وقمع أي مسلسل بنوي الإمتياز منهم.

ولكن بمجرد أن بدأ الجزائريون يظهرون من خلال سلوكياتهم اليومية التغير الذي طرأ على علاقاتهم بالاستعمار، شعر الأوروبيون أن وضعهم المهيمن قد أصبح عرضة لتهديد فعلي.

ولأنهم اعتادوا على معاملة «الأعالي» بدونية، فلم يستطيعوا أن يتقبلوا أنه بإمكان هؤلاء أن يعتبروا أنداداً لهم وأن يطالبوا بأن يحترموا بصفتهم بشراً كاملي الإنسانية.

وكان الشعور بالكرامة الذي كان المستعمرون بصرون على فرضه، يعد في نظر الأوروبيين تعدياً على الرقعة التي كانت الغالبية الساحقة من الأوروبيين تدعيها لنفسها.

وقد أثار هذا السلوك الجديد مخاوف كبيرة لدى هؤلاء وأجج في الوقت ذاته مشاعر العدوان لديهم تجاه الجزائريين، وقاموا هم الفرنسيون الذين حاولوا بهم هذه الحاجة الملحة إلى الكرامة التي كان يحسها شعب الطالما ربح تحت ثير التل- كان النوق إلى الكرامة بتجاوز غيره من الحاجيات الأخرى، كم كانت كبيرة⁽¹²⁾.

هؤلاء الفرنسيون القلائل لم يكن يرون من سبيل للقضاء على الظلم سوى المساواة في الحقوق مع الفرنسيين وتحسين ظروف المعيشة لأقلية جزائرية. لم يستطيعوا إدراك البعد الجماعي لهذه الحاجة إلى الكرامة الوطنية التي كان ينطلق إليها الشعب الجزائري.

كما أنه ورغم نداءات فوجات عباس ونشاطه إزاء الأقلية الفرنسية، فقد انضمت هذه الأخيرة إلى صف المعمرين وعملت أكثر البهرة التي كانت تفصلها عن المسلمين.

مواقف الحزب الشيوعي الجزائري :

كان عمل الحزب الشيوعي الجزائري، الذي كان هدفه الثابت هو تطوير تكوين الطليقة البروليتارية على أساس الانفتاح الاجتماعي، بعيدا عن أن يردم هذه البهرة، وكان العمال الأوروبيون ينضامن على عدد معين من المطلب الاجتماعية والاقتصادية ويتوقعون تحسيدا حين كان النضامن يمكن أن يؤدي إلى اندماجهم في الوطن الجزائري. وقد تخلى جزء من الجزائريين (من الحزب الشيوعي الجزائري) عن التطلعات الوطنية للغالبية العظمى من الجزائريين، حتى يوافقوا الأوروبيين وقبلوا الاندماج في نظام فرنسي (ديمقراطي واشتراكي وبروليتاري). ولم يأت هذا النوع من الاتفاق، زيادة على الضعف العددي للحزب الشيوعي الجزائري، بأي بادرة لحل المشكلة الرئيسية للتحرير الوطني⁽¹³⁾.

كلن هذا الحل سيتوقف أكثر فأكثر على عمل الجماهير العريضة للشعب الجزائري. ولم تكن لتنتج سوى عن علاقات القوة الجديدة، لا على سعيد طليقة اجتماعية محدثة، وإنما على سعيد جميع القوى الشعبية الطامحة إلى وضع حد للهيمنة الأجنبية بكل أشكالها.

وكان العداء بين معسكر الجزائريين ومعسكر الأوروبيين لا بد منه، لأن الأوروبيين رفضوا أي اندماج في المجتمع الجزائري، وكانوا على العكس من ذلك يعملون على تعديره وتعويضه بمجتمع تسوده قيم ومصالح أقلية وضعت بالقوة وفصلها عن المجتمع الجزائري للتاريخي.

ومن الضروري أن نشير إلى أنه بعيدا عن الاختلافات في البرامج أو المواقف السياسية، كان الخلاف الحزبي يخص طبيعة المجتمع الذي كان يفترض أن التئصال يتم من أجله.

ولطبيعة المجتمع هذه هي التي أخطأها الحزب الشيوعي الجزائري إذ كان ينكر تلويخاتها وخصوصيتها والقيم الأساسية التي كانت الجماهير الجزائرية تؤمن بها. وبسبب إيديولوجيته واستراتيجيته وتركيبته العشرية، لم يكن الحزب الشيوعي أهلا لأن يخطط بالتطلعات العميقة لهذه الأخيرة. وقد عرف تجمع أحباب الحرية والبيان النجاح لأنه كان يتعاضد من خلال هذه المركبات الثلاثة مع تطلعات المجتمع الجزائري الحقيقي الذي كان يروح تحت الهيمنة والاستغلال.

ومنذ تأسيس أحباب الحرية والبيان، أثبت هذا الأخير بصورة متزايدة أنه مدرك لإمكاناته ويحاول حتى أن يتجاوز القيود المعتدلة والبيان.

وكان الحزب الشيوعي الجزائري يستهين بإمكانيات الكفاح لشعب برمته. وراح يواصل سياسة الإجماع الوهمية التي كان يأمل أن يراها تطبق بفضل مشاركة الوزراء الشيوعيين في السلطة، تحت راية الصراع الحقيقي.

ولم يكونوا يعترفون أنه في بعض المراحل الهامة من التاريخ، كانت مصالح الطبقة قد تقلصت لصالح مصالح الجماهير الشعبية، شريطة أن يكون لهذه الأخيرة تنظيم، وكان ذلك التنظيم هو حزب الشعب الجزائري.

ففي هذه اللحظات، كان مفهوم الوحدة الوطنية، وعن طريق القوى الأساسية التي كانت تحركه، يُعطي محتوى ثوريا بينما كانت مفاهيم الهوليتواريا والصراع الطبقي، كما كان يطبقها الحزب الشيوعي الجزائري، رجعية موضوعيا.

حقيقة أن البيان لم يكن العلاج الشافي، ولكنه كان يمثل إطار كفاح ضدّ الإمبريالية وفي ذات الوقت مجالا تتبلى فيه أفكار الاتجاهات التي تكونه. فكل واحد من هذه الاتجاهات كان له خياراته، وأفضليته.

على سبيل المثال، لم يكن وجود حزب الشعب في أحباب الحرية والبيان يعني تخليه عن خياراته، إنّما إمكانية تشاؤمها مع الأغلبية لأنها كانت تتلاءم مع المصالح الأساسية للشعب الجزائري، ومن ناحية أخرى، لم يكن يجهل هشاشة أحباب الحرية والبيان، ومحدودية على صعيد التنظيم والكفاح.

وقد سخر جميع خبرته ومناضليه للمتموسين ليؤدي دور العماد الذي يستند عليه أحباب الحرية والبيان ليجعل منها حركة مهيكلّة قادرة على التحرك والدفاع عن تطلعات الشعب الجزائري، موسعا بذلك أكثر فأكثر حضوره في وسط الجماهير التي كانت حادلا خصباً للأفكار الثورية.

وخلال هذه الفترة كلّها (منذ تأسيس أحباب الحرية والبيان في 14 مارس 1944 إلى غاية مؤتمر مارس 1945) بدأ حزب الشعب (وكان ما يزال غير معترف به) نشاطا كثيفا وبعمق في المدن والأرياف، وشارك في إنشاء فروع أحباب الحرية والبيان، وأنشأ بعضها هو بنفسه، وكثيرا ما كان مناضلوه عينهم هم محرّكوها الوثيقيون.

ولكنه على سبيل الجذر، حافظ على هيكله الخاص سرّيا لينفاد أي احتمال، إذ كان يدرك أن ضربة قوية من الإدارة أو الخيانة في وسط أحباب الحرية والبيان لم يكونا أمرا مستبعدا، إذ كانت الحركة ما تزال غشّة جدّا وتكبر بسرعة كبيرة في جوّ من الحماسة العامة.

وكان حزب الشعب يحاول أن يحول هذه القوة الكمية إلى طاقة نوعية بأن يناقش فيها مواضيعه عن الاستقلال والتضامن العربي والإسلامي والمنافع للإمبريالية.

وكان أحباب الحرية والبيان يتطور في هذا الإنجاه. معاً كان يقضي على آمال
«الإصلاحيين الفرنسيين» وأتصور إجماع الجزائر في «الثق الفرنسي» في حين
كان هذا البلد جزءاً لا يتجزأ من حضارة أخرى.

وقد استمر تمسك الشعب الجزائري بقيمه وشخصيته العربية الإسلامية. بلعب
دور الوسيلة الأنجع للتصدي لجميع المحاولات التي كانت ترمي إلى تزيينه في
مجموع. كانت إيديولوجيته نزاعة للهيمنة، والإستبعاد واستغلال الشعوب الأخرى.
ولم يكن الشعب الجزائري ليتنازل عن ثوابه، ولا لتبيع روحه مقابل بعض
الإصلاحات التي كانت مصلحتها قبل كل شيء. معي إيجاد بطون للإستعمار وتبرير
نظام الإستغلال. كما أن تطورات هذا الشعب كان يجب أن يتكفل بها في مجموعها
ويُدافع عنها بكل قوة وبجميع الوسائل.

وهذا ما كان حزب الشعب يتشبث به، منذ سنوات طوال، ولذا فلن يتخلى وقد
تطور الوضع بما هو في صالح طروحاته، عن موقفه الطلائعي وبترك لرجال
يحملون قناعات وطنية معتدلة أمر التكتل بمفردهم بنزوية الحركة.

ودون أن نتفحص من فضلهم أو ضررهم، بأي حال، فإنّه من الواجب أن نلاحظ
أن تاريخهم حديث العهد لا يؤهلهم للقيام بهذا الدور وكم هو صعب، هذا زيادة على
أن البلد كان يدخل أكثر فأكثر في مرحلة ثورية.

كان عمل حزب الشعب يتروجم إبتدائه العالي للمسؤوليات تجاه الجماهير
الشعبية، ولم تكن هذه المسؤوليات تقتصر على معركة بلا طائل من أجل قنوا
مكانة، بين شخصيات أو فصائل إنما هي إيجاد الظروف الضرورية للنمو الدائم
الذي لا رجعة فيه لحركة وطنية.

ولقد كان حزب الشعب للشريك الأهم في هذا التجمع، وكان عمله ينزع صراحة
إلى توجيه هذه الحركة نحو الطروحات المذكورة أعلاه وكان مناضلوه يناقشون
هذه الطروحات ذاتها أمام الجماهير ومناضلي الإتجاهات الأخرى الذين كان الكثير
منهم يشاطرون توجيهاً تصور هذا الحزب.

وكان أولئك الذين ينشرون هذه الأفكار على ، أنوية أحباب الحرية والبيان من أنصار سياسة الإدماج بدرجات متفاوتة.

وكان منهم موبت الريبة والإنتقامات في صفوف هذه الحركة. وعليه فقد كانوا يجتهدون في أن يخلقوا فيها التناقضات. فاعلمهم أن الثورات التي يتألف منها أحباب البيان والحرية لطالما كانت منقسمة وكانت أحيانا تتقاتل وأنها لم تنصهر بعد في التنظيم نفسه.

كانت الإنتقامات ما تزال قائمة وكان لا بد لها أن نزول مع الزمن وكنا الصراعات والتناقضات الجماعية. ولم تكن الحركة حديقة الإنشاء قد تمكنت بعد من تجاوز بعض التناقضات. حتى أن الإبرة كانت تراهن على أن هذه التناقضات عيها ولا تأثر جهداً إن وجدت الفرصة. كي تزيدها تفاقمها، لأنها بوغبت من قبل حركة الجماهير القوية التي حوكت بسرعة كبيرة العلاقات بين الإستعمار والشعب الجزائري فقد راحت تحبك مؤامراتها في الخلل كعادتها.

وعاما بعد إنشاء أحباب الحرية والبيان، وضع النزوع إلى الصلابة في داخل الحركة، الجزائر في تلك حركة تحوير الشعوب والكفاح ضد الإستعمار، كما أن تطوّر الوضع الخارجي خلق ظروفا ملائمة للحركة.

السياق العام وتطور الوضع الخارجي

كانت الحرب العالمية الثانية تدنو من نهايتها، وكانت الجيوش السوفياتية تدحر بسرعة القوات الألمانية نحو الغرب، بينما كان الأمريكان والإنجليز وحلفائهم الذين نزلوا عام 1942 في شمال إفريقيا وفي فرنسا عام 1944، ينسحبون خذاتها على ألمانيا النازية.

ولم يكن أحد يشك في نهاية هذه الحرب وفي أن استسلام ألمانيا بات مسألة بضعة أسابيع أو بضعة أشهر على أكثر تقدير.

وكانت الدعاية ضد النازية والفاشية تضرّب أطرافها، وعود تحرير جميع الشعوب تعلا الخطب والتصريحات^(١٤) خصوصا عند الأمريكيّان بقبادة روزفلت. وكانت تغذي آمالا كبيرة لدى الشعوب التي كانت ضحية الاحتلال والاضطهاد. هل كانت الشعوب الإستعمارية ستترى وضعها بتغيير لصالح النفيرات في العلاقات الدوكية التي ننسج على أعينها ؟

هل سنشهد لزساء نظام ديمقراطي يحترم الحقوق الأساسية للشعوب في الحرية والإستقلال الوطني ؟

كان أكثر المتشككين مع ذلك يعتقدون أن هذه النفيرات الكبرى كان من شأنها أن تسهل معركة التحرير. وكان ميثاق الأمم المتحدة^(١٥) ينصّ جيدا على «حق جميع الشعوب في اختيار شكل الحكومة التي يولجون العيش في ظلها»

ومع ذلك فإن المثل الديمقراطية التي نشرها «الحلفاء» كان ينافسها موقف القوى الإستعمارية القديمة وتحاليل الولايات المتحدة الأميركية التي كانت تميل إلى استبدال أشكال هيمنة جديدة بالإستعمار التقليدي.

وكان الجزائريون يتابعون بكثير من الإهتمام سير الأحداث جميعا، ولكنهم أبدوا اهتماما خاصا بالحركات السياسية للبلاد العربية والإسلامية على غرار المغرب وتونس وليبيا ومصر وخاصة سوريا ولبنان وفلسطين.

كان كل من المغرب وتونس يشهدان وضعاً كوضع الجزائر، رغم وضعهما القانوني كـ «دول تحت حماية فرنسية» وكانت الحركات الوطنية خاصة «الإستقلال»^(١٦) والنسور الجديد، تكافح من أجل التحرير وتستخدم بنفس الإمبريالية العنيفة التي تواجهها الحركة الوطنية للجزائرية. وكانت تتعرض للهيمنة نفسها وتعاني القمع ذاته.

إفريقيا الشمالية

في بداية عام 1944، كان المغرب مصوحا لأحداث خطيرة تعود لفرض الحماية، أن نأخذ بعين الإعتبار المطالب الوطنية التي قدمها الإستقلال على شكل

بيان للسلطان محمد الخامس إلى المقيم العام وإلى ممثلي الحلفاء⁽¹⁷⁾ وكان قادراً
 الإستقلال أمثال أحمد بنعراج ومحمد اليازيدي قد اعتقلوا، بحجة باطلة تتمثل في
 الجوسسة للعدو، وسرعان ما نظمت مظاهرات شعبية حاشدة، في المدن الرئيسية
 للمملكة للإحتجاج على هذا التعسف، فتم قمعها من قبل قوات حفظ النظام للإقامة،
 الأمر الذي أدى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف المناضلين.
 زبهدا أظهرت السلطات الفرنسية رغبتها في كسر الحركة الوطنية المغربية
 والتصدي لأي تطور في اتجاه التطلعات الشعبية، ولكنها فوبلت بنتيجة عكسية؛ إذ
 تماسى الشعب المغربي أكثر مع حركته الوطنية التي كان الملك محمد الخامس يلعب
 فيها دور الزمن الوطني، وهذا على الرغم من مرجة القمع التي سلطت على الوطنيين.
 وفي تونس، توسعت الحركة الوطنية وواجهت السياسة الإستعمارية الفرنسية
 نفسها والتصورات الرجعية المطبقة على مجمع المغرب من قبل C. F. L. N.

ولم تكن هذه الأخيرة تتردد في التصدي لكل الحركات الوطنية، ووسط
 الغموض الذي كان يسود في تونس عند وصول قوات «الحلفاء» فقد تأور كي يفتح
 الأمريكان والإنجليز بالموقف المؤيد للألمان الذي كان يقفه القادة التونسيون (كما
 في المغرب) والمتعتلين أساساً في موقف الباي منصف وبورقية.

ورغم ضعف هذه الإتهامات فقد عزل الباي وأرسل إلى إقامة في الأغواط، ثم
 إلى شرشال (الجزائر العاصمة) ثم باو حيث مات عام 1947⁽¹⁸⁾

وبعد القوة، أظهر الرأي العام التونسي سطحه على السلطات الفرنسية، وزاد
 حجم الحركة الوطنية إلى درجة أنه حرم القائم من «متحدثين مقبولين» فكان هذا
 الأخير مجبراً أمام تصاعد التطلعات الوطنية التونسية على منح بعض الإصلاحات
 الطفيفة (كما في الجزائر) حتى يستعملها لمحاربة هذه التطلعات الوطنية نفسها.
 وقد شدد على العكس من ذلك هيمنته وسيطوته على الدوائر الرسمية المقروضة من
 قبل (الحماية الوزارات والمصوبيات التونسية).

وعن طريق الحماية وكذا الباقي الجديد سيدي لعين، منزوع الإقامة، كان المقيم الفرنسي يقوم فعلياً بالبلد، مضاعفاً بذلك تفادى الإدارة المباشرة دون احترام لما ينص عليه الوضع القانوني للحماية ، وهكذا كانت سياسة الـ C. F. L. N. هي نفسها في جميع بلدان المغرب، رغم الأوهام القانونية، في المغرب والجزائر وتونس.

وكانت تتوحد في شكل قمع، وقوة، التصدي النظامي للخطاب الوطني والإبقاء على العلاقات الاستعمارية عن طريق القوة.

وكانت هذه السياسة تميل إلى تدمير الحركات الوطنية التي توظف تطعنات الشعب وتعتبر عنها وإلى عزلها جميعاً عن بعضها البعض، وفي ذات الوقت كانت تحلّوب بعنف الطابع العربي الإسلامي لهذه التطعنات مكثفة من جهودها لفصل المغرب عن فضائه الطبيعي العربي الإسلامي هي في الحقيقة التي تتصدى بصورة أكثر قوة للسياسة الفرنسية الإمبريالية والهيمنة الغربية.

وكانت الإيديولوجية الأمبريالية التي تقوم أساساً على مبدأ تفوق القوات الغربية خاصة قوة فرنسا، مصدر إلهام الفكر السياسي للقادة الفرنسيين، إذ كان هؤلاء يرون في الحركات الوطنية العربية الإسلامية خطراً يهدد بالوجود الفرنسي، أي في الحقيقة النظام الاستعماري للإستغلال والهيمنة.

كما كانوا يحاولون عن طريق الإصلاحات الصغيرة أن يكافحوا ضد هذا الخطر، ويصعدوا إلى الأبد قبضتهم على بلدان كانت شخصيتها ومصالحها الوطنية تختلف عن مصالح وشخصية البلد المستعمر.

وكانت عودة انبعاث الحركة العربية الإسلامية تشكل قوة معنوية كبيرة للشعوب العربية التي كان ممثلوها يأخذون ذلك في حساباتهم، إذ عدا بعض الفروق، فقد كانت مشكلات هذه الشعوب واحدة، ألا وهي التحرر من ربطة الأجنبي وإقامة علاقات جديدة مع بعضهم البعض ومع المجتمع الدولي.

أما الـ C. F. L. N. فبدلاً من أن يفهم الاضطرابات التي كانت تحدث في العالم والحاجات إلى تحرير الشعوب، راح يركز بهيئته السياسية التقليدية (الإستعمارية). وقد بدأ ممثلوه في المغرب غير متريكين للتغيرات وراحوا ينصرفون وكانهم في عز أيام الإستعمار.

وفي المغرب، كما في تونس والجزائر، كانوا يرفضون أي حديث عن التطلعات الوطنية للشعوب، حتى ولو كانت في إطار (الحكم الذاتي) (الذي كان ينص عليه الدستور والحركة الوطنية المغربية والبيان الجزائري).

ولم يكونوا يرون في هذه المطالب، كما صرح به «الفائز العام» PUNAU^(١) سوى طموحات تهدف إلى إعادة امبراطورية الخلفاء، في كامل مجدها، كما كانت في القرنين 12 و 13، جاعلين من السلطان والباي، ليس شريكين لغرنا، وإنما أعضاء فاعلين في الجامعة العربية.

وكانا يعتبران المغرب «كونسرفاتورا عظيمة فرنسا»، «... ذا قيمة إستثنائية من وجهة نظر المكانة التي تستطيع فرنسا ويجب عليها أن تحتلها في العالم». وبهذا المعنى نفسه، يتجه تصريح الجنرال CATROUX، في أكتوبر 1943 في بروميه T. A. M^(٢) والذي يهاجم فيه العروبة والمغربية في آن معا، ففي نظره: «... يجب على شمال إفريقيا أن يتخلص من جاذبية الشرق لهدور في ذلك فرنسا ولا يمكن للمحيطين الشمال أفريقيين أن يدرجا إلا في كنفيندالية للأوطسي الفوضوية».

مثل هذا التصريح وغيره كثير حول «الروابط الوثيقة بين فرنسا وملكياتها» كان من شأنها أن تجعل الحركات الوطنية أكثر راديكالية، وتقرب زمن المواجهة والحسومة، بين هذه الحركات والإستعمار الفرنسي المصمم على سدد الطريق أمام كل مطالب وطنية الذي بلغ عام 1945 نقطة اللأرجوح.

الحركة العربية، سوريا - لبنان

كانت معركة التحوير في كل من سوريا ولبنان الذين كانت فيهما السيطرة الاستعمارية أقل وطأة منها في المغرب، تأخذ منحى الثورة التي كان يتعين للإستعمار أمامها أن يوضح ويعترف بالإستقلال لهذه البلدان.

وقد وصت البلدان العربية الأخرى وضعها ووزعت تدريجيا النفوذ الأجنبية. وقد ترحم هذا الوعي عن طريق سياسة تقارب، عجلت وتيرتها تطلعات الجماهير العربية إلى الوحدة.

وقد تجسدت بعد عدة اجتماعات، عن طريق تأسيسه في مؤتمرهليلير بوليس، في 14 أبريل 1943، لجامعة الدول العربية التي بحث مجيئها أملا كبيرا في جميع شعوب العالم العربي الإسلامي.

كان كل من الشعوب والمناضلون في المغرب يتابعون باهتمام عميق أحداث المشرق خاصة المحادثات التي كانت تجري فيه منذ عام 1943 لتأسيس وحدة عربية لم يكن شكلها قد حدد بعد، وكانت هناك عدة أشكال ممكنة،

(1) دولة فيدرالية ذات سلطة سياسية مركزية

(2) دولة فيدرالية ذات برلمان مركزي ومجلس تنفيذي له مطلق السلطات السياسية.

(3) كنفيدرالية يركز فيها على التنسيق والتعاون.

ولم تكن للممثلين العرب الجراة الضرورية لإنشاء وحدة حقيقية فاختلروا شكل تنسيق وتعاون بين الدول، ورغم ضعف مستوى الاندماج في هذه الصيغة، كان اجتماع فيفري وملوس 1945 في القاهرة لوزراء الشؤون الخارجية، لتأسيس جامعة الدول العربية، يمثل نجاحا في نظر الجماهير. وبعد التوقيع في 22 مارس 1945 على ميثاق الجامعة، من قبل مصر والعراق ولبنان وسوريا والعربية السعودية والأردن كلل الرأي العام العربي يرى في ذلك بداية تجمع كافة الشعوب العربية.

وقد كان لتأسيس الجامعة العربية، الذي يعتقد اليوم أنه متواضع جدا، سدى كبيرا عبر جميع العالم العربي، وقد وجد فيه المغرب الذي كلل تحت وطأة الاستعمار تنافسا ليعجل في تحريره ويلتحق بالدول الأخرى.

وكان هذا المد من التحرر والوحدة بين الشعوب العربية يمثل خطرا على الإمبريالية العالمية. مع أن بعض القوى كبريطانيا العظمى لم تأخذه مأخذا سيئا بادئ الأمر.

وقد لوحظ بسرعة أنه كان يعتمد قوته من تطلمات الجماهير وأنه يوشك أن يزعر حتى قاداته والاستراتيجية الإمبريالية. وكان لهذه الأخيرة رهان آخر في جمعيتها، فاستندت على الصهيونية في فلسطين، لتتصدى للحركة العربية للتحرير، معرقة إياها ومضاعفة من معارضتها (كانت غالبية الدول في ذلك الوقت متأثرة بتقلات بالقوى العالمية الكبرى).

كان ذلك إذن جبهة عريضة للكفاح ضد الإستعمارية والإمبريالية تنمو عبر العالم العربي وتندمج في حركة التحرير لجميع الشعوب في العالم، وإفريقيا وآسيا (مثل سينغام، والهند، وأندونيسيا حتى تقتصر على أكبر الدول فقط).

ولم تكن الجزائر لتتجاهل هذه الأحداث والتغيرات. وفي هذا السباق كانت الحركة الوطنية في هذا البلد تكافح وتبحث عن أفضل السبل لبلوغ أهدافها في التحرر.

وقد عرفت هذه الحركة التي كانت قد توحدت ابتداء من عام 1944 في شكل أحباب البيان والحرية (يضم المركبات الثلاث : حزب الشعب والعلماء وفروحات عباس) امتدادا سريعا على سعيد الجماهير، وقد عجل تحولها الداخلي والموقف المنشد للإدارة الفرنسية والنهاية الوشيك للحرب، انعقاد مؤتمر وطني لتكثيف هذا التجمع مع المتطلبات الجديدة للكفاح سواء في الداخل أو في الخارج.

الهوامش

- (1) استقبلت كثيرا في شرح خطاب رئيس الـ C. F. L. N. وفي التصويت (12 ديسمبر 1943) ومؤتمر بولافيل (جانفي 1944) على اعتبارها مراكز دعوة لإزالة الإستعمار. كان الأمر يتعلق ببساطة بإعادة تكييف الإستعمار مع التغيرات التي طرأت في فرنسا والجزائر والعالم، بهدف مواصلة الأعداء نفسها بالوسائل نفسها، إنما بلهجة مختلفة.
- (2) النمثيل بالنمساوي (أو بالأحرى بالألماني) في الإقليم الفرنسي، الذي كان يعتبر إصلاحا جريئا كان قد طالب به عام 1920، الأمير خالد (ف. عباس القليل الإستعماري).
- (3) بقي الـ 11 ملايين جزائري مسلمين، في المعسكر الثاني أي مواطنين من الدرجة الثانية.
- (4) كان الشروعيون يؤيدون وجهة نظر الـ C. F. L. N. مع بعض الفروقات. كما في زمن الجبهة الشعبية، فالبنية لهم، كانت هذه المشاريع تحتوي على «إصلاحات تدريجية» في حين أنها استعملت كوسائل للقضاء على التنضال الوطني.
- (5) الثورة الإستراكية عدد 7 مجلة سياسية وثقافية وأيديولوجية تصدر في باريس عن الطبعة الاشتراكية ص 25.
- (6) في بلكور باعرت مجموعة من الشباب بجمع أسلحة خفيفة، ولهذا الغرض، لم يتروك هؤلاء الشباب في الذهاب للحصول عليها من المعسكرات الأنجلوأمريكية مضطرين بحيراتهم.
- ولم تكن هذه الحالات معزولة على التراب الجزائري، فبوضعنا عضوا في اللجنة المركزية الشباب للجزائر الكبرى (وكتلك في هذه المجموعة)، فقد استدلنا أن نلاحظ أن هذه الإنشغالات كانت مشتركة بين الكثير من العناصر.
- (7) La nuit coloniale, op cit p. 150.
- (8) idem.
- (9) Du manifeste, p. p. 61, 63.
- (10) عمل لوزان: المجلس الوطني التأسيسي 3 أبريل 1946.
- (11) فرحات عباس المرجع السابق.

(12) كانت الدعاية العظمى من الشعب خاضعة لنظام الاستغلال، في ظل ظروف حياة وعمل مزدوجة.

(13) على العكس، كانت «سيفاة الانتعاج» المقصورة في الأمر 7 مارس 1944، نسوية، في الواقع، عكس الاستقلال الوطني. فبعد أن تحدث نيفيدا في السياسة (على غرار الإصلاحيين) وانتهاز الفرصة للإنخراط في استفتاء البيان والحرية، وأخيراً يتمادون في الخطأ وعزل أنفسهم بإنشاء «استفتاء الديمقراطية والحريّة».

(14) منذ الفتح جانفي عام 1942، تعهد الحلفاء عن طريق «إعلان الأمم المتحدة» ما عدا نظام سلم وأمن فعال، بعد الحرب.

(15) حذرت المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة بـ «ديبارتون أوتكس» في سبتمبر عام 1944، وأعد ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو (25 أبريل - 25 جوان 1945)، ونهت عن الحفاظ على السلام، واحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، النطاق عن بعض الحريات، المساواة بين الأفراد والأسمه تسكين الزكي الاجتماعي وتوفر أفضل الشروط المعيشة في محيط أكيد من الحرية.

(16) تأسس حزب الاستقلال في ديسمبر 1943

(17) وقع هذا البيان من طرف العديد من الشخصيات والتي طلبت به بالإصلاحات من بينها استقلال المغرب استقلالا كاملا تحت زعامة سيدي محمد بن يوسف

(18) شكول اندري جوليان، أفريقيا الشمالية نسوية، ص 91.

(19) ذكره شكول اندري جوليان، المصغر السابق

(20) نفس المرجع.

الفصل الثامن

التوجه الراديكالي لأحباب البيان والحرية

أحداث ماي 1945

بلغ تجمع أحباب البيان والحرية ذروته في وبيع سنة 1945، وفي كلفه أخذت الأكثر التحريرية تنمو وتنتشر في الأوساط الشعبية. وكان حماس الجماهير وتعبثهم حوله قد لغت أنظار السلطات الاستعمارية إليه، فاحتلت الأوضاع السياسية في الجزائر المرتبة الأولى في اهتماماتها.

وبالرغم من أن برنامج التجمع كان معتدلاً نسبياً إلا أن الرأي العام الجزائري كان قد نشبّع بفكرة المطالبة بالاستقلال. وهذا ما جعل التوجه السياسي للتجمع ينتمي مع التيار الثوري (من النجم إلى حزب الشعب). وكانت الإدارة الاستعمارية تعمل دون مواردة على خلق حزب الشعب وتقييد دوره الطلائعي في صفوف أحباب البيان والحرية.

وبالرغم من أن تلك السلطات كانت قد حلت حزب الشعب عشية الحرب العالمية الثانية إلا أنه صار متعمداً على العمل تحت طائلة الاضطهاد؛ فكيف أسلوب نشاطه بحيث يتماشى مع ظروف العمل السري وبضمن له المواصلة؛ فباضل تشبث هذا الحزب بمبادئه؛ اتجه التجمع نحو التطور في مطالبه وساهم في دفع الحركة الوطنية إلى مصاف أقوى الحركات التحررية التي واجهت الدول الاستعمارية.

وباضل تجنر حزب الشعب الجزائري في صميم الفئات الشعبية؛ تمكن من مقاومة كل أشكال القمع التي سلطتها الإدارة الاستعمارية عليه.

عندما تعاون حزب الشعب مع أحباب البيان والحرية؛ ساهم هذاضوء في إضفاء الصبغة الشعبية على التجمع حيث انخرطت الفئات الشعبية في صفوفه

بكل ديمقراطية، وتبوء حزب الشعب الجزائري مكانة معتبرة في التجمع ورجح الكفة لصالحه. ومن ثم أصبحت مطالب تجمع أحباب البيان متطرفة في حقولها. كان الجدل قائما حول الأفكار والعباءات المتعلقة بالصعدين الداخلي والخارجي، فعلى سعيد التنظيم الداخلي للتجمع، كان المسمى هو توسيع الطروحات الثورية لحزب الشعب، وعلى الصعيد الخارجي كان الهدف ضرب السياسة الاستعمارية.

نجح حزب الشعب الجزائري في تجميع كافة طروحاته لأنها كانت منسجمة مع طموحات الشعب الجزائري. فالتغيير الذي بدأ يظهر في صفوف الشعب قد انعكست آثاره في شهر جانفي 1945 في صورة إعادة توزيع القوى الداعلة في صفوف قيادة أحباب البيان والحرية، حيث نجد عدة مسؤولين من حزب الشعب (أمثال الأمين بباغين وحسين عسلة مستول، والشاذلي المكي وغيرهم)، فمشاركة هؤلاء المناضلين إلى جانب القادة ذوي الاتجاه المعتدل، الذين تتشكل منهم هيئة قيادة أحباب البيان والحرية أعطى منرجا حاسما لهذه التشكيلة.

ولقد حدث التسيير الحاسم للتجمع في المؤتمر الذي انعقد في الجزائر من 02 إلى 04 مارس 1945 حيث اتخذت جملة من القرارات الحاسمة بالنسبة لتوجهات التجمع.

انعقد المؤتمر تحت رئاسة مصالي الحاج الشرفية (الذي كان تحت الإقامة الجبرية في جنوب البلاد) وأسفر على ما يلي:

- رفض الطروحات المؤيدة لتأسيس النظام الفيديالي الذي دافع عنه أنصار فوجات عباس.

- تبني المؤتمر فكرة "برلمان جزائري وحكومة جزائرية" لكنه رفض أن يتحقق هذا الهدف تحت ظل فرنسا أو في إطار فتالية فرنسية.

- رحب بفكرة انتخاب جمعية جزائرية تأسيسية بالاقتراع العام دون تمييز في العرق أو الدين. وكان هذا آخر اختيار يقبل به المؤتمر هو الحل الذي يكفل للجزائر الحصول على الاستقلال بالأسلوب الديمقراطي.

في نفس الوقت رفع المؤتمرون عريضة ندّدوا فيها بالقمع المصلّح على المناضلين وكذلك أدانوا الإقامة الجبرية المفروضة على مصالي الحاج وفي ختام العريضة حيّ المؤتمرون مصالي الحاج كزعيم للشعب الجزائري بدون منازع.

ليس الحدث الأكثر دلالة في وقائع هذا المؤتمر هو التوجهات السياسية الجديدة ولا الإقرار بأن مصالي الحاج هو الزعيم الوطني؛ وإنما للحدث هو ذلك التغيير الذي طرأ على التشكيلة في ظرف عام واحد سواء من حيث تفتّح الذمّنيات أو تطور الأفكار السياسية.

أصبح حزب الشعب الجزائري يمثل نيكو الأغلبية في الحركة الوطنية؛ فأطروحته الثورية اكتسحت أطروحات القليل المعتدل (المعتدل في جمعية العلماء وفرحات عباس).

وبهذا ازداد التناحر بين الاستعمار والحركة الوطنية، حيث تعنّز على الحكومة الفرنسية التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف؛ خاصة وأن الإصلاحات التي توتّحت بها لم تحظ بالقبول من طرف الشعب الجزائري ولم تنل رضى المعمّرين. هذه الوضعية نتجت عن تعنّت الحكومة الفرنسية في موقفها الركنض التسليم بالواقع الوطني ورفضها الفاطح لأية تسوية ولو كانت حلولا انتقالية مثل تلك التي نادى بها فرحات عباس كـ"شاور أندري جوليان" بخصوص المؤتمر ما يلي؛ «كانت أغلبية الجزائريين تريد منح الدولة الجزائرية المستقلة حرية الاندماج في النظام الذي تختاره بلوانتها هي؛ خاصة أن انعقاد مؤتمر الجزائر عاصف مؤتمر مليونوليس الذي انتهت عنه الجامعة العربية».

واضح إذن أن الخيل الذي يلمح إليه المسلمون كان يصب في هذا الاتجاه. ثمّ يضيف قائلا: «أصيب المؤتمرون الجزائريون بخيبة أمل مثل التي أصابت "بيورقبة" الذي مثل الحزب الدستوري الجديد في القاهرة وكان مقتنعا بأن زمن الاستعمار انقضى إلى غير رجعة».

يعتبر مؤتمر هليوبوليس نقلة الأوج التي بلغها الأمل في نجس يد جامعة عربية؛ فكان المناضلون ملتجئين تماما بأن قرارات ذلك المؤتمر سوف تغير وجه العالم وكان المناضلون يؤمنون باقتراب عودة المهدي المنتظره^(١).

إن هذا المؤرخ العليزم بالمسياسة الاندماجية؛ لم يكن في مقدوره فهم طموحات الشعوب في الوحدة ولا خلتهم بالشخصية العربية الإسلامية، تلك المقومات التي ما فتئت السياسة الفرنسية تعمل على محوها أو تشويهها.

لقد عكست قرارات المؤتمر المقومات الإسلامية التي تنضمها المطالب الجزائرية بخصوص إعادة إدماح الشعب الجزائري في مسار الحركة السياسية العربية.

كان شارل أندري جوليان؛ مثل كثيرين غيره؛ يعتبر البعد العربي مجرد "حلم" بينما الحقيقة أن هذا البعد يمثل أحد المقومات المهمة في ضمير عشرات الملايين من الناس.

الواقع أن الحلم هو السياسة الاندماجية (الذي يدافع عنه هذا الكاتب وغيره) أي تلك السياسة التي جاء بها قانون 07 مارس؛ المنعقدة في إعلان دستور؛ وبالتالي في تأسيس الاتحاد الفرنسي (فماذا بقي اليوم من ذلك الومع الاستعماري؟) وبالومع من أن الوحدة العربية تنطوي على كل القناعات؛ وومع ضعفها؛ فإنها ما تزال قادرة على تعبئة الجماهير العربية وتحريك عجلة التاريخ.

كثيراً ما وجه شارل أندري جوليان وغيره من الكتاب الإنسانيين، اللوم إلى القادة الاستعماريين على قصر نظرهم وعدم تفهمهم للقضايا.

وكثيراً ما واجهوا بكل شجاعة تطرف المستوطنين وشهروا بالظلم المسكت على الطبقات الشعبية "الأهالي أو الاندجينا". غير أن هؤلاء لم يستطيعوا التخلص من "عدوى" الإيديولوجية "الاستعمارية" اليسارية. فلم يدخلوا في حساباتهم الأبعاد الأساسية المميزة للحركات الوطنية فوجدوا أنفسهم في موقف مضاد لطموحات الشعوب فلم يتركوا أهمية وعمق الطفرة التي أحدثها المؤتمر في مسار الكفاح من أجل الاستقلال.

فشل فكرة الثورة باسم القانون.

كان لزاماً على الشعب الجزائري أن يسترجع كل أبعد مويته الثقابية؛ استعباداً لمعركة التحرير؛ خاصة وأن السياسة التي نادى بها فوجحات عباس وكان يعنبرها كفيلة بمنح الجزائر مستقوراً يمكنها من تحقيق ثورتها " بالقانون"؛ تلك السياسة أثبتت عدم فعاليتها.

كان تصور فوجحات عباس للدولة الجزائرية في إطار فرنسا قائماً على الاعتراف بقومية الشعوب المستعمرة واحترامها. والواقع أن هذا التصور قد تلاشى بسبب تمسك السلطات الفرنسية في موقفها. لكن هذا لا يعني أن التوجهات الجديدة لأحباب البيان والحرية قد أدلّت ظهرها للمسار التحرري بالطرق السلمية. بل بقيت تؤمن بأن هناك ولاشك فرصة حقيقية لانخراط الاستقلال بواسطة النضال السياسي.

كان أحباب البيان والحرية يؤمنون فعلاً بفكرة " الثورة بالقانون " ولكن الأمر المؤكد هو أن ذلك لن يتسنى إلا بتعبئة الشعب وتنظيم جميع قناته.

إن وزن هذا الحزب ونشاطه كفيلاً بتغيير موازين القوى لصالح الجزائريين استبعاد احتمال اللجوء إلى أساليب أخرى من النضال بما في ذلك الكفاح المسلح في وقت لاحق.

لا شك أن التذاني في الكفاح والعمل التنظيمي دون هوانة والتعبئة الجماهيرية؛ التي طبعت هذه الفترة؛ يجد تفسيره في الحرص الشديد على تشكيل قوى سياسية تتميز بالقدرة على ضمان الاستقلال مهما حدث.

لم يحدث أن واجه الاستعمار حركة وطنية واسعة وشاملة بهذا الحجم. لذلك عمد إلى أسلوب الاستنزاف والمناورة بغية التمعق والتخويف وبث الشك؛ وبحلول أيضاً تفكيك صفوف أحباب البيان والحرية وإثارة الخلافات بين المسؤولين.

كان الاستعمار يعتقد أن هذه الوسائل تمكنه من عزل حزب الشعب الجزائري؛ وهو القوة المحركة في هذا التجمع؛ وبالتالي تضمن له تفادي الخطر الذي تعطله القوى الوطنية إذا ما اتحدت ضمة.

تعرض فرحات عباس شخصياً للتخويف من طرف الحاكم العام وقد روى الحادثة كالتالي ، حاول موظف الإدارة لفت انتباهي إلى نوع تشكيلة فروع أحباب البيان والحرية المكلفة بنشر جريدة المساواة فقال لي: «إن في مكاتب تلك الفروع عناصر معروفة بانتماثها إلى حزب الشعب.. إنكم تعملون لصالح مصالحه على فرحات عباس على ذلك بقوله: «إن من حق جميع الجزائريين الانضمام إلى أحباب البيان والحرية وإن أهم شيء بالنسبة للجزائر في سنة 1945 هو تلبية المطالب الوطنية وتسيير برنامج لتنفيذ تلك المطالب؛ فالأحرى أن نواتج الحكومة لوجود حزب الشعب في هذا النجم»¹⁰.

الجبهة الاستعمارية تمارس القمع.

كان مصالي الحاج هو المستهدف من كل الإجراءات القمعية التي تسببها الإدارة الفرنسية على الجزائريين. ففي 18 أبريل 1945 وبينما كان مصالي تحت الإقامة الجبرية في مدينة قصر البخاري؛ دمر والي ولاية الجزائر عملية استقلارية (باسم عملية Perillier) وهي عملية عسكرية ضد قبائل البدر العشائية¹¹ متخذاً إياها محكاً لامتحان سلطته. أدت تلك الإجراءات التعسفية إلى قيام مظاهرات وطنية وانتهت باعتقال زعماء أحباب البيان والحرية في المنطقة (العشائية) حملت السلطات الاستعمارية مصالي الحاج مسؤولية ما وقع؛ وفُرضت عليه إلى أقصى الجنوب الجزائري في مدينة القليعة (المنيعه). كانت الأزمة السياسية على أشدها وزادتها تلك الإجراءات ضوارة.

في 26 أبريل 1945 أخبر عامل عمالة قسنطينة (Lestrade-Carbonnel)؛ الدكتور سعدان؛ أحد مسؤولي أحباب البيان والحرية؛ بأن بعض الاضطرابات توشك أن تقع وسوف يطلوها صدور قرار بحل حزب كبير. ومن ناحية أخرى أكد رئيس اتحادية شيوخ البلديات السيد "أبو" Abbo، بأن اندلاع أحداث الشعب وشيك الوقوع وأن الجنرال ديفول سيضطر إزها إلى إلغاء إصلاحات 7 مارس 1944¹².

ثلث جبهة القوى الكولونيالية هذه الأخبار بذهول كبير ولكنهم أمام تطور الموقف أخذت تتأهب لسد الطريق في وجه الموجة العارمة للحركة الوطنية. أدرك فرحات عباس زعيم أحباب البيان والحرية بأن المستوطنين كانوا يعارضون قانون مارس 1947 وكانوا مناوئين لأحباب البيان والحرية وبرنامجهم. ولم يكونوا يخفون عدائهم للإصلاحات ويجهرون بعزمهم على إفشالها. كان الوضع على تلك الحال، بمعنى أنه في الوقت الذي أخذت الحركة الوطنية تتبلور كانت الجبهة الكولونيالية تتآمر.

كان خصومنا يريدون إبعاد أحباب البيان والحرية عن المشاركة في الانتخابات البلدية التي انطلقت في فرنسا. وبالفعل تأجّلت تلك الانتخابات في الجزائر لتجنب فوز القوى الشعبية.⁽⁴⁾

وعلى ضوء هذه الأحداث لا يمكننا تجاهل التواطؤ (الضمني على الأقل) بين الجناح الأكثر تطرفاً في صفوف المعمرين وبين الإدارة الفرنسية.

كان زعماء الحركة الوطنية واعين بما كان يحاك ويدبر من استفزات. فكثروا نداءاتهم للشعب كي يبتلى بالهفظة لإحباط المناورات.

كانت الحركة الوطنية منحدمة في الوضع ولم يكن من مصلحتها كتمان مطالبها أو الانحد من نشاطها. بل كان لزاماً عليها تفويت الفرصة على المستعمر بعدم الخضوع لاستفزاته وبضرورة السعي في الانحاء المعاكس لإحباط أهدافه الرامية إلى شلّ الحركة الوطنية.

كانت المسألة المطروحة أمام الحركة الوطنية هي ضمان استمرار تطورها وفي نفس الوقت اجتناب الوقوع في فخ المؤامرات التي كان المستوطنون والإدارة الفرنسية يدبرونها.

لم يعد في وسع الجماهير الشعبية تحمل المزيد من التصالح، فتعاظم استيائها من استهانة القوى الاستعمارية بطموحاتها الوطنية، ومن الإصلاحات المشبوهة الرامية إلى تفريق الصفوف فلقد انقضى العهد الذهبي للاستعمار، وصارت الجماهير الشعبية عازمة على تكسير أغلال المستعمر.

أحداث ماي 1945.

اغتدى زعماء الحركة الوطنية فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل في 01 ماي وكذلك الاحتفال بالهدنة في 08 من نفس الشهر؛ فخطبوا مظاهرات سلمية تددت بالقمع الاستعماري وتؤكد للعالم مشروعية المطوحات الوطنية للشعب الجزائري وتفتد بالمطرق السياسية مقولة "الجزائر لوطى فرنسية". فقد دخلت الجزائر آنذاك مرحلة الالعودة في سعيها للتخلص من الإمبريالية وتحقيق استقلالها مثل بقية الدول. بالنظر إلى أهمية تلك التواريخ ومداها في العالم، كان ينبغي على الجزائر استغلال المناسبة للتعبير عن إرادتها الوطنية رغم كل مخاطر الاستفزاز والمساومة؛ وهما الوسيطان اللذان طالما لجأ إليهما المستعمرون لإسكات الشعب في هذا الطرف الجاسم.

تسعى هذه الأساليب إلى منع الشعب من التعبير عن مطلبه الوطني وكانت ترمي في نفس الوقت إلى إظهار الحركة الوطنية كقائبة "متطرفة"، "وشردمة أعداء للفرنسيين".

أصبحت لجنة فرنسا الحرة CFLN - وأحيانا تسمى أكثر واقعية بعض الشيء فتعترف بوجود مشاكل اجتماعية واقتصادية ولكنها تدعي بأن في إمكانها إيجاد الحلول المناسبة دون المساس بالنظام الاستعماري؛ وأن الإدماج هو الحل. في نفس الوقت الذي كانت فيه فكرة الإدماج مرفوضة من طرف الشعب، فإنها كانت تقدم من وجهة نظر بعض الفرنسيين كبديل للمطلب الاستقلالي بفرض الإبقاء على الهيمنة الاستعمارية.

في إطار التهديد بهذه السياسة نظم زعماء الحركة الوطنية؛ وخاصة حزب الشعب الجزائري؛ مظاهرات لإحياء ذكرى 01 ماي 1945 وللاحتفال بالهدنة حيث استغلت هذه المناسبة للتعبير عن مشاعر الاحتجاج الوطني.

إن السياسة الاستعمارية هي السبب في مأساة أحداث ماي 1945. ولقد كتب الكثير عن تلك الأحداث ولكن معظمها كتابات مفروضة حاولت تشويه المعزى الحقيقي للأحداث.

في ماي 1945 بانو حزب الشعب الجزائري بتنظيم مظاهرات عبر التراب الوطني (من المعروف أن هذا الحزب قد احتفظ ببنديليمه السوري رغم تواجده ضمن تجمع أحباب البيان والحوية) وكانت تلك المظاهرات منعيرة عن التي نظمها للتشكيلات الأخرى (الحزب الشيوعي على الخصوص) فقد أعد حزب الشعب العام الجزائري وحضر الشعارات التي يرفعها المعتاضمون تحضيراً محكماً مثل: (استقلال الجزائر، نهاية الاستعمار، تحرير مصالي..).

شارك في المظاهرات عشرات الآلاف من الجزائريين عبر كل المدن الجزائرية في مميزات متطعة سادها الانضباط. كانت قوات الشرطة تحاول استعازل المتظاهرين لكنهم بانوا متمسكين برباطة الجاش مثالية.

في الجزائر العاصمة أطلقت الشرطة النار على المتظاهرين، وقتلت مناضلين اثنين وأصابت حاملي العلم (بلحفات وزيلز) وعددا كبيرا من الجرحى لا بد من الإشارة هنا إلى أن ما حدث في الجزائر لا يمكن اعتباره سببا لتحريره فعل الشرطة. فقد حدثت اضطرابات في مناطق أخرى مثل شوشال وكانت نتيجة لتصرفات الشرطة ضد المتظاهرين.

حدثت مناوشات هنا وهناك وتم اعتقال الكثير من المناضلين

أثار الغشال بعض المناضلين في الجزائر العاصمة سحق الشعب عبر كل التراب الوطني، وتوتر الوضع بشدة وانتشر خبر مجازر العاصمة في كل مكان. لا غرابة في أن ينتفضي شعب بأكمله ضد الإهانة والاستغلال. ذلك لأن تصدى الاستعمار لطموح الشعب الجزائري لم يزد إلا إصراراً في نضاله.

في هذا الشهر بلغ التعارض بين أهداف ولادة الشعب الجزائري والمستعمر أشد. ولقد كانت السلطات الكولونيلية مدركة لبرنامج المظاهرات على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث كانت القوى السياسية المتنافية تمثل خطراً على النظام الاستعماري وأوعاهه. إن تجاهل النظام الاستعماري لحركة النابغ ورفضه الاعتراف بالواقع الوطني الجزائري، أدى به إلى سلوك طريق القمع والمواجهة مع الجزائريين.

فشلت سياسة التخريف التي اعتمدها الاستعمار يوم 01 ماي ولم تكن عزم الشعب الجزائري من المضي قدما.

مظاهرات 8 ماي 1945.

ومرة أخرى (أثناء مظاهرات 08 ماي 1945) حاول النظام الكولونيالي كسر عزيمية الجزائريين. ومثل ما هو معروف فإن هذه المظاهرات نظمها أعضاء البيان والحوية على الصعيد الوطني وكانت مطالبها تتمحور حول الاستقلال - نهاية الاستعمار - إطلاق سراح مسالي.

وهذه المرة كان إقليم قسنطينة مسرحا للاستفزازات. في مدن سطيف وقلمة كثرت الإدلة الاستعمارية نفس السيناريو الذي نفذته في الجزائر العاصمة وتسترت وراء نفس الحجة : أي الولد على الطابع العدائي للشعاعات المكتوبة على اللافئات وكذلك رفع العلم الجزائري.

كتب السيد فرحات عباس عن هذه الأحداث يقول : « 08 ماي 1945 كان يوم ثلاثاء وهو يوم سوق أسبوعية. تستقبل مدينة سطيف في مثل هذا اليوم ما بين 5 و 15 ألف شخص من الفلاحين والتجار القادمين من المناطق المجاورة ».

إن الإدارة الاستعمارية هي التي أذنت للجزائريين بتنظيم المظاهرات : استجابة لعطب بعض المسلمين الذين أعربوا عن رغبتهم في وضع ياقة من الزهور على قبر "الجندي المجهول"

تري لمن سلمت هذه الرخصة ؟ لقد ادعى نائب عامل العمالة أنه سلمها لواحد من مسؤولي حزب أحباب البيان والحرية لذلك لم يطلب منه استظهار هويته ولم يشترط عليه تقديم طلب كتابي؛ ولم يزم إشعار رئيس بلدية المدينة بالامر.

أما عامل عمالة قسنطينة فقد كان على علم بذلك وأذن بالمظاهرة بشرط أن لا يرفع المنظمون العلم الجزائري في أكتافها، فلما رفع العلم فإن الشرطة ان تصلى النار.

تتلخص العيبرات في نظر السلطات الاستعمارية في عبارة واحدة هي " الظروف المصنعة".

في الأسبوع الذي سبق يوم 01 ماي نظم حزب الشعب الجزائري (الحزب المحظور) مسيرات احتجاجية للمطالبة برفع الإقامة الجبرية المفروضة على مصالي الحاج.

قتل في مدينة الجزائر شخص واحد وجرح آخرون. كما نظمت مظاهرات مماثلة في مدينة سطيف شارك فيها أكثر من 4 آلاف فلاح. كان هذا بمثابة إنذار من طرف الشعب الجزائري إلى السلطات الاستعمارية.

غير أن مظاهرات 08 ماي كانت أعظم وكانت مخصصة، انطلقت المسيرة من المحطة الواقعة قرب الجامع الجديد. تقدّم المتظاهرون نحو ألف متوافعين العلم الجزائري؛ ولما وصلوا على مقربة من المجلس المسمى "مجلس فرنسا" وسط المدينة، تقدّم محافظ الشرطة فجاء لانتزاع العلم من يدي حامله.⁽¹⁰⁾ حاول المناضل أن يقاوم، فإذا بالشرطة تطلق الرصاص فقتلت شخصا وأصابت آخرين بجروح فكانت هذه بداية الاضطرابات.

على عكس ما وقع في الجزائر العاصمة، حيث واصلت المسيرة سيرها فإن المشرفين على التنظيم في سطيف لم يستطيعوا احتواء غضب الجماهير فانفردت عند المسيرة وانتشر أفرادها عبر شوارع المدينة واشتبكوا مع القوات الاستعمارية ومع الأوروبيين.

الاستفزاز والقمع.

كان السكان الأوروبيون لا يخفون عداوتهم للعرب، وهذه الحليقة مكّيتة عند الكتاب. كان التوتر على أشده ثم ازداد حدة بفعل التناحر الواضح بين السكان (المعمرين والجزائريين). وقد ساهمت الاستفزازات المتعمدة في تدهور الوضع. كانت المظاهرات سلمية وهادئة؛ ومن المؤكد أن تعليمات منظميها كانت واضحة بخصوص تجنب الإثارة وعدم حمل السلاح من طرف المتظاهرين. وبالفعل لم تسجل أية حالة استعمال السلاح من طرف المتظاهرين في اليوم الأول؛ رغم أنه تميز بأحداث عنف خلقت 27 أو 29 قتلا وعددا كبيرا من الجرحى⁽¹¹⁾.

انتشر القمع على نطاق واسع. ومن شدة قزاعهم وأح سكان منطقة سطيف؛ يهاجمون المراكز الكولونيلية، بما فيها من بنايات ومن فيها من موظفين؛ وجاء هذا التسميد نتيجة منطقية للإجراءات القمعية المبالغ فيها ضد المتظاهرين. فانتقلت المظاهرات إلى ثورة. وسلكت مدينة قالة نفس المسار.

وبناء عليه فإن تطور الأحداث بهذه الصفة كان متوقعاً. فالنظام الكولونيالي؛ الذي يتألف من الفرنسيين والاشتراكيين والشيوعيين؛ لجأ إلى الاستعانة بالشرطة والجيش والمعمّرين الأوروبيين الذين انتقلوا في مليشيات، وتعاونوا مع السلطات على قمع الجزائريين.

يشهد على ذلك التفتيل الجماعي والتعذيب القوي المدمر بالقنابل، وآلاف الجزائريين الذين أعدموا بدون محاكمة والتي البعض منهم من أعالي مضائق خراطة الشارقة. (يوجد لوح تذكاري نقش على الحجرة من طرف اللذين الأجنبي يسجل تاريخ 1945 إحياء لذكرى المجازر وشاهدنا على ماكرم).

إن السلطات الاستعمارية باوتكائها لهذه الجرائم التي واح صاحبها جزائريون وأوروبيون كانت تسعى إلى استعراض قوتها لتثبت الرعب في كل أرجاء البلاد وتصدك للثورة الوطنية العارمة.

لقد واجه الفرنسيون الثورة بوحشية كبيرة وبدون تمييز. وفرضوا حالة الطوارئ في سطيف مع إصدار الأمر بإطلاق النار على كل عربي لا يحمل المشكوة على ساعده.

عك الجنود السنغاليون وفرنق اللذين الأجنبي وفوات الجيش الفرنسي فسادا في البداية فالتفرو المحاصيل، وسطوا على الأرزاق، واعتصموا. لقد اقتربوا أفعالهم البشعة دون رقيب وبكل حرية في نفس الوقت الذي كانت فيه الطواقة "Trouwain-Dugay" تقصف ضواحي خراطة. كما استعملوا سلاح الطيران للقصف الذي والدواوير فدمروا 40 مشفى Mechtas (تجمعات سكنية تاري ما بين 50 و1000 ساكن). ويلاحظ أن سكان مدينة قالة (ذوي الأصل الأوربي) لمأواوا الخراب الذي خلفته الإجراءات القمعية على القرى المجاورة انتابهم الشعور بأنهم في حالة

حصول فنظّموا أنفسهم في فرق حرس مدني للدفاع تحسباً لأي هجوم من طرف الأهالي (الأنديجينا).

من الإجراءات الفعّمة كذلك حملات التودّع ضد الجزائريين حيث تمّ إعدام عشرات الأهالي (الأنديجينا) دون محاكمة وغالباً ما كانوا يكتلون التهم بصورة جزافية. وشلوكت في تلك المجازر أيضاً عناصر من القيسر المنطوق؛ طلبوا لأسباب شبيهة بتلك التي تقدّمها الفاشيون.

كتب شارل أنتوي جوليان عن هذا ما يلي^(١٠٠) : "توجد وسائل قمع أخرى تمت ممارستها على الشعب الجزائري فقد أُلقي ببعضهم داخل الأفران في هليوبوليس (بالقرب من قالمة) كما أن السيد (Achieri) وهو نائب عامل العمالة قد أطلق شخصاً النار على المتظاهرين"، ويعترف من السيد (Cattoli) الناطق باسم المعمرين ورئيس بلدية سكيكدة^(١٠١) (Philippeville).

"بلغ القمع والعنف أشده في منطقة قالمة على الخصوص. بأمر من نائب عامل العمالة (Achieri)" فقد ارتكب الحرس المدني بالتعاون مع القوات العسكرية أشد أنواع القمع وأكثرها وحشية". ويروي عن بعض الكتاب أن الجزائريين المعتقلين كانوا يُختطفون كرها من طرف حركتهم ويتمّ اغتيالهم على أيدي الحرس المدني. هكذا اجتمع على الجزائريين الانحدار المقتدر، المؤلّف من الفاشيين إلى الشيوعيين.

إنّ مسألة مشاركة الشيوعيين في أعمال القمع التي عرفتها مدينة قالمة لم تعد بحاجة إلى إثبات. إنّ ما أُلقي به^(١٠٢) (Germaire Tillou) و^(١٠٣) (C.H. Pourod) شهادة مؤكدة بخصوص الأعضاء الثلاثة للحزب الشيوعي الذين نظموا العلبيشيات (طردوا فيما بعد من الحزب). وكذلك الشكّان فيما يتعلق بالتصريحات^(١٠٤) التي أُلقي بها نيّة عيسى معالي الحزب الشيوعي، وتصريحات ناجي عيسى من الاتحاد المحلي للتقارب حيث قال الأول: "إنّ نائب عامل العمالة (Achieri) تصرف كما يجب. ولو كنت مكانه لفعلت مثله بالضبط. لقد تعلّني باليقظة اللازمة، أما الثاني فقال: "لقد انتقدنا نائب عامل العمالة. لو كنت مكانه لفعلت مثله".

تواصل الضمعة عدة أسابيع؛ والمعروف أن المجازر التي تعرض لها الجزائريون كانت مبرقة النية مسبقا وكأن القوى الكولونيالية كانت تتحين الفرصة ولا أدل على ذلك من الأعمال الشنيعة التي لوتكتبت بحق الشعب، فبعض النساء بقوت بطونهن بالبنادق، وبعض الرجال عذبوا أمام أعين الجمهور، والبعض الآخر أحرقوا وهم أحياء. جرى كل ذلك بدافع الانتقام. وكانت النتيجة مقتل 45,000 جزائري. لقد اعترضت الإدارة الاستعمارية على هذه التقديرات؛ ولا غرابة في ذلك، فهي حريصة على التقليل من فظاعة الحدث إلى تقدير (السلطات الاستعمارية) لعدد القتلى هو 1026 وهناك من يقدر عدد القتلى ما بين 6,000 و 15,000 أو 20,000 قتل.

والواقع أنه بالنظر إلى الوسائل والإمكانات التي سخرت لتنفيذ المجزرة، سقط من الجزائريين عشرات الآلاف وهذه التقديرات غير مبالغ فيها لقد تم اعتقال مئات الآلاف عبر كل التراب الجزائري. وقد ذكر تشارل أندري حوليان في تقديراته بأن 8,560 جزائري تعرضوا للاعتقال منهم 3696 في إقليم قسنطينة، و 505 في وهران، و 359 في الجزائر العاصمة. وهنا في شهر نوفمبر 1945⁽¹⁴⁾.

كما أصدرت المحاكم العسكرية 557 حكما بالإفراج لعدم ثبوت الدغوى و 1307 أحكام من بينها 99 حكما بالإعدام و 64 حكما بالأشغال الشاقة المؤبدة و 329 حكما بالأشغال الشاقة لعدد متفاوتة. كما صدر 250 حكما بالبراءة. لقد تمت معظم هذه الاعتقالات بدون إثبات. كما ألقي القبض على مناضلي حزب الشعب وحزب أحباب البيان، وعلى مناضلين نقابيين وعلى سكان القرى الذين لم يشاركوا في المظاهرات.

بعد هذه الأحداث أبعد مصالي الحاج من الجزائر إلى إفريقيا السوداء (الغابون) وتم اعتقال فرحات عباس والدكتور سعيان يوم 08 ماي 1945 في الوقت الذي كنا فيه في مقر الولاية العامة على الساعة العاشرة والنصف كتب فرحات عباس بهذا الصدد يقول: «لقد كنا هنا باسم أحباب البيان والحرية لتقديم التهناني لمعظمي فرنسا على انتصار الحلفاء في الحرب»⁽¹⁵⁾.

ألقى القبض على أهم العناصر في حزب أحباب البهتان والحرية وألقى القبض أيضا على النشيط الإبراهيمي بتهمة العساس بالأسن الداخلي الفرنسي. ولقد امتنع كثير من المحامين الأوربيين عن الدفاع عن المتهمين بعد أن راسلهم نقيب المحامين (Groslière) ليحث محاميي محكمة الاستئناف بالجزائر على الامتناع عن الدفاع على المتهمين (إلا في حالة تعيينهم مباشرة من طرف المحكمة) ^(٨٤).

أعادت أحداث ماي 1945 إلى الأذهان ذكورات الفترة التي عاشتها الجزائر في بداية عهد الاحتلال حين كان الجيش الفرنسي يتنكل بالسكن مستعملا كل وسائل القمع والتعذيب والنفي بقمع إحباط الروح المعنوية للشعب وبقتالي تسهيل استقرار المستوطنين.

من عادة الحكومة الفرنسية أنها عندما تدرك بأن القمع لا يستند إلى ميوزات وأنه كان مبالغاً فيه، تعتمد حينئذ إلى تعيين لجنة لتقصي الحقائق. هكذا كانت سياسة الحكومة التي قاومت السيطرة النازية حيث عينت الجنرال (Tubert) للقيام بمهمة التحقيق في الأحداث. وعلى كل فإن هذه اللجنة لم تقم بمهمتها ولم تتمكن من التفتل إلى قالة.

كانت الحكومة الفرنسية تسعى ظاهريا لتقصي طبيعة تجاوزات الجيش أثناء تصديهِ للأحداث. غير أن الخدعة لم تنل على الجزائريين ولم يصدقوا المطاوع. فاللجنة تم تعيينها من طرف نظام ظالم همه الوحيد هو تيرئة ذمة البعض والتهرب من مواجهة الأسباب الحقيقية.

هذا ملخص عن تقرير ^(٨٥) (Tubert) يكشف ذهنية أعضاء اللجنة وهم يقومون بالتقصي عن الأحداث ويبرزون تحرك فوكات العشاة والطيران والبحرية لضرب مدينتي سطيف وجيجل أثناء عمليات تمشيط تلك المناطق. اضطرو الجنود الذين كانوا تحت إمرة الجنرال "دوفال" Duval؛ وكان في نفس الوقت على رأس الوحدة البرية لمنطقة قسنطينة؛ للتدخل لتوقيف الأحداث. أتمت طوابير الجنود المغاربة وفرقة اللغيف الأجنبي ^(٨٦) لقمع الثورة.

أثناء الحملة العسكرية في المناطق الريفية.. صادفت فرقتنا ثورا يحملون بذائق
وأسلحة أوتوماتيكية. وتم اكتشاف مدفع رشاش (هذه المعلومة أدلى بها نقيب).
في منطقة جبال البابور شمال سطيف تحوكت الاضطرابات إلى عصيان. وحدث
أن فرق الجيش التي حضرت لإعادة النظام كثيرا ما كانت تستقبل من طرف سكان
بعض الدواوير بالبنادق وحتى بالأسلحة الأوتوماتيكية. هذه المعلومات قدمها لنا
كل من الحذال قائد الفرقة العسكرية ومقدم الليف. الأجنبي وكذلك عامل عمالة
قسنطينة.

كما تأكدت اللجنة من تضرر جدار من الحجر بداخل مبنى الدرك في مدينة
(chevreuil) يفصل بين ثلاث غرف وقد اخترقته قذيفة أطلقت من الخارج.
إذا كان "المتظاهرون" في حوزتهم مثل هذه الأسلحة، كما جاء في هذا التقرير،
فالسؤال الذي نطرحه هو لماذا وبأية معجزة لم يكتف الجيش الفرنسي سوى 12
قتيلا في صفوف الجنود و20 جريحا؟¹⁴ مع العلم أن فترة الاضطرابات امتدت من
يوم 08 إلى نهاية شهر ماي 1945.

تعددت الأطروحات التي حاولت تبرير هذه "الاعتداءات المنهجية" المستلطة على
سكان منطقتي سطيف والعمالة ومن بينها وجهة نظر المستعمرين؛ فهم مقلعون
بأن ما حدث كان ثورة منظمة من طرف زعماء الحركة الوطنية (دون استثناء)
ويتهمون المتظاهرين بأنهم أول من بانر بإطلاق الرصاص على السكان الأوروبيين.
وبناء على هذا المبرح فإن المجازر والتجاوزات "أمر طفيف بالنظر إلى الغاية
الأساسية عند المعمرين وهي إلقاء الجزائر الفرنسية"¹⁵.

يتسجم هذا الطرح مع رؤية الإدارة التي ألقت مسؤولية الأحداث على منظمي
المظاهرات وما دفعوا لأنامها من شعيرات تحريضية؛ وتقول السلطات إن قوات
الأمن وجدت نفسها مجبوة على الرد العنيف لأن المتظاهرين هاجموها عندما
تدخلت لانتزاع الألقاب.

كل النقاش كان يدور في هذه الفترة حول مصدر الرصاص الأولى (من أطلق
الرصاص؟ الشرطة أم المتظاهرون؟) لقد صرح José Aboulker (في نفس

الجلسة) أن الاضطرابات كانت متوقعة ومنظمة غير أن أحد رجال الشرطة هو المسؤول عن اقتتال المجزرة.

موقف الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري،

لم يختلف موقف الشيوعيين عن أغلبية التيارات الفرنسية. لقد تجاهلوا السبب الحقيقي لهذه الأحداث؛ أي طموح الشعب الجزائري إلى الاستقلال الوطني، ولقد احتجوا على المعاملة في قمع السكان ولكنهم في نفس الوقت كانوا يطالبون بمعاينة المسؤولين الوطنيين عقابا شديدا ولم يكونوا يميزون بين مطالب الوطنيين وتصرفات الفاشيين والإدارة بل قاموا طوال شهر ماي بحملة شوعية مناهضة للحركة الوطنية وخصوصا حزب الشعب الجزائري. وتشهد على ذلك شهادات كثيرة.

كان الحزب الشيوعي الجزائري بعد مظاهرات 01 ماي 1945 قد اختار الانزواء عن الحركة وفضل أعضاء النضال من أجل تطبيق قانون مارس 1944. كما رفضوا الانضمام إلى تجمع أحباب البيان والحريّة. واعتبروا الفرصة مواتية لمهاجمة حزب الشعب في وثيقة تحت هذا العنوان: "يسقط المستعمرون الهتليريون". كما أصدر الحزب الشيوعي منشورا جاء فيه: "في هذا اليوم العظيم من 01 ماي رمز النضال من أجل مبادئ الجمهورية وضد الفاشية؛ خرجت الجماهير الشعبية لمناهضة الشركات الاحتكارية والفاشية؛ لكن عملاء العدو اغتصموا هذا اليوم لإراقة دماء الأبرياء".

"في الجزائر خرجت شرذمة الاستقلازيين وهم من المهزبين النكسطين في السوق السوداء المعتمدين لدى بورجو (Borgnaud) وسردا (Serdà) وبن غانا (Ben Gana) وبنافاسم. لقد استنفروا الأطفال واليُساء لتنظيم مظاهرات مضادة لـ 50,000 عامل مسلم وأوروبي متكئين وراء الكونفيدرالية العامة للشغل CGT.

أحداث معاكسة وقعت في وهران.

والاستقلاز من فعل حزب الشعب الذي يتلقى الأوامر من عند منظر. ذلك الذي يعتدّ الجنود الفرنسيين دون تمييز بين الأوروبيين والمسلمين. إن هذه المظاهرات

التي نظمها حزب الشعب الجزائري لدليل على السياسة التقليدية الساعية إلى تفرقة الصفوف، تلك محاولات هتيرية. لقد رفعت في الأقاليم الثلاثة شعارات قنادي باستقلال الجزائر، ونعت على الاستعداد لتنظيم المقاومة في الجبال الجزائرية وزرع الكوامية بين الجزائريين، وتنظيم الاضطرابات. هذا الحزب يتخذ في الجزائر الأوامر الهتيرية التي تبثها الإنذاعة النازية.

«أيها الجزائريون ! أيتها الجزائريات ! لا تنسوا أن السعي لنشق الصفوف هو السلاح المفضل لدى أنصار هتلر. فالانحد واجب لأنه يمكننا من إسقاط الأقنعة عن الذين يضرون بمصالح الشعب الجزائري والشعب الفرنسي ويمكننا من استئصال العنصرية والفاشية أينما وجدت. أيها المصلحون ! إن الدعاية التي ينشرها حزب الشعب الجزائري هي الدعاية نفسها التي ينشرها العدو، طردوا المحرضين حيثما كانوا»⁽¹⁾.

في اليوم الموالي لحادث 08 ماي 1945 حاول الحزب الشيوعي الفرنسي تبرير هذه المظاهرات كما يلي: «إن الشعب الجائع كان مدفوعا إلى العنف من طرف أشخاص جد معروفين لدى الإدارة. وأعلنت اللجنة المركزية لهذا الحزب موقفها ضد الحركة الوطنية في بيان جاء فيه ما يلي: «ينبغي فوراً معاقبة منظمي الانتفاضة الذين قادوا حركة الشعب، معاقبة شديدة وسريعة»⁽²⁾. ولم يكتفوا بهذا النوع من النداءات، بل شارك الشيوعيون في وفد توجه إلى الحكومة العامة (في الجزائر) لحثها على القمع.

ويمكن قراءة تقرير عن هذه المقابلة في جريدة "Liberté" صدرت يوم 17 ماي 1945 وهي جريدة الحزب الشيوعي الجزائري ومما جاء فيها ما يلي:

«لقد توجه وفد عن الحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري يضم كلاً من (Joann) و (Neuveu) وأوزغان و (Caballiers) استقبلوا يوم الخميس 10 ماي من طرف السيد (Aldhuy) رئيس ديوان الشؤون السياسية والديبلوماسية لدى الحاكم العام.

و إنشاء المطالبة تحدث الوفد عن استغزلات أعوان هتلر من حزب الشعب والأعوان الآخرين المستقرين في منظمات تدعى أنها ديمقراطية هذا الائتلاف المجرم يحاول عبثا إشعال ثورة الجوع، ونجح في إراقة الدم. كما أكد الوفد أن الهدف المنوخي من طرف الائتلاف المجرم هو الحدث على الحوب الأهلية. وأكدوا على ضرورة "معاقبة فورية وشديدة ضد المحرضين" ويرى الوفد أن التطبيق الفوري لتلك الإجراءات سيساهم في استئصال الهدوم.

في نفس الجريدة وفي نفس التاريخ صدر "نداء الحزب الشيوعي الفرنسي إلى شمال إفريقيا وهو يعني اتحاد الطابور الخامس والإمبريالية الفاشستية لصبغة التنظيم الديمقراطي" نفس المواضع تكررت ضد الحركة الوطنية بنفس الصيغة التي تقضي بخلاط المقاميم وتشبيه الحركة الوطنية بالمستوطنين والفاشستية.

ومن وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي إننا لمست السلطات الاستعمارية التي أصدرت الأوامر بالقمع مسؤولة عن الأحداث وإنما المسؤولون عنها هم ضحايا القمع؛ هذا ما يستشف من بعض فقرات النداء الذي تضمن في ثلثاه الفضايلات التالية:

"كان في حوزة المتظاهرين أسلحة (أوتوماتيكية، فمن موتهم بها ؟ ولماذا لم تحجز هذه الأسلحة ؟".

"إن الإبرة المجرمة هم زعماء حزب الشعب الجزائري، أمثال مصالي والواشون المستترون في ثلثها التنظيمات التي تتيجع بالروح الوطنية، فعندما كانت فرنسا تحت السيطرة الفاشية؛ لم تحرك تلك التنظيمات ساكنا وهامي الآن تطالب "بالاستقلال" في وقت كانت فيه فرنسا تحارب لتتحرر من قبضة القوات الفاشستية وللمضي قدما في تحقيق ديمقراطية أوسع..

"بأنحاءنا على ضريح كل الضحايا؛ فإن وفد الحزب الشيوعي الفرنسي بشمال إفريقيا يؤكد على أن احترام النظام الديمقراطي شرط أساسي لاهترام سيادة الشعب" فالتمهيد لن ينحلق بدون نظام؛ كما أنه لا يمكن القضاء على المحرضين بقوة الرصاص"

وبالعكس، هذه الوضعية قبل كل شيء في صالح لعناء فرنسا والجزائري، وهي فرصة سانحة لمن لهم أطماع إمبريالية. إن ما ينبغي القيام به فوراً هو معاقبة منتظمي الاضطرابات عقوبة شديدة.

نحن لا نفقد من وراء هذا لا الانتقام ولا القمع، وإنما نودّ تطبيق إجراءات تلبيها العدالة، إنها إجراءات أمنية من أجل سلامة البلاد... وينبغي أيضاً أن يعزل عن وظائفهم كل أعوان الإلحوة والشرطة والجيش الذين اثبتوا عجزهم أو كانوا متواطئين؛ وينبغي إصدار العفو على كل العناصر النزيهة الذين غرّ بهم الخونة؛ وينبغي ضمان تعاون سكان الأرياف والقضاء على للتفاوت بين الأوروبيين والمسلمين؛ ويجب كذلك استتباب النظام والسلم مستلهمين في ذلك من الإصلاحات التي طالب بها كل من المجلس الوطني للمقاومة وكذلك فرنسا الحرة؛ وخاصةً سها تلك الإجراءات التي تفضي إلى توسيع مجال الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الأنديجينا والمعمرين.

من وجهة نظر الفكر الثوري، يبدو موقف الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري موقفاً استعماريًا، مضاداً للقضية الوطنية، إنه نقبض للثورة، وهو أيضاً نقبض لمفهوم الكفاح من أجل التحرر الوطني باسم الماركسية الإمبريالية الفرنسية. هذا التعاون الشاذ أدى بهم إلى المطالبة بفشل زعماء الحركة الوطنية في الوقت الذي كان الشعب الجزائري يخطو فيه معركة التحرير الوطني. فلا فرق بين مواقف هذه وموقف الأوساط الاستعمارية الأكثر تطرفاً من أنصار القمع، بل إن الاختلاف الوحيد هو أن الشيوعيين كانوا يفضلون القمع "لنوع" الموجه ضد الإطوات والمناضلين الثوريين.

ما الهدف من الاستفزاز والقمع؟

كانت أحداث ماي فرصة سانحة لهم للقضاء على حزب الشعب الجزائري؛ ذلك الحزب الثوري الذي كانوا يرون التخلّص منه وكانوا يعتقدون أنهم سينجحون في إضعافه بتسليط العقوبات عليه وبالتالي يتمكّنون من ضرب الوحدة الوطنية. وبهذه الطريقة يتسبّب لهم ترشيح تنظيمهم كحزب ممثل للحماهير الشعبية وممثل

في نفس الوقت للحكومة الفرنسية. فاهدافهم إثنان تلتقي مع أهداف الإدانة والمستوطنين، من حيث الرغبة في القضاء على التشكيلات الوطنية القادرة على تحرير البلاد.

استطاع حزب أحباب البيان والحرية تجنيد الجماهير الشعبية ومكّنها من دخول معترك السياسة فنحوكت توجهات الحركة الوطنية بسرعة نحو التطرف، واستطاعت عزل الاستعمار وأخفقت سياسته الاندماجية التي ساندتها الحزب الشيوعي الجزائري؛ فأصبح هذا الحزب في مؤخرة ركب الحركة الوطنية بسبب انحيازه للسياسة الاستعمارية.

كان من صالح الحكومة الفرنسية (بما فيها الشيوعيون) كسر الحركة الوطنية وذلك بالتصدي إلى ثلاث قضايا من مقومات قوتها وهي كالآتي:

1 - إخماد همه الجماهير الوطنية بالقمع الوحشي ويفصلها عن حزب أحباب البيان والحرية.

2 - كسر الوحدة الناشئة بين التشكيلات الثلاث (فرحات عباس؛ والعلماء؛ وحزب الشعب الجزائري).

3 - ردم حزب الشعب الجزائري ونقله من قوته وعزله عن غيره من التشكيلات الوطنية بتحميله مسؤولية المجازر.

تعاظم شأن الحركة الوطنية فعمزت السلطات الاستعمارية عن تكييف سياستها لتتماشى والأوضاع الجديدة بل لجأت إلى الاستفزاز الذي أدى إلى اندلاع الأحداث الدامية فتحوّلت المظاهرات السلمية إلى مأساة.

بالفعل لقد كان هدف منظمي هذه التجمّعات الشعبية هو إبراز إرادة الشعب في التحرر الوطني وكانت تعليماتهم إلى المعتاضةرين تحثهم على تجنّب الاستفزاز. كانت تعليمات حزب الشعب الجزائري تمنع المعتاضةرين من حمل السلاح بصفة خاصة.

ليس لهذا الحزب أي ضلع فيما حدث من اضطرابات ولم يكن بحاجة إلى ذلك خاصة وأن طروحاته كانت قد حظيت بمؤازرة شعبية عريضة في مؤتمر أحباب

البيان والحرية. وسرعان ما تدعّمت قوّته عبر كلّ الثواب الوطني، وكان من ناحية أخرى حريصاً على تدعيم الوحدة الناشئة التي تجسّدت في تجمع أحباب البيان والحرية وجمعته مع خلفائه المعتدلين (فرحات عباس والعلماء).

لم يرفض حزب الشعب الجزائري فكرة تحقيق الطموحات الوطنية بالأسلوب السياسي؛ غير أنّه كان لا يؤمن بجدوى هذا الأسلوب. وبالفعل تميّزت سياسة الحكومة الفرنسية بالرفض القاطع لفكرة الاعتراف بالفضية الجزائرية. ودعا لقناعته المبنية على تحليل دقيق للأوضاع واح يستعدّ بشتى الوسائل لتحويل البلاد. وذلك هو دوره وحقه ورسالته. وحين انطلقت الأحداث كان يرى أن الوضع لم يكن مواتياً للعمل الثوري. ففي نظر هذا الحزب لا يبدأ الفعل الثوري قبل توفر عدد من العوامل التي تهيئ الفرصة، ومن جعلتها: الوضع السياسي الخارجي المواتي، والتمهيد الشعبية، ومستوى التنظيم الملائم. فإنّما كان العاملان الأول والثاني قد توفّرا فإن العامل الثالث لم يكن قد تحقّق بعد.

هذا الطرح يدعّم حزب الشعب الجزائري ويخرجه من دائرة التهمة الموجهة ضده بخصوص مسؤوليته في الأحداث هكنا إلّا أن تركّز اهتمام النظام الاستعماري على إنكار أو تجاهل العوامل الرئيسية المتسببة في المعازر والقمع. وكان حزب الشعب الجزائري نفسه ضحية من بين ضحايا المؤامرة عندما اضطرت القاعدة إلى الدفاع الذاتي في ظروف تنذر بالثورة.

في هذا المستوى من التحليل وجد للحزب نفسه أمام مشكل عويص، فإنّما السكوت على المذبحة التي تعرّس لها سكان سطيف وقذاعة وإما العمل على تحويل هذه الأحداث إلى ثورة علّامة تطال كلّ أنحاء البلاد.

بيد أنّ حلم يحصل اتفاق على مستوى قيادة الحزب حول تبني أيّ الموقفين، إن التعليمات التي أبلغت للقاتلين على التنظيم كانت تعث على التزام البقطة. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يعتبره البعض أوامراً للشروع في الانتفاضة لم تصدر إلا بعد أن تطوّرت أعمال القمع. بينما لم يصل الأمر المضاء إلى سعيدة (في مفاطعة ومزان) التي تحرّكت بنورها يوم 19 ماي 1945 بسبب (انقطاع المواصلات وحرق البلدية) كما تحرّكت منطقة القبائل السفلى (مدينة نيقزوت).

أثارت قضية صدور "الامر" و"الامر المضاد" قلاقل في وسط القيادة؛ فالعديد من المسؤولين والمناضلين وحدها إليها اللوم لأنها لم تدخل منذ ذلك التاريخ في المسار الثوري. لقد برهن موقف قيادة الحزب عن ضعف خطير.

كتب "شارل أنتوني جوليان" حول هذه الأحداث (ماي 1945) ما يلي: ومن الخطأ ربط أسباب الانتفاضة باستفزات العناصر الغاشمية بدل وبطها بثوق الإرادة في تنظيم ثورة عامرة. أمّا تحميل المسؤولية لفرحات أو الشيخ الإبراهيمي فهذا قول لا يستند على أي دليل (انطلقت الاشتباكات إثر تدخل رجال الشرطة والجيش؛ في المدن التي تتواجد بها الثكنات). وكانت أفضل وسيلة لتنجيز الوضع هي انتزاع اللافئات من أيدي المتظاهرين. وبالفعل لم تحدث اضطرابات خطيرة في المناطق التي لم تتدخل فيها القوات. غير أن الأمر الأكيد هو أن أقلية منقمة ومسلحة كانت مستعدة للأسوأ فنذرت أعمال الشغب، فكيف تم إعداد هذه المجموعة ومن هم قادتها؟ لا تلك الإجابة عن هذا السؤال لكن هناك من يعتقد أن دور حزب الشعب الجزائري لا مراد فيه. وكلّ ما يمكن أن نفعل هو توجيه اللوم على الغرام الصمت أمام الجرائم.²⁵⁰

السياسة الاستعمارية : هي السبب الحقيقي

لم يكن هناك "عملاء" ولا مجموعات إرهابية معدة سلفاً. إن ما حدث، كان نتيجة غلبان النفوس المشحونة من جراء القمع. فكان ردّ الفعل تعبيراً عن رسوخ مبدأ الحق في الدفاع الذاتي لدى الجزائريين. لقد منعوا من التعبير عن طموحاتهم الوطنية بالطرق السلمية. لاشك أن المناضلين المعطين ساهموا في توجيه ردّ الفعل الشعبي بمجرد أن بدأت أعمال القمع.

أمّا قيادة حزب الشعب الجزائري فلم تكن بحاجة إلى أن تنفي التهمة عن نفسها ولا أن تنحاز إلى طوط الإذلة فتستنكر مقتل الأوربيين (وهنا شيء مؤسف) فذلك وقع على يد الشرطة وبأوامرها. في هذا الجو التمتوتر. فإن اغتيال الجزائريين كان حتما سيؤدي إلى سحق المواطنين وبالتالي يدفعهم إلى ردّ الضربات بأمثالها وهم في هذه الحال في غنى عن الحصول على ترخيص من طرف حزب ما.

بنيهي توجيه الاتهام للنظام الاستعماري الذي خلق مثل هذه الوضعيات وينبغي أيضا إدانة سياسة الاستغلال والقمع المقتّح تحت غطاء قانون 17 مارس المناهض للحركة الوطنية.⁽⁶⁴⁾

نفس المؤلف كان على عكس ذلك يبحث في أسباب مجازر ربيع 1945 وكانت بالنسبة للمسلمين والعالم كله إعلانا عن عهد الانتصارات. أو ربما تولدت آمال كاذبة في صفوف السكان الأشاوس في منطقة القبائل والبابور فظنوا ساعة الخلاص قد حانت وراحوا يزودون المتمرّدين بالجموع البشرية المسنّعة للنضحية».

إن مسؤولية المأساة لا يمكن توزيعها بشكل عادل بين الظالم والمظلوم. مثلما فعله الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي. ففي الاجتماع الذي جمعهما يوم 07 جوان ندّد الحزبان بأعمال المشايخين الفاشستيين وأكّدا عزمهما على التصدي بكل قوة لأية حركة تعمل على فصل الجزائر عن الميتروبول وطالبا بالتطبيق الحرفي لقانون 07 مارسه.

إن المبدأ الرئيسي الذي يلتقي عنده اليمين واليسار هو إنكلو طموحات الشعب الجزائري الوطنية. تلك الطموحات ذاتها التي كانت السبب الرئيسى لاندلاع أحداث ماي 1945.

لقد نجّدت الجماهير الشعبية لهذه المظاهرات في 01 و08 ماي 1945 من أجل التحرّر وليس للتعبير عن بعض المطالب الاجتماعية والاقتصادية. لكن هذا لا يعني أنها لم تكن محرومة من أبسط الضروريات. فقد كان قضم كبير من السكان يعاني المجاعة⁽⁶⁵⁾، وذلك وضع لا يفقه المعمرين لأنهم لم يدركوه.

ومع ذلك خرجت الجماهير للمشاركة في المظاهرات باسم الاستقلال الوطني وإنهاء الاستعمار؛ وكانت من خلال هذا تركز عزمها الوطنية وإرادتها في التخلص من العبودية والقمع والاستغلال.

إن الانتفاضة التي اندلعت بعد شنّ الحملة القمعية في سطيف وقالمة، كانت تعبيرا عن الكرامة. كما أن الجماهير الشعبية التي انتفضت لم تفعل

ذلك وهي مدعوة بمزاجها العدواني كما قال "شارل أندري حوليان".
(Afrique du nord en marche).

ورغم السياسة الاستعمارية التي كانت تسعى لتشنيتها الصفوف بتميز الفوارق
الجهوية، هذه الجماهير كانت تنقسم الشعور بالانتماء إلى المجتمع الجزائري
وهو جزء من العالم العربي الإسلامي. لقد برهنت بذلك على فشل السياسة
الإمبريالية التي مارسها الاستعمار في الجزائر بسعيه منذ أكثر من قرن إلى محو
الشخصية الجزائرية ونشأت الصفوف. لكن منها كانت التأويلات والاعتبارات
فإن أحداث ماي 1945 شكلت بداية للمشاركة الجماهيرية في النضال الثوري
وأعطى بذلك معنى التحول النوعي لصالح الحركة الوطنية.

إن الأحداث - حسب الأطروحة الشائعة - كانت من تدبير القيادة المركزية
لحزب الشعب قصد إشعال الثورة. إن هذا الطرح ضعيف بمقاييس التحليل رغم
إثبات بعض الكتاب.

كانت الثورة في مرحلة الإعداد لها. وكانت ستنطلق بعد بغداد كل وسائل النضال
السياسي⁽²⁴⁾.

في الوقت الحاضر أكيد أن هذه الأحداث قد خلقت نتائج سلبية على الحركة
الوطنية التي سجلت تأخرا ملموسا. السكان الذين تعرضوا للقمع مرت بهم فترة
سأدها البأس، وهذا أمر نندمهم.

غير أن الشعب الجزائري استخلص العبرة وأدرك بشكل قاطع أن النظام
الاستعماري قائم على القمع بكل أساليبه. وكان الجزائريون في أعماقهم يعتقدون
هذا النظام ويشعرون بالتضامن والاحترام تجاه الذين استشهدوا في منطقة
سلف و قالمة.

إن تصريحات "الولاء للجمهورية الصائرة عن خدكم الإدارة لم تخذ أحدًا ولا
الإصلاحات التي شرع chaignean في إدخالها في ميادين الإدارة والزراعة
والصناعة والتعليم.

أما على الصعيد السياسي فإن موسم 17 أوت 1945 منح للأقلية الأوروبية عدد مقاعد يساوي عدد مقاعد الأغلبية الجزائرية في غرفتين مختلفتين، للتمثيل في البرلمان الفرنسي (هذا ما كان يطالب به الأمير خالد في 1920) غير أن هذه الإجراءات لم تتمكن من حجب خطورة المشكلة الجزائرية بالرغم من استعمال القوة العسكرية، والعرب، والتعذيب والسجون ففي جو الرعب الذي خلفته الممارسات القمعية وخلق الساحة السياسية من أحزاب الحركة الوطنية سعت الحكومة إلى استبدال القوى الوطنية بقوى أخرى موالية لها، هي الأقلية المتكوّنة من الأعيان والأشراكيين والشيوعيين.

الانتخابات.

جرت انتخابات أول جمعية تأسيسية (أكتوبر 1945) بعد خمسة أشهر من أحداث ماي بينما البلاد كلها ملزّات تحت تأثير الحملة القمعية. فطالِب مناضلو الحركة الوطنية (حزب الشعب أحباب البيان والحرية) بمقاطعة هذه الانتخابات المقرّرة في تلك الظروف العصيبة. حيث اغتيل آلاف الجزائريين وزجّت آلاف أخرى في السجون والمعتقلات. لكن هذه الوضعية لم تمنع الشيوعيين من تقديم مرشّحين، لأنها فرصة لن يجرّد بها الدهر مرارا وبالتالي لا مجال لتضييعها. وكان من الطبيعي أن يشغلوا مناصب خصومهم الغائبين واللعبة السياسية تقتضي ملء الفراغ. كان الشيوعيون أوفياء للتكتيك المعروف عنهم، وكانوا يحسنون استغلال الفرص في الأوقات التي يشتدّ خلالها الفزع الاستعماري ضدّ الحركة الوطنية أو عندما تحلّ المأساة على الشعب الجزائري؛ كانوا حينئذ يبادرون إلى تطبيق "سياستهم الثورية"، التي نقضي بأن "تأكل مع الذئب وتبكي مع الراعي" كما يقول مثل شعبي جزائري. ولقد كوّنوا على ذلك بحصولهم على مقعدين، وكذلك حصل أنصار الاشتراكيين على أربعة مقاعد وحصل أنصار بن جلّول على سبعة.

كانت نسبة مقاطعة الانتخابات معتبرة في المدن حيث لم يكن من السهل اللجوء إلى أساليب الضغط والتهديد والتزوير. تشير الأرقام الرّسمية إلى أن نسبة المشاركة تراوحت بين 50 % و 55 %⁽¹⁷⁾ لكن يمكن التفتيك في صحة هذه النسبة

العثوية نظرا لعموم الإدارة على تزوير الأرقام، والاضائع في صفوف الوطنيين أن نسبة المقاطعة كانت أهم بكثير من ادعاءات الإدارة.

لم تتمكن الإصلاحات والانتخابات التي طبقتها عناصر موالية للسياسة الاستعمارية، من تحقيق ما كانت الحكومة الفرنسية تصير إليه من دفع الجماهير إلى التخلي عن الحركة الوطنية. وبالرغم من نتائج الأحداث والسلوك للوديع من طرف المنتخبين، رفض المجلس التأسيسي الفرنسي المصادقة على مشروع بين جلوس المطالب بالاندماج التام للجزائر في فرنسا (مع الاحتفاظ بالهوية الإسلامية) لكن المجلس التأسيسي ذاته أصدر قانون العفو بعد أن لاحظ ما أثارته السياسة القمعية من استنكار على الصعيدين الداخلي والخارجي. فبدأ إطلاق سراح المعتقلين السياسيين خلال الأشهر الأولى من سنة 1946 فاعتبرت الجماهير الشعبية أنها انتزعت بذلك أولى انتصاراتها في طريق الكفاح الوطني (تشبهي الإشارة إلى أن العديد من التيارات التي كانت تطالب بالقمع، هيمت وجهتها فصاروا تطالب بإصدار العفو). غير أن هذا الانتصار وما انجز عنه من انفراج نسبي بعد عودة المساجين إلى ذويهم، لم يلبث أن تغير بسبب الوضع السياسي الجديد الذي طرأ مع نهاية الوحدة الوطنية التي حققها أحباب البيان والحرية.

الهوامش

1) CH. A. Jullien, *op. cit.*, p.260.

2) *Nuit coloniale, op. cit.*, p.213.

3) ألبو أرشل عادة ما ينتقلون بحثًا عن المراعي لمائتهم ميسطنمون بالإدارة الاستعمارية.

4) F. ABBAS, *op. cit.*, p.153.

5) F. ABBAS, *op. cit.*, p.153.

6) F. ABBAS, *op. cit.*, p.154.

7) CH. A. Jullien, *op.cit.*, p.262.

8) CH. A. Jullien, *op.cit.*, p.263.

9) Cité par Robert ARON, *Origines de la guerre d'Algérie*, p.135.

(كدم هذا التصريح إلى الجمعية الاستقلالية في 10 جويلية 1945، الجريدة الرسمية، ص 1348)

10) Germaine TILLON, *Les événements complétés d'indres*, Ed. De Minuli, 1957, p.162.

11) C.H.Farrood, *La révolution algérienne*, Ed. Plon, 1959, p.76.

12) استشهد وزير الداخلية Le Traquer، بالتصريح ردا على ألقاب الشيعي محمد شواندية الذي ندد بالقمع المنظم من طرف Achiari وكان هذا في دورة المجلس الوطني التأسيسي التي انعقدت من 28 نوفمبر 1946 إلى 1 مارس 1946 . الجريدة الرسمية، ص 502-503 و 535).

13) CH. A. Jullien, *op. cit.*, p.264.

14) F. ABBAS, *op. cit.*, p.157.

15) إزماتي الأعزاء، في الجلسة المنعقدة يوم 9 جوان 1945، درست نقابة المحامين وضعية المحامين المعنيين بالقضايا الخاصة بالمحكمة الاستئنافية بخصوص المتهمين بالمساس بأمن الدولة إثر أحداث تمنطية. التصريح المسمول به يسمح للمتهمين بأختيار محاموهم، غير أنه وبسبب نوعية هذه القضايا، وبالنظر إلى ما شهِدت فيه من صعوبات وما يمكن أن ينتج عنها من حواشي، فإن القضاة تدعو زملاء إلى الانسحاب عن الدفاع عنهم إلا في حالة تمويههم تقنيا. نقاب المحامين Groslière (عن روبر آررون، ص.141).

16) Cité par R. ARON, *Origine*, p.141.

17) استعمال الفصائل المؤلفة من "سكان المستعمرات" كان جزء من سياسة التفريق لمنع التضامن بين الشعوب المستعمرة، مع أن القناعة وجزء كبير من الجنود كانوا فرنسيين فإن الجنود غير الفرنسيين كانوا يتعرضون إلى أفعال بشعة لا تحتل.

18) تصريح الجنرال دودال أمام اللجنة، تقرير، ص.6.

19) تصريح De CUTTOLI في الجمعية الاستشارية المؤلفة المتعددة يوم 10 جويلية (1945).

20) منشور للحزب الشيوعي الجزائري (1945).

21) L'Humanité du 12 mai 1945.

22) CH. A. Julien, *op. cit.*, p 264.

23) هذه الأطروحة الرسمية لحزب الشعب الجزائري، التي ورنيت في الكتيب الذي نشره الحزب تحت عنوان - القضية الجزائرية -الأساس لحقوق الإنسان، رقم 3، نشرتها اللجنة المركزية للإعلام والتوثيق لحزب الانتصار للحريات الديمقراطية. (1951).

24) كان الحزب الشيوعي الجزائري يخلي المطالب السياسي المتمثل في الاستقلال، (Liberté du 17 mai 1945) ويرجع أسباب الأحداث إلى الجوع حوث كتب تحت عنوان : "استتراك الأخطاء الإجرامية أصطوا الخبز".

25) عند وقوع هذه الأحداث كنت في السجن في حصن بوزريعة رفقة لحول حسين، خيضر محمد، طالب محمد وطي بوكرت، كانوا من الأعضاء المسؤولين في حزب الشعب الجزائري ، ولأنني كان يثار بدلا لاج الانتفاضة.

26) ذكر أن نسبة المشاركة كانت في حدود 55 % في المتوسط ويعطي CH. Julien (Afrique du nord en marche) نسبة 50 % بالقصة إلى صلاة الجزائر وكنسطينة ونسبة 60% إلى صلاة وهران.

الفصل التاسع

التناقضات والتناحر في صفوف

أحباب البيان والحرية

تطور التيار الثوري.

على الرغم من أن نتائج أحداث ماي 1945 كانت مؤلمة؛ إلا أن فكرة الاستقلال أصبحت مطلباً من المطالب الرئيسية للحركة الوطنية وهي فكرة ما فتئت تتعمق منذ سنة 1939 وخاصة بعد التطور الذي عرفته التيارات السياسية المعنتلة. أخذت سياسة "القانون الفرنسي" تفقد انتصارها ولم يعد يتعسك بها سوى بعض الأعيان وبعض أعوان الإدارة.

لقيت فكرة إنشاء تجمع أحباب البيان والحرية تجاوباً شعبياً واسعاً وتعبئة جماهيرية شاملة وضعت الحكومة الفرنسية أمام خيارين لا مفر من أحدهما، إما إنهاء الهيمنة الاستعمارية بالطرق السلمية والاعتراف بالحركة الوطنية كمحاور، وإما الإصرار على الماضي قديماً في استعمال القوة والقمع، ولئن اختارت الحكومة الفرنسية الأسلوب الذاتي فذلك يعني إنها واهنت على ضعف البنية الداخلية لتجمع أحباب البيان والحرية وعلى الخصوص قيادته.

من هذه الناحية لم تكن مخطئة في خطتها فعلاً؛ فإن ضعف تجمع أحباب البيان والحرية ناجم عن تعاضل اتجاهات سياسية مختلفة ذات استراتيجيات متباينة (الوطنيون، والإسلاميون والثوريون) هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى كان تجمع أحباب البيان والحرية آنذاك في طور التنظيم والتكوين فلم تكن قراء قد توصلت بعد، وذلك سر نجاح السياسة القمعية في دفع التشكيلات الثلاثة (حزب الشعب الجزائري، والعلماء وفرحات عباس) إلى الانفصال عن تجمع أحباب البيان والحرية.

كان حزب الشعب - الذي صعد في وجه الإجراءات القمعية بفضل تنظيمه - قد أولى عناية خاصةً بذلك الاتحاد المنبثق على أساس مشروع الاستقلال الوطني. وكان محققاً في قناعته بأن لا فائدة تخرج من تقديم أية تنازلات عن هذا الهدف؛ خاصة وأنه اتضح أكثر من ذي قبل (بعد أحداث ماي 1945 على وجه الخصوص) أن استحالة تحرير الجزائر بدون اللجوء إلى أسلوب الثورة المسلحة. إن تودة العلماء وفرحات عباس وأصدقائه جعل حزب الشعب الجزائري ينفذ وحيداً - مرة أخرى - أمام قضية التحرير الوطني.

نأثر انصراف الاتجاه السياسي المعتدل بوقع الصنعة الناجمة عن هول الأحداث؛ ففرّوا إدراج حركتهم في "الإطار الفرنسي" وكانت السياسة الفرنسية الاندماجية في ذات الوقت تعارض الحركة الوطنية وترفض كل مطالبها حتى ولو تعلق الأمر بالاستقلال على مراحل.⁽¹⁾

كان حزب الشعب الجزائري - المحنك بتجربته النضالية الطويلة - يعتبر مثل تلك التنازلات تراجعاً وخيانة تتركب في حق الشعب الجزائري؛ لأن مصالحته الوطنية غير قابلة للتكبيف مع ذلك الإطار. والواقع أن المعتقلين كانوا قد تراجعوا عن صميم الأفكار والمطالب التي وحيّت الحركة الوطنية على أساس مبدأ تحقيق طموحات الشعب.

لقد تجاوز النقاش الضروري السياسي الذي كان بعضهم يدافع عنها، وصار يدور حول قضية محورية هي تعيين الطريقة والإمكانات الكفيلة بتحقيق التحرير. إن الهدف الرئيسي للنظام الاستعماري هو زرع الشقاق في صفوف الحركة الوطنية، فكان ينبغي على هذه إنسان صيانة مبدأ الوحدة وتطويره إذا اقتضى الأمر ضمن تجمع أحباب البيان والحرية أو أي تجمع آخر⁽²⁾. غير أن هذا المبدأ لم يسمد أمام القمع الذي زرع القبلية والخوف في صفوف المعتقلين؛ وأثر على موقفهم السياسي، بمعنى أن إفراطهم في الحذر أدّى بهم إلى تفكيك البنية الوحدوية أولاً؛ ثم الانفصال عنها نهائياً، بعد إطلاق صراح فرحات عباس (يوم 16 مارس 1946).

في نفس الوقت أسس فرحات عباس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A).

وكانت الحملة الدعائية التي شنّها الإدّارة والحزب الشيوعي والاندماجيون تهدف إلى اعتبار حزب الشعب الجزائري مسؤولاً عن إراقة الدماء؛ إثر أعمال القمع الاستعماري. لطفت هذه الحملة صدى لدى المعتقلين؛ ووجدوا في هذا الطرح مبرراً لانسحابهم من الاتحاد بكل النكّل في جبهة واحدة أمام الإدّارة الاستعمارية، بالرغم من أنّ تشكيل تلك الجبهة كان أمنية غالية عند الجماهير الشعبية فكانت تشتت أحباب البيان والحرية أشدّ وقعا على التجمّع من وقع عمليات القمع في أحداث ماي 1945.

تصدّعت الوحدة التي بدأت أواصرها تنقوى مع تجمع أحباب البيان والحرية منذ نشأته وإثناء الأحداث. وبما أنّ حزب الشعب الجزائري في هذه الفترة كان محظوراً، فإنّ التجمّع دخل بكلّ فناء في هذه المعركة الجديدة - من أجل تطوير الجبهة وفق تصوّراته على جميع الأصعدة - وخاصة تجاه الجماهير الشعبية.

كان المناضلون على وعي بالمؤامرة التي تحاك ضدهم؛ لعزل حزبهم الثوري وإفصاح المجال أمام السياسة الإصلاحية؛ فركّزوا جهودهم على نضال الأفكار وعلى تمهين الهيكلة التنظيمية وتوسيع نطاق القاعدة الشعبية.

أمّا على المستوى الفكري؛ فكان النقاش مختلفاً عن ذلك الذي دار في سنة 1937؛ فبعد أن تحوّل انصلا الاندماج إلى تيار وطني معتدل؛ أصبح من الأهمية بمكان توضيح المفاهيم كي لا يختلط الأمر بين الاتجاه الوطني الإصلاحي (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) والاتجاه الوطني الثوري (حزب الشعب الجزائري). كانت هذه المسألة من المهام التي أولاها مناضلو حزب الشعب عناية كبيرة؛ عبر كل التراب الوطني؛ رغم الإمكانات القليلة ورغم غياب زعيمهم مصالي الحاج؛ المعتقل في الغابون.

وفي ذات الوقت الذي كان فيه المناضلون يعدّون النفااضات وينفذونها؛ كلّ عليهم أن يتجنبوا الوقوع في صراع الاتجاهات السياسية؛ كي لا يثبطوا عزيمتهم

الجماعية؛ خاصة وأن النظام الاستعماري راح يضغط على حزب الشعب بشئى لساليب المناورة والقمع، وكانت هذه الإجراءات تعتمد ضمنها على التبرار الإصلاحى، ولكن؛ بفضل نشاط المناضلين وروحهم النضالية؛ لم يتمكن النظام الاستعماري من عزل هذا الحزب؛ بل تمكن عكس ذلك من تدعيم موقعه وتطوير هيكله التنظيمية؛ فتزايد عدد مناضليه وتوسعت أفكاره فى الأوساط الشعبية بصورة أعمق.

لم يدخل حزب الشعب الجزائري هذه المعركة لمنع تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وإنما كان يحاول الإبقاء على وحدة التشكيلات الثلاث (فرحات عباس، والعلماء، وحزب الشعب الجزائري) أو على الأقل المحافظة على الإجماع الشعبى حول قرارات مؤتمر تجمع أحباب البيان والحرية المنعقد فى مارس 1945 (الجمعية التأسيسية الجزائرية) تلك القرارات التى تجند الشعب من أجلها ودفع الثمن من دمه فى سبيلها؛ فلا يعقل النخلى عنها من أجل سياسة محكوم عليها بالفشل مسبقا.

تلك هي الإجابة الوحيدة الممكنة على السياسة الاستعمارية، وذلك هو أساس كل استراتيجية وحدوية للحركة الوطنية؛ وإن أي تنازل حول هذه النقطة سيؤدي حتما إلى إضعاف الحركة الوطنية وإلى تقوية قبضة الإمبريالية على الجزائر. لم يكن ثمة شيء يذنو يقرب تغيير يذكر فى السياسة الفرنسية ولا بلوفة أمل فى حدوث بعض التطورات السياسية ولو على مراحل؛ رغم أن الخط السياسي الجديد الذي انتهجه فرحات عباس كان يفترض وقوع هذا التغيير. ولكنه آل إلى طريق مسدود مثل ما حدث لمشروع "بين جلولة" الذي رفضته الجمعية الفرنسية (فى 1945) رغم أنه كان ينص على التطبيق الكامل لمسياسة الاندماج.

أسباب الخلاف.

لم يكن الاختلاف بين حزب الشعب والمعتنلين قائما على الصراعات الحزبية أو الحزليات الشخصية؛ لكنه كان اختلافا حول قضية أساسية. فحزب الشعب لا يلقى فى الوعود ولا يرتقب أي تغيير للسياسة الفرنسية وكان يتبنى موقفا عدائيا

تجاهها وكان مستمسكا بالخط الثوري القادر على تعبئة الشعب، استعدائياً لنشوب نزاع لا مناص منه بسبب السياسة الاستعمارية التي نسلكتها الحكومة الفرنسية.

رفض فرحات عباس هذا التوجه النوري؛ ولو أنه لم يقل ذلك بصريح العبارة؛ لأن هذا الخط في نظره ضرب من الأوهام لا خير.

صار فرحات عباس سجين فكرة "الثورة بالقانون" فدخل في تناقضات لا مخرج منها وساهم في إضعاف الحركة الاستقلالية؛ وأجبر حزب الشعب على المعارمة على جبهتين؛ إحداهما ضد الاستعمار والثانية ضد أوهام الإصلاحيين. وفيما يلي مقطع مختلف من النداء الذي وجهه فرحات عباس في أبريل 1946 إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية - بمناسبة تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري - لأن هذا المقطع يلقى الضوء على فكر زعيم هذا الحزب.

Jeune ⁽³⁾ لا تريد إنعاجاً، ولا سيّناً جفيداً، ولا انفصالاً، وإنما تريد شعباً فتيّاً يتولى تثقيف نفسه اجتماعياً وديمقراطياً وبحقن تطوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة أبنائه معنوياً وفكرياً، مرتبطاً بأمة عظيمة متحررة الفكر.

لم يجد هذا التصريح الموجّه إلى "الشبيبة الفرنسية والمسلمة" صدقاً عند المسلمين. وخبّ عن الفرنسيين؛ وأثار استنكار المناضلين المحنكين في الجزائر. إن محتوى التصريح مستلهم من المعاني السامية للثقافة الإنسانية وبلور ما هي جديرة بالثناء فإنها كانت ساذجة، وكلن التصريح؛ عموماً، محاولة لتبوير الموقف "الانتهزامي" للكاتب وهو موقف أدّى به إلى وضع حدّ للوحدة التي تحلقت في كنف أحباب البيان والحرية.

وبالرغم من أن هذا التصريح يدين النظام الاستعماري والفظائع المرتكبة من طرف السلطات الفرنسية أثناء أحداث ماي 1945؛ غير أنه وضع على قدم المساواة - من حيث المسؤولية - كلاً من النظام الاستعماري والمسلمين على حدّ سواء.

إن أسباب الصراع في نظر الكاتب صائفة عن الروح الصليبية عند الأوروبيين، وعن شعورهم بالاستعلاء ومن فحوى مفهومهم "السلطة الدينية" ومن عدم فهمهم للتاريخ الوطنية الإسلامية.

غير أن هذا التعارض في الرأي والفكر لم يظهر في منطقة من المناطق الفرنسية العنصرية من أجل الاستقلال الذاتي. وإنما وقع في الجزائر بالتحديد، وهي البلد المحتل والخاضع بقوة السلاح للاستعمار الفرنسي والمستغل من طرف الأقلية الأوروبية.

أما التبشير المذهبي فلم يعد - منذ زمن بعيد - من مآثر المسلمين الجزائريين؛ وإنما صار التبشير واحدا من بين الأساليب التي طبقها المسيحيون - باسم الكنيسة - ليهبط سيطرتهم على الجزائر ومسح مقومات الشخصية الجزائرية. وجهة نظر حزب الشعب الجزائري، وسياسة الاتحاد الديمقراطي للبيان، تركز الوطنية الثورية لحزب الشعب الجزائري على المكتسبات والقيم الحضارية للعربية الإسلامية التي هو جزء لا يتجزأ منها، وأنه من التسف في القول: اعتبار الحركة الوطنية الجزائرية حركة سلفية والظلم بينها وبين الحركات البائدة.

إن تطوّر حزب الشعب الجزائري جواب منطقي على طبيعة النظام الاستعماري. فالتخلي عن الوطنية المبنية بهذا المفهوم معناه نبذ القضية الوطنية المتجنّوة في قيم الشعب الجزائري ومعتقداته وميراثه الثقافي.

هذه الوطنية المنبثقة من سياق تاريخي خاص، تتضمّن كذلك إيديولوجية مختلفة عن السياسة التي نادى بها فرحات عباس، تلك الأيديولوجية هي "الثورة".

هكذا كان فرحات عباس يسعى إلى تبرير إدماج الجزائر في اتحاد مع فرنسا (الترجمة الجديدة للإمبريالية الفرنسية) وبالتالي فإن سياسته الإصلاحية لم تكن مجدية، حسب نص المادة الثانية من مشروع الدستور الذي قدمه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يوم 19 أوت 1946 إلى مكتب المجلس الفرنسي⁽³⁾.

هذه السياسة كانت سقّدية عن قصد؛ إلى فصل الجزائر عن نطاقها الثقافي والجيوسياسي المميز؛ ألا وهو الوطن العربي في مستقبل نهضته. ومآل تلك السياسة أيضا هو تعزيز إدماج الجزائر في نطاق النظام الاقتصادي والثقافي المبني على الاستغلال والسيطرة وإندراجها في إطار ما أصبح يسمى الاتحاد الفرنسي.

هذه الأسباب هي التي عرّضت سياسة فوحت عباس لهجمات عنيفة من طرف حزب الشعب الجزائري الوافض لهذا الاتحاد الذي يتردي حلةً جديدة للاستعمار القديم.

اختار حزب الشعب الجزائري مقابل ذلك مفهوم "الوحدة العربية" باعتباره محركاً قريباً للتعبئة الجماهيرية، فسوّفت حزب الشعب قائم على التنبؤ بكل مناهج الخضوع والتبعية التي يواد تقييدها بها عنوزولم يكن حزب الشعب يرفض التعاون مع فرنسا تعاوناً يقوم على قدم المساواة، ولكنه يرفض مسبقاً كل سياسة تتعارض مع اختيارات الشعب الجزائري، وكذا توجهاته المستقبلية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

كان حزب الشعب يتصور سياسته المستقبلية في منظور تجديد الجماهير الشعبية ونضالها. أما حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فكان يريد قبل كل شيء استغلال مبدأ الشرعية الذي طرحته "فرنسا الجديدة" لتحقيق مطالب المعتدلين بموافقة من طرف فرنسا.

إن مشروع دستور الجمهورية الجزائرية (الذي سبق ذكره) صاغ المطالب على النحو التالي

المادة 1: "تُعترف للجمهورية الفرنسية للجزائر بالسيادة، وفي نفس الوقت تعترف بالجمهورية الجزائرية والحكومة الجزائرية والعلم الوطني".

المادة 2: تكون الجمهورية الجزائرية عضواً في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة شريكة. وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني مشتركة مع الجمهورية الفرنسية ومن صلاحيات الاتحاد الذي تعترف الجزائر طرفاً فيه.

المادة الثالثة: تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة الكاملة في القضايا الداخلية، ومن بينها الشوطة، وذلك عبر الثراب الوطني.

المادة 3 و 4: يتمتع كل مواطن فرنسي - من أصل أوروبي - بالمواطنة الجزائرية، وبالتالي تكون له نفس الحقوق التي للمواطنين الجزائريين عبر الثراب الجزائري، بما في ذلك حق التصويت والتوثيق بالمقابل يتمتع كل مواطن

جزائري في الثواب الفرنسي بالمواطنة الفرنسية وبالتالي تكون له غير الثواب الفرنسي نفس الحقوق التي للمواطنين الفرنسيين بما في ذلك حق التصويت والتوظيف.

لو تحقق ارتباط الجمهورية الجزائرية بالاتحاد الفرنسي؛ لكان معنى ذلك تكريس سيطرة الشريك الفرنسي في جميع المجالات لفترة طويلة، وإرساء أسس السياسة الاستعمارية الحديثة ومن خلالها قوة فرنسا على حساب الجزائر.

اعترفت بعض أوساط المعتندين بأن هذه الجمهورية التي يراد إنشاؤها مبنية على فكرة وهمية غير أنهم حاولوا إقناع أنفسهم بأن هذا المشروع يصلح أن يكون خطوة مرحلية قد تؤدي يوما ما إلى الاستقلال، لكنهم تناسوا أن "فرنسا الجديدة" مثل "فرنسا القديمة" ترفض الحديث عن هذا المشروع أصلا وخصوصا ما يتعلق بفكرة الاستقلال.

مثال ذلك ما حدث للهند الصينية حين قبلت الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي ثم وجدت نفسها فيما بعد مضطرة على خوض الثورة المسلحة فترة طويلة، كلفتها تضحيات جساما وانتهت بتقسيم الفيتنام (1) (ودخوله في حرب جديدة)

كل ذلك يبين بما لا يدع مجالا للشك حقيقة الاتحاد الفرنسي، لكن فرحات عباس وانصار حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كانوا أسرى هذا النظام المناوئ لأية حركة وطنية سواء أكانت في سوريا ولبنان أو في المغرب وتونس أو في مدغشقر فلولا وجود حزب الشعب الجزائري لأدخلوا البلاد في طريق مسدود، مثل ما فعلوا من قبل بالنسبة لمشروع "بلوم قبوليت" قبل الحرب العالمية الثانية⁽²⁾، لكنهم سرعان ما سيكتشفون بعد انتخابات المجلس الفرنسي (2 جوان 1946) بأن توجهاتهم السياسية لا تحظى بالاعتبار من طرف السلطات الاستعمارية.

انتخاب المجلس التأسيسي الفرنسي الثاني:

كان حزب الشعب يحاول صرف فرحات عباس عن إشراك الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات المجلس الفرنسي الثاني (2 جوان 1946) كما حاول إقناعه بضرورة اتخاذ موقف مشترك خلال الحملة الانتخابية.

وكان حزب الشعب الجزائري حريصا على لمّ الشمل لإفشال مفاوضات الإدارة السكّانية إلى إضعاف الحركة الوطنية؛ أضف إلى ذلك أنّه كان تحت طائلة الحضر وكان زعيمه منفيا في الغابون. ولكن بالوضع من تلك قرّر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تقديم مرشّحين إلى انتخابات المجلس التأسيسي فزادت بذلك حوّة الاختلاف بينه وبين حزب الشعب الجزائري.

نادى حزب الشعب الجزائري بمقاطعة الانتخابات؛ غير أنّ نداهه لم يكن مقنعا؛ وجاء بعد فوات الأوان. ويبدو أنّ زعماء الحزب كانوا متردّين بخصوص المنهج الذي ينبغي اتباعه وقد أثر ذلك على معنويات المتضّلين.

هذا النداء بالمقاطعة لم يمنع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري من الفوز بـ 15 مقعدا من بين 18؛ ولقد اعتبر أنصاره نجاحهم هذا؛ فوزا عظيما بينما كانت الحركة الوطنية مشتتة.

حصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 438946 صوتا من مجموع 633349 مقترح؛ أي ما يمثل نسبة (71 %) (يقلّو عدد الناخبين المسلمين في الطائفة الانتخابية من النوجة الثانية بحوالي 1,200,000) ولم يحصل الحزب الاشتراكي سوى على 53346 صوتا (كان قد جمع 137357 صوتا في انتخابات الجمعية الأولى بفضل غياب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و حزب الشعب الجزائري اللذين ناطعا الانتخابات). حصل الفرع الفرنسي في الرابطة الدولية للعمال على 96889 صوتا⁽¹⁾ وتحسّر الإشلوة إلى أنّ هذين الحزبين الحزب الشيوعي و الفرع الفرنسي في الرابطة الدولية للعمال كانا عضوين في الحكومة الفرنسية).

من المفارقات أنّ فوز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في هذه الانتخابات يعدّ بمثابة مؤشّر على هزيمة "الاندماعيين" وسقوط الحزب الشيوعي الجزائري. حيث تبين أنّ الناخبين المسلمين كانوا نذرة يمنحون أصواتهم لأحد المرشّحين ونذرة لغريمه المنافس؛ ويمكن إيعاز هذا للتنبّذ في الواقع إلى أنّ عددا كبيرا من الناخبين كانوا يبحثون عن المرشّحين الأكثر تعبيرا عن طموحاتهم وفي

غياب هذا السنف كانوا يمنحون أصواتهم إلى الأقرب في ترتيب تنزلي أو تصاعدي تبعاً لأصناف المرشحين والاختيارات المعروضة عليهم.

عندما غاب فرحات عباس وحزب الشعب الجزائري، حول جزء كبير من المنتخبين أصواتهم لفائدة أنصار الاندماج والحزب الشيوعي الجزائري^{١٩}.

بعد هذا النصر، عرض نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري برنامجهم على الجمعية الفرنسية، وعندما تناولوا الكلمة للمرة الأولى؛ أثناء الجلسات المتعقبة في الفترة من 22 إلى 25 أوت 1946؛ استقبلوا من طرف النواب بالشائتم والمصراخ، وهذا ما دفع فرحات عباس إلى القول: «إن هذه فرصتكم الأخيرة، ونحن آخر الحواجز»^{٢٠}.

كان زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يلحّ بقوله هذا إلى حزب الشعب وإلى مواقفه المتصلّبة، ولم يتمكن من جعل فرنسا وجهاً توجه أمام حزب الشعب الذي كان يعمل من أجل الاستقلال الوطني.

إن فشل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مشابه للفشل الذي مني به "بن جلول" إثر انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى (1945)، فلقد انهيار السدود أن يتمكن قادة هذا الحزب من استخلاص النتائج الضرورية.

والواقع أن السدّ الحقبلي يتمثل في معارضة الحكومة الفرنسية لطموحات الشعب الجزائري ومطالب الحركة الوطنية بتبليغاتها المعتدلة والمتصلّبة على حدّ سواء.

ومن جوار ذلك حوصرت السياسة الإصلاحية وتبخّر الأمل؛ وسار من البديهي أن "الليبرالية" المسموح بها إلى حدّ ما في الحياة السياسية الجزائرية؛ إنما سمّعت بهدف زرع البلبلة في صفوف الحركة الوطنية وتلغيمها بالتناقضات كي يسهل جرّها إلى طريق الانتخابات المسدود، وبهذا بقيت السلطة المركزية والقوات الكولونيالية سبّة المرقف وفي حوزتها كل وسائل القمع والاضطهاد والمناورة.

حزب الشعب الجزائري؛ وإخفاق الاتجاه الاصلاحي..

ساهم الإخفاق المتكرر لأنصار الاندماج (بن جلول) والوطنيين الإصلاحيين في تصفية الجو السياسي، وبدأ الغموض الذي كان سائداً بعد أحداث ماي 1945

بسبب خطة الإدارة وسلوك الأحزاب الجزائرية الإصلاحية (من بينهم الحزب الشيوعي الجزائري) بدأ ينقش شيئاً فشيئاً.

فعندما يدعوا بهارسون لعبة "الإصلاحات" المرفوضة من طرف الاستعمار، اكتشف الرأي العام عدم جدوى سياستهم وراح بالتالي يدعم البديل الذي طرحه حزب الشعب الجزائري. هذا التبرؤ الثوري الذي لم يتخل عن دعوته بل كثف نشاطه التحسيني في أوساط الجماهير حول الشعارات الثالية: الإثارة، والتنظيم، والعمل. جرت مناقشات حادة في صفوف مناضلي حزب الشعب الجزائري - الناقمين على مراوغات الإصلاحيين - فلم يعد أحد يؤمن بجدوى تأسيس تجمع على شاكلة تجمع أصحاب البيضان والخربة.

وكان لإخفاق فرحات عباس والعلماء اثر سيئ في نفوس مناضلي حزب الشعب الجزائري؛ فهم لا يعترفون بجدوى التحالف مع رجال يرضخون في زمن العسر، ولا يكون لنضالهم أية فعالية في زمن اليسر. وكانت قناعتهم راسخة بأن الاستقلال لن يتحقق إلا بالثورة، وكانوا يستمدون لها اعتماداً على قوة الحزب الذاتية وعلى جذب الجماهير الشعبية. ولقد استخلصوا بعض الأفكار الهامة بعد تحليل أحداث ماي وانعكاساتها على الوضعية السياسية الجزائرية.

إن الأمر الجلي هو استعداد الجماهير الشعبية لخوض غمار الكفاح المسلح. فمن وجهة النظر الثورية، يعتبر التحام الجماهير مع فكرة الاستقلال، ومشلوكتها في المظاهرات السياسية، وتصعيد المظاهرات إلى انتفاضة طائفية .. يعتبر كل ذلك دلائل إيجابية. ولكن ينبغي الحذر من الإفراط في الحماس بالنظر إلى عدد الصحابة وهول المحلوزات.

ينبغي إذن البحث؛ بكل موضوعية؛ عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الإخفاق وينبغي بعد ذلك تحديد المسؤوليات ثم استخلاص العبر من هذه التجربة الاليمة وتلافي الأخطاء في المستقبل. ذلك هو فحوى للنقاش الدائر داخل حزب الشعب الجزائري آنذاك. أما أسباب إخفاق الحركة الوطنية؛ فينبغي البحث عنها في صميم الحركة ذاتها؛ أي في كنه تصوراتها؛ وفي طبيعة تنظيمها.

لم يستطع تجمع الاتجاهات السياسية الثلاث - في إطار أحزاب البيان والحرية - التصدي لضربات الاستعماري، ومرد ذلك إلى ذهنية الغدابة وإلى توجيهاتهم المتضاربة التي حالت دون تحقيق قيادة منسجمة للحركة الشعبية. فلقد كان من الممكن تجنّب الاضطرابات المعجّلة لو كانت القيادة موحّدة ومنسجمة هذا يظهر بوضوح أن تجمعاً سياسياً من نمط أحزاب البيان والحرية لا يتوافق مع فكرة الكفاح وانتهاج المسار الثوري. ذلك أن تجمع أحزاب البيان والحرية كان يضم ثلاث تيارات لكل واحد منهم تصوّر خاص لمفهوم الكفاح؛ فلم يكن ذلك التجمع الثلاثي الرؤوس فعلاً من الناحية العملية؛ وقد نفر منه العلماء وفروحات عباس. فإذا كنت الحركة الجماهيرية هي التي جرّتهم إلى المشاركة في تلك الصيغة فإنهم لم يتزوّدوا في استغلال أوّل فرصة للتخلي عنها والعودة إلى تصوّرهم الإصلاحية.

كان حزب الشعب الجزائري مطلباً بسبب الحظر والقمع المسلّط عليه؛ فلم يمسك بفكرة مقاليد الأمور في هذا التجمع رغم ما كان يبذله من نشاط حثيث في صفوف الرائي العام لتعميق الأفكار الراديكالية. وكان التنظيم السري للحزب يتقدّم بخطى ثابتة ويضم إلى صفوفه كل المناضلين العازمين على العمل المباشر. كان التنظيم ثورياً في أهدافه ومواقفه وتطلّباته عناصره وبتركيبه البشوية الشعبية. لكن كان ينقصه وشرح التصور السياسي وتنقصه تطلّبات الكفاح. ذلك أن بعض فئاته بقوا يراوحون مكانهم متمسكين بالتصور الثوري في صيغة سياسية وهو تصوّر في حاجة إلى بلورة أكبر لمعالجة الوضعية الجديدة⁽¹⁾ تلك هي الأفكار التي كانت تراود المناضلين في القاعدة والإطارات وكان أغلبهم مقتنعاً بضرورة تطوير حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى حركة وطنية ثورية ونزويده بالهبات المناسبة.

تبلور الانجاء الثوري وتطوّره.

توضّح النتائج المستخلصة من العمل النضالي - في الحقبة الأخيرة - نوع التحولات التي طرأت على الحركة الوطنية. فلقد توطّدت مكانة حزب الشعب الجزائري ورفضت الجماهير كل تجمع غير جدير ببلورة طموحاتها؛ وتحول التيار الثوري إلى منظمة مستعدة للكفاح من أجل انتكاس الاستقلال.

كانت هذه الأفكار تفدي فلسفة الحزب منذ 1946، فتوجه منذ ذلك التاريخ إلى تحقيقها على أرض الواقع؛ وإحياء المخطط الاستعماري القاضي بخنق الحركة الوطنية، وكشف ما تنطوي عليه سياسة الإصلاحات من ادعاءات باطلة.

أجل دعاة الإصلاح لأنفسهم ولغيرهم من التجمعات الحزلية حق التنازل عن الحقوق الأساسية للشعب؛ وذلك إما بسبب ضبابية الرؤية السياسية لديهم؛ أو لنقص قناعتهم السياسية؛ أو لاعتبارات إيديولوجية أخرى. وكانوا يحاولون إيهام الجماهير بأن تلك التنازلات قمة الحذق السياسي. لكن تلك الحفلة لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية. ومهما كانت شدة الصدام بين الإدارة الاستعمارية وبين هذا التيار فلا ينبغي تفسير ذلك الصدام بأنه دفاع عن مصالح الشعب الجزائري. لأن مصالح الشعب الجزائري ليست مبنية على المقابيس التي يحندها الاستعمار؛ وإنما مصالح الشعب تقوم على قلب موازين القوى لفتح الطريق نحو التحرر الوطني. ولا يمكن تحديد موازين القوى بناء على الحسابات الذاتية والسياسية للقيادات الإصلاحية؛ ولا يدفع الاكتفاء بالتعديلات المرحلية التي يدعو إليها الحزب الشيوعي الجزائري. (فبعد أن طالب هذا الحزب بالاندماج، ثم ساند فلون7 مارس 1944، ونادى بمعاقبة الوطنيين في 1945 هاهو يثني يونامجا شبيها ببرنامج الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المطالب بجمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي، ويمثل نصبي للمسلمين والأوروبيين في المجالس).

لا يمكن تغيير موازين القوى هذه لصالح الجزائر إلا برفع مستوى الوعي الثوري للشعب وباتخاذ المواقف الصريحة والتحديد هدف وحيد هو الاستقلال.

كانت المهمة التي حملها حزب الشعب الجزائري على عاتقه وسطرها ضمن أولوياته هي التحضير للكفاح المسلح؛ وتطوير التنظيم الهيكلي، وتكوين المناضلين الملتزمين. ولكن قبل هذا وذلك طرحت جملة من المسائل التي تستدعي الحسم؛ ومن بينها ما له علاقة بموقف الحزب من الانتخابات التي ستجرى في شهر نوفمبر 1946 لتجديد الجمعية الفرنسية (تمت المصادقة عليها عن طريق الاستفتاء وكان حزب الشعب قد قاطعها).

وكان لحدث آخر أثر بالغ على هذه الحقيقة؛ وهو وجود زعيم حزب الشعب مصالي الحاج؛ من الإقامة الجبرية في انفابون يوم 13 أكتوبر 1946 ووضعه في إقامة أخرى في بوزريعة (في أعالي العاصمة) وقد منع من التنقل إلى المدن الكبرى ومن النحوال في أحياء العاصمة.

مناورات الإدارة وحزب الشعب للجزائري.

اعتقدت الإدارة الفرنسية أنها بإبعاد مصالي تتمكن من إضعاف الاتجاه الوطني الأكثر تطرفا وتنجح في تعميق شقة الخلاف بين صفوف الحركة الوطنية. وكان البعض يرى أن تزامن إطلاق سراح كل من مصالي الحاج وفرحات عباس وزعماء العلماء أمر مبيت بحيث لن يجزؤ العلماء وفرحات عباس على المبادرة بحل تجمع أحباب البيان والحربة.

إن مكانة مصالي الحاج العظيمة؛ ومستوى تنظيم حزب الشعب؛ وتفاهي الضغط الشعبي؛ كل ذلك كان كفيلا بتعزيز الانجاء السياسي الوحدوي.

بالفعل؛ فإن إبعاد مصالي الحاج عن الوطن؛ منعه من ممارسة القيادة الحقيقية؛ وعرض الحزب إلى خطر التصارع بين وجهات النظر حول الوضع السائد. غير أن عودته أدخلت عنصرا مهما على الساحة السياسية الجزائرية. وقد ذهب البعض إلى حد اعتبار إطلاق سراح مصالي مناورة من طرف الإدارة الفرنسية؛ ترمي إلى وضع فرحات عباس وجها لوجه أمام زعيم حزب الشعب الجزائري عشية انتخابات الجمعية الفرنسية. ومن هنا سار من السهل التلميح بفكرة أن مصالي الحاج - كان متواطئا مع الإدارة - يعض هذه التلميحات للمفوضة انتشرت في أوساط الممثلين. ولقد ساعد الإصلاحيون على جعل تلك المناورة ممكنة عندما بانوا بتقسيم أحباب البيان والحربة⁽¹⁾.

بعد عودته؛ فاجأ مصالي الحاج بعض المناضلين بقول المشاركة في الحملة الانتخابية. وكانت القاعدة متحفظة بخصوص هذه المسألة؛ فشرح قادة الحزب يطمئنونها بأن خيال المشاركة في الانتخابات لا يعني تغيير توجهات الحزب؛ وإنما تلك خطة لإخراج الحزب من السرية؛ واستغلال منصة الشوعية الانتخابية للاندماج بالاستعمار؛ ومن ثم نشر طروحات الحزب علانية.

'أكد القادة بأنّ العزم الثابت للحزب هو الإعداد للثورة، دون إهمال الأشكال الأخرى للنشاط السياسي. كما أكدوا أنّ سياسة المقاطعة لا تمثل عقيدة الحزب؛ وذكروا بمشاركته السابقة في الانتخابات سنة 1939. ولهذا فإنّ الإستراتيجية الثورية تفرض على الحزب استغلال جميع وسائل الكفاح ليتبوأ مكانته كممثل حقيقي لمطموحات الشعب الجزائري في الداخل والخارج.

أظهر قرار المشاركة في الانتخابات أنّ هناك فوارق بين فئة الحزب وقاعدته. وكان هذا الشعور تعبيرا عن التخوف من أن يفرض الحزب في مستقبل الرمال المتحركة أثناء الصراع الانتخابي⁽⁴⁾ غير أنّ معظم المناضلين تجنّبوا لمواجهة الوضعية الجديدة.

محاولات تعويض الجبهة الشعبية.

كتب فروحات عباس فيما بعد بخصوص هذه المشاركة ما يلي: «إنّ تجمع أحباب البيان والحرية سمعنتع عن تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية الأولى في نوفمبر 1946 لتتمكن مصالي الحاج من مواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه. إن مصالي الحاج حصل على ضمانات وزلّة الداخلية والحكومة العامة في الجزائر بأن الفوائم الانتخابية التي يلتئمها حزب الشعب ستعتمد؛ وبذا على ذلك تدرّج للانتخابات وطلب مني الانسحاب من المنافسة تحاشيا لانشقاق القوى الوطنية. كما أكد أنّ بإمكانه الحصول على استقلال الجزائر».

وكما كان متوقعا؛ شرعت الإدارة الفرنسية في الغش؛ فاشتدّت من حزب الشعب تغيير اسمه وهكذا تأسست حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽⁵⁾.

يذهب الإشادة هنا إلى أنّه لم يتم أي اتفاق بين مصالي وفروحات عباس بخصوص مقاطعة بعض الناخبين أو تحويل الأصوات لصالح بعض المرشحين. أما بخصوص تأكيد مصالي من الحصول على الاستقلال فينبغي أخذ تلك العبارة من قبيل الدعاية لأنّ أغلبية مناضلي حزب الشعب الجزائري لا يؤمنون بإمكانية الحصول على الاستقلال بواسطة هذه الانتخابات.

إنّ قنّوّل دخول الحزب حلّة السباق وحيداً، استجّليّة لحزب أحباب البيان يوم 2 جوان 1946.

على التّقيّض مما ذهب إليه البعض؛ فإنّ محاولة تشكّيل جبهة وطنيّة تقصمّ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والعلماء وحزب الشعب، والحزب الشيوعي لم تقبل، لأنّ مصّالي الحاج قد يقرض نفسه زعيماً لها⁽¹⁾، وإنّما الفضل كلّن يسبب لوضعية المطالب المعقّلة التي اقترّحها الإصّلاحيون أيّ الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري اللّذان كلّنا يعارضان مشروع "قانون" خاصّ باستقلال الجزائر. فبيّما كانوا ينادون بفكرة الاتحاد الفرنسي ويرقصون فكرة الوحدة العربيّة، كان الحزب الشيوعي متصّلباً في تمسّكه بأطروحة "الأمة في طور التّكوين" كنقيض لفكرة الأمة العربيّة الإسلاميّة التي يذّاع عنها حزب الشعب. أضف إلى ذلك أنّ تصوّره لمفهوم "الجمهورية الجزائريّة" ومفهوم "الديمقراطيّة"، وضع 8 ملايين جزائري على قدم المساواة مع مليون فرنسي ولو بصفة انتقاليّة. لا يمكن التوفيق بين مبدأ التّكافؤ في التّمثيل النّيابي بطائفتين انتخابيّتين (من الدرجة الأولى والثّانية) في إطار المجلس الجزائري المقتّخب بالاقتراع العام دون تمييز في العرق والدين تلك الفلوق التي طالما كافّح حزب الشعب الجزائري ضدها (انرجت هذه النقطة في مؤتمر أحباب البيان والحرية في 1945 وسودق عليها).

كلّن الحزب الشيوعي الجزائري يعارض فكرة الوحدة العربيّة ويعتبر أنّ "استقلال الجزائر مجرد وهم؛ ويدعم في نفس الوقت قواعد الإمبرياليّة في الجزائر"، بيّما الاتحاد الفرنسي يمثل بالنسبة لشعوب ما وراء البحار الإمكانيّة الوحيدة لتحقيق الحرية والديمقراطيّة⁽²⁾.

الواقع أنّ هذا التّمسّك كان يخدم أهدافاً خفيّة؛ خاصّة وأنّه جاء بعد فشل سياسة الاتّماحيين؛ في المجلس الفرنسي تلك السياسة الرّامية إلى جعل حزب الشعب الجزائري يقدّم التّنازلات ويتضامن مع الإصّلاحيين، رغم أنّ تطوّر الأحداث كان يركّز صراحةً أطروحة عند الرّأي العام الجزائري.

إن الدروس المستخلصة من أحداث ماي زادت حزب الشعب الجزائري قناعة
بضرورة الاعتماد على طاقته الذاتية وعلى تجنيد الشعب والتشبث بفكرة
الاستقلال.

هذا المطلب ينهني أن يكون أساسا لأي تجمع في المستقبل كي لا تصاب
الحركة الوطنية بردة إلى الوداء. لم ينجح مشروع تشكيل جبهة وطنية سنة (1946)
بسبب أهدافه المحدودة التي لم تأخذ بعين الاعتبار طموحات الشعب الجزائري.

النشاط المتعدد الأوجه لحزب الشعب الجزائري

- حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

قدّم حزب الشعب المشاركة في الانتخابات تحت اسم حركة انتصار الحريات
الديمقراطية⁽¹⁴⁾. وكان في إمكانه الفوز لو لم تتدخل الإدارة بالمناورة والتزوير.
وتجلى الغش في قضية رفض مرشح مصالي ممثلا لولاية الجزائر. كما رفضت
قوائم مرشحي الحزب في وهران وسطيف ولم يشعر الحزب بذلك إلا بعد انقضاء
المدة القانونية للترشيحات. وبالتالي لم تحصل حركة انتصار الحريات
الديمقراطية سوى على 5 مقاعد في مقاطعة قسنطينة (حيث انتخب كل من اليمين
ديكغين، بربور جمال، بوقدورة مصعود) ومقعدان في مدينة الجزائر (حيث انتخب
أحمد مزغنة ومحمد خيضر). وقد توشّح لهذه الانتخابات أيضا 8 مرشحين عن
الإدارة ومرشحين عن الشيوعيين.

كانت تلك أول مشاركة لحزب الشعب في الانتخابات منذ الحرب العالمية الثانية
وقد أولاها أهمية كبيرة. لا على أساس عدد النواب المرشحين بل على أساس ما
ستؤدي إليه من نتائج على مستقبل البلاد الاستقلالي. لقد كان هذا الفكر في أوج
توسّعه ومن هنا كان أكثر من غيرة عرضة للتأثر بمشاكل كثيرة قد تطرحها
السياسة الانتخابية.

لم يكن بدّ من التحلي باليقظة لتفادي الوقوع في الفخ الذي تتضمّنه تلك السياسة
الانتخابية ح ألا وهو فصل قفّة الحزب عن قاعدته وإبعادها عن اهتمامات الجماهير.

يضمّ حزب الشعب بين صفوفه: كأي تنظيم بشوي، وجالا تنفاوت درجة الالتزام الفردي بينهم من شخص لآخر؛ لكنهم جميعاً ينافسون من أجل الاستقلال، ويلتزمون بنفس المواقف المتشددة ضدّ الاستعمار. لكن هذا لا يعني أنهم كانوا متفقين حول وسائل تحقيق الاستقلال ولم يكن لهم نفس التفكير فيما يتعلق والتعجيل بالمسار الثوري. موازاة مع النشاط الانتخابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كان في نظر مناضلي الحزب محدودة تعويه - تكنيكي.

ما فتح نيكو دعاء الكفاح المسلح ينعو داخل الحزب؛ غير أن موقف الإدارة الاستعمارية من الحزب سيؤدي لا محالة إلى المواجهة. وما كان عليه سوى الاستعداد في جميع الميادين مع الاحتفاظ بالمبادرة فيما يتعلق باختيار الوسائل والوقت تفادياً لتكرار وضعية ماي 1945.

كان حزب الشعب الجزائري؛ على تقييد بقية الأحزاب، يعدّور الانتخابات مجرد وسيلة من وسائل تبليغ صوته إلى أوسع قاعدة ممكنة (في الداخل والخارج) لا كغاية في حد ذاتها. فكان يرمي من وراء مشاركته في الانتخابات إلى اكتساب الشعبية وتعزيز القوة الثورية. وهذا هو إطلو التحرك السياسي الذي حدّده لتوكبه. لقد تلقوا تعليمات واضحة بخصوص تدخلاتهم في مناقشات الجمعية الفرنسية، وضحى تلك التعليمات أنّه ينبغي التنبه - أثناء المباحثات - بالسياسة الاستعمارية والمطالبة بتحرير الجزائر. وبما أن الحزب لم يكن يعترف بالسيادة الفرنسية على الجزائر فهو لا يعترف بحق هذه الجمعية في سنّ القوانين الخاصة بالجزائر (وبالتالي لم يشارك نوابه في التصويت عليها).

وبالفعل عكست مداخلات نواب الحزب في البرلمان الفرنسي هذه الخطأ الأمر الذي جعلهم يتمرّسون لموقف عدائي من طرف أقلية النواب فأطلقوا عليهم اسم "الانتصاليين".

كان نشاط حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية يتوزع على عدة أصعدة مثل الحملة السياسية؛ وهيكلية حركة انتصار الحريات الديمقراطية غير

جناحين هما الجناح الرسمى (المعترف به قانونيا)؛ والجناح السرى (حزب الشعب الجزائري).

ويلتزم من العنف المتواصل ومؤامرات الإدارة الاستعمارية ومعارضة بعض الأحزاب له؛ وأصل حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ تحوّل تدريجيا إلى حركة وطنية قوية. وكانت الهالة الشعبية التي يحظى بها زعيمه مصالي الحاج تستقطب الجماهير وتشدّد همتها عندما تدعى إلى التجمّعات. كان حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعمل على تأسيس حركة وطنية متجانسة، كبديل عن التجمّعات ذات الاتجاهات السياسية المتباينة ولقد اكتسبت الأحداث صفة هذا الخطّ السياسي الذي انتهجه الحزب باعتباره منشطاً ومنظماً للحركة الشعبية؛ بحيث أصبح لزاماً على التيارات الأخرى تدلّكه تأخّرها. كانت التهيئة الجماهيرية تجري على نطاق واسع مثلما كانت قبل أحداث 1945.

لكنها هذه المرة أصبحت مجنّدة حول مطالب متطوّرة وفي إطار حركة مهيكلّة. لقد انطلقت المعركة الحقيقية على جميع الأصعدة بين قوتين أساسيتين هما السلطة الاستعمارية وقوة الحركة الثورية (حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية). بدليل أنّه عندما قرّر البرلمان الفرنسي في 20 سبتمبر 1945 إصدار قانون الجزائر، تصدّى له الشعب الجزائري ورفضه؛ وكذلك رفضه المعتدلون.

ومن بين المشاريع السبعة التي اقترحتها الأحزاب (الفرنسية والجزائرية) لا أحد اقترح الاندماج، ولا أحد وافق على الاستقلال، وبما أنّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تكن تعترف بالسوية الفرنسية على الجزائر فإنها لم تقترح أي مشروع. تضمّنت 3 مشاريع مقترحات بخصوص إصدار قانون يعتبر الجزائر "مoule شريكة" في إطار اتحاد فرنسي. ومن بينها مشروع الحزب الشيوعي الذي كان يعتبر استقلال الجزائر - لو حصل - سيكون تدعيماً للقواعد الإمبريالية. على حدّ قول "أجرون"⁽¹⁰⁾.

لقد ناقش نفس المؤلف - قانون الجزائريّ الجديد فقال: « إنّه قانون مستقلهم من مشروع Bidault ذي النزعة التقليدية المحافظة، تعتبر الجزائريّ بمقتضاه كما كانت سنة 1900 مجموعة عمالات نتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي. يتولى السلطة التنفيذية فيها حاكم العام بمساعدة مجلس حكومة. في حين توكل السلطة التشريعية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية».

نحوكت المفوضيات المالية منذ سبتمبر 1945 إلى مجلس مالي، أصبح يسمى المجلس الجزائريّ يتمتع بصلاحيات أوسع قليلا ولكنها صلاحيات تتمحور أساسا حول الشؤون المالية. تخضع قرارات المجلس إلى المصادقة بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء، 60 عضوا من الطائفة الانتخابية من الدرجة الأولى و 60 عضوا من الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية.

كانت الطائفة الانتخابية الأولى تتألف من 464.000 مواطنا يتمتعون بالحقوق المدنية الفرنسية و 58.000 نسمة من المسلمين، وتتكوّن الطائفة الانتخابية الثانية من 1.300.000 نسمة من الناضحين المسلمين لم تصل الحرة إلى حدّ التخلي عن المراسيم التي تدمج النخبة الجزائرية في الطائفة الفرنسية وأيضا لم تكن النوايا صادقة لجعل المجلس الجزائريّ مجلسا يتكوّن حقيقة من ممثلين عن جميع السكان الجزائريين (بما فيهم 922 000 من الأوروبيين و 860 7 000 من المسلمين) «فلا غرابة إذن في أن يرفض النواب الجزائريون - بما فيهم المعتدلين - رفضا قاطعا كلّ أحكام المراسيم الحكومية وأن ينسحبوا من المناقشات كي لا يوافقوا على تسليم تلك السلطة المتمثلة في القانون الأساسي» محتئين في ذلك موقف نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد أعربوا عن قناعتهم بأن الجمعية التأسيسية هي وحدها الكفيلة بإيجاد حلّ للمشكل الجزائريّ.

استطاع كلّ من خيسرو ومزغنة وبوقدوم وبودور وبهاغين إسماع صوت الشعب الجزائريّ للعالم كلّ؛ وذلك ما أثار حفيظة أغلبية النواب والصحفيين الفرنسيين⁽¹⁴⁾

وكان حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعارض أي مشروع لا يتجاوب مع المطلب الاستقلالي، ولم يكن يبتذل من البولمان الفرنسي الرجعي أي حل في مستوى تطلعاته. أما الثواب الشيوعيون - حسب ما ورد في بيان Cabellero أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري في مؤتمر الحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد في باريس يوم 28 جوان 1945 - فكثفوا يرون " أن للشعبين الجزائري والفرنسي عدوا مشتركا " وأن " الذين ينادون باستقلال الجزائر عملاء الإمبريالية، وإنما لا يريد استبدال حسان اعور بحسان أعمى " تلك هي مواقف الحزب الشيوعي الجزائري لمعلول لاستقلال الجزائر والمساند للإمبريالية الفرنسية. فمن زاوية النظر هذه كان الحزب الشيوعي الجزائري يضحى بطموحات الشعوب المستعمرة في سبيل مصلحة الحزب (شارك بعض أعضاء الحزب في الحكومة الاستعمارية).

حدد الحزب الشيوعي موقفه هذا قبل بضعة شهور من انطلاق المناقشات حول مشروع قانون الجزائر الخاص وبتلخيص الموقف في قوله " لا يمكن تجاهل الصعوبات التي قد تنوّد عن أزمة وزاوية في وقت انعقاد مؤتمر موسكو حيث يلود ممثل الحزب معركة من أجل تحفيز الأسعر وإلا تعرضت عملياتنا لعدم الاستقلال⁹³. هذا الخط الذي تبناه الحزب الشيوعي الفرنسي قاد الكتلة الشيوعية في الجمعية الفرنسية إلى الامتناع عن التصويت في قضية حرب الفيتنام. فلقد تنكّر لمبادئ التضامن بين الشعوب لحساب لوتباطائه الزاوية. وكان الحزب الشيوعي الجزائري يتجهج نفس السياسة في الجزائر عكس حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية المعبر عن طموح الشعب إلى الاستقلال وكان نضال هذا الحزب ضد الاستعمار، منرجا في سياق تضامنه مع الشعوب الرابحة تحت الاستعمار.

تطور التيار الثوري في السياق الدولي

اتخذت الوطنية الثورية لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في سياق الكفاح التحرري للشعوب بعدا أكثر وضوحا وبداية من الحزب الشيوعي المنسوي تحت لواء "الأممية".

وحين أوصدت الحكومة الفرنسية جميع الأبواب في وجه الإصلاحيين؛ ظهر موقف حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية أكثر وضوحاً وواقعية في نظو الجماهير الشعبية فلقد زال الغموض؛ وعمل مناضلو الحزب دون كلل على رفع مستوى الوعي الثوري في صفوف الشعب. فكالمت تلك الجهود بالنجاح الباهر للقوائم المرشحة في الانتخابات البلدية في 3 أكتوبر 1947 وفي انتخابات "الجماعة" في نوفمبر من نفس السنة (14).

كان لانتصار حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية عظيماً؛ لأنه تحقق رغم أنه المرشحون الذين تباعهم الإدارة الاستعمارية ومرشحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المدعومين من طرف جمعية العلماء؛ والقوائم المقترحة من طرف الحزب الشيوعي الجزائري.

نلّا الحزب في أغلب المجالس البلدية للمدن (الجزائر؛ وهران؛ قسنطينة؛ عنابة؛ البليدة؛ سكيكدة؛ بسكرة؛ بجاية؛ ملهانة؛ شوشال؛ الشلف؛ تلمسان-الخ) فضلاً عن القرى والمدن. وفي كل مكان لم تتدخل فيه الإدارة بتحريف الانتخابات إلا وتمكن مرشحو حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الفوز. ولكن "احتياح الطائفة الانتخابية من النوجة الثانية" لكل المجالس البلدية في المدن كان يتطلب تحديد سياسة واضحة من أجل تجنب (مضى أنواع التسويات) وفي نفس الوقت من أجل حمل منتخبي الحزب على المساهمة في نشاطات البلديات. ومن جهة أخرى فإن المساهمة بهذا الفن من الأهمية في "التسيير البلدي" مع منتخبي الطائفة الانتخابية الأولى. بطرح مسألة نوع العلاقة بين العضائين الانتخابيين. وعلى العموم لم تكن لمنتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية دولة بالأجهزة الإدارية فكانوا يتعرضون لارتكاب الأخطاء أو لمناورات منتخبي الطائفة الانتخابية الثانية المحبكين.

كان ينبغي كذلك السهر على ألا يتسبب النصر والنشاط الانتخابي في إفسال الخط الثوري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعلى كل حال وتطلوا للأهمية التي اكتسبها هذا الحزب (ليس فقط بنجاحه في الانتخاب ولكن في قوة

الانتخاب). كان عليه أن يبحث على الحلول لعديد من مشاكل التوجيه والاستراتيجية.

كان الحزب آنذاك قد بلغ أوج قوته وصلو يتوفر على منظمة مهيكلية عبر كل الثواب الوطني ولا تطلب سوى الانتظار إلى العمل. وكان الضغط يمارس في هذا الاتجاه على القيادة المركزية كي تأخذ بعين الاعتبار في كل قراراتها الهامة. ولقد توفر نوع من المرافقة الحقيقية التي كانت تمارس من طرف القاعدة على القمة. كانت والإطوار المتصلة بالقاعدة هي التي تتكفل بهذا الدور فتعيّر عن طموحاتها وانشغالاتها وآرائها وتبلغ الاقتراحات أو الانتقادات الموجهة إلى القيادة وخصوصا ما يتعلق بالتخوف من خوض غمار الانتخابات فكان التخوف من مخاطر الانحراف يدفع إلى الحث على ضرورة تدعيم خط العمل الثوري. وكانت هذه الضرورة تزداد إلحاحا بالنسبة للانتخابات المجلس الجزائري التي قررها قانون الجزائر ذلك أن تطور الوضعية العالمية وعلى الخصوص في البلدان الواقعة تحت الهيمنة الأجنبية، كان يدعو إلى الكثير من البقطة.

كنا نشاهد تطور حركات التحرير في معظم تلك البلدان، وحصول البعض منها على الاستقلال الوطني مثل سوريا، لبنان، الهند، والباكستان وأندونيسيا. وكان الفيتنام يكافح بالسلاح ضد الاستعمار الفرنسي ففتح الانتصارات التي كان يحرزها أذنا أخرى أمام الشعوب التي لا تزال تزج تحت الاستعمار. ونفس الاستعمار كما يحاول في مدغشقر خلق إرادة التحرير، بلوتكابه المجزؤ (70000 قتيل منذ 1947). كانت الإمبريالية في الشرق الأدنى تساند الحركة الصهيونية في فلسطين ضد التحرير العربي. ولقد ساهمت كل الدول العظمى في المؤامرة المدبّرة ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية في مجملها. واجهت جامعة الدول العربية تحالف المصالح الإمبريالية التي تمثلها الصهيونية.

وأكدت الحركة الوطنية في المغرب - بزعامة محمد الخامس الشجاع - تصميمها على وضع حد للحماية. فكان ردّ الوصاية هو الاضطهاد مثلما وقع في الدار البيضاء في 03 أبريل 1947 وتضرب في قتل وجرح مئات المغاربة وبعد ذلك

بأيام أدلى السلطان في طنجة بتصريح تلويحي مجدّ فيه وحدة المغرب ووحدة كل الشعوب العربية "لقد بذلنا الجهود لتبيين الوسائل التي نوصلنا إلى السعادة في الحاضر وفي المستقبل دون أن نبتعد عن مبدأ الخفيف الذي وحد كل قلوب المسلمين وجعلها تخفق معاً، والذي حمل الشعوب للعربية والإسلامية على التعاون والتآزر إلى حد جعل هذه الجامعة الحكيمة تؤسّس، وتدعم الروابط بين كل العرب حيثما يوجدون ومكنت قلوبهم وملوكهم سواء في الشرق أو في الغرب، من توحيد سبلهم والسير معاً نحو التقدم الروحي". من ينوكل على الله يلقى مخرجاً كان هذا التصريح تعبيراً واضحاً عن اختياره لاستقلال المغرب وانضمامه إلى دول الجامعة العربية. ولقد اعتبر الفادة الفرنسيون هذا التصرف تمرداً لم ينسوه أبداً.

أما في تونس، فقد رفض الشعب (الإصلاحات) وحكومة (كعك) في يوليو 1947، عميل السلطة الاستعمارية التي كانت تسعى، مثلما فعلته في الجزائر والمغرب، لرفض بعض الإصلاحات وتربية (العلاء) قصد إحباط حركة التحرير. تحول إضراب (صفافس) إلى مظاهرة سياسية ضد الاستعمار. واتخذ الاستعمار هذه المناسبة ذريعة لإطلاق النار على المتظاهرين، فقتل وجرح المئات منهم. وكان الاستعمار يردّ في كل مكان بالقوة والمناورات والاضطهاد ضدّ إرادة استقلال الشعوب.

كان رد حركات التحرر يتمثل في تدعيم صفوفها وتحسين تنظيمها وخطط كفاحها. ولم يتم ذلك التطور دون لوثكاب أخطاء أو حدوث انحرافات. ومع ذلك، اتخذ نشاطها بالتدريج بعداً أكثر أهمية. ولما لاحظت الإمبريالية أن مواضعها ومصلحتها مهددة في كل مكان لجأت إلى استعمال العنف منتهزة ظروف الحرب الباردة؛ ذلك أن انقسام العالم إلى كتلتين متعاديتين أدى إلى اعتبار تحرير الشعوب المستعمرة مسألة ثانوية لا تسترعي الاهتمام. فوجدت القوى الاستعمارية فرصة للتخلص من الورطة، فتزودت بوسائل القمع، وانتصبت على رأس "العالم الحر" محاولة الاحتفاظ بالوضعيات الاستعمارية على حالها. لم يكن المعسكر الاشتراكي نظراً لانشغاله بمشاكله الخاصة، يهتم كثيراً بحركات التحرر؛ وربما

انضم إلى المواقف الإمبريالية، لأسباب تكتيكية، كما حدث ذلك في المسألة الفلسطينية. فلقد اعترفت الدول الاشتراكية في معظمها بدولة إسرائيل، ووددت بعض منها الصهاينة بالأسلحة أثناء الحرب العربية - الإسرائيلية في 1948⁽¹⁴⁾!

هذه الوضعية جعلت الكفاح شاقاً، فلم تعد حركات التحرير تعتمد في الواقع إلا على نفسها وعلى التضامن فيما بينها. كان عليها أن تقوم بعمل داخلي يدعمه العمل الخارجي لتحطيم العزلة ولتعطي صدى عالمياً لمطالبها وكفاحها ولخصوصية أهدافها نتج عن هذه الانشغالات تشكيل المجموعة العربية - الأسبانية التي سعت إلى إيواء مصالح شعوب "العالم الثالث" على المستوى الدبلوماسي.

كان حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر يلتزم في ذلك الوقت خط الحياء اليقظ بين الكتلتين، وكانت شعوب المغرب تشاطر نفس مصير الشعوب العربية الأخرى وتشعر بأنها مرتبطة بها بالقيود متبنة وبأنها متضامنة معها في كفاح مشترك. لذلك تلتفت نخباً تأسيس الجامعة العربية بفروح كبير، وأرسلت إلى مقرها في القاهرة ممثلين لتنسيق كفاحها من أجل التحرير الوطني، وليس، كما كتبه بعض المؤلفين، لأن الوطنيين المغاربة كانوا يعتقدون أن الجامعة العربية قادرة على تحرير المغرب. بل كانوا يعرفون إمكاناتها وحدودها ولكنها كانت المنظمة الوحيدة التي تهتم بمصيرهم ونوفر وسائل العمل السياسي والدبلوماسي على المستوى العربي والدولي.

إن تحسيس الجماهير العربية المشرقية بمشاكل الجماهير المغربية كان عملاً لا يستهان به على مستوى الكفاح ضد الإمبريالية. وذلك ما فعلته الحركات المغربية الثلاث: حزب الاستقلال، والحزب الدستوري، وحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية (كان يوجد ممثلون عن الاتجاهات الأخرى ولاسيما العلماء بالنسبة للجزائريين) اجتمع مندوبو هذه الحركات الثلاث في مؤتمر في القاهرة منذ يوليو 1945، وطلب المؤتمر باستقلال دول المغرب الثلاث وانخراطها في الجامعة العربية، وكان عزام باشا، الكاتب العام للجامعة العربية يساند تلك المطالب وعصرع في يناير 1946 بأن الجامعة ستطالب بإجلاء كامل القوات الفرنسية عن المنطقة.

ثم وضع موقف الجامعة في يوليو 1946 قائلا: إن استقلال هذه البلدان (الجزائر، تونس، المغرب) هو النظام المثالي، واكتفاء نرى أنه إذا أعادت فرنسا النظر في المسألة وأعطت الضمانات والحريات الكافية للشعوب، فإن تكون الجامعة حينئذ أكثر تشبها من المعنيين بالأمريجنو بنا أن نشير إلى أن هذا التصريح جاء بعد انتصار حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخابات 02 يونيو 1946 بخصوص برنامج دمج الجزائر في الاتحاد الفرنسي.

ثم أسس المنلوبة في يناير 1947 جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا. وفي فبراير انعقد مؤتمر المغرب العربي الذي كان يهدف إلى توحيد عمل الحركات الثلاث في البلدان العربية وإلى إنشاء مكتب للمغرب العربي⁽¹⁸⁾.

بعد وصول علال الفاسي (مايو 1947) وعبد الحفيظ طويريز وعبد الكريم (كان من المفروض أن يعاد عبد الكريم إلى جزيرة "لاويينون" حيث كان تحت الإقامة الجبرية منذ نهاية حرب الريف سنة 1925 إلى فرنسا، ولكنه غادر السفينة في "بور سعيد" وطلب اللجوء السياسي من مصر في نهاية مايو)، أصبحت القاهرة المركز الرئيسي للنشاطات السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الثلاث. كانت شعوب المغرب على علم بهذه النشاطات وكانت تعبرها اهتماما كبيرا لأنها فكت شعور الشعوب بالعزلة التي فرضها عليها الاستعمار/ فإن الكفاح الذي كانت تقوم به ضد قوة هذا الأخير، كان يحتاج إلى دعم روحي رغم ما كان يعتقد المصلحون في الجزائر (فرحات عباس والحزب الشيوعي) الذين كانوا يهوتون هذا العمل. أمضى حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بداية 1948 - بيان عبد الكريم⁽¹⁹⁾ (يناير) وشرك في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي.

صحيح أن مساعدة الجامعة لم تكن دائما في مستوى آمال بعض القادة المغاربة. فكنا نتوقع أن تكون أهم مما كانت عليه، غير أنها كيفما كانت، قد عززت حركة استقلال المغرب وهو البديل الوحيد للمشروع الإمبريالي للاتحاد الفرنسي. وكان ضعف الجامعة العربية انعكاسا لضعف الدول التي تتركب منها؛ لذلك كانت وسائل تدخلها محدودة بطبيعة الحال.

كانت الشعوب العربية، تعاني نفس الوضعية لأنها كانت قد شرعت كلها في الكفاح الحزبي الطويل فكان ينبغي أن تواصله في النضال والنضال المتبادل حسب إمكانياتها. إن فعالية الكفاح داخل كل بلد مترتبة أساساً عن قوة كل حركة تحريرية على تجنيد الجماهير وتوجيهها في المعركة الحاسمة. لذلك فإن العمل الخارجي، في هذا المنظور، يكتسب أهمية كبيرة سواء على مستوى البلدان العربية-الإسلامية، أو البلدان الأخرى والمنظمات الديمقراطية. وهكذا بدأت ترسم ملامح الدبلوماسية الجزائرية المستقبلية.

الهوامش

1) التوضيح الذي تقدمه مكتب أسدقاء البيان والحرية يوم 18 ماي 1945 ويحمل إهداء كل من عزيز كسوس، أحمد بوملجل، علي بوزرار، كتور صباطور وشيخ خير الدين، وهو عبارة عن استسلام حقاء الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص. 108.

2) F. ABBAS, *Nati coloniale*, op. cit., p.160.

3) F. ABBAS, *Nati coloniale*, op. cit., p.104.

4) عندما قيل مر شي منه الالتئق حول "الاتحاد الفرنسي" كانت تحت تصرفه قوة عسكرية ثورية معتبرة، لم يكن الوضع متساو بالنسبة للفرجات عيسى. كما أن القيتام لم يسترجع وحدته إلا بعد 30 سنة من الكفاح والتضحيات لا تحصى.

5) R. ARON, *Origines de la guerre d'Algérie*, p.251 (op. cit.).

6) كان بن جلول والحزب الشيوعي من ضمن الثورات التي شاركت في الحملة الانتخابية ومن الأكثر شعلاؤسين للمعمرين.

7) Ch. R. AGERON, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, op. cit., p.93

8) خلاصة وأن قيادة حزب تشعب الجزائري قد أظهرت بعض التردد. بعض الإطارات في الحزب أدركت أنذاك نفائس هذا القيادة.

9) هذا الاحتمال غير مستطى لأن الإنارة وبعد القمع الوحشي الذي شنته، حاولت استعمال الحزب الشيوعي الجزائري ومطالبي بن جلول ضد أسدقاء البيان والحرية (في انتخابات 1945). وبعد أن نشأت صلاوهم اتجهت إلى المستقلين لتأييدهم ضد حزب تشعب الجزائري، ثم هذا الأخير ضدهم جميعا بهدف شل الحركة الوطنية في مرحلة حاسمة من وجودها.

10) بعد أحداث ماي وما تبعها من حملة لعمية واسعة، نشفت الإنارة القزمية مبادئة صعدت من خلالها إلى منح بعض الحريات وكانت نسبية، هذا ما جعل مساهمي الحاج ينفذ بكل قواء من أجل احشاد الخط الانتخابي رغم معارضة أغلبية أعضاء القيادة.

11) *Nuit coloniale, op. cit., p.172.*

12) CH. A. JULIEN, *Afrique du Nord, op. cit., p.272.*

13) نفس المرجع الأنف المذكور ص.273. لقد تمت سلسلة من الاتصالات بين قيادة الأركان لحزب الشعب الجزائري وأحزاب البيان والحزب الشيوعي الجزائري، خلال شهري نوفمبر ونيسبر من أجل تكوين اتحاد وطني. بعد الاختلاف الذي نشب مع الحزب الشيوعي الجزائري وأصل مساعي الحاج جهوده باتجاه قرحات عباس والعلماء، لكن دون جدوى.

14) كان حزب الشعب حزبا معضورا، فقرر إنشاء " حركة انتصار الحريات الديمقراطية" من أجل المشاركة في الحملة الانتخابية مع الحفاظ على التنظيم الخاص بحزب الشعب الجزائري. عهد إلى مزينة برئاسة الحزب في الوقت الذي تولى فيه لعول حسين منصب الأمين العام.

15) CH. R. AGERON, *op. cit., p.96.*

16) عد إلى مجلد هذه التكتلات في الكتيب الذي نشره حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، منشورات، طلائع الجزائريين في خدمة للشعب الجزائري.

17) *Cahiers du communisme, n°2, février 1943, cité par Monéta. In PCF. Et Question Coloniale, op. cit., p.157-158.*

18) جميعات تقليدية أعيد تمثيلها من جديد في الأرياف، وتمولمة في معطوى أنلى من البلديات.

19) مثلما حدث في شكورفوكا.

20) قبل هذا التاريخ تمت المساعدة على وثيقة حول وحدة المغرب (1945-1946) بين زعماء الحركات الثلاث لشمال إفريقيا وهم بلهوان ومنجي عن الدستور الجديد ولعين عن حزب الشعب الجزائري وممثل عن حزب الاستقلال في وحدة.

القسم الثالث

من المجد والأفول إلى الطفرة النوعية
للحركة الوطنية الثورية

الفصل العاشر

حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نقطة المجد . توجهاته؛ وهياكله؛ وأسس قوته

توسّع نفوذ حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنة 1947، فأصبح إلزاماً عليه توضيح استراتيجيته نظراً لارتباط اختياراته الآنفة بمستقبل الحزب نفسه. ومما كان يستدعي بقطة أكبر تلك المخاطر التي قد يتعرض لها الحزب من جراء "تورطه" في السياسة الانتخابية والابتعاد عن هدف المعركة الحاسمة. فنظّم حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمراً سرّياً في الجزائر (في حيّ بلكور) في شهر فيفري 1947 لدراسة هذه المسألة⁶⁰.

عرفت الحركة تطوراً ملحوظاً تجلّى في فوزها في الانتخابات، وتنظيمها المحكم، ومستوى تكوين مناضليها وإطاراتها بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على المستوى الخارجي (السياسة الدولية). إن هذه العوامل مجتمعة؛ طرحت على القيادة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي قضية ضبط استراتيجية واضحة للحزب؛ تلك الاستراتيجية التي قبلت على مضمّن من طرف القاعدة الانتخابية للحزب. ولقد ملّحت الإطارات؛ التي أفرزتها فترة العمل السري؛ ضغوطاً على الحزب كي يستعدّ للثورة. غير أن هذا التوجّه أثار بعض الخلافات على مستوى القيادة حول الوسيلة الموصلة إلى الحلّ الناجح.

إن أحداث 1945، والمجازر التي تبعتها؛ وإخفاق محاولة الانتفاضة الشعبية جعلت بعض القادة أكثر تحفظاً في مواقفهم من غيرهم. لقد كانوا يتوقّعون اندلاع الكفاح المسلّح ولكنهم كانوا ميّالين لفكرة "الثورة السياسية" وإثارة الشغب دون أن يحدّدوا بصورة دقيقة مفهومهم للعمل الثوري وأعلنوا ذلك إلى المزاج

الشخصي للبعض أو إلى الخوف من تحمل المسؤولية لدى البعض الآخر. فكان على المؤتمر إذن الفصل في هذا النقاش؛ بحوصلة شتى الأطروحات وأخذ رأي القيادة بعين الاعتبار للتوصل إلى تحديد الاتجاه السياسي للحزب.

انضحت ملامح الاتجاه السياسي المتطرف في صفوف اللجنة المركزية أثناء انعقاد المؤتمر. حين تناقش ممثلو الحزب حول السياسة الانتخابية التي اعتمدها القيادة. غير أن جلّ المداخلات دار حول المشكل الرئيسي الذي طرح على الحزب في هذه المرحلة من تطوره؛ أي قضية التحرير الوطني.

كان الموقف بقنضي ضبط الاستراتيجية الثورية وتعيين الوسائل الموصلة إلى تحقيق الهدف بكلّ دقة. فكانت المداخلات صريحة وناقدة تجاه القيادة؛ وتجاه أعضاء الحزب على الخصوص⁶¹. فأغلبية المندوبين الذين حضروا المؤتمر كانوا يمثلون التنظيم الإقليمي للحزب وكانوا على اتصال دائم بالجماعير الشعبية. لقد عذّروا عن رأيهم بحرية وصراحة، مستغلّين تراكم تجربتهم النضالية، واحتكاكهم بالإنطلاقات الشابة المزمعة. فادتّ أطروحاتهم وتحليلهم الواضحة إلى تحوّل حقيقي للحزب على المستوى الداخلي.

بعد تحليل الوضع، أقرّ المؤتمر مبدأ المشاركة الانتخابية وتأسيس حركة انتماء الحريات الديمقراطية بطريقة شرعية. كما أوصى بضرورة الإسراع في التحضير للثورة على جميع الأصعدة. فبدأ بإنشاء جهاز تنظيمي نشيط قادر على مواجهة الإمبريالية الفرنسية والإعداد لمرحلة الهجوم الشامل من أجل تحرير الأمة الجزائرية.

ويمشيئة المؤتمر اتخذت تعديلات على القيادة وفوض المؤتمرين لكلّ من "الأمين دباغين" و"مصالي الحاج" مهمة السهر على تحقيق القرارات.

إن ترقية "الأمين دباغين" إلى هذا المنصب لم يكن يعني سحب الثقة عن مصالي؛ فهو "زعيم الشعب الجزائري بدون منازع" ورمز المقاومة في نظر المجاهدين والشعب تحفّ به هالة الشهداء والعظماء.

كان مصالي بعيداً عن الحزب بسبب ظروف الاعتقال والإقامة الجبرية، فلم يكن في استطاعته تسيير الحزب. وكان هو وبعض القادة يبدون وكأنهم تخلّفوا عن مواكبة التطور السريع الذي يشهده حزب الشعب.

أدرك كثير من الإطارات ما تقتضيه منهم الإدارة الثورية المناسبة لتلك المرحلة التي كان الوطن يمر بها، وكانوا يعتقدون أن منح السلطات الواسعة للدكتور الأمين دباغين ضمان مؤكّد لتجسيد قرارات المؤتمر (كان دوره كبيراً داخل الحزب بما عرف عنه من أفكار منطوقة)، لكن التغييرات التي أدخلت على السلم الإداري للحزب أظهرت علامات الانشقاق المنذر بنشوب الفئنة بين القادة.

بالرغم من كلّ المخاطر تجاوز الحزب الأزمة وواصل مشواره، فأنشأ تنظيمًا سرياً هو "المنظمة السرية"¹⁹، غير أن هذا القرار الذي لوخس البعض، ما لبث أن أظهر العجز والخلل على مستوى الإدارة المركزية. أوكلت مهمة تهيئة هذه المنظمة السرية إلى "محمد بلوزداد" وكان عمره 24 سنة وهو عضو في المكتب السياسي ومناضل ذو شهرة نادرة. كان نموذجاً حياً للجبل الثوري، تعيّر بتواضعه وبذكائه الغدّ وكفاءته العالية في التنظيم وروح التضحية في سبيل القضية الثورية. لم يكن معروفاً لدى الجماعير العريضة، لكنه كان يحظى باحترام كبير من طرف المناضلين. لقد اهتم بالبحث عن الأعضاء لتجنيدهم في هذه المنظمة قبل انعقاد المؤتمر. وبفضل مبادرته تشكلت المجموعات الأولى وجمعت بعض الأسلحة.

شروع هذا المسؤول الأول للمنظمة السرية في تأسيس الجهاز شبه العسكري السري وتنظيمه بطريقة محكمة، فبدأ بتجنيد المناضلين الملتزمين. وهكذا أسس أول هيئة خاصة أخذت على عاتقها تكوين الرجال في إطار تنظيمي ومنهجي ناجع وأكثر ملاءمة للعمل الثوري.

اكتسب هذا الجانب التنظيمي والمنهجي أهمية قصوى دون إعمال الجانب العسكري. فالمنظمة السرية بحكم الوظائف التي أوكلت لها: بوتقة لتكوين المناضلين الفاعلين في الوقت المناسب الانطلاق إلى "العمل الثوري". كانت

المنظمة الخاصة بمثابة "رأس الحربة" بالنسبة لكل القوى المتواجدة في الحزب. وكان اختيار الأعضاء يتم وفق معايير صارمة، من بين أحسن المناضلين والإطارات في الحزب وبما يتفق مع متطلبات التنظيم السياسي والعسكري بالإضافة إلى المميزات الفكرية ومستوى التكوين السياسي والقابلي التقني.

يمثل مؤتمر 1947 منعرجا حاسما في تاريخ حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية والحركة الوطنية بشكل عام. فلقد ساهم بقاواته في توضيح التوجيهات وفي إسراع المسار الثوري. وفي نفس الوقت تفاقمت التناقضات الداخلية على مستوى قيادة الحزب. لكن هذه التناقضات بقيت مستترة، فحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية كان في أوج قوته.

التيار الثوري: تنظيمه الهيكلي ونشاطه.

في نهاية سنة 1947 كان التيار الثوري المشكل من بنية ثلاثية هي حركة انتصار الحريات الديمقراطية - التنظيم السياسي - والمنظمة الخاصة. قد اكتسح كل التجمعات السياسية الأخرى. ونظرا لانحضاؤه من طرف الجماهير الشعبية، فقد أصبح هو القوة الرئيسية والنشطة في الحركة الوطنية. ولقد امتد نشاطه إلى مجالات عدة تشمل التحضير العسكري والسياسي؛ والمجال الاجتماعي والثقافي؛ وهذا بواسطة المنظمات الفرعية مثل جمعية النساء الجزائريات (تأسست في أفريل 1947) واتحادية العمال المسلمين؛ و الكشافة الإسلامية الجزائرية؛ وجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين؛ ولجنة مساندة ضحايا القمع (أنشئت في أفريل 1948) وبالإضافة إلى ذلك كان للحزب جرائد باللغتين العربية والفرنسية (المغرب العربي - الجزائر الحرة - ومجموعة من الدوريات) ولقد أثر نشاطه الثقافي والثوري على عدد كبير من الجمعيات التي أسسها المناضلون، ومنها ما كان تحت مراقبة هؤلاء مثل "المدرسة" (المدرسة العربية الحرة)، والجمعيات الرياضية والفوق القسرحية. وبفضل هذه الفروع على مستوى القاعدة تمكن المناضلون والأنصار من توسيع نشاطهم في الأوساط الجماهيرية.

إن تنوع الأنشطة على مستوى القاعدة وتخصصها بهم بالتنسيق مع المسؤولين على مستوى قيادة المنظمة السرية التي كانت تتشكل من اللجنة المركزية (من 30 إلى 40 عضواً) والمكتب السياسي (من 10 إلى 12 عضواً) وعلى رأسها المؤتمر الذي كان يمثل قمة الهرم.

كان مصالي الحاج يشغل منصب الرئيس بينما كانت الأمانة العامة والمكتب السياسي يتوليان الرئاسة بالنيابة في الفترات الفاصلة بين اجتماعات اللجنة المركزية وانعقاد المؤتمر. كان التنظيم العام يتمثل بين ثلاث بنيات متميزة وهي: التنظيم السياسي (أي حزب الشعب غير الشيوعي) وحركة أنصار الحريات الديمقراطية وهو يتمتع بالشرعية والمنظمة الخاصة السرية. وكان التنظيم السياسي هو الهيكل المركزي لتلك البنية الثلاثية.

في هذا التنظيم تلقى المناضلون تكوينهم وتبلور لديهم الشعور الثوري. فكان هذا التنظيم عبارة عن مركز إيديولوجي ومنظمة كفاح، تولت تربية المناضلين فيها لتكون منهم رجالاً مستعدين لكل أشكال التضحية التي يقتضيها تحرير البلاد. كانت تصبو إلى تكوين نوع خاص من المناضلين ذوي القناعة الثورية الراسخة، الصامدين أمام القمع والقوانين على مواصلة العمل التحسيسي والتنظيمي في وسط الجماهير مهما كانت العوائق. كان على هذا النموذج من المناضلين أن يبرهن على الصرامة في تجسيد العبادات داخل الهيئات التي هو عضو فيها مع إظهار العمورة الكافية للاندماج والتكيف في الوسط الذي ينشط فيه، فالنفاذ، والرصانة، والعمل الناجح، هي كلها صفات المناضل الثوري.

ينبغي أن يكون المناضل قدوة في علاقاته مع السكان كي يسهل العمل السياسي وينشر تعليمات الحزب. كانت الجماهير الشعبية متحيرة ببطئتها المعهودة التي نوارثها عبر الأجيال فلم تكن تتوانى عن إبداء رأيها في الأحزاب وتصرفات أعضائها.

إنّ الثبات على مبدأ الدفاع عن مصالح الشعب، والتصرفات المثالية، والعلاقات المبنية على الثقة، كلّ هذا خلق اتحاداً وثيقاً بين التنظيم والشعب.

إنّ جهود التكوين المتواصلة، وتوجيه مئات المناضلين في تلك الظروف الصعبة أعطت للتنظيم السياسي قوة الحركة، والمقدرة على التنظيم والتجذّر في الأوساط الشعبية التي كانت تتميز بمهارة كبيرة. لكن مهما تكن الأفكار صحيحة والمطالب عادلة فإنها في مراجعة الاستعمار الفرنسي، غير كافية لبلوغ النصر. لهذا كان يجب إعداد منظمة تكون في مستوى الغليات، مكونة من رجال مؤمنين بمبادئ الحزب وفاندين على تطبيقها مهما كانت الصعاب التي تواجههم.

دور الإطارات ومهامها.

إنّ تأسيس منظمة من هذا النوع، في ظروف الكفاح تلك، لن يكتب لها النجاح بدون إطارات نشيطة على جميع المستويات. والواقع أنّ الشعور الثوري لدى المناضلين والجماعير لا يمكن أن يتبلور بشكل تلقائي إلا من خلال النشاطات المنظمة بصورة مستمرة. ذلك أنّه كان يوسع الجهاز القومي للاستعمار إضماراً أية محاولة من هذا النوع. لهذا كان لزاماً إنشاء نظام مركزي من يستجيب لعبادات الجماعير دون الوقوع في الفوضى.

ولا يقتصر دور الإطارات على إبلاغ توجيّهات القمة إلى القاعدة وتبليغ طموحات هذه إلى اتقياد. بل إنّ دوره هو تنمية الصفات النضالية، والتنظيم والسيّار على تطبيق سياسة الحزب فهو في أعين المناضلين ممثل للحزب.

لهذه الأسباب كان اختيار الإطارات قضية مهمة لأن نوعية العمل مرهونة بفهمته الشخصية خصاله الفردية. والحاصل أنّ قوة التنظيم كانت ذات علاقة نسبية بعدد المناضلين وقدرة الإطارات على الاضطلاع بمهمة إشعاع الأذكار والنجاعة في العمل.

لم تكن القيادة المركزية تملك وسيلة ضغط على الإطارات والمناضلين سوى إيمانهم بالقضية والقرامهم الذي كان يدفعهم إلى خدمة المثل الأعلى المتمثل في

النحور والنضال من أجله. كانت مشاعر الاعتبار والاحترام المتبادل أساس العلاقات على جميع المستويات وبفضلها ساد الانضباط الواعي الضروري لمواصلة النشاط المنظم.

وليس التنظيم المركزي والانضباط الصارم نقبضا للروح الديمقراطية، فالمناضل لا هو متعصب ولا إنسان آلي كما يُظن. كان المناضل يتمتع بحق التعبير عن موافقه، وكان يدلي برأيه عند الضرورة. ولم تكن هذه الحالات نادرة حيث إن بعض المناضلين تعرضوا أثناء جولاتهم عبر الوطن إلى مسائلة دقيقة من طرف المناضلين، ولا حاجة إلى القول إن هذه المسائلة لم تخش مشاعر المناضلين بل كانوا يشجعون الناس على حرية التعبير والتصوف النبيل، فبنون هذه الصفات لا يمكن تنمية روح المسؤولية.

عندما يتصرف الإطوار بهذا الشكل فإن ذلك يرفع شأنه في نظر المناضلين فيعتبرونه "المحرك الرئيسي" للحزب ويتضامنون معه بكل طاقاتهم وبكل أمانة. إن تكون إطارا أو مناضلا في هذا الحزب فتلك مهمة خطيرة وليست سهلة مآجورة.

إن شروط الكفاح وما تتطلبه من متاعب وتضحيات ومخاطر باثمة فرضت على المسؤولين بذل عناية قصوى في انتقاء المناضلين. غير أن هذا الانتقاء لم يكن يجري على أساس تخبوي بل كان يصير إلى تكوين طبقة مناضلة. أعضاء الحزب العداومون.

ينبغي الإشارة إلى وجود بعض الضعف ضمن فئة الإطارات الدائمين وإن كان عددهم قليلا⁽⁴⁾ هؤلاء خصصوا كل نشاطهم للمنظمة، لقد كرسوا جهودهم لخدمة الحزب وشلو كونه شتى ظروف الحياة من أفراح وأحزان. وكان ثوابهم الوحيد هو نجاح قضية الشعب الذي هم في خدمته. إنهم مجموعة من "المستترين" الذين كانوا مطلوبين من طرف الشرطة، فاضطروا إلى التخفي عن أنظار الوشاة والعمل بأسماء مستعارة.

أصبح الأعضاء الدائمون بفضل احتكاكهم بالواقع المعيش للمناضلين والشعب؛ وبفضل تنقلهم المستمر؛ أصبحوا تقنيين محنكين في شؤون تنظيم الكفاح الثوري. لقد ساءموا في تحسين مستوى الجهاز وبالتالي في ترقية سياسة الحزب بفضل معارفهم وخبرتهم كمناضلين.

حزب الشعب الجزائري: تشكيلاته واستراتيجيته.

يمكن تعريف حزب الشعب الجزائري بأنه منظمة مهيكله تطمح قبل كل شيء إلى تكوين قوة قادرة على إحباط عمليات الرقع الاستعماري ومواصلة الكفاح من أجل الاستقلال مهما كانت الظروف.

من الناحية النظرية كان هذا الهدف بمفرده كافيا لحدث كل المناضلين على الانخراط في الحزب. لكن السبيل والوسائل والطريقة التي اختارها هذا الحزب كانت مضمّنة وصارمة. فينبغي على المناضل المنخرط أن يكون متحفزا دوماً وملزماً إلى أقصى الحدود. ولهذا كانت أغلبية المنخرطين في الحزب من فئة الجماهير الشعبية، أي من العمال والفلاحين والتجار السفار، والموظفين، والعاطلين عن العمل وأقلية من الطبقة المثقفة. كما نجد كذلك بعض الأعيان المناضلين على مستوى المنظمة الشريفة المتمثلة في حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الخصوص وفي منظماتها الفرعية.

كانت الأغلبية من الأعيان والمثقفين (باللغة العربية أو الفرنسية) تنتسب إلى الحزب بسبب نوعية تكوينها. وكانت فئة الشباب أكثر توافقاً مع الظروف التي يستوجبها النضال.

كان حزب الشعب الجزائري كان حزباً ثورياً من حيث أهدافه وتركيبته البشرية، ووسائل كفاحه؛ لكنه لم يكن على شاكلة الأحزاب الماركسية التقليدية. بل إن مبادئه وتطلعاته مستوحاة من غاية أساسية هي التحرير الوطني وليس من مبدأ صراع الطبقات بالمعنى المتعارف عليه في الدول المتقدمة. إن الظروف التي نجمت عن طول فترة السيطرة الاستعمارية، ومستوى تطور المجتمع الجزائري، وكذا

طموحات العميقة؛ استوجبت تصوّر كفاح من نوع خاص. فكان لابد من بذل جهود مضنية من أجل هيكلية كافة فئات الشعب وتحنيد كل قواه الكامنة، كشرط أساسي للتحرير الوطني.

كان من الصعب - في سياق العصر (داخليا وخارجيا) - إن لم نقل من المستحيل وضع حدّ للسيطرة والاستغلال الأجنبي بتبني استراتيجية صراع الطبقات. إن فيثام هو المستعمرة الوحيدة التي حاول تبني الطرح الماركسي كوسيلة للتحرير الوطني وذلك بفضل حزب "فيات منه" والزعيم "موشي منه". فالنجاح إذن كان مرهونا بوجود رجال يتمتعون بصفات "موشي منه" وبثقافة تلك الظروف الخاصة التي توفّرت لفيتنام على المستوى الجيو-سياسي والتاريخي ودون محاولة التقليل من شأن الكفاح البطولي للشعب الفيتنامي ينبغي الاعتراف بأن الثمن الذي دفعه كان باهظا؛ وأن المعاناة والتضحيات وعدد القتلى لم يسفر عن تصفية كل المشاكل المضخمة لذلك البلد.

أما للشعب الجزائري فكانت تحت السيطرة المباشرة للإمبريالية والاستعمار، ولذلك اختار طريقا آخر هو الطريق الذي تسمح به أقصى إمكانياته لتحقيق الاستقلال الوطني، وهذا لا يعني أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية كانت مهيأة في برنامج الحركة الوطنية. لقد كان مطلب الاستقلال الوطني سياسيا، مرحلة ووسيلة للانتقال إلى إحداث تغييرات في بقية الميادين لتلبية طموحات الجماهير الشعبية.

ومن جهة أخرى فإن اتباع الكفاح بمبدأ الصراع الطبقي أمثال الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الجزائري كانوا قد تخلّوا عن المطلب الاستقلالي، الذي كان في نظرهم مجرد "فخ يدعم قواعد الإمبريالية في إفريقيا الشمالية" وفشلوا الاتحاد الفرنسي (مع السياسة الاندماجية) التي "منحت لشعوب ما وراء البحار إمكانية الصعي من أجل الحرية والديمقراطية على حدّ قول (Leon feix).

غير أن حزب الشعب الجزائري والشعب الجزائري كانوا منعمين بفكرة الاستقلال ويعتبرون الاتحاد الفرنسي خدعة وتعبيرا عسوريا منعكًا لمفهوم قديم هو الاستعمار. وكانوا يرون فيه وسيلة لتوطيد قواعد الإمبريالية الفرنسية. ويمكن التحقق من صحة ذلك الطرح بوميا بمطابقة ما تقتضيه السياسة الكولونيالية.

حاول حزب الشعب الجزائري أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية البلاد وخاصة الاستعمار من ناحية والقوى الموحدة على الساحة من ناحية أخرى؛ فأعدّ منظمة متميزة وفق استراتيجية مدروسة تبعا للهدف المحدد ألا وهو الاستقلال؛ قام الحزب بتجديد الجماهير الشعبية وتنظيمها لكي تتصدى للنظام الاستغلالي الكولونيالي، وفي نفس الوقت نعى وعي الفئات الشعبية بالمحتوى الاجتماعي لمفهوم التحرر والوعي الثوري وحضرها بالنالي للمشاوركة في الكفاح.

وعندما بلغت الجماهير الشعبية هذا المستوى من الوعي أخذت على عاتقها مهمة الدفاع بنفسها عن طموحاتها في جميع الميادين. وبدلا من ضرب بعض البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ كما نادى به الاصلاحيون (العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري - الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) أخذت الجماهير الشعبية تناضل ضد النظام الاستعماري ذاته⁽¹⁾ في الجزائر وعبر العالم كافة.

كانت هذه السياسة التي انتهجها حزب الشعب الجزائري ترمي إلى استقطاب الأفكار والمطافئ حول هدف الاستقلال. وهذا لا يعني أنه غيَّب البعد الاجتماعي عن انشغالات الجماهير والمناضلين، بل إن التركيز على هدف الاستقلال كان وحده كفيلا بإعادة النظر جذريا في طبيعة النظام الاستعماري ومراجعة أسلوب تجديد الجماهير الشعبية. هذا التصور مكن الحزب من استقطاب الجماهير حول إيديولوجية الكفاح؛ فضمن بذلك تجنُّر الحركة في الواقع المعاش. إن تشبُّت الجماهير بفكرة التحرير الوطني ورفضها التام للنظام الاستعماري خلق ظروفًا خاصة كانت جديرة بالتطوير⁽²⁾ من طرف الحزب فكانت شعاراته ملتصقة بالجماهير ولم تكن مجرد عبارات جوفاء.

كانت المظاهرات "مستوحاة من واقع الجماهير" فلم نستخدم بأية عواشي قد تحدث من انتشارها لسبب بسيط هو أن الأغلبية الساحقة من المناضلين يلحدون من الأوساط الشعبية وكانوا يتقاسمون نفس القيم والمبادئ، إن الصلة بالشخصية العربية الإسلامية للوطن ليس من قبيل الأفكار الديماغوجية - ولا ضروبا من - المزايدات السياسية -، بل كان تعبيراً تلقائياً وصادفاً عن مشاعر الشعب والمناضلين، وذلك بالرغم من كل محاولات المساس بهذه الشخصية من طرف الاستعمار والاستئناس من قيمتها الحضارية خاصة وأن الإيديولوجيات كانت تستند على ما يدعى المفهوم "العلمي" وعلى حقيقة أن قيم الحضارة الغربية لا تقيم وزناً للظواهر الوطنية لدى الشعب الجزائري.

كان أنصار هذا المفهوم العلمي يسعون إلى إبقاء الجزائر في إطار استعماري محض ولم يغيروا من الواقع شيئاً ما عدا استحداث بعض المصطلحات أو تعديل بعض الأسماء (مثل الاندماج، أو الاتحاد الفرنسي الخ.) من جهة أخرى كان المناضلون في صفوف حزب الشعب الجزائري متمسكين بشخصيتهم وأولياءه تلقيم الشعبية ومستعدين للتضحية من أجل المثل الأعلى ولم يكونوا متعصبين "ضد فرنسا" ولا متزمتين على حد الأقوال الشائعة عند السياسيين والكتاب الاستعماريين. بل كان المناضلون أنفسهم ضحية النظريات السياسية العنصرية وما تزوغة من مشاعر الكراهية بل كانوا يعتبرون أنفسهم سواسية مع غيرهم، دون أن تزيع أبصارهم إيديولوجية كره الأجنبي. ذلك هو موقف المناضلين الواعين بأنهم يعيشون من مجتمع بأكمله يقف في مواجهة قوة غائبة أجنبية. فحاولوا تجسيد تلك المقاومة بتنظيم صفوفهم كجماعة متحررة من قبضة هذه القوة⁽⁴⁾ الإيديولوجية والسياسية. لذلك أصبحت صيرورة التحرر الوطني مرتبطة بقوة هذه الجماعة وانتشارها في صفوف الشعب.

لقد فرض تطور هذه الصيرورة نفسه على القوات القمعية، فبعد أن حاولت إخضاعه ولم تفلح، اسعت إلى كبح جماحه أو تحويله عن وجهته.

كان الاستعمار يرمي من خلال القمع المتواصل إلى خلخلة صفوف القوى المناضلة ومنعها من الوصول إلى مستوى العمل "إجرائي". ولهذا كان موضوع هيكل الحركة أمرا أساسيا وحيويا في نظر المناضلين ولقد ناضل حزب الشعب في هذا الميدان واكتسب تجارب كثيرة؛ منها السارّ ومنها المحزن؛ مكنته من بلوغ مستوى عال من التنظيم ساعده على إشغال كل مرامي الإدارة الاستعمارية.

تعددت أشكال هذا التنظيم؛ عبر تاريخ حزب الشعب الجزائري؛ تبعا للظروف التي مرّ بها قبل أن يتوصل في سنة 1947 - 1948 إلى مخطط ناجح منسجم مع طبيعة ونوع النشاط المأمول. لقد قُسم الثواب الوطني إلى 6 ولايات؛ اثنان في الشمال القسنطيني، مما قسنطينة وسطيف، وثلاث في الوسط في منطقة الجزائر ومنطقة القبائل الكبرى والمنطقة المستقلة في العاصمة وجنوبها، وواحدة في الغرب هي منطقة وهران بكاملها.

التنظيم الهيكلي عبر الثواب الوطني.

كانت كل ولاية مقسّمة إلى دوائر تضم بضعة قساعات. وثلاث كل قساعة من أجزاء يضم كل منها عدة مجموعات وكل مجموعة لا يتجاوز عدد أعضائها 5 أو 6 مناضلين. تتكوّن لجنة الجزء من مجموع رؤساء المجموعات وهكذا دواليك في السلم التصاعدي؛ إلى لجنة الولاية. وكان الأعضاء في كل دوائر الهيكل التنظيمية يمارسون مسئوليات تنظيمية حقيقية بالإضافة إلى ما يسند لكل منهم من مهام خاصة (كمهمة للتنظيم أو المالية أو الاستعلامات أو الدعاية الخ..)

كان على رأس هذه المناطق مسئولون دائمون بشكل عام، وفي الدوائر ذات الكثافة السكانية العالية يعيّن مسئول مساعد عندما تسمح الموارد البشرية بذلك. كان هذا المخطط يطبق تبعا للخصوصيات المحلية المختلفة. يجتمع رؤساء الولايات بحصة دورية (كل شهرين أو ثلاثة) في إطار لجنة التنظيم؛ لتقديم عروض عن نشاطات الولاية وكيفية سيرها والصعوبات المعترضة ودفع الاشتراكات. يحضر هذه الاجتماعات عضو من المكتب السياسي كوسيط بين

الإدارة ولجنة التنظيم يرأسها ما يستجد من تعليمات. وكان معظم أعضاء لجنة التنظيم أعضاء في اللجنة المركزية للحزب (غير معروفين لدى الشرطة وينقلون بأسماء مستعارة) وفي ذلك تسهيل لاجتماعات التنسيق التي كانت تنعقد في أماكن خاصة (مسكن بعض المناضلين أو المتعاطفين مع الحزب) لم يكن التنظيم السلمي النضالدي الصلوم عانقا لإجراء المنافضلات على قدم المساواة بين المناضلين والثابة فكان ذلك سببا هاما في شيوع روح الديمقراطية ساعدت المناضلين على تحمل مسئولياتهم النقلة بكل عزة وفخر.

تشعبت فروع التنظيم السياسي عبر الوطن من تبسة إلى مغنية ومن الشمال إلى الجنوب وصلات إطلاقتها تجوب في كل المناطق لتوجيه الحياة السياسية الوطنية. وفالقت عملياتها الديناميكية نشاطات بقية التشكيلات السياسية فصلاحت تحمل المعارضة الجادة الوحيدة والفعالة في وجه السياسة الاستعمارية. وهكذا انصهر آلاف المناضلين والإطارات في بوتقة النضال السياسي اليومي في انتظار العمل المسلح المرتقب. كما ندعم هذا العمل الذي من أعماق الشعب بنشاط آخر كان يتم بصورة شوعية باسم حركة اننصار الحريات الديمقراطية سواء في صورة اجتماعات وتجمعات انتخابية أو بواسطة الصحافة (الجزائر الحرة: المغرب العربي: الخ..). وكذا في المؤسسات البلدية.

كانت حركة اننصار الحريات الديمقراطية تشكيلة شوعية متميزة عن التنظيم السياسي (السرّي) فكانت للحزب هيكلية وإدارة وطنية ورتيس ولم يكن ينتسب إلى حركة اننصار الحريات الديمقراطية إلا المناضلون " المقامرون" المعروفون لدى مصالح الشرطة. ولكن حيز النشاط الضيق المسموح به فانونا كان بفتح للمسؤولين إمكانية التعاون مع التنظيم السياسي (السرّي المحظور) وذلك بالتحرك تحت لطاء الشرعية

بعد الانتخابات البلدية سنة 1947 تزايدت أهمية حركة اننصار الحريات الديمقراطية بفضل عدد منقطبيه وما تطلبه من نشاط تنسيقي ومن توجيهات غير أن

بعض الأوساط الثورية كانت متخوفة من جنوح الحزب إلى ميول انتخالية وظهور ذهنية تحيد الانجاء الإصلاحي ولكن قرارات المؤتمر أبعدت التخوفات والشكوك بفضل تركيزها على التوجه الثوري وجعلها حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسيلة دعم ضرورية في تلك المرحلة الحاسمة من مراحل الكفاح فصلت هذه الحركة بمثابة ستار في الواجهة يخفي وراءه هيكل التنظيم السياسي السري الذي كان بغدي ويحضر المنظمة الخاصة التي قرّر المؤتمر تأسيسها.

المنظمة الخاصة برأس الحربة في المسار الثوري.

يعتبر إنشاء المنظمة الخاصة منعرجا حاسما في مسار النضال الثوري والحركة الوطنية عموما. فهي تجسد التطور النوعي من الناحية النظرية وتبلور جنبه النهج الثوري من الناحية العملية.

كان نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري بعده؛ يجسدان خلال المرحلة السابقة لسنة 1939 التلار الثوري بفضل الأهداف التي تبناها وبفضل موافقهما السياسية

وتعبرّت المرحلة الموالية بمواصلة الجهود التنظيمية وتوسيع نشاط ذلك التلار في صفوف المناضلين والجماهير الشعبية. حتى أنبثق مفهوم العمل المباشر من الروح الثورية الجياشة في نفوس المناضلين والجماهير.

كانت الأفاق التي رسمها حزب الشعب الجزائري تصبو إلى قيام الثورة اعتمادا على القوى السياسية المتواجدة في حزب الشعب الجزائري السري. غير أن هذه القوى كانت تعوزها تفتيات العمل الثوري الشامل.

إن أحداث ماي وما نتج عنها من قمع وانسداد في صفوف أصدقاء البيان والحرية أثّرت أن الإيمان بنجاحة هذا النهج كان خطئا. وبناء على ذلك توسّل الحزب إلى استنتاجات أعمق، مكّنته من رسم استراتيجية ثورية أكثر تقدما للاستفادة من مختلف القوى التي تعايشت في إطار تجمع أصدقاء البيان والحرية فكان بذلك بديلا عنها.

أظهرت التجارب الأخيرة ضرورة وجود قوة منظمة ومنحصصة في العمل الثوري لمجابهة القوة الاستعمارية. ولهذا بعد إنشاء المنظمة الخاصة استجابة لتلك الاهتمام. وكانت مهمتها الأساسية هي الإعداد التقني للثورة المسلحة وتكوين الإطارات المتخصصة لتكون بمثابة هيئة استئصال ثم تتحول في الوقت المناسب إلى منصة انطلاق الثورة ثم توجيه جموع مناضلي الحزب والثوار مستغفلا.

كانت المنظمة الخاصة إذن عبارة عن هيكل ذي تنظيم سلمي صارم قائم على مبدأ العمل السري، وكان على رأس الهرم قيادة لوكائن وطنية مسئولة.

كانت القيادة الوطنية تتصل برئاسة الحزب بواسطة رئيس الأركان الوطني الذي كان بدوره على اتصال بعضو المكتب السياسي المعين لهذه المهمة بالذات.

كان أعضاء اللجنة الخاصة مطالبين بالامتناع عن أي نشاط سياسي خارج منظماتهم وعن أي اتصال بالهيكل الأخرى للحزب (ماعدا الهيئة الرئاسية). وكانوا بذلك العمل السري حريصين على إخفاء تنظيم الحزب ونشاطه بعيدين عن الأنظار.

كان تطوع العناصر (داخل حزب الشعب الجزائري) يخضع لشروط صارمة ولم يكن العضو العرشح يقبل في المنظمة الخاصة إلا بعد اجتياز عدة من الاختبارات بنجاح. ثم يؤدي بعد ذلك اليمين ويلبس على المصحف بأنه يلتزم بخدمة القضية الوطنية والمنظمة بكل قواه ويهب لها حياته؛ فبصير بذلك في وضعية الذاهب المستمر⁽¹⁴⁾.

يتلقى المناضلون المقبولون في المنظمة الخاصة تدريباً عسكرياً في شكل دورس نظرية تطبيقية ويتدربون على الحصول على وثبة. وكان الجزء الثاني من التدريب، وهو الأهم، علاقة بحرب العصابات.

لقد تم إعداد كتيّب مستلهم من التجارب العالمية الحديثة ومكيّف مع الأوضاع البلاد فكان مرجعاً لتعليم مبادئ حرب العصابات. تضبط هيئة الأركان برنامج التدريب يشتمل على النظري والتطبيقي حصيماً تسمح به الأوضاع. يتضمن التدريب فنون استعمال السلاح، وصناعة المتفجرات واستعمال الراديو التلسكبي والتلسكبي.

أولى المدربين غذاية خاصة بهذه المجالات؛ وكانت التريصات الميدانية تجري في الجبال بفرض استطلاع المناطق التي ستحري فيها معارك التحرير مستقبلا.

كان التدريب التقني مدعماً بدروس في التربية الأخلاقية والمعدنية والسياسية بفرض تنمية الروح القتالية. ولقد ساعد الكُتُب الذي تم إعداده لهذا الغرض في توحيد أساليب ونوع التكوين المستهدف من المنظمة الخاصة.

وسعت نشاطات هذا التنظيم تحت المراقبة الصارمة ضمانا للالتزام بالتعليمات وانعقاد الاجتماعات. وكانت عملية التكوين والتعلم والمواظبة محل تفتيش من طرف قيادة الأركان.

وكانت العمليات الخارجية تركز على جمع المعلومات لتحقيق الأهداف الإستراتيجية مثل الحصول على الأسلحة والمتفجرات والوسائل الأخرى الضرورية لمثل هذه العمليات؛ ومن الأنشطة التي ركزت عليها المنظمة الخاصة - ضمانا لسلامتها - اكتشاف الأعوان الضالعين مع مخابرات الشرطة الاستعمارية وكانت المنظمة الخاصة تشتمل على مصلحة عامة متفرعة إلى عدة أقسام هي:

(1) شبكة المساعدين: وهي تشكل نواة البنية التحتية المكونة من المناضلين الصادقين الأوفياء للقضية؛ الذين يتفانون على ملائمة لاستضافة العناصر التي تبحث عنهم الشرطة. ويتلقى رئيس شبكة المساعدين التعليمات من طرف المسؤول الوطني للمنظمة الخاصة ويقدم له تفويضا عن أنشطة الشبكة. وكانت الشركة التجاوية SIREC ¹⁰ (شركة الاستيراد والتصدير والاستغلال التجاري الكائنة في الجزائر بمثابة نفطية لمسؤولي الشبكة).

(2) قسم الاستعلامات: مهمته تكوين العناصر المكلفة بأجهزة الراديو ولكن موزعة على شكل وحدات وأفران تدوير على وسائل الاتصال. وكانت هذه الوحدات تضم بعض الأخصائيين في جهاز الراديو وتقوم بالتعليم التقني وصناعة الغذاء وصيانتها ⁽¹⁰⁾.

(3) قسم المتخصصين في المتفجرات، كانت عناصره تتنوب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب، ولقد نوصل المتخصصون إلى تصنيع وصناعة نوع من القنابل اليدوية باستغلال بعض المواد المسترجعة مثل أنابيب السبائك وغيرها. أصبح هذا النوع من الأسلحة يصنع محليا بمجرد أن تعرفت على تقنية الصنع والتركيب؛ عامل سبائك بسيط؛ معروف على المستوى الوطني؛ هو المسؤول مفران اعواب محمد من Orleanville (الشلف حاليا).

كان التنظيم الإقليمي للمنظمة كخاصة بتوزع إلى مناطق، ونواحي، والوية وأقسام، ومجموعات وجماعات وأفواج. في مرحلة أولى كانت الجزائر مقسمة إلى نواحي هي:

منطقة الجزائر وتتكون من القبائل والجزائر جنوبا (فيما بعد أصبح الولاية الرابعة) وكانت مقاطعة وهران تكون منطقة واحدة ونفس الشيء بالنسبة للشمال القسنطيني. وفيما بعد أعيد تنظيم الإقليم إلى مقاطعات ومناطق ونواحي وأقسام. كانت كل مقاطعة تحت إشراف رئيس وقبيلة أركان تتألف من رؤساء المناطق. ونجد نفس التخطيط على مستوى هذه المناطق. فالفوج كان يضم 3 ورجال على مستوى القاعدة ورئيسا.

كل مجموعة تملك أسلحتها التي تتنوب عليها (بدقية - مسدس - رشاش - قنبلة يدوية) وينوب عن كل مسؤول مساعدان.

فاق عدد القوات الإجمالي في المنظمة الخاصة 2000 عضو⁽¹⁰⁾ هذا العدد يبدو ضئيلا بالمقارنة مع القوات الاستعمارية، ولكن هذه المنظمة شبه العسكرية كانت تعتبر في هذه المرحلة نواة فاعلة سوف تحتضن مستقبلا عددا أكبر من الأعضاء. أما النقطة الثانية التي ينبغي التأكيد عليها فهي أن المنظمة الخاصة كانت مجرد آلة في يد الحزب. وأما مسكولية تقدير الوقت المناسب لتنجيز الثورة المسلحة وتسييرها فمن اختصاص القيادة السياسية.

لم يكن في وسع قائد الأركان العامة اتخاذ أية مبادأة في هذا الميدان دون استطلاع رأي الحزب. لأنّ للعمليات العسكرية المحتملة الوقوع كانت من صلاحيات السلطات العليا وحدها. وكان قرارها متوقفاً في نهاية الأمر على مدى وضوح رؤيتها وتقديرها للوضع، وعلى درجة افتناعها ومدى قدرتها على اتخاذ القرار.

كانت المنظمة الخاصة إذن تعمل جزءاً متكاملاً مع المركب البدوي الذي يمثل في حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومنظماتها الملحقة. وكانت للمنظمة الخاصة تشكل طليعة القوى الملتزمة بهذا المسار والنشاط المتعدد الأوجه. ويمكن تقدير عدد القوى النضالية بحوالي 50.000 عضو⁽¹⁾ (ما بين منخرط ومنعطف) على أهمية الاستعداد للكفاح في سبيل الاستقلال. ولو أن هذا العدد يبدو قليلاً مقارنة بعدد السكان الإجمالي؛ إلا أنّ كان بمثابة الناظر الناجع والذائر بسوعة على تعبئة الجماهير التي تقاسمه إنكراه.

في هذه المرحلة؛ أضحت الحركة الوطنية الثورية مجسدة في حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة على حدّ قول مسيريهما. ولقد بلغت هذه الحركة؛ عشية انتخاب الجمعية الجزائرية في 1948؛ مستوى سياسياً وتنظيماً لا يمكن مقارنته مع ما كانت عليه الحركة في 1945.

إنّ الأحزاب الإصلاحية فقد تجاوزتها الأحداث وأصبحت في مؤخرة الركب. وكذلك الشأن بالنسبة للنظام الاستعماري الذي ظنّ أنّه نجح في كسر الحركة الوطنية بواسطة المناورات والقمع لقد وجد نفسه مرة أخرى وجهاً لوجه أمام منظمة أكثر قوة وتنظيماً عما كانت عليه سنة 1945 وأكثر التزاماً بالنهج الثوري.

كان هذا النظام الاستعماري واعياً بما تمثله انتخابات الجمعية الجزائرية من رهان. فلو يتم تنظيم حملة انتخابية في جو دموهق الحرية ولو نسبياً؛ لحقّق حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية نصراً عظيماً. لكن طليعة السياسة الاستعمارية نادوا أنّ تكن لتسمح لهذه الحركة أن تسيّر قوة بصورة لا رجعة عنها. فإذا الوهم كان يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لكلا الطرفين.

لقد وُثِّقَت الحركة الوطنية لنفسها إذن إمكانيات تنفيذ سياستها المتعلقة بالتحريض الوطني وذلك بواسطة حزب الشعب = حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تلك التظاهرات السياسية المبهكة والمتجذرة في أعماق الشعب والعامة وفق مقتضيات الإجراءات الديمقراطية؛ وكانت المنظمة الخاصة بمثابة رأس الحربة للثورة المسلحة. لكن في الوقت الذي بلغت فيه الحركة الوطنية نقطة الأوج، بدأت نفو الخلاف تلوح بين قادة حزب الشعب = حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ وسرعان ما تحولت إلى تناقضات خطيرة.

الهوامش

- (1) انعقد هذا المؤتمر يوم 15-12-1947 في مصنع صنوبر التشريقيات وبناكه أحد المتاضيقين. لا ينبغي الخلط بين هذا المؤتمر والمؤتمر الخاص بحركة اتصال الحريات الديمقراطية الذي انعقد يوم 7 سبتمبر 1947.
- (2) لقد شارك المؤلف كممثل اللجنة المركزية للحزب ومسؤول عن التنظيم لمنطقة مستطينة.
- (3) أظهرت أحداث ماي 1945 ضرورة الاهتمام بالمنظمة من ناحية تقنية للكفاح المسلح.
- (4) كان الأعضاء الدائمون متطوعين، يتكفل بهم الحزب. لقد تجارل عدهم في بعض الفترات المدة (100).
- (5) في هذه المرحلة من الكفاح، كان دور الحزب لا يقتل في كونه يمثل نموذجاً مصغراً للمجتمع المنظور ولكنه أداة في خدمة هذا الأخير من أجل تحرير نفسه. فهو إذا لا يرقم مقام المجتمع لأنه يعود السبق من أجل إحداث تغيير المرتقب.
- (6) بعض الإطلاقات حول القضية الجزائرية *، سبتمبر 1947.
- (7) اتسمت سياسة حزب الشعب الجزائري بالانترام في محاربة الإمبريالية والتضامن مع الشعوب المضطهدة دون الانحياز للاتحاد السوفيتي، كما كان الحزب يملح الانضمام إلى أحد الأقطاب وكان يوصي دائماً بعدم الانحياز.
- (8) Voir notre ouvrage L'apologisation en Algérie, Ed. Anthropos, Paris, 1973.
- (9) المقصود هنا هي السلطة المضادة التي توجه المجتمع وتنظمه من أجل حل مشاكله التاريخية.
- (10) المادة 2 من التنظيم الداخلي للمنظمة الصرية تنص على: "...أ) - لتوظيف محدودا ب) - العنصر المنضبط يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية: الاقتناع، الرأية، د) - العنصر الذي يتم اختياره يجب أن يجتاز الامتحان و يؤدي البمين. لا يمكن أن يذخر المنظمة وإذا حدث ذلك فإنه يعتبر في حالة فراق".

11) الثقل (بن عسل) كان عاملاً في ورشة في مطار النور البيضاء، كلف بصناعة جهاز بث واستقبال، أحد المراكز الذي كان يتم فيه هذا العمل يقع في 30 شارع ريفودي في بلكور، الجزائر العاصمة.

12) في البداية كان متوقع أن يصل العدد الفعلي حوالي 4,000 عضوا.

13) هذا العدد قابل للزيادة إذا أضفنا ليدالية فرنسا التابعة لحركة انفصال العزبة والديموقراطية التي قامت بدور مهم جدا خلال تاريخ الحركة الوطنية.

الفصل الحادي عشر

أقول حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

إخفاق السياسة الانتخابية.

شاعت الإدارة الاستعمارية عملياتها القمعية لكتّنها لم تفلح في وضع حدّ لتوسع الحركة ⁽¹⁾ وكانت تحصرُ ؛ بمناسبة انتخابات المجلس الجزائري ؛ ضربة قاضية لما أيقنت أنّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية تنوي تقديم مرشحيها لخوض غمار انتخابات المجلس الجزائري.

كانت تتواجد على الساحة السياسية قوتان أساسيتان هما : قوة الإدارة الاستعمارية التي تعتمد أسلوب الرّبع لفرض سيطرتها من خلال قانون 1947 ومشروع الاتحاد الفرنسي ؛ وقوة الحركة الوطنية (حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنتظمة الخاصة) التي تمثل الإدارة الواسخة لدى الشعب الجزائري في نيل الاستقلال.

أصبحت للوضع السياسي السائد شبهة يظنّك التي سبقت الأحداث سنة 1945 ؛ لكتّنها صارت الآن تتميز بمستوى نوعي رفيع. لقد يبرزت الحركة الوطنية كقوة متجانسة وتتميّزت بفكر سياسي أكثر نضجا وبهيكل تنظيمي أحسن ترتيبا. ولقد اتجلى القموض الذي أعقب انشطار أصغاء البيان والحرية وتفوّقه إلى تيارات مختلفة راحت كلّ واحدة منها تدّعي أنها نقيض للقضية الوطنية

فالجماهير الشعبية لم تعد تثق في الإصلاحيين ؛ بل كان طموحها الوحيد هو الاستقلال الوطني. فوضعت ثقتها في حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي فتح طريق الكفاح أمامها وذلك ما جعل مسئولية القيادة أكثر ثقلا في هذه الأثناء. لقد طرحت قضية قيادة المجلس الثوري عشية انتخابات

1948 الخاصة بالمجلس الجزائري حيث كان المناضلون يتسائلون عن مدى قدرة قيادة الحركة على توجيههم والسير بهم إلى نهاية المطاف.

لم تكن المشاركة في الانتخابات إلا مرحلة ووسيلة لنشر أفكار الحزب وتدعيم مكانته بين الجماهير. وعندما قرّر الحزب تقديم مرشحيه إلى الحملة ، تحمّس المناضلون وجنّسوا كل إمكانياتهم من أجل الفوز؛ وكان الكثير منهم يأمل أن تكون تلك آخو محاولة في هذا الميدان لأن آفاق التجربة الانتخابية غير مضمونة النتائج. غير أن الإدارة الاستعمارية لم تفلح في فرض معارضتها بسلاح القمع كالمتعتد ؛ ففبذرت استراتيجيتها وراحت تستعدّ لوضع حدّ لانتشار الأفكار الاستقلالية بتوجيه ضربة قاضية إلى مروّجها.

المجلس الجزائري

صدر قانون الجمعية الجزائرية بملقضى التشريع الذي أقرّته الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 27 أوت حيث أكّد على انتهاء السياسة الاندماجية كخريعة لضمان سيطرة الأقلية الأوربية (حوالي 900.000) على كافة الشعب الجزائري (8.000.000). ولقد رفض ذلك التشريع من طرف الجميع كما أسلفنا ؛ وحتى من طرف منتخبي "الإدارة" في المجموعة الانتخابية من الدرجة الثانية . وفي هذه المرة أيضا اختار الشيوعيون أسلوب المقاطعة. كما صدم ذلك القانون طموح التيارات للجزائرية الأكثر اعتدالا ؛ وكشف عن ذهنية أولئك الذين روّحواله ؛ وفضح أفكارهم المتحجرة؛ ورفضهم الفاطح لأي شكل من أشكال التطور الحاد للجزائر.

إن هذا القانون في شكله ومضمونه تعبير عن احتقال الطموحات الوطنية للشعب الجزائري.

وهو أيضا سلاح جديد بين أيدي القوى الاستعمارية الذي استحوذت على 60 مقعدا من بين 120 مقعدا في المجلس. ومهما قيل عن قيمة نسبة التمثيل واعتبارها لدى البعض خطوة نحو الأمام (60 مندوبا للطائفة الانتخابية من الدرجة الأولى و60 مندوبا للطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية) إلا أنها فكرة نمت عن روح

عنصرية لا مراء فيها. فهذا النظام يجعل قيمة الأورمي الواحد تساوي 8 جزائريين. ناهيك عن مختلف الموانع التي وردت في هذا القانون فزادته خطورة. كتب أجرون عن هذا ⁽²⁾ يقول : «تعتبر الجمعية الجزائرية امتدادا للندوبية المالية التي تحولت ابتداء من سنة 1945 إلى مجالس مالية ، وهي وإن منحت صلاحيات أوسع إلا أن مهمتها كانت تنحصر أساسا في الشؤون المالية. كانت قرارات الجمعية تخضع للمصادقة بأغلبية 2/3 الأعضاء».

أما مواد القانون التي كانت كفيلة بفتح آفاق التقدم الحقيقي : كإلغاء البلديات المختلطة مثلا، أو فصل للشؤون الإسلامية عن الدولة، أو تدريس اللغة العربية في جميع مستويات التعليم ؛ أو حق المرأة المسماة في التصويت ؛ فهذه مسائل بقيت مجردة وعود لا غير. لأنها معروضة لنظر المجلس الجزائري ومشروطة بموافقة أغلبية الثلثين من أعضائه.

و بخصوص القضية الشاملة لهذا القانون فيلاحظ ⁽³⁾ (T. Oppermann) أن : «مبدأ الاندماج قد قطع الطريق في وجه التقدم - ولو خطوة واحدة - في اتجاه الاستقلال الذاتي الداخلي الكامل مع الانتقال التدريجي نحو استقلال الجزائر». هذا المبدأ يعني أن قانون 1947 أدخل السياسة الجزائرية في وضعية انسداد وزادها حدة في التوثؤ. فاعتبار الجزائر مجموعة عمالات (ولايات) فيما وراء البحار ذات طبيعة خاصة، عبارة عن تأكيد لنفس السياسة الاستعمارية التقليدية. إن هذا القانون وما احتواه من إصلاحات طفيفة لم يعد يستهوي الشعب الجزائري الذي أخذ أكثر من أي وقت مضى يطالب بالاستقلال الوطني.

وبالرغم من الطابع الرجعي للقانون وقبوه فإنه سرعان ما انخر من بعض محتوياته الإيجابية على رأسها، وبالفعل راحت الإدارة الاستعمارية تستعد للتزوير ولتحويل القانون إلى أداة قمع.

كانت انتخابات الجمعية الجزائرية مبرجة ليوم 15 جانفي 1948 ولأشك أن تأخيرها إلى هذا الوقت قد مكّن من ضبط نظام انتخابات يقوم أساسا على التزوير.

عين "نيجلين" وزير التربية الوطنية سابقا وهو اشتراكي بدلا من Chataigneau. ولقد لربط اسم هذا الحاكم العام بقضية الانتخابات "المفيرة". كتب شارل أندري جوليان⁽⁴⁾ بهذا الصدد ما يأتي: «نيجلين من منطقة الألزاس عرف بوطنيته المتصلبة التي أثبتتها أثناء الحرب. لقد باشرو مهمته الجديدة بحماس وثبات لتخطي أية عقبة قد تعترض سبيل استرجاع السيادة الفرنسية الكاملة. كان رجل سياسة؛ تكون منذ شبابه من أجل مكافحة الاستقلاليين الألزاسيين والوطنيين؛ وعلى الخصوص مناصري حركة انفصال الحريات الديمقراطية. فكان يعتبرهم "جماعة انفصاليين" من الواجب كسر شوكتهم».

غني عن البيان أن الكاتب متسامح في موقفه من نيجلين لما تميز به من حب للوطن وعزم على إعادة السيادة الفرنسية الكاملة.

وفي نفس الوقت تجاهل الكاتب المشاعر الوطنية الجزائرية وما تحمله كلمة السيادة من مدلول؛ فهي بالنسبة للجزائريين لفظة مرادفة للاستعمار والاستغلال. أما بخصوص مفهوم الانفصال فكان مبالغيا فيه ولا يمكن تشبيهه بالجزائر بالآلزاس. إن الأوصاف التي ذكرها الكاتب عن نيجلين هي الملصق الشائع عند كل السياسيين الفرنسيين؛ لكننا لا نتصور أن إجراءات النزوير؛ التي نفذتها مؤسسة من مؤسسات الدولة؛ مهادنة بشخصية من طرف الحاكم العام. بل بالعكس لقد تم اختيار الحاكم العام لتنفيذ السياسة التي أعنتها الحكومة الفرنسية. إن النتائج التي ستنتج عن هذا النوع من الإجراءات تتحملها الحكومة الفرنسية بالدرجة الأولى؛ وهذا لا يعني طبعا توكارن مسؤولية القائمين على التنفيذ.

إن الضربة المبرقة كانت موجهة ضد الحركة الوطنية لمنعها من إحراز فوز كالذي أحرزته في الانتخابات السابقة (التشريعية والبلدية) وبما أن أساليب القمع السارية لم تكن مجدية فقد استعاض عنها بالنزوير والفضائح الانتخابية. ذكر شارل أندري جوليان⁽⁵⁾ بهذا الخصوص -ملفاً دسما تم تقديمه إلى نيجلين؛ يشير إلى أن كثيرا من عناصر الشرطة كانت مذبذبة في صفوف حزب الشعب

الجزائري - وقد حاول هذا الملف إثبات مشروعية ما كان يحاك من مساسات وحملات ضد حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكان يبذل ما في وسعه ليحط من قيمتهما. ففي ذلك - الملف - يصور نشاط حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بطريقة كاريكاتورية ؛ يستفاد منها أن الحزب يجهنّ الجماهير الجزائرية عنوة وأن الناس ينتظرون الطلّاس على يد الحاكم العام فيجلبين. وكان هذا الأخير - يعتقد أن إنفاذ الجزائر مرهون بكسر الحديد الذي يخفق رقاب الأهالي -.

عندما تمّ تعيين لاكوسث في نفس المنصب سلو على نفس خطى فيجلبين ومما خربجان من متروسة حزبية واحدة. وهنا يمكن التساؤل ما ترى ما الذي يدفع ببعض - الاشتراكيين - في الأوقات الحرجة ؛ إلى إسعاف اليمين الاستعماري وإلى التخلّي في الدفاع عن مبادئه؟.

لم يتخدد الجزائريون بتلك المواقف المزيّفة التي كانت تتظاهر بالرقن والشفقة على حالهم ؛ بل على العكس كانوا يعتبرونها كغيرها من الانجاسات السياسية الفرنسية شاهدا على تأصل مركّب الاستعلاء ودلبلا على الروح الاستعمارية المستهينة بالشخصية العربية الإسلامية.

الحملة الانتخابية: التزوير والقمع.

جرت الحملة الانتخابية في جوّ مسحون للغة ؛ تخلّلتها مداعمات الشرطة واحتجاز مناضلي وانصار حركة انتصار الحريات الديمقراطية عبر كافة أرجاء الجزائر. وحجز كلّ وسائل الدعاية كالجرائد والمنشورات والمطصقات ومنع معظم التجمّعات.

جنّحت الإدارة كلّ طاقاتها ضدّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعشية الانتخاب أُلقت القبض على 32 مرشحا (من بين 59) كانوا يحملون شارات هذا الحزب ؛ وأصغرت ضدّهم أحكاما بالسجن والغرامات المالية (يقطع النظر عن مثالي الموقوفين).

ومن جهتها جندت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كل طاقاتها وخاضت غمار المعركة الانتخابية بكلّ عزم معتمدة على دعم الجماهير لها. ولقد وقعت في مختلف النواحي مشاركات بين المنتخبين وقوات القمع عندما حاولت هذه الأخيرة إرغام الناس على التصويت لصالح مرشحي الإدارة. وقد شهدت Deschumy (في عمالة الجزائر) أحداثاً مماثلة أطلقت قوات الأمن النار خلالها؛ فتلفت 4 قتلى وعدة جرحى⁽⁴⁾.

لقد تمّ تنفيذ مخطط الحكومة الفرنسية بهذاغرضه من طرف الحاكم العام الاشتراكي وأجهزته الإدارية؛ فلم تكف بإضفاء الصيغة القانونية على أعمالها القمعية؛ بل رفعتها إلى مرتبة السياسة الحكومية.

لم تسفر هذه الانتخابات " المفبركة " سوى عن 9 مقاعد لصالح حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ رغم أنّ تقارير عمال العمال (الولاية) تعترف بأن نسبة 90% من أصوات المنتخبين كانت لصالحها. ومحاولة لتبرير ذمتها؛ ادّعت الإدارة أن لو جرت الانتخابات بصورة عادلة لما كسب الحزب عدد الأصوات إلاّ بترهيب الناس؛ ومن فيهم تلك العناصر المخلصة للقضية الفرنسية⁽⁵⁾. والواقع أن حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت القوة الحقيقية للحركة الوطنية والمعبّرة عن التطلّعات الوطنية للشعب الجزائري الذي أصبح مقتنعا بعدالة قضيتهم الذاتية بكلّ وعي.

لقد تمّ أعضاء " المرشحين الفائزين " بفضل التزوير؛ بالرغم من احتجاج كافة الاتجاهات السياسية⁽⁶⁾ الوطنية الجزائرية. وهكذا اقوّت الحكومة الفرنسية بكلّ وضوح نتائج التزوير الانتخابي على أوسع نطاق ودأبت على الإرادة الوطنية للشعب الجزائري.

لكن القضية تفاعمت إلى درجة أنّها أثارت لشعتراز بعض الأوساط الفرنسية ذاتها بما في ذلك أولئك الذين لم تمر بخلهم أبدا فكرة التضامن مع " السياسة الانفصالية ". هكذا احتج " الاشتراكيون " بدورهم على ما اعتبروه " نتائج مفبركة

لانتخابات أفريل 1948 ؛ ونادوا بإلغائها ؛ اللهم إلا إذا كانت فرنسا راضية بوصفة العار وتغطية هذه الفضيحة الديمقراطية المشينة^{١٠٠}

كما عبّر النواب (M. R. P) عن إدانتهم بشدةً لظلم التجاوزات. وعرض السيد Fontlupt Esperaber ما توصل إليه رفاهه من ملاحظات تؤكد ما وقع من تدليس في مجريات الانتخاب والنتائج المزورة التي أسفر عنها^{١٠١}. بقيت كل الاحتجاجات حبرا على ورق ؛ وهكذا ؛ ساهم المسؤولون في السلطة الكولونيالية أنفسهم في خرق القوانين وضربوا مصداقية نظام الانتخاب في الجزائر. وساهموا بالتالي في تعزيز قناعة الجزائريين بعدم جدوى الكفاح الشرعي لأنه طريق مسدود.

فلما استنصر الفرنسي ؛ على مدى ثلاث سنوات ؛ يرفض رفضا قاطعا حدوث أي تطور إيجابي في مساعي الحركة الوطنية نحو الاستقلال بواسطة الكفاح السياسي. والدليل على ذلك ما سلطه من قمع خلال أحداث ماي 1945 وما فرضه من سياسة الأمر الواقع في أفريل 1948.

ولقد استمر في خلق مصاعب جمة في وجه حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ وراح يركّز جهوده كلها على فرض الحلول بواسطة القمع بعنف؛ وبتمبير المكائد. إن إصراره على عدم الاستجابة لمطوجات شعب بأكمله ؛ ساعد على خلق الظروف المواتية لنقل المجاهدة إلى الساحة السياسية.

لم تتأثر الروح المعنوية لانتصار حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بسبب النتائج التي أسفرت عنها انتخابات المجلس ؛ ولم يكونوا يؤمنون بها. بل لقد ربحوا^{١٠٢} بمشاوركة الجماهير معركة هامة على صعيد ارتقاء مستوى الوعي الثوري. إن ما حدث من احتضان الجماهير لمبادئ الحزب وثبوت عدم جدوى الانتخابات ؛ مدعاة لاستخلاص العبرة واتخاذ القرارات التي يقتضيها الحال. فكان الكثير منهم يعتبر أن الأمور آتت إلى وضعية سياسية مشروعة للانتقال إلى العمل المباشر. إن "السد" الممنيع الذي أقامه الاستعمار ضد العمل تحت غطاء الشرعية ؛ جعل الرأي العام الداخلي والخارجي يحيز توجه العسا

الثوري نحو الخيار الراديكالي. أضف إلى ذلك أن الأوضاع الدولية آنذاك كانت ملائمة إلى حد ما في ظلّ "الحرب الباردة" والحرب الساخنة في الهندنام وفلسطين.

كان التحضير المثالي للعمل المباشر على وشك النحوق بسرعة إلى المستوى الإجماعي. وكان حزب الشعب - حركة اتصال الحويّات الديمقراطية نشيطاً وفعالاً في تجنيد الجماهير الشعبية المقتنعة بعدم جدوى أسلوب النضال عبر الانتخابات. وكان المناضلون والشعب عموماً يتمتعون برؤية إدارة الحزب تخرج من هذا المأزق في أقرب وقت.

الواقع أن الضربة التي صدّتها الإدارة الاستعمارية إلى الحزب لم تكن تهدف إلى حرمانه من بعض المنسوبيين فحسب ؛ بل تتدح تلك الضربة في إطار أشمل غاية هي "تخطين" حزب الشعب - حركة اتصال الحريات الديمقراطية والنيل من سمعته في أعين الجماهير وتوقيف اكتساحه للساحة السياسية وتفجير تناقضاته. وبالتالي إقناع الناس بغيبابه عن الساحة أو ضعف تمثيله للاتجاه السياسي المطالب باستقلال الجزائر.

إن المرحلة التي آتت إليها الحركة الوطنية ؛ وشمولية أعمال القمع وإحكام القبضة على الوضع السياسي ؛ فرضت على إدارة الحزب اتخاذ بعض المبادرات الجريئة كي لا يزيغ الحزب عن خطّه السياسي ولا يخسر ثقة المناضلين فيه ولا يؤول إلى الاضمحلال. لأن اضمحلال الحزب في تلك الظروف الراهنة ليس معناه نقصان عدد المنحورين في صفوفه ولا خسران ثقة الجماهير فحسب بل الخطر كامن في التغيّرات الداخلية الناجمة عن خيول الروح الثورية وانقسام العرى النفسية بين الإدارة والقاعدة والتخلي تدريجياً عن مبادرة الكفاح إلى أن يسقط خائر القوى. تلك ظواهر يمكن أن تعتري الحركة من الداخل دون أن تصطر حتماً عن تغيّرات هامة على مظهرها الخارجي ولا على تنظيمها ولا على خطّها السياسي الرسمي. إن هذا التحول الذي بدأ يحصل تدريجياً سواء عن وعي أو عن غير وعي هو الخطر الكبير

المصدق بحزب الشعب - حركة امتصاص الحزبات الديمقراطية، والإدارة وحدها كانت قائمة على تدلوك ذلك الخطر بحكم ما نخوأكها سلطاتها. ولقد مرت عدة أشهر قبل أن تتخذ المبادرات الضرورية وتوسع توجهاً جديداً في سباق القبولات التي أقرها مؤتمر 1947. أما قبل ذلك فاكثفت بإصدار بعض الاحتجاجات وتقديم بعض العرائض إلى الهيئات الدولية¹⁴. فكانت إدارة الحزب تبدو كأنها مشغولة؛ أو كأنها باغتنها سدة الانتخابات؛ رغم ما كانت تظاھر به من تفاؤل في تصريحاتها.

سياسة الانتظار والترقب.

بدأت الحيرة والضجر يتناھان القاعدة النضالية شيئاً فشيئاً. وصرح المناضلون ينتقدون "تعلّق" الحسيّين ووجدت الجماهير الشعبية نفسها عاجزة عن مجابهة القمع والمهانة المستطاة عليها؛ فولحت دعوى عن تأفّفها عن روتين الحملات السياسية. ولم يفتأ الحزب يكرّ تعليماته بضرورة "تجنّب الاستغزالات" ضدّ الإدارة الاستعمارية وسرعان ما تجلّت نتائج ذلك التوجّه على سمعة النضال السياسي اليومي بحيث بدأ الفئور يسري في الهمم والطلل بعثري الرّوح الحماسية لدى المناضلين والجماهير الشعبية.

كان مسئولو الجهاز التنظيمي يندبّون في تقاريرهم إلى مخاطر تلك الوضعية ويؤكدون أنّه يستحيل على العمال أو الفلاحين مجابهة تعسّف مصالح الشرطة والدّلوك؛ لكنّ القيادة المركزية كانت تعتبر تلك التشبيّهات مجردة محاولات لتبرير الفرار من ميدان الكفاح السياسي. ففي نظرها كان يندبّي على الشعب؛ قبل القيام بأية عمليات واسعة؛ أن يجابه قوات القمع ويشاوك في المظاهرات التي يأمر بها الحزب. ولم تحدّد القيادة ولو بصورة تقريبية المدّة التي سوف تستغرقها هذه المرحلة. وكان الكثير من إملات الحزب يعتقدون أنّ الإدارة المركزية نفسها غير قادرة على تحديد مدّة زمنية معيّنة فكانوا ينوّدسون خيفة من سقوطها في شرك الروتين. وبدأت الشكوك تهاور البعض حول قدرة تلك القيادة على "التحضير بإحكام لمرحلة الهجمة الشاملة لتحرير الأمة الجزائرية" (قرارات مؤتمر 1947).

أما أعضاء المنظمة الخاصة فقد بدأ صيرهم ينفذوا وأخذوا يسائلون الإدارة عن أسباب جمودها وإحجامها عن الحركة.

بقيت حالة الركود تلك؛ فانتاب نشاط الحزب إلى سنة 1949؛ حيث دعيت اللجنة المركزية الموصلة إلى الاجتماع في زنتين في وادي الشلف ثم في القليبية. وبعد مناقشات حادة حول الوضعية وضعت اللجنة المركزية لضغوطات الجناح الثوري فقررت دعم المنظمة الخاصة بالرجال والوسائل وكان بن بلة يعمل منطقة وهران في هيئة لوكان المنظمة الخاصة؛ ثم انتدب كمسؤول في المنظمة السياسية نيابة عن مجيد (آيت أحمد) كي يتمكن من تسخير نشاط المنظمات معاً.

هدت الأمور لفترة قصيرة؛ وكان العباء بدأت تعود إلى مجراها؛ وأنه بعد اجتماع اللجنة المركزية لحزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنستقيم الأمور وتستعيد الوضعية حيويتها وتمضي قدماً إلى الأمام؛ لكن شيئاً من ذلك لم يحدث. والظاهر أن أسبابها جذية كانت تعيق تحركات الإدارة وتشل نشاطها.

ومن المفارقات أن دلائل الضعف بدأت تظهر على حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في نفس الوقت الذي وصل فيه إلى قمة عنفوانه. فالواقع أنه لم يترقّب يوماً عن تعزيز صفوفه منذ عهد أحباب البيان والحرية؛ إلى أن أصبح حركة جزائرية عديدة سواء على من حيث هيكلته أو من حيث سمعته عند الجماهير الشعبية. لقد ظلّ صامداً ولم يزل القمع من عزمته. وكانت شعاراته؛ وخاصة المطالبة بالاستقلال؛ قد لاقت صدى واسعاً في صفوف الشعب وصارت مطلباً وطنياً. وكان يلعب الدور الرئيسي في الحياة السياسية اليومية وخلال الحملات الانتخابية. وأصبح عاملاً أساسياً وحاسماً في التطور السياسي للوطن وفي ترقية مستوى الوعي الثوري.

لم يكتسب حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية قوته بفضل الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة ولا بسبب عجز المنظمات الجزائرية الأخرى. وإنما شيد قوته ذاتياً بفضل مقدراته الفائقة على التعبير عن أعين طموحات الشعب

الجزائري والدفاع عنها بكل شجاعة، إن ثباته أمام الشدائد ونضاله المستعمرات وجهوده التنظيمية والتزامه الثوري؛ هو الذي جلب إليه جموع المناضلين والجماعير لأنه تقمص آمالها وطموحاتها.

تشكّلت قوّته (إن من المزاوجة بين الطموحات الوطنية وإرادة تحرير الشعب ومن طبيعة تنظيمه وهيكلته - بصفتها وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية - ومن الجلي أن بلوغ تلك الأهداف لن يتأتى إلا بالأساليب والوسائل الثورية. إن قبول أية تنازلات، ولو كانت تكتيكية؛ يعتبر تهديداً لوجود حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية باعتباره أداة للتحرر الوطني. ولو حدث أدنى تفريط في هذا الدور لتقهقر الحزب إلى مرتبة بقية الأحزاب المهتمة بالدرجة الأولى ببقائها على قيد الحياة السياسية، فلو حاد عن مساره لاضطرّ إلى المناورة والخداع لتبرير موقفه أمام المناضلين والجماعير مهما كانت نواياه صادقة.

كان من الممكن أن تتسلل بعض الأفكار الجديدة إلى داخل الحزب وتخرقه من قلبه إلى قاعدته؛ سواء عن وعي أو بغير وعي؛ فيتموّل حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى منظمة ذات توجه إصلاحية ولو لم يتوقّف عن المطالبة بالاستقلال. فلو حدث ذلك لفقد الحزب مصداقيته؛ التي تميّزه عن الاتجاه الإصلاحي القديم الجدوى؛ حتى ولو استمرّ بفضل هذا الموقف المبهم في تقمص دور الحزب الثوري.

إن الخوف من انزلاق هذا الحزب نحو موقف سياسي معتدل له ما يبرّره؛ وذلك اعتباراً لعدّة عوامل داخلية وخارجية كان من الممكن أن تمنع الإدارة نحو هذا الاتجاه.

الفتناقض بين توجهات القمة وطموحات القاعدة.

ظالما كان الحزب يناضل في ظروف سرية أو شبه سرية؛ فإن طبيعة نشاطاته وهيكلته التنظيمية كانت ضامناً لانسجام صفوفه واستمراره (إلى غاية أحداث 1945). ولقد تدلّب على الصعوبات بسهولة وبسرّة؛ وخاصة ما كان يطرا منها على

مستوى القيادة. غير أن تنامي الحزب السريع، وانتصولاته الباهرة، ساعدت في تحويل هيكله إلى حركة سياسية واسعة ومعروفة، ثم توسعت دائرة نشاطاته وتوسعت منذ مشاركته في الانتخابات. وأدى ذلك إلى بروز ذهنيات جديدة بين صفوفه؛ أخذت تنحدر إلى اتجاه سياسي متميز؛ كاد يقوض أركان النظام ويخلخل تماسكه. وكان نصف النظام يرمقه من بين الأغراض التي تستهدفها عمليات القمع المستط على باعتباره يمثل القوة السياسية الوطنية الأكثر عزمًا وتصميمًا.

إن التوتر الداخلي الذي أصاب الحركة وما سببها من ضغوط خارجية⁽¹⁾ لم يفلّ عضد الحزب بل كان مفعوله طفيفًا إن لم نقل متعديًا تمامًا بفضل تواصل الصفوف وبفضل الانضباط السائد في الإدارة المركزية. والواقع أن الإدارة المركزية ما كانت لتستطيع القيام بدورها لولا تماسكها الكبير.

لكن أصبح من الواضح أن ذلك التماسك بدأت أواصره ترخي في نفس الوقت الذي عظمت فيه أهمية الحركة وتطور تنظيمها وازداد نفوذها انتشارًا. كان الهيكل التنظيمي الهرمي مكونًا من حزب الشعب - حركة انبصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة؛ وكانت قاعدة الهرم تزداد اتساعًا وقوة أما قممته فبدأت تظهر عليها علامات الوهن. إن هذا التناقض بين عتقوان القاعدة واستكسنة القمة عامل من بين عوامل الأزمة التي سوف تعانيتها حركة انبصار الحريات الديمقراطية لاحقًا.

يبدو أن المسيوين الرئاسيين؛ وخاصة القادة الأوائل؛ أمثال مصالي - أولئك الذين قضوا شطرا كبيرا من حياتهم في السجون والمعتقلات؛ لم يعايشوا عن كثب ما طرأ من تحولات على الحركة وما جد من مطالب عند المناضلين ولا شك أن هؤلاء وأولئك قناعة وطنية مشكوكة وخطايا سياسية متشابهة؛ غير أن لكلا الطرفين تصوره الخاص لمضمون الكفاح وأسلوبه.

ولا مجال هنا للتشكيك في إخلاص أولئك الزعماء وحسن نواياهم؛ إلا أنهم كانوا مهتمين بالمحافظة على الحزب والاحتفاظ بمواقفهم أكثر من اهتمامهم بالتحضير الجاد للمرحلة الثورية المستحقة. لقد أنهكهم السجن والمنفى والقمع

المستمر وكانوا ينجسون خيفة من أن تتكرر مأساة ماي 1945 ويتجهينون من تحمل مسئوليتها؛ لذلك كانوا يرجعون فكرة انتهاج سياسة حذرة.

في غياب إرادة صارمة لتنفيذ المشروع الذي اقترحه اللجنة المركزية في مؤتمر 1947، تضاربت وجهات النظر بين أعضاء الإدارة. فكان مصالي، الزعيم الوطني المحترم، والرهيئة الحقيقية لدى الإدارة الاستعمارية، غير مرتاح لرؤية مسيرين آخرين أمثال الأمين أو الأحوال يلعبون الدور الرئيسي. فكان يخشى أن يفلت زمام الحزب من يده. إن هذه الخلافات وما انجر عنها من الشكوك والارتياب دفعت كل واحد إلى البحث عن جماعات مناصرة له في صفوف الحزب؛ فكانت حجة الأمين مثلا؛ أنه موكل من طرف المؤتمر (1947) ولذلك كان يرفض أن تملس اللجنة المركزية الرقابة عليه. وكان يبحث عن تحالفات مع المسئولين الشباب. أما الأحوال، المناضل الشهم، فكان يعتمد على بعض المعتنقين "ذوي الميول الثقافية" الذين انحصرت جهودهم في المزايدات حول ضرورة توفير الشروط المثالية قبل القيام بالثورة؛ الأمر الذي جعل اندلاعها أمرا مستحيلا في الواقع.

إن الجو الذي افرزته الصراعات داخل الإدارة أضعف الإرادة الثورية وجعل الهمم تحيد عن غايتها؛ نحو الحفاظ على المكاسب؛ بدل تركيز جهود الجميع على هدف واحد هو توجيه الحزب وضمان تماسكه ودفعه نحو طريق العمل المباشر.

الصراعات في صفوف إدارة الحزب.

في سنة 1949؛ تنزرو فصل الأمين بجاكين عن حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ ولقد تخلص عن نشاطه بعد أن ضاق ذروعا من الغلال التي أثارها بعض المسئولين؛ وكان أيضا ضحية نظراته الشخصية بخصوص ممارسة المسئوليات. وبالرغم من كل محاولات استنقاذه؛ وهم أكثر؛ إلا أنه لم يراجع عن موقفه المتصلب. ولقد أدرك أنه أخطأ عندما راح يبحث عن الدعم من طرف الجماعات المنشقة؛ وعندما حاول فصل المنظمة الخاصة عن الحزب، خصوصا وأن صفوف الحزب لم تزال شديدة الالتصام أثناءه. فالحناصور "الانفصالية"

التي كانت تسمى "البريويين" خويت بشدة من طرف العناصر القباطية ذاتها (عموان ، كريم ، حنفي ، القبطان السعيد الخ.) (أما الأمين فقد توارى مع بعض رفاقه عن المسرح السياسي، ولقد ساهمت هذه الواقعة إلى حد ما في تفاقم أزمة الإدارة وانضلت محاولة تدارك الوضع من طرف اللجنة المركزية الموسعة (هي زينة).

هكذا صار الجناح الأكثر ثورية في إدارة الحزب ضعيفا؛ بعد أن غادته العناصر ذات المواقف الراديكالية. وفي المقابل راحت العناصر المعتدلة (التي ستعرف فيما بعد باسم الموكزيين) تدعم توجهها وتحكم قبضتها على الجهاز المركزي للحزب.

تفاقم شلل الإدارة بسبب هذه الأزمة وسري الذكاء من القمة نحو القاعدة. فأخذت حماسة السنوات الخوالي تتلاشى وبدأت البروقراطية تحل محل النضال الفعال الذي سيمر حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية حركة عملاقة حسنة التنظيم وفعالة.

بيد أن كبار المسئولين لم يكونوا يجهرون صراحة عن معارضتهم للخط الثوري، أما دعاة الفكر المعتدل " المعلقون " فبالغوا في اشتراط الظروف المثالية التي ينبغي توفيرها قبل الشروع في الكفاح المسلح؛ مبالغة جعلت توفرها أمرا بعيد المنال. يرى أصحاب هذا الفكر أن التحضير التقني والتنظيمي ورفع المستوى الثوري للجماعير؛ شروط ينبغي توفيرها في آن واحد وربطها مع الظروف الخارجية المواتية. إن هذه النظرة؛ المعقولة من الناحية النظرية؛ لم تكن لها صلة بالواقع بلقاء. فلا تعدوا، إننا كونها مجرد ذريعة لتأجيل العمل الثوري إلى أجل غير مسمى أو التخلف عنه وبالتالي تحويل توجه الحزب ضمنيا نحو الفكر الاتجاه السياسي الإصلاحية سواء عن قصد أو عن جهل.

عكست هذه الأزمة عدم قدرة الحزب على تصور الحل الإستراتيجي الذي فرضته تلك المرحلة. ثار طرحت هذه القضية في شفافية ووضوح لفتحت الباب على

مصواعيه للنقلش العنمر ولمفلوعة الحجة بالحجة؛ ولاتضحت الغروق بين شنى الاتجاهات السباسبية وفيلووت الاختلافات بصورة إيجابية. لكن المسئولين تنوعوا بظروف العمل السوي ليتجنبوا المناقشة؛ خوفا من ردود فعل المناضلين؛ فالتجئوا إلى العمل في الكواليس.

أما بخصوص مصالي فإن مكانته وهيبته لدى الجماهير ظلت على حالنها ولم تكن تصدر عنه أية ردود أفعال إلا عندما يرى صلاحياته مهددة من طرف الغير؛ فلم يبانوا في خضم هذا الكساد السياسي برسم خطأ واضح ولا بتسطير طريقة كفاح ملموسة لتحقيق المطامح الشعبية التي كان يطها. في هذه الحال يبدو أن تصور الثورة لم يكن يتعدى حدود الإثارة السياسية التي تجاوزتها الأحداث.

صارت فناعة المناضلين؛ ذوي الحذكة السياسية؛ راسخة بأن الخلافات التي دبت بين المسئولين إنما تتعلق بمسائل ذات أهمية ثانوية طفت إلى السطح مصدب عدم قدرة هؤلاء على التحكم في الأوضاع المستجدة. فكانوا يتنازعون حول السيطرة على الحزب وليس حول البحث عن حل للمشاكل المطروحة بعد انتخابات المجلس الجزائري في أبريل 1948.

لم تعد فكرة الثورة تلقى المساندة في صفوف الهيئات المسيرة؛ ما عدا من طرف بعض العناصر الممثلة للأقلية. ولقد ركن معظم المسئولين إلى الجمود والانتهازية فانطرحت بعدة مسألة البحث عن بديل إستراتيجي جديد. إن العبرة المستخلصة من كل هذا هي أنه لا يكفي أن تكون الحركة ثورية بفضل التزام مناضليها وحسن تنظيمها وصحة أهدافها بل لابد أن يكون على رأسها جهاز إداري ذي فناعة ثورية راسخة؛ قادر على اتخاذ القرارات السليمة خلال كل مراحل الكفاح.

تطور الأوضاع على الصعيد الدولي

إن الزمن الذي أصاب المسيرين في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الحركة الوطنية مرتبط بالنظورات الحاصلة على مستوى الأوضاع الخارجية وبما استخلصه منها هؤلاء المسيرين.

فبعد الأمل الذي عمّ للعالم بانتهاء الحرب، وبعد اندحار النظم الفاشية وضعف الدول الاستعمارية؛ بانورت الغوى الإمبريالية إلى استغلال الأوضاع الجديدة لصالحها وعادت إلى بسط هيمنتها على الشعوب. أخذت هذه الدول تندمج تدريجياً في صميم استراتيجيات الإمبريالية العالمية وحاولت إيقاف مسار تصفية الاستعمار. وسعّوا تلك الدول أيضاً الاستغادة من الصراع بين الشرق والغرب فيما يسمى "الحرب الباردة" بغرض إحباط الحركات التحريرية. وبالفعل فإنّ الصراع بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية جعل الطموحات الوطنية لدى الشعوب المستضعفة تنقلز إلى الدرجة الثانية من الاهتمام.

في سنتي 1948 و 1949 تكرّس تقسيم ألمانيا وبلغ التوتّر الدولي أشدّه بعد حصول برلين. وأعادت الدول الأوروبية ترتيب شئونها تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. واجتمعت 16 دولة من الدول العظمى في باريس من حويلية إلى سبتمبر 1948 ووافقت على مشروع مانشال في إطار المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.

في مارس 1948 و 1949 انعقدت سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات اتفق عنها حلف بروكسل واتحاد أوروبا الغربية. وفي نفس الفترة تمّ التوقيع على حلف شمال الأطلسي⁽¹⁾ الذي شمل دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. ثمّ تطوّر إلى منظمة سياسية وعسكرية تحت إشراف مجلس دائم وقيادة موحّدة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية (منظمة حلف شمال الأطلسي) بفضل هذه المنظمات صار في مقدور الدول الإمبريالية تجنيد وسائل محاربة الحركات التحريرية. وكانت دولة فيتنام أول الضحايا. وبالرغم من الاستغلال الذي منح للإمبراطور السابق في إقليم أنام (باو داي) وهو صنّعة فرنسية؛ فإنّ الحرب استمرت ضدّ قوات "الفيات منه".

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تزوّد فرنسا في حربها الصليبية ضدّ شعوب فيتنام ولاوس وكامبوديا وكانت تلك المساعدة الأمريكية تقدّم تحت غطاء مكافحة

الشيوعية. في حين كانت الصين الشعبية تحت زعامة ماو (المحورية منذ 1949) تقدم دعمها لقوات الفيات منه.

في حران 1950 اندلعت الحروب في كوريا وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تحت غطاء الأمم المتحدة؛ وشركتها فرق عسكرية من مختلف الدول التي كانت تحت نفوذها. مثل التدخل الأمريكي بفضل المتطوعين الصينيين ولكن لراخسي كوريا بقيت مقسمة إلى منطقتين.

كانت القوى الإمبريالية هي المتصوفة في فواتين هيئة الأمم المتحدة رغم جهود بقية الأعضاء. ففي إطار تكريس النفوذ الإمبريالي أجبرت هيئة الأمم المتحدة على التصويت لصالح مشروع تقسيم فلسطين (نوفمبر 1947) وخلق الظروف الملائمة لحرمان الشعب الفلسطيني العربي من وطنه. وهكذا اكتملت حلقات المزامرة العنصرية منذ الإعلان عن وعد بلفور في سنة 1917. وعندما انسحبت القوات الإنجليزية في ماي 1948 وضع الشعب الفلسطيني تحت سطوة القوات الصهيونية بتواطؤ مع الإمبريالية العالمية. تمكنت القوة الصهيونية من معارضة تأثيرها حتى على الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي فسوكت لصالح مشروع التقسيم واعترفت ضمناً بدولة إسرائيل (كان السوفييت يعتبرون الصهاينة أقرب إلى الاشتراكيين مقارنة "بالرجعيين العرب").

إن تأسيس دولة صهيونية في فلسطين العربية جزء من إستراتيجية محاربة الحركات التحريرية العربية وإشغال نزوعها إلى الانبعاث والوحدة. وبالفعل فإن تطور تلك الحركة التحررية تهدد خطير للمصالح الإمبريالية. بالرغم من أن الدول العربية كانت آنذ ضعيفة وكان بعضها لا يزال تحت السيطرة الأجنبية؛ إلا أن ضغط الجماهير عليها شكل خطراً على المصالح الإمبريالية. ومن جهة أخرى فإن وجود دولة صهيونية قوية وتوسعية كان يعتبر أحسن ضمان وحماية لتلك المصالح؛ أضف إلى ذلك أن تأسيس دولة إسرائيل واستقرارها في الوجود موهون بالدعم الإمبريالي.

بمجرد أن تأسست جامعة الدول العربية، وجدت نفسها وجها لوجه أمام المشكلة الإمبريالية - الصهيونية، تلك المشكلة التي استقطبت كل اهتمامها. وبالنظر إلى ضعفها (الذي هو انعكاس لضعف أعضائها) فإن الجامعة العربية لم تستطيع تحقيق كل الآمال المعلقة عليها من طرف الشعوب العربية الكوئحة تحت السيطرة الاستعمارية. كشفت حرب 1948 ضعف الدول العربية وتناقضاتها وعجزها عن تجسيد إرادة الشعوب وبلورة قوتها. وقد خاب ظن بعض الزعماء المعطربة (مثل بورقيبة) الذين بالغوا في تقدير مقدرة الجامعة العربية على المساعدة في تحرير الشعوب العربية.

ومن المحتمل أيضا أن يكون بعض المسيويزين الجزائريين قد تأثروا بأحداث فلسطين وباستعادة القوى الإمبريالية هيمنتها على العالم بسرعة مذهلة. إن الإستراتيجية العنوية التي طبقتها الدول الاشتراكية الأوروبية بشأن قضية فلسطين، أظهرت أنه لا فائدة تخرج من هذه الدول ما عدا المساندة اللغظية (باستثناء يوغسلافيا المفصلة عن الكونغرورم في جوان 1948).

هذه الأوضاع الداخلية والخارجية التي أسلفنا ذكرها، قد تبدو في نظر بعض المسئولين ذوي الميزة الفاترة كموامل مثبثة لا تسمح بتسارع مسار التحرير الوطني.

الإدارة تخطئ في تحليلها للأوضاع.

أخطاء الإدارة في تحليلها للتطورات الوضع لأنها اعتمدت على معطيات ذاتية تعكس الذهنية المتخاذلة عند أولئك المسئولين. ولقد انبثق الخطأ من النسيور المعرف في المثالية بخصوص شروط تفجير الثورة المسلحة. ولم يكن من السهل آنذاك انتقاء تلك الأواء ووضع مذبثها على مصير الحزب؛ وسبب ذلك هو أن الإدارة كانت تتظاهر بالمضي قداما في الخط السياسي الذي رسمه مؤتمر 1947؛ وكل ما في الأمر أنها أجكت تطبيق قراراته بعض الوقت. ولهذا فإن الأمل في تصحيح التوازنات الداخلية واستعادة النشاط ظل قائما في النفوس. لقد استدعي

المناضلون المعروفون بقناعاتهم الثورية إلى نقله أعلى مناصب المسؤولية؛ أمثال
بن بلّة؛ الذي كان ماسكاً زمام التنظيم شبه العسكري والمنظمة الخاصة.

إنّ سطح بعض المناضلين على الحزب لم يغيّر شيئاً من شدة تعلّقهم به
باعتباره الأداة الأفضل للقيادة الكفاح الوطني، إنّ روح الانضباط تلك؛ هي التي
جعلت المناضلين يسيرون على تحمل وضعية سياسية كانوا يندبونها، أمّا انصراف
الاتجاه السياسي المعتدل فقد استغلوا تلك المنابر وراحوا يناورون في كواليس
الإدارة المركزية من أجل تجميد الإرادة الثورية بشيئ النواتج. وبقطع النظر عن
الظروف التي جرت فيها انتخابات المجلس الجزائري ونائجها، قرّرت إدارة
الحزب المشاركة في الانتخابات الإقلبية سنة 1949 وقد فاز فيها مرة أخرى
مرشحو الإدارة الاستعمارية بفضل أسلوب التزوير الذي ساروا فعلاً. هكذا اندمعت
إدولة الحزب خطوة أخرى نحو الانحراف فالتوت مخاوف المناضلين والإطارات.

تفاقم خطر هذه الوضعية على سلامة هياكل الحركة مثل المنظمة الخاصة التي
اضطروا مسؤولوها سنة 1949 إلى تقديم تقرير للإدارة يصف تلك المخاطر ويوصي
إمّا بتفعيل المنظمة الخاصة أو بحلّها وذلك بسبب غياب أية دلائل لتغيير الاتجاه
على المدى القريب. والواقع أنّ المنظمة الخاصة - باعتبارها أداة هجومية -
معرّضة لتفكك السريّج إنّما تجمّد نشاطها؛ وقد تقع تحت رحمة الأجهزة القمعية
ولا تستطيع الصمود في وجهها. فلو يكتشف أمر هذه المنظمة وتفكك هيكلتها
فسيكون ذلك كلوة. إذا لم تكن مصالح الشرّطة منبّهة من وجودها الفعلي فإنّ
الشك أخذ يساورها بسبب بعض نشاطاتها مثل قضية دار البريد في وهران-
(سقط عليها المنظمة بعرض جمع المال؛ فاستولت على مبلغ 4 ملايين من
الفرنكات القديمة ولكن أثبت القبض على بعض عناصرها).

ولقد تمّ اعتقال بعض عناصر المنظمة الخاصة في بجاية سنة 1948 ولكنهم
أوهموا الشرّطة بأنهم جماعة مستقلة تنشط في إطار النضال مع الشعب
الفلسفي. كما أنّ النحاف بعض إطارات الحزب بالعمل السريّ أثروا اشتباه مصالح

المخاطر العامة، فاصبح من المستعجل وضع حد لهذه الوضعية الخطيرة. وكان أمام الحزب بديلان اثنين؛ إما الثورة المسلحة وإما حل المنظمة وإعادة دمجها في التنظيم السياسي.

تبدلت إدلة الحزب ولم يقع اختيارها على أي من البديلين، بل فضلت التسيوف والمعاظلة التي أصبحت أسلوبا مفضلا لديها فادعا إلى الأسوأ. وصلوا أعضاء المنظمة يشعرون أنهم أصبحوا عديمي الفائدة لما آلت إليه سياسة الحزب، وأصيب البعض بالإحباط تبعاً لما أصاب بقية التنظيمات من فتور.

قضية المنظمة الخاصة وملابساتها: تكشف عن انقسام الصفوف.

في هذا الظروف وقعت قضية المنظمة الخاصة (أصبحت تسمى فيما بعد "المزامرة") حدث ذلك في 18 مارس 1950 بسبب تافه هو أن أحد المناضلين (عبد القادر خياوي الملقب رحيم) كان مستاء من فصله عن صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في تبسة؛ فأخذ يقدم في مصداقية الحزب ويهدد بإفشاء الأسرار التي كانت بحوزته عن المنظمة الخاصة؛ وكان مصراً على مرقعه رغم محاولات المناضلين حمله على التعتقل، وقصد تخويله؛ لتركبت عناصر المنظمة في المنطقة؛ خطأ مؤسفاً واحتجزته ولكنّه تمكّن من الهرب واستبدّ به الهلع فأدلى إلى محافظة للشرطة بما كان لديه من معلومات عن أسماء أعضاء المنظمة.

كانت تلك فرصة غير متوقعة منحت لمصالح الشرطة لأنها كانت تبحث عن أدنى مبرر للجوء إلى القمع. قامت الشرطة بالاعتقالات وعتبت المسجونين أثناء استنطاقهم فلم تجد صعوبة في تتبع حلقات السلسلة. توسّعت حملة الاعتقال من تبسة إلى سوق أهراس وإلى بجاية ثمّ عمّت أرجاء الجزائر. ولم تصبر عن إدلة الحزب؛ خلال الأيام الأولى من الحملة البوليسية؛ أية مبادرة لإنقاذ المنظمة الخاصة من الهلاك. فألقي القبض على العديد من أعضائها بغتة ولم ينج الآخرون إلا بفضل العبارات الغريبة أو نتيجة للصدفة.

تم التخلي عن المنظمة الخاصة لتواجه مصيرها المحتوم وترك منافسوها تحت راية القمع البوليسي. لم يكن بن بلّة؛ المسؤول الوطني للمنظمة الخاصة؛ على اتصال بالحزب فكان من بين أولئك من اعتقلوا؛ لم تعد تخفى على الشرطة خافية من شؤون المنظمة. بلغ عدد المعتقلين المئات في صفوف المنظمة من بينهم عدد هام من كبار المسؤولين الأعضاء في مجلس القيادة⁽¹⁴⁾. وإلى جانب بن بلّة يوجد بورتيليس؛ مسؤول مقاطعة وهران؛ ورجيمي جيلالي مسؤول المنظمة في مدينة الجزائر؛ وولد حمودة في منطقة القبائل؛ وبالحاج جيلالي المندوب العسكري على المستوى الوطني؛ وأحمد محساس المسؤول السابق لمنطقة جنوب العاصمة؛ وأعضاء في المصالح العامة؛ وأهم المسؤولين محمد يوسف مسؤول شبكة الارتباط؛ وأغراب محمد مسؤول مصلحة الهندسة المدنية الخ.

ولقد تمكن بعض المسؤولين الأعضاء في مجلس القيادة العامة من الإفلات من تحريات الشرطة وهم: بوضياف محمد؛ وبين مهدي؛ وديدوش مراد؛ ومصطفى بن بولعيد.

كانت العملية حوالي 400 عملية اعتقال وصودر 200 حكم تصل إلى 10 سنوات سجنا؛ والمنع من الإقامة؛ والحرمان من الحقوق المدنية؛ وغرامات بملايين الفرنكات. تكالبت الشرطة على الموقوفين واعتدتهم لانتزاع الاعترافات وحاولت تحطيم معنويات كل من وقع في أيديها.

لقد استنلت ضعف بعض العناصر؛ ومن بينهم عضو في مجلس القيادة العامة⁽¹⁵⁾؛ لمجابهتهم وجها لوجه مع بقية المعتقلين؛ محاولة إقناعهم بعدم جدوى نضحياتهم (في الوقت الذي كان فيه قادتهم يتنعمون في العاصمة وباريس) وكنا بقوة فرنسا التي لا تقهر. صرّح أحد محافظي مصالح المخابرات العامة قائلا: "ربما تستغلّ الجزائر يوما ما، لكن قبل ذلك سوف نبذل قصارى جهدنا للقضاء على العناصر المناهضة لفرنسا في السلطة" (أي أولئك الذين كانوا يكافحون من أجل استقلال وطني حقيقي).

سرعان ما استعاد المعتقلون حماسهم النضالية بمجرد أن تجاوزوا الأوقات العسيرة التي عاشوها. فقررَ بعض المسؤولين (في البداية) أن يفعلوا شخصياً مسؤولية تأسيس المنظمة الخاصة وذلك حماية للنضالين على مستوى القاعدة وللبعض المسؤولين في الحزب. وكانت هذه المبادرة (أي إنشاء المنظمة الخاصة) قضية يمكن تمييزها أمام المحاكم بحجة أن الاستعمار قد سدَّ جميع سبل الكفاح السياسي. كانوا مسنعتين لنُبني مسؤولية اللجوء إلى الكفاح المسلح للقضاء على النظام الاستعماري؛ وتحمل كلٌّ ما ينجرُّ عن ذلك من تبعات. لكن إدارة الحزب رفضت اتخاذ ذلك الموقف؛ وأصدرت تعليماتها بضرورة التمسك بموقف النكوان؛ أي أنها نفت وجود المنظمة الخاصة أصلاً؛ واعتبرت العمليات القبوليسية مؤامرة تهدف إلى تلويض لوكان الحزب من أساسه.

النزّم أعضاء المنظمة الخاصة (باستثناء بالهاج وولد حمودة) بتعليمات الحزب بالرغم من توفر الأدلة العادية عن الوجود الفعلي للمنظمة (أسلحة؛ وثائق؛ قوائم المرشدين؛ مخططات الموانع الاستراتيجية الخ...) هذا الموقف المقبول ظاهرياً كان يخفي بعض النوايا غير المعلنة ويؤكد توجه المسؤولين إلى الخروج عن الخطّ الموسوم في مؤتمر 1947. فصاروا يتنوّعون بحجة المحافظة على وجود الحزب. واتضح هذا التوجه بصورة جلية من خلال الموقف السكبي أثناء الحملات البرليسية وخصوصاً من خلال النداءات الانهزامية الصادرة عن العناصر المعتقلة المقبوض عليها. ولقد عرفت صفوف الحزب حملة انهزامية مشابهة من التلنيد بإخطاء المنظمة الخاصة وتشويه سمعة أعضائها ومقاومة خطهم الثوري، ومن ثمّ توجيه الحزب حسب مشيئة المعتقلين.

هذا السلوك سهل مهمة الإدارة الاستعمارية الساعية إلى تسليط أقصى القنوبات على العناصر الثورية وتشديد الخناق على الحزب وعرقلة مسيرته. ذلك لأنّ الروح الثورية التي تسري في شرايين الحزب كانت من صنع المنظمة الخاصة؛ فكان من اللازم القضاء عليها. ويمكن اعتبار هذه المنظمة ضحية لتراخي الإدارة وتعاملها؛ لأنها رغم الإذلالات العديدة تركت الزعم بصيب جهل الحزب دون أخذ

التدابير الكفيلة بإنقاذهم. ومهما تكن الأخطاء التقنية التي ربما ارتكبتها المنظمة الخاصة ؛ فإنّ جوهر هذه القضية سياسي محض وبقع على عاتق إدارة الحزب. فمن غير المعقول أن تدخل المنظمة الخاصة المتكوّنة من آلاف العنصر؛ في كنف السوء طيلة ثلاث سنوات؛ رغم ظروف القمع السائدة آنذاك.

نفكك المنظمة الخاصة ودالته.

أصبح الاعتراف بالسائد لدى بعض المسؤولين أنّ إدارة الحزب كانت تسعى للتخلّص نهائياً من الخطّ المضاد للاتجاه السياسي المعتدل؛ تلك الاتجاه الذي تحاول فرضه تدريجياً أثناء الاصطدام بالفاصلة النضالية.

اشتدّ إحساس المناضلين بأنّهم مضطّعون وأنّ المنظمة الخاصة قد حكم عليها بالزوال قبل 1950 ؛ ولقد تعمّق هذا الإحساس عندما قرّرت الإدارة حلّ المنظمة بالرغم من أنّ جزءاً كبيراً من هيكلتها وعناصرها لم تصل إلهم أبداً في القمع (القبائل الأوراس والجزائر الخ).

حلّت المنظمة الخاصة والحق أعضاءها بالمنظمة السياسية؛ بالرغم من أنّ مسئولها كانوا يطالبون بإبقائها ولو بصورة رمزية. ومنذ ذلك الحين صارت إدارتها محلّ ارتياح ومراقبة من طرف موظفي الجهاز المركزي الذي أصبح تحت قبضة الجناح المعتدل.

هكذا انتهت إدارة الحزب المهمة التي شرعت فيها مصالح الشرط؛ ألا وهي تدمير المنظمة الخاصة. ولقد صدّق الكثير من المسؤولين ؛ وبعبارة ثامة ؛ دعوى الحرص على سلامة الحزب وأمنه؛ وكذا الوعود بتأسيس منظمة جديدة؛ وهي حجج قدّمها الإدارة لتبرير قرارها بحلّ المنظمة الخاصة. بهذه الصورة تمت الموافقة على القرار بإجماع الأعضاء الذين بقوا في اللجنة المركزية ومن بينهم مصالي.

بهذا القرار؛ زالت الأفاق الثورية ابتعاداً عن منظور إدارة الحزب. غير أنّ استثناء الفاعلة المتواصل زاد في تفاقم الوضع الداخلي للحزب. ولمّا اقتنع بعض

المسؤولين في صفوف المنظمة الخاصة والمنظمة السياسية من عدم مقدرة المسؤولين الحاليين على تطوير سياسة ثورية؛ شعروا بفكرهم في الموقف الذي ينبغي اتخاذه. فتوالت الاتصالات التشاورية؛ واستقر الرأي على ضرورة مواصلة التواجد داخل صفوف الحزب لتأجيج الروح الثورية وانتقاد توجهات الإدارة.

بيّنت قضية المنظمة الخاصة أو ما اشتهر باسم "العزامة"؛ ضعف المسؤولين وزيفهم عن الطوبى؛ وأثارت الضوء على المشاكل الحقيقية التي قد تعترض سبيل أية حركة ثورية؛ وفي مقدمتها مشكلة التسيير الإداري للحزب؛ فتمتدق الوعي أكثر من ذي قبل لدى الأقلية وراحت تبحث عن الحلول.

أمّا على الصعيد العام؛ فإن الصحافة الاستعمارية قد شهدت بالقضية على نطاق واسع؛ فاثارت مشاعر الاندهاش والندم والأمل. وساد الظن أن تلك مجرد أزمة عابرة؛ طالما أن المناضلين قادرين على تأسيس منظمة بديلة وطالما بقوا على استعداد للعمل الثوري المباشر.

واصلت إدارة الحزب مناهضة الجناح الثوري ولكنها حرصت في نفس الوقت على جني الفوائد السياسية للقضية وتأثيراتها على الرأي العام الجزائري.

أمّا الإدارة الاستعمارية فظنّت أنها حطّت المعضلة الجزائرية نهائيا بواسطة الانتخابات المفبركة - وبواسطة الفع المستمر وبالقضاء على المنظمة الخاصة وعناصرها التي كانت تشكل الخطر الأكبر. ولقد مكنتها هذه الأوضاع من المناورة مع الأحزاب وتوجيه نشاطاتها في الإطار السياسي الذي تتحكم فيه.

الاتجاه المعتدل؛ والأزمات الثورية.

وقع حزب الشعب - حركة اتصال الحريات الديمقراطية في الفخ الذي نصبه مسؤولوه؛ بالرغم من كل التصريحات التي أدلوا بها والبلابات التي أصدروها إثر تفكك المنظمة الخاصة (فمثلا نشر بلاغ يوم 10 أفريل في جريدة "republicain Alger" جاء فيه ما يلي «إن الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية أفشلنا كل محاولات تدمير حزب الشعب الجزائري؛ وذلك بفضل مواصلة الكفاح الشرس

الذي يخرجه ضد الإمبريالية الفرنسية حتى تحقيق التحرير الوطني». بعد الانتهاء من تفكيك المنظمة الخاصة رحلها، وتحويل مناضليها إلى المنظمة السياسية؛ وبعد أن تلاشت المخاوف، شرعت إدارة الحزب في الاستعداد مجدداً للانتخابات التشريعية في جوان 1951. وفي نفس الوقت وصلت نشاطها داخل صفوف الحزب بغرض توجيه القاعدة نحو تبني مواقفها الخاصة. وكانت حاذفة في استعمال أسلوب المحاباة لترفية الإطارات المقتنعة بتوجهاتها أو أولئك العثرمين بطاعتها طاعة عمياء؛ أولئك الذين لا يجرؤون على انتقاد خياراتها.

وعلى العكس فإن المناضلين والإطارات (خصوصاً التابعين للمنظمة الخاصة) الواقعين بما أصاب الحزب من تدهور سريع فقد تعرضوا إما للإبعاد عن مناصب المسؤولية أو انزلوا عن مراتبهم أو وضعوا تحت المراقبة. وشنت على البعض منهم حملة انتقادات داخلية بغرض التقليل من شأنهم في أعين المناضلين والإطارات⁽¹⁴⁾.

بدأت ملامح المعارضة ترسم شيئاً فشيئاً في صميم الحزب وكان هدفها رعاية الأفكار الثورية وترجيح كفة القوى ضد الإدارة. فكانت تشرح للمناضلين الأسباب التي دفعتهم إلى الاستياء وتومي طاقات الكفاح الكامنة في النفوس خوفاً من تلاعبها بسبب التصرفات البيروقراطية. وكانت البيروقراطية تملك كل الوسائل لزرع عقدة الشعور بالنقص لدى المناهضين لخطها السياسي. لقد حاولت الظهور ببعض "المظاهر العقلانية الكائنة" الهادفة أسلساً إلى زرع البلبلة في الأذهان بدل تسليط الأسواء على طبيعة المشاكل الحقيقية. وتلك المظاهر المزيفة كانت في الواقع مجرد ستار من الدخان لإخفاء انزلاق الحزب نحو السياسة الإصلاحية الجامدة. ذلك هو الستار الذي حاول المناضلون والإطارات الواعبة منك حمايته وعلى رأسهم عناصر المنظمة الخاصة.

بالموازاة مع ذلك، تفاقمت الأزمة في صفوف إدارة الحزب ذاتها. ففي سنة 1951 استقال من اللجنة المركزية كل من مصطفى شوقي، وشرشالي، وأعضاء آخرون غيرهم. لكن دوافع تلك الاستقالات لم تكن اهتمامات ثورية. بل كانت تعبيراً

عن تضعيع الإدارة التي لم تعد قادرة على تحمل أعبائها الثورية؛ قضاعت بين متاهات النزاعات الشخصية التي كان مصالي مركزها. وأمام تعدت المسيرين المعتدلين الذين استولوا على مقاليد الأمور؛ لم يكن في وسع مصالي أن يقاومهم إلا باستغلال هيئته وحظوته في قلوب المتاضلين والجماعين. وحاول أيضا الاعتماد على بعض أعضاء الإدارة أو بإدخال بعض العناصر الموالية له. والواقع أن الفريق العناصر للزعيم الوطني؛ لم يكن في غلبته؛ يتميز عن فريق المعتدلين بأفكار ثورية مغلنة موضوع. لهذا السبب لم يكن التيار التابع للمنظمة الخاصة رغم احتوائه لشخص مصالي (وللآخرين أيضا)؛ لم يكن مواليا لمصالي بصورة مطلقة وبدون قيد ولا شرط. وكان بعض أعضاء هذا الفريق يأملون أن يترفع الزعيم عن الصراعات الداخلية؛ وعن الحلول الثورية؛ وعن البحث عن الأتباع؛ ليستعيد الثقة العامة في القاعدة والمناضلين الثوريين؛ ولتقويم اعوجاج صفوف الحزب. وكان هؤلاء على استعداد للصفح عما جرى منذ سنة 1948 (أي بداية تواجع الحزب) حيث شاركوا إدارة الحزب في مسؤولية دفع الحركة الثورية إلى المأزق الذي آلت إليه. لكن طاب عن أولئك من جديد لأن إدارة الحزب لم تنتج نحو هذا القياد بل فضلت تبني مواقف الأحزاب المعتدلة وهي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ والعلماء؛ والحزب الشيوعي الجزائري.

بعد الفشل في الانتخابات التشريعية سنة 1951 قرر كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ والعلماء؛ والحزب الشيوعي الجزائري؛ في أوت 1951 تأسيس « جبهة مشتركة للدفاع عن الحريات واحترامها » وذلك يفرض تنسيق أعمال المنظمات والشخصيات التقدمية والنضال من أجل إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951 وضمن حرية الانتخاب في الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية. وتحريض مصالي والمساجين السياسيين وقصل الدين عن الدولة.

إن تشكيل هذه الجبهة؛ ذات الأهداف المحدودة جدا؛ دليل على أن كل الأحزاب الجزائرية التقدمية قد فقدت زمام المبادرة. وأن الإدارة الاستعمارية قد استعادت

التحكّم هي الوضعية السياسية وفرضت على تلك الأحزاب الركون إلى موقف الدفاع عن النفس. وهذا يبرز بوضوح مستوى التنحور الذي وصلت إليه حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد أن كانت قوية وقادرة على تحدي كل التحالفات السياسية وشأن أشكال القمع، وما هي الآن تقبل التحالف ليس على أساس الأهداف التي تؤمن بها الجماهير وإنما على أساس التنازل ضد القمع. ولقد ولّى عهد تحضير الهجمة الشاملة لتحرير الأمة الجزائرية. فبعد أن تم إهدار طاقات الحزب، وإضعاف تسميمه على الكفاح، وتشتيت مناضليه، ما هي الإدلة نبحث عن الخلاص في تحالفات لا نفع سوى الاتجاه السياسي الإصلاحي (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ الحزب الشيوعي الجزائري؛ العلماء). إن تشكيل تلك الجبهة لا يتماشى لا مع متطلبات الوضعية الراهنة ولا مع الطموحات الثورية لدى الجماهير الشعبية. فلم تتطوّر تلك الجبهة مطلقاً ولم تحقق أي هدف من أهدافها رغم محدوديتها. لقد تبحّرت تماماً مثل ما حدث « للمؤتمر الإسلامي سنة 1936-1937 ولاحباب البيان والحرية سنة 1946 ». كتب عبد الرحمان كبرون : عضو إدارة حركة انتصار الحريات الديمقراطية : بخصوص الفشل للتوزيع لهذا المشروع ما يلي⁽¹⁷⁾ : « لم تستجب الجبهة الجزائرية للطموحات العميقة للشعب؛ ولم نعرف كيف نتحوّل إلى منظمة كفاح فعالة ضد الاستعمار؛ ولم تكن في مستوى الأحداث التي هزّت منطقة المغرب آنذاك ».

ففي الحزائر وعلى المستوى الوطني لا يمكن تحقيق الاتحاد المناهض للاستعمار إلا بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء؛ شريطة أن تنظر هذه الجمعية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي؛ إلى أن تحقيق هذه الأهداف مرتبط بالكفاح من أجل الاستقلال.

تلك هي المكونات الراهنة للجبهة. وهذا وإن أنضمام أحد العناصر المكوّنة إلى الاتحاد الجديد؛ يمكن أن يكون موضوع مناقشة، نعني بذلك وبكل وضوح : الحزب الشيوعي.

«فيما يخص هذا الحزب، تتصارع وجهتا نظر مختلفتان، نقول إحداهما، ليس للحزب الشيوعي طبيعة وطنية من حيث هدفه الأساسي وسياسته الخارجية، فالاستقلال في نظره مجرد وسيلة لتحويل البلاد إلى ما يشبه التنظيم السوفيتي؛ وإنّ لارتباطه بالاتحاد السوفيتي سيظل وثيقا مهما استجده من أوضاع على الساحة الدولية. أما وجهة النظر الثانية فتدّعي أنّ الحزب الشيوعي يكافح في الوقت الراهن ضدّ عدوّنا المشترك ألا وهو الاستعمار؛ وطالما استمرّ على انتهاز هذا «الفكتيك» فالأحرى بهذا قبوله في الاتحاد».

«في الظروف الراهن، تعتبر وجهة للنظر الثانية أقرب إلى الصواب، خاصة وأنّ بعض وحدات النشاط قد رتبت مع الشيوعيين؛ ولكنه ترتيب لا يصلح لأية وحدة مهما كانت؛ ولهذا يستحسن أن تحدّد كلّ حركة على حدة موقفها في هذا النقاش».

«إنّ لمن المؤسف أن نلاحظ في الاتفاق المبدئي لهذه الجبهة، غياب أية فكرة عن الكفاح من أجل التحرير الوطني. ففي اعتقادنا، إنّ هذه الفكرة مملحة لتكون لوضعية متينة لتحقيق إجماع الحركات الجزائرية».

«وبالتالي إنّنا نعتبر توسيع الأهداف السياسية للجبهة ضرورة حيوية، وهي الشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق هذه الوحدة بشكل مفيد».

لكن بدل توسيع الهدف السياسي للجبهة، فقد حصل العكس، أي تقلّصت أفاق نشاط حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية قدخلت بعد ذلك في عهد الأزمة. تلك الأزمة التي كانت لها نتائج عميقة على تطوُّرات الحركة الوطنية في وقت لاحق.

الهوامش

1) في الحقيقة لم يتوقف القمع وإن تفاوتت درجته وتفاوتت أساليب حجب اليهود- المسلمين بحرية التعبير، مسافة المصحف، توافد المتظاهرين والمتعاطفين. أما الحالات التي استعمل فيها التمييز فكانت كثيرة، بالإضافة إلى المضايقات التي يتعرض لها السكان. أرجع بخصوص هذا الموضوع إلى المشكلة الجزائرية كتيب نشرته حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ديسمبر 1951.

2) Histoire de l'Algérie contemporaine, op. cit., p.96.

3) Thomas OPPERMAN, Problème algérien, Ed. Maspéro, 1961, p.89.

4) Afrique du Nord..., op.cit., p.279.

5) Ibid., p.280.

6) Le problème algérien. Atteinte aux droits de l'homme. Violation de la liberté de vote- décembre 1951, Brochure du MTLD., p.7.

7) Ch. A. Julien, Afrique du Nord en marche, op. cit., p.281.

8) عانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية من القمع أكثر من غيرها إلا أن عملية تزوير الانتخابات تمت جميع المرشحين دون تمييز.

9) رسالة السيد Fontupt-Espereher (تكتب) إلى وزير الداخلية السيد Jules Moch (انترلكي) والمؤرخة يوم 24 أبريل 1949م نشرها في كتيب لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، مرجع سابق، ديسمبر 1951.

10) اندت حركة انتصار الحرية والديمقراطية بلمصلحة تزوير الانتخابات مبسطة في ذلك على الواقع، وأنهى التصريح بغمة نزال حيث جاء على الخصوص ما يلي: لقد اعتبرت المستعانة الاستعمارية نتائج الانتخابات هزيمة ألحقت بالانفصاليين، غير أنه وباعتراف من الحكام، أن 57 مقعدا من مجموع 60 مقعد عانت إلى حركة الانتصار وبدون تزوير أو استعمال للقوة. هذه الانتخابات لم تتج في إضمار الحركة الوطنية بل بالعكس لقد دعتنا بالمخالفات للقانون والعنف المسلط قد أثار عيظ الشعب... (كتيب الحركة، خرق الحرية الانتخاب، ص.14)

11) بحث مصالي الحاج سنة 1948 نداء إلى الأمم المتحدة التي انعقدت جلساتها في باريس؛ حيث ذكر بتاريخ الجزائر والاحتلال الفرنسي ملندا بالاستعمار والقمع المسلط على الشعب. كما أعرب عن رفضه لكل المشاريع الفرنسية بما في ذلك مشروع الاتحاد الفرنسي الذي صمم بالزعيم من الإزالة الوطنية للشعب الجزائري. كما ألتحق صد بإعلام الجزائر في الأحلاف الغربية وطلب بتطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي وكذلك توصيات الأمم المتحدة.

12) إن موضوع العنف والاضطهاد الذي عرفته الجزائر وبدون انتحاع يعتبر عمل مهم في توجه حزب ما لا من حيث تكراره أو تنوع أساليبه ومن هنا يمكن تخصيص دراسة مستقلة لهذا الموضوع.

13) في شهر مارس 1949 وقرار من السلطة الاستعمارية، صست الجزائر إلى الحلف الأطلسي باعتبارها "مقاطعة فرنسية". وبناء عليه اندت حركة انتصار الحرية والديموقراطية هذا الفعل من خلال التقرير التالي مؤكدة على أن:

"الشعب الجزائري ثار سخطا لسبب تصور أنه مرة أخرى يقع ضحية لمساومات وقحة، وبأنه وعن طريق حركة انتصار الحرية والديموقراطية الشاطئ الأمين عن حله يند كل عمل من شأنه المساس بشخصيته.

يحتج وبشدة ضد سياسة الأمر الواقع المفروضة عليه.

لا يسمح مرة أخرى لأي كفن للتحدث باسمه أو القيام بتسريح القوانين في مكانه.

يؤكد وبصفة رسمية أنه وحده سيد مقدراته ويرفض أن يكون تحت تصرف لأي آلة أو مجموعة من الأمم.

"هو ملزم على الوقوف في وجه كل من يريد استعماله كعملة قابلة للتبادل أو كقطعة للندفع مثل ما حدث أثناء الحربين العالميتين ليجد نفسه في النهاية في قبضة للسيطرة الاستعمارية.

يعلن عن عدم مشاركته في أي نزاع يتنازع عن مصالحه ويتجاهلها." (مذكورة حركة انتصار الحرية والديموقراطية، الموجهة إلى كل القادة الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة) كما وجه حرب الاستقلال مذكورة سابقة إلى القادة الأعضاء في الهيئة، بينما اضبل الحزب الدستوري الجديد الانتفاع منفصلا بمعنى آخر.

أما حزب الشعب-حركة انتصار الحرية والديمقراطية المتجذر في النضال ضد الإمبريالية وفي التضامن مع الشعوب المضطهدة فكان هو السباق إلى اعتناق مبدأ عدم الانحياز بحساسة الجهاد التي انتهجها تجاه القطبين فاجته إلى تدعيم الصداقة بين الحركات التحررية في المغرب وفي الشرق وآسيا وإفريقيا. وفيما فتك سائد حزب التحرير في القوقاز وفي كوريا ومدغشقر كما أنه تضامن مع الشعب الفلسطيني ضحية العدوان الإمبريالي الصهيوني.

تبن الطلبة المسلمون في مؤتمرهم الذي انعقد في تونس في شهر ديسمبر 1950 اقتراح يقضي بـ:

«أن يتحالف المغرب بأي حال من الأحوال مع قطب من القطبان دون أن يتم الاعتراف بالمطوحات المشروعة لشعب المغرب». كما عبروا عن مواقفهم بخصوص موضوع السلام على أنه لا يمكن تحقيق السلم إلا بتعطيل النظام الاستعماري الاستعمالي. و«عن بالروابط المتينة التي كانت تجمعهم بالشعوب الأخرى أكتوا تقهيم في جامعة عربية متحررة ومرتكزة على الشعوب...».

Cahiers algériens, n°3, Oct. nov. 1950.

(14) تم إلقاء القبض على بعض المسؤولين ثم أطلق سراحهم باستثناء جان رمضان. كانت منطقة الشرق التيفليني لم تتعرض بعد إلى التسع طنما قام أحد المسؤولين (عضو في اللجنة المركزية بقيادة الأركان، فكتب لمصعب مرابط عام للحزب)، بالاتصال مع عضوين من القيادة. حاول إقناعهما بالتحرك، فرد عليه كالتالي: نحن سننتظر، أما أنت تعود إلى التكنة ولا تخط. هذه الإجابة لوحدتها تمكس وضعية القيادة.

(15) المقصود هنا هو بالحاج حيلالي، الذي عرف فيما بعد باسم مستعار «كوبس» وهو الذي نظم مجموعات الحركة أثناء الثورة التحريرية.

(16) كانت القيادة تلحاً في بعض الأحيان إلى تشيكت عناصر المنظمة الخامسة وفيها السياق البعض منهم عينوا في مناصب مسؤولية.

(17) L'Algérie libre, organe du MFLD, n° du 1-4-1952.

الفصل الثاني عشر

التصدعات السياسية ومؤتمرات الانفصال

لم تكن الوضعية سبباً؛ على المستوى الشعبي - رغم الجهود التي كانت الإدارة الاستعمارية تبذلها لإضعاف حماس الجماهير - وكانت فكرة الاستقلال الوطني قد تغلغلت في النفوس بفضل نشاط حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبفضل إصرار المناضلين على تجسيدها.

ولم تكن آثار الأزمة التي طالت الإدارة قد ظهرت بعد؛ ولم نزل بعد من عزيمة المناضلين الراسخة. ذلك أن الصراعات التي أسلفنا الحديث عنها؛ كانت محصورة في دائرة القيادة الضيقة وحدها، وكان المسؤولون حريصين على عدم زعزعة التنظيم من أساسه. لأنه مكسب ثمين؛ وراح كل طرف يحاول استثماره وتوجيهه حسب مصلحته ووجهة نظره. لكن رغم كل الاحتياطات؛ فإن سدى الصراعات والاختلافات كان يبلغ إلى آذان المناضلين ويثير الجدل والنقاش بينهم؛ ولو لم يكونوا معنيين به مباشرة؛ ولا ملمين بكل أطراف الموضوع. ولم تكن تلك المناقشات تسفر عن نتائج ملموسة، من شأنها تحديد مستقبل الحزب وصيرورته.

كان القادة؛ وخصوصاً المعتدلون منهم؛ يحاولون خلط الأوراق لتلافي النقاش حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انسداد الوضع وإلى الخروج عن الخط السياسي المسطر للحزب. وبهذا الصدد كانوا يحاولون إسكات كل من يريد كشف الأسباب؛ سواء بالضغط عليه أو بإبعاده من صفوف التنظيم. وكانت ظروف الاضطهاد تحتم على كثير من الإطارات والمناضلين العيش في كنف السرية مما خلق مصاعب للإدارة التي لم تكن - بدعوى سلامة الحزب - تنظر بعين الرضى إلى

لجوء الكثير من المناضلين إلى الحياة السرية. ولم تكن أيضا واضحة عن قرار عناصر المنظمة الخاصة من سجونهم⁶¹.

فمثلا، بعد محاكمة العناصر البالغ عددهم 56⁶² مناضلا (في البليدة): أخبر اثنان من مسؤولي المنظمة الخاصة عما بين يده المؤلف - وكلاهما عضو في اللجنة المركزية للحزب، محكوم عليهما بـ 10 و 5 سنوات سجنًا - أخيرا الإدارة عن عزمهما على الفرار من سجن هذه اللجنة قبل أن يتم نقلهما إلى السجن المركزي. لكن إدارة الحزب قبلتهما عدم موافقتها؛ يدعى أنها ستتولى الأمر بنفسها فيما بعد. ولما أدرك السجينان عدم جدية تلك الوعود؛ قررا تجاوزهما؛ وشرعا يحضران للهروب بمساعدة المناضلين من خارج السجن. وكم كانت دعة أولئك المناضلين كبيرة عندما طلب منهم مسئول التنظيم عدم التدخل في الأمر. وبعد عدة محاولات؛ اتفق مناضلون من البليدة على تدبير عملية الهروب وتحققت في نهاية سنة 1951 من غير علم الحزب ولا إذنه (نعمن أولئك المناضلون فيما بعد إلى الطرد من الحزب بتهمة عصيان الأوامر. وبعد مدة سوف يحكم أحدهما؛ وهو سيدي بختل مصطفى؛ بالمقصلة سنة 1957 في سجن بربورس بسبب نشاطاته أثناء الثورة).

بعد الفرار من السجن؛ وبعد مصاعب جمّة أعيد ربط الاتصال مع إدارة الحزب. وأجرى المؤلف - بالاتفاق مع بين يده - مقابلة مع اثنين من أعضاء الإدارة لمناقشة الأسباب والعبر التي ينبغي استخلاصها من قضية المنظمة الخاصة؛ تلك القضية التي اشتهرت باسم "المؤامرة". فبرز في مقابلته الخطأ السياسي الناجم عن عدم تفعيل المنظمة الخاصة باعتبارها جهازا تأسس للكناف العملي وليس للخلود إلى الانتظار؛ ولا للوقوف مكتوف الأيدي أمام عمليات القمع. فكل الأخطاء التقنية والمضغف الذي أصاب المنظمة ناجم عن هذه الوضعية. أما بالنسبة لمستقبلها واستمراريتها؛ فقد اقترح شكلا تنظيميا جديدا مختلفا عن التنظيم السابق يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1. ينبغي تقليص مدة التحضير للكفاح المسلح إلى أقصر مدة ممكنة، على اعتبار أن الثورة - بعدما تندلع - ستواصل تنظيم صفوفها تبعاً لمقتضيات مراحل تطورها.
2. على خلاف التنظيم الهرمي العمودي؛ ينبغي إقامة هيئة لا مركزية ذات تنظيم أفقي تتمتع بحرية الحركة إلى حد كبير.

3. كنتيجة لهذه الهيئة؛ ينبغي أن تمنح الإدارة حرية أوسع للمبادرة السياسية، على المستوى الأفقي بحيث تؤمن نفسها من الوقوع كلياً أو جزئياً في قبضة جهاز القمع.

4. ينبغي أن تتوفر للمنظمة قواعد خارج الحدود الجزائرية، تكون في منطقة الويف مثلاً وفي ليبيا.

ثم أضاف قائلاً: إذا وافقت إدارة الحزب على إعادة تشكيل للمنظمة الخاصة - بناء على هذه المقترحات - فإن بعض قادتها موافقون على تحمل مسؤولية هذه الاجراءات وما قد يترتب عنها من نتائج ويضمنون بذلك تهيئة قوة الحزب من جميع القيعات. ثم اندفق المتحدث قائل الحزب بخصوص حل المنظمة الخاصة؛ وقال بأن ذلك الأمر أثار مخاوف المناضلين وشكوكهم بوجود نية مبيتة للتدخل عن العمل الثوري. وكجواب على هذا قال عضوا الإدارة إن الحزب عاهد العزم على إعادة النظر في القضية؛ ويفكر في تجديد مناضلين جدد غير معروفين لدى مصالح الشرطة.

لكن السلوك السياسي للحزب فيما بعد كُتِبَ هذه الأقوال. وقد ذهب أحد ممثلي الحزب إلى القول: «أنتم لا تزالون تحت وطأة أحلام الشباب، فعملنا؛ وبالرغم من مختلف الوعود؛ كان المسئولون يعتبرون قيام الثورة المسلحة مجرد حلم من أحلام الشباب».

ليس هذا هو المثال الوحيد بهذا المعنى؛ فلقد قدر لعناصر أخرى من المنظمة الخاصة أو من التنظيم السياسي أن يلمسوا ملوا انعدام الإرادة الثورية لدى إدارة الحزب (لقد فرّ مسئولون آخرون في المنظمة الخاصة من سجن عنابة رغم تلك التعليمات).

تصاعد الضغط داخل الحزب بتأثير المناضلين الواعين بخطورة الأزمة وعمقها. فقد تعددت الاتصالات بينهم وتشاوروا بخصوص الموقف الذي ينبغي اتخاذه. وراح الجناح المعتدل يناور لعزلهم عن بعضهم؛ وخاصة منهم المطلوبين من طرف مصالح الشرطة.

لم يبلغ إلى علم بن بلة والمؤلف - إلا بعد مدة - أن المنظمة في منطقة القبائل كانت قد طلبت من الحزب إيوائهما. بل على العكس حاول الحزب إبعادهما إلى المشرق. ولم يتم التكتل بهما إلا بفضل مبادرة شخصية من طرف المناضلين؛ ولم يحصل إلا على بطلاقات التعريف المزيفة التي كانا يطلبانها إلا بعد قبولهما حلاً وسطاً يقضي بتوجيه بن بلة إلى المشرق؛ ومحساس إلى فرنسا. وتعرّض مسئولون آخرون في المنظمة الخاصة إلى مصاعب مماثلة من بينهم ديدوش مراد والعربي بن مهيدي. أما بوضياف الذي كثف بتنظيم فيدرالية حركة انتصار الحريات الديمقراطية في فرنسا فكان مصيره لرحم نوعاً ما.

إنّ الحرص على ضمان سلامة المناضلين - المطلوبين من طرف مصالح الأمن - مجوّد ذريعة لإبعادهم عن مناصب المسؤولية؛ أو لمنعهم من حضور اجتماعات اللجنة المركزية (على الأقلّ بالنسبة للذين كانوا أعضاء فيها) فأصبح الكثير من الإطارات والمناضلين مقتنعين بالمصير السيئ الذي ينتظر الحزب؛ لكنهم استمعوا في الدّعوة إلى توحيد الصف؛ ليس على أساس التّوجه السياسي للإدارة وإنما على أساس الالتزام الثوري الوفي لقرارات مؤتمر 1947. فلم يكونوا يرضون أبداً بالظهور - كائنفصاليين - ولا أن يقضى عليهم بذلك الصّفة. بيد أنّ بعد استيلاء المعتدلين على مقاليد الأمور؛ أخذ جهاز الحزب يتخبط أكثر فأكثر في سياسة لا أفاق لها؛ وأخذت قواه الكامنة تنفجر بشكل خطير. وانغمست حركة انتصار الحريات الديمقراطية في التّوتّين الإداري والمعاملة السياسية؛ بينما راحت الوضعية السياسية تتلوّز بسرعة في كلّ من تونس والمغرب وفيتنام.

رد فعل مصالي وإبعاده عن الحزب

في سنة 1952؛ أصبح مصالي ينظر بعين القلق إلى ما آلت إليه الوضعية السياسية وإلى المستوى الذي تدهّنت إليه سمعته الشخصية في جهاز الحزب. وكذا الاستياء العزّاز في صفوف المناضلين؛ فقام بحولة عبر الجزائر لإعادة تنشيط الحركة. وكان يتمتع بقدرة خارقة على استقطاب الجماهير وعلى إثارة حميتها. ولقد تميّز مهرجان البلدة بحماس وثرحاب شعبي كبير. ولكن السلطات الإدارية أوقعت جولات مصالي بشكل عنيف في الأضواء (الضلع حاليا) واستغلّت الشعب الناج عن الاضطهاد والقمع البوليسي لمتعه من الإقامة في الجزائر؛ ووضعت تحت الإقامة الجبرية في فرنسا.

كان غرض مصالي من خلال جولته تلك؛ تحريض الجماهير ضدها ضد الجناح المعتدل في جهاز الحزب. لكنّه أخطأ في التقدير بسبب ذاتيته المغوطة فلم يول ثقته للمناضلين والإطارات الثورية الفاعلين على تصحيح الوضع آنذاك. بل فضل إحاطة نفسه بالمعجبين بشخصه؛ الدائرين في فلكه إما عن فتاعة أو عن حسابات تكهنكية؛ أو ربما عن مشاعر صادقة بالوفاء.

المهم أنّ جولته تلك أسفرت عن نتائج عكس التي كانت ترحى منها بحيث تمّ إبعاد مصالي فتحدّى الجناح الإصلاحي في صفوف الإدارة من إحكام قبضته على الحزب وزيادة انحرافه.

نخلص الجناح المعتدل من معضلة المنظمة الخاصة ومن مصالي (الذي إن لم تنوّر فيه كافة شروط الفلاند الثوري في تلك المرحلة من الكفاح؛ إلا أنّه كان يمثل على الأقل شعبانا ضد وفور الحزب في الشبهات الخطيرة) فكانت تلك إذن فرصة مباحة للمعتدلين لتنفيذ سياستهم. وقد تجلّت تلك السياسة في بيروقراطية الحزب وتحويله إلى أداة طيّعة في خدمتهم. وبالوغم من أنّ الجناح المعتدل احتفظ بالشعارات المألوفة؛ إلا أنّه كان مستعدا للانضمام إلى جميع الاتجاهات السياسية المعتدلة – الجزائرية والفرنسية – وللتعاون معها لتحقيق أهدافه المحدودة. لقد

استغنى في الواقع عن خط الوحدة الثورية، في سبيل خط الوحدة الوطنية، وناه في منظور ضيائي الصورة بخصوص مفهوم التحرير الوطني، من غير أية استراتيجية مضبوطة.

الأوضاع على الصعيد الخارجي.

طرأت على الأوضاع الخارجية في المغرب والمشرق تطورات جديدة، تزامنت مع نزوع الحركة الوطنية الجزائرية نحو الاتجاه السياسي المعتدل.

ففي تونس، وبقطع النظر عن التوجه السياسي الإصلاحي للحزب الدستوري الجديد، إلا أن أهميته تزايدت بعد الاعتقالات الجماعية للمناضلين المستوربين وإثر منعهم من عقد مؤتمراتهم. لقد شنوا الإضرابات، وخرجوا في مظاهرات وأصطدموا مع قوات الأمن بسبب أعمال التمتع التي مارسها المقيم العام (De Haute cloque) والجنرال (Garbi) ضدّهم؛ فكانت تلك الأحداث انتفاضة شعبية حقيقية ضدّ سياسة الأمر الواقع التي شهدتها البلد؛ وخاصة بعد الإطاحة بالباي منصّف (توفي في المعنى في مدينة Pavi) وبيوان (Chenik) سنة 1952.

لما تعرّضت منطقة " رأس بون " لعملية تمطيط في شهري جانفي وفبروري 1952 أدّى ذلك إلى تصعيد الوعي السياسي لدى الجماهير والقاعدة النضالية التي تجاوزت تردد المسيرين ومماطلتهم؛ فانتقلت إلى العمل المباشر من أجل التحرير الوطني.

إن سياسة المراحل المحبّبة إلى بورقيبة؛ لم تكن في غنى عن الكفاح المسلّح، والذي أشعل فتيله المناضلون الملتزمون.

وفي المغرب؛ تطوّرت الأوضاع بسرعة؛ وخاصة بعد أحداث الدار البيضاء. فقد نظم العمال المغاربة مهرجانا للاحتجاج على مقتل فرحات حاشد، فانقلب التجمّع إلى حملة قمع علّمة شارك فيها السكان الأوروبيون (2). وتعرّض المغاربة أثناءها للثقتيل والتنكيل. وقد ألقى المقيم العام القبض على كثير من المناضلين ومنع حزب الاستقلال من ممارسة النشاط السياسي.

ومن بين الأحداث ذات المغزى الكبير أيضا توقيع الأحزاب والمنظمات الوطنية
الشمال إفريقية على الحلف الشمال الإفريقي في 2 فيفري 1952 بباريس. وقروا مع
بتأسيس لجنة الوحدة والعمل⁽⁴⁾.

وفي الشرق الأوسط؛ هاجم مصدق - مدعوما بالجماعات الإيرانية - الشركات
النفطية وهي رأس الحربة بالنسبة للإمبريالية العالمية. فكان مصدق واثنا في
مجال تأميم الثروات النفطية في تلك المنطقة.

وفي مصر؛ أطاح الضباط الأحرار - وفقة ناصر - بالملك فاروق واستولوا على
السلطة في جويلية 1952.

إن هذه الأحداث معالم بارزة في مسار التطور التاريخي للحركات التحررية
وتوسيع مدى كفاح الشعوب ضد الهيمنة الإمبريالية.

بعد أن كان حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية في طبيعة
الكفاح المباشر بالتنسيق مع الشعبين التونسي والمغربي؛ هاهو الآن قد تراجع إلى
موقف جامد تجاوزته الأحداث. (تأسس الحزب سنة 1949 كلاً من بن بلة وخضر
إلى تونس ليؤسساً مع مناضلي الحزب الدستوري منظمة خاصة للكفاح المسلح
المشتوك). وكان الحزب على اتصال دائم بالحركات التحررية في تونس والمغرب
ولم يتوقف عن النضال من أجل وحدة العمل.

عندما أنقاع الكفاح في هذين البلدين وسنحت الفرصة لتجسيد كل ذلك على
أرض الواقع؛ تهرّبت الإدارة من الوفاء بوعودها؛ وحاولت تبرير موقفها التسليبي
بدعوى «أنّ التونسيين والمغاربة لم يستظفروا وأبهاء بالرغم من أن القادة
التونسيين والمغاربة كانوا يعتبرون أنّ طبيعة الحلول لقضيتهم لم تكن مستعصية
مثل ما هو الشأن بالنسبة للجزائر.

إنّ مسئولية أيّ حزب ثوري هي تجاوز مثل تلك الاعتبارات؛ وتركيز جلّ جهوده
في سبيل تحقيق مصلحة شعوب المغرب العربي. والواقع أنّ الانتقادات الموجهة
إلى القادة الجزائريين يمكن توجيهها أيضا إلى بقية القادة المغاربة الذين لم

يبرهنوا أبداً على أنهم في مستوى المسؤولية التلويغية وبالتالي لم يساهموا في
تعتين الوحدة المقربية التي تربطها وشائج الكفاح والدماء والتضحيات. لم يكن
لديهم جميعاً بعد النظر لفضح الإستراتيجية الإمبريالية ولقيادة الكفاح من أجل
تحقيق الطموح التوحدي لدى الشعوب.

الوضعية على الصعيد الداخلي.

الواقع أن اهتمام القادة الجزائريين كان منصباً على الانتخابات البلدية في
أفريل 1953 وعلى الأزمة الداخلية في صفوف حزب الشعب الجزائري - حركة
انتصار الحريات الديمقراطية. ولقد طرأت بعض التغيرات الحقة على صعيد
الوضعية السياسية الجزائرية. فقد تشكل في سنة 1951 - في صفوف المجلس
الفرنسي - فريق اشتهر باسم "الليبراليين" مع جاك شوفالبييه والعلبارديز
بلاشيت؛ وحلّ عامل العمالة "ليونارد" محلّ القاب "تيجلين" (في أفريل 1952 في
منصب الحاكم العام).

أدلى "جاك شوفالبييه" بتصريح أكد فيه على ضرورة التطبيق النزيه لنصوص
القانون الجزائري وضرورة تغيير أساليب الإدارة الفرنسية في الجزائر؛ فكان ذلك
التصريح منسجماً مع توجهات القادة المعتدلين الذين كانوا يبحثون عن أرضية
للتعاون من أجل مصلحة السكان المسلمين على مستوى الإدارة المحلية.

إن قولو الحزب المشاركة في الانتخابات يؤدي إلى التعاون مع الإدارة؛ وخاصة
على مستوى البلديات التي فيها أعضاء من حزب الشعب الجزائري - حركة
انتصار الحريات الديمقراطية؛ الذين استمروا في التمسك بالخط السياسي
لحزبهم، وحاولوا في نفس الوقت تحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطنين قدر
الإمكان. لكنهم كانوا يصطدمون بالتمتت الصريح من طرف نواب الطائفة
الانتخابية الأولى؛ المنحازين إلى طروحات الجناح الرجعي الاستعماري. ويدل أن
يكتفي نواب الحزب بنوع من التعاون المحدود على المستوى المحلي؛ فإنهم فضّلوا
مواصلة الكفاح السياسي وحرموا على فضح الفروقات المفروضة عليهم من طرف
أغلبية الطائفة الانتخابية الأولى الموالية أساساً للسكان الأوروبيين.

كان الحزب يعتبر المشاركة الانتخابية في شتى المستويات ضرورة مؤقتة وذاثوية؛ ولكنها في نفس الوقت وسيلة من وسائل الكفاح⁽⁴⁾ لأنها تمكنه من تدعيم أسس التنظيم ونشر مبادئه على أوسع نطاق. كانت سياسة الحزب آنذاك نابعة من الخطّ الثوري - قبل أن تعيد عن هدفها في السنوات الموالية - إلى درجة أنها أصبحت سياسة معتمدة؛ يمكن فهمها بقراءات مختلفة حسب توجهات شتى النضال المتواجدة في الحركة الوطنية.

عندما وصل "الليبراليون" ومعهم شوفالييه إلى السلطة؛ فإنّ التيار السياسي المعتدل وجد فيهم الشريك والمساعد على توسيع دائرة النشاطات كي تضم إليها الوطنيين المعتدلين. وهكذا راح هذا التيار يصبو إلى أنتهاج خطّ انتخابي مخالف للخطّ السائد في صفوف الحزب؛ بحيث ظهر في حلّة سياسية جديدة للنضال وفق أفكار جاك شوفالييه والفريق الليبرالي⁽⁵⁾.

دخل مرشحو هذا التيار السياسي إلى المجلس البلدي للجزائر في 1953؛ ممثلاً من طرف الأحول حسين؛ وكبولان عبد الرحمن؛ وسيد علي عبد الحميد؛ وكانت أزمة الحزب على أشدها؛ بحيث اكتسبت هذه المشاركة دلالة خاصة تجاوزت إطار التسيير البلدي. ذلك أنّ نوعية النواب التابعين للحزب (كان متصدّرو القوائم أعضاء في إدارة الحزب) وكذا شخصية جاك شوفالييه ومواقفه؛ كلّ ذلك ظهر كمحاولة سياسية للتغلب بين الاتجاهين المعتدلين التابعين للكتلتين اللتين كانتا متعادلتين قبل زمن قصير؛ وهما حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية من جهة؛ والاستعمار من جهة ثانية. هذا التحالف الموضوعي والذاتي في أنّ واحد طرح جانباً؛ ما كان جاك شوفالييه يسميه "طرفي التقيض". وهذا السياسي كغيره من الأوروبيين المزدبطين بالاستعمار؛ بدأ يمي بأنّ زمن السياسة الاستعمارية التقلّدية قد انقضى؛ وكان يهيب عليها أساليبها العنيفة والمتغلّظة؛ وتزويرها الانتخابي؛ وقطعها الطريق أمام أيّ تطوّر حقيقي للسياسة الجزائرية؛ وكان يعتقد بأنّ تلك الأساليب كلّها ستؤدّي حتماً إلى الكارثة بالنسبة للأوروبيين

في الجزائر. كل من يعلم أكثر من أي أحد غيره مدى اللامعقولة في مواقف الاعتداء المفروط بالنفس والزمو والخيلاء التي أصابت أوروبا في الجزائر عندما خيل لهم أن الإدارة الاستعمارية قد "استعادت زمام الأمور" وأكدت إحكام "السيادة الفرنسية". فلم يكن يتجاهل الطموحات العميقة للجزائريين على الرغم من الانكماش الذي أصاب الحركة الوطنية. وكان كثير من بعض السياسيين يود استغلال هذه الفرصة المواتية لكي يفزع قتل الكفاح من أجل التحرر الوطني فكان يحاول استئراج قسم من الوطنيين إلى الخيار الإصلاحي دون أن يجازف بالمصالح الجوهرية للأقلية الأوروبية و" بالتواجد الفرنسي ". كان يعتقد أن إعادة ترتيب للوضع الاستعماري الذي تجاوزته الأحداث سيؤدي إلى بروز فئة اجتماعية وسياسية جديدة: مؤلفة من الأوروبيين والمسلمين ذوي المصالح المشتركة ولن تكون لهذا الترتيب الجديد أية مصداقية ما لم يبرهن دعائه على إخلاصهم وتفانيهم الفكري على بعض الحقائق الجزائرية.

كان على هذه السياسة الاستعمارية الحديثة أن تستلزم تدويرا للجزائريين الجزائريين على الوضع وأن تتخطى عن استعمال "الخدم الموالين لها في كل الظروف" (من بني نعم نعم).

إن تعميق الشرح بين الاستعمار وبين "الانفصاليين" ليس اكتشافا سياسيا جديدا، بل سبق أن دعت إليه كل المشاريع الإصلاحية السابقة منذ مشروع بلوم فبوليت إلى القانون الجزائري دون أن يحدث أدنى تغيير على علاقات السيطرة والاستغلال التي كرسها الاستعمار. ومن وجهة النظر الواسعية؛ فإنه لا يوجد استعمار في الجزائر باعتبارها "أرضا فرنسية"، وبالتالي فإن الأغلبية الساحقة من الاتجاهات السياسية - على اختلاف درجاتها - كانت تعتبر طموح الشعب إلى الاستقلال نوعا من الانفصالية الخطيرة. أما في نظر الوطنيين فإن عبارة "الانفصاليين" التي اخترعها الاستعمار؛ وصف لا يمكن تطبيقه على بلد كالجزائر؛ فلم يحدث لسكانه أن اعتبروا أنفسهم فرنسيين أبدا. بل هم قوم غلبوا على أمرهم بقوة السلاح بعد أن قارموا السيادة الأجنبية على مدى أجيال. فمن وجهة النظر

الجزائرية إذن؛ لا يمكن وضع الاستعمار والانعصالية على صعيد واحد؛ إلا إذا كان الغرض هو تأييد السبورة الأجنبية في صورة استعمار حديث.

وبما أن عهد جاك شوفالييه كان له بعض التأثير أثناء الأزمة التي عاشتها إدارة حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ فإنه من المفيد الاستشهاد ببعض الفقرات من كتابه⁽¹⁾ حيث كتب ما يلي:

«لنبدأ أولاً بتغيير المفهوم الحالي الذي كان سائداً - إلى وقت قريب - بخصوص فكرة الوحدة كما تتصورها بعض الجماعات المتخلفة خلف آخر خطوطها الدفاعية؛ هيّا بنا نستبدل تلك المفهوم بفكرة سامية وبناءة تقوم على مبدأ الاتحاد الفرنسي - الجزائري».

«هنا الاتحاد؛ هو وحدة المقول حالياً؛ لكننا نطلق جو من الثقة تفتح فيه الطاقات التي كانت مبهولة أو مغيبة حتى الآن. لكننا بعد اليوم نستطيع التعبير عن أفكارها. وهذا أمر ضروري. لأننا سنكتشف بهذه المناسبة كم كنا تجهل أو نتجاهل الجوانب الأخلاقية لمشكلتنا في الجزائر. وبهذا تشوّفت نظرتنا إلى الواقع؛ فلم نكن نلتفت خواطر ومشاعر وأفكار المسلمين».

ثم يضيف قائلاً: «لعلّ محزننا من إننا كنا ضرورة حصول تطور في الأفكار؛ هو سبب تباعدنا عن بعضنا وسبب برودة العلاقات بين الطائفتين الجزائريتين. علينا بالعمل على تصحيح الوضع قبل فوات الأوان؛ وإذ رفضنا هذا نكون قد حكمنا على أنفسنا بأنفسنا».

هذه الاعترافات النبيلة لم تمنع صاحبها من الوقوع في مفاهيم خاطئة حين يصرّح قائلاً: «على عكس كل الادعاءات فإن الجزائر لا يعوزها الرجال القانونيون على التفكير والإنجاز. ولكن الأدبيات السياسية السائدة حالياً؛ تدلّ على أن مروّجها يؤدّون إبقاء الأوضاح على حالها ويحاولون للتشكيك في نوايا دعاة المصالحة؛ وبسببهم بذلك في إهدار الأفكار الجديدة. هذه الأدبيات المتسمة بالغلو تختزل الخيارات السياسية الجزائرية في اتجاهين سياسيين اثنين؛ أحدهما هو الاتجاه

"ذو الصفة الاستعمارية" و"ذاتيهما هو الانجاء" ذو الصفة الانفصالية - وكانما لا يوجد خلاص خلوج واحد من هذين النقيضين. إن هذا التسنيف المؤسف لأن مبالغ في تبسيط الأمور؛ يؤدي إلى الإغراق في تعميمات مؤسفة أيضا. يمكننا تؤدي هذه الأحكام المسبقة إلى ادعاء مفاده أن أغلبية العناصر الأوروبية ذات ميول استعمارية؛ وأن أغلبية المسلمين متشبعون بالميول الانفصالية. لا شك في وجود الاستعماريين المتعنتين الذين لا تربطهم بالجزائر سوى مصالحهم الأنانية؛ ولا هم لهم غير استغلال أقصى ما يمكن استغلاله من البلاد والعباد؛ ولا يؤدعهم الانتقال إلى بلد آخر إذا بدا لهم أن فيه منافع أكبر.

ففي نظر شوفالبييه، لا يمكن اعتبار هذا الصنف من الأشخاص ذوي خصائص جزائرية. و لا يمكن اعتبار هذا الصنف من الأشخاص منتسبين إلى المعمورين ولا إلى عموم الجماهير الأوروبية التي تعيش في الجزائر وتتقاسم حلو الحياة ومرمها ونوست لديهم لا الرغبة ولا الإمكانيات للمطافرة إلى بلد آخر.

الاستعمار الجديد.

لكن الاستعمار لا يتشكل فقط من هذا - الصنف من الأشخاص - بل هؤلاء لا يمثلون سوى فئة المتطرفين الذين لم يكونوا ليستطيعوا البقاء في الجزائر لولا الجماهير الأوروبية ولولا النظام الإمبريالي الفرنسي.

يوجد عدد من المستعمرات الشائعة مثل «الجزائر الفرنسية» والحضارة الفرنسية؛ وشهرة السمعة الفرنسية الخ. قد تختلف سلوكيات الأشخاص والجماعات الفرنسية وتتنوع؛ وقد تتعارض أحبابها؛ ولكنها تمثل في كل الحالات حقيقة الظاهرة الاستعمارية في شتى مظاهرها. وكثيرا ما كان «العوام الأوروبيون» الذين يتحدث عنهم جاك شوفالبييه؛ أكثر عنصرية في مواقفهم مقارنة بكتاب الملاك. وصحيح أيضا أن هؤلاء الملاك كانوا يستحوذون على الوسائل الاقتصادية والسياسية القوية التي يملكون بواسطتها عنصريتهم.

إن القضاء على الطرفين المتنافسين - اللذين يعتبرهما هذا الكتاب فئتين تمثلان الأقلية - لن يقضي نهائيا على العلاقات الاستعمارية المبينة على السيطرة والاستغلال والاستعباد. بل قصارى ما يمكن أن يحدث هو محو بعض الغلوق المسكوخة وتدعيم قواعد هذا النظام. ولا شك في أنه لو تم حرمان الشعب الجزائري من طليعته النضالية (الانفصالية) لسقطت تحت رحمة هذا النظام الذي أعيد ترتيبه. إن "الانفصاليين" الذين يتحدث عنهم شوفالبييه هم في الحقيقة من أكثر المناضلين عزما وأشدهم وعيا بطبيعة الاستعمار الحقيقية وبالطريق والوسائل الكفيلة بالتغلب عليه. فكانوا يعتبرون بكل شجاعة عن الطموحات العميقة للشعب الجزائري الذي لم يكن يتوانى - عندما تفتح له الفرصة - عن التعبير على توجهاته (خصوصا بمناسبة الانتخابات الحرة نسبيا وبصموده في وجه القمع). كثير من السياسيين الجزائريين المعتدلين أو المواليين للحكومة كانوا يلقون هذا الموقف خشية الاضطهاد، وكان من الممكن أن يتخلوا عن مواقفهم الحرة لو تغير ميزان القوى (مثلا سبب حدث لاحقا أثناء الثورة). ففي مثل هذه الوضعية لا مناص من أن يتشكل التنظيم الثوري من الأقلية المستعدة للتضحية ونكران الذات في ظروف الكفاح الفاسية. غير أن هذه الأقلية عدا كانت تمثل الأكثرية إيديولوجيا إن لم نقل الأغلبية المطلقة. وذلك هي صفات أي تنظيم ثوري حقيقي عبر كل الأزمنة.

عندما تتبنى الأقلية طموحات الشعب فإنها تغدو فائدة على الكفاح وعلى تسخير الأوضاع التاريخية لصالح ذلك الشعب. إن الأقلية الثورية طليعة الكفاح الشعبي. فمحاولة القضاء على "الانفصاليين" - على حد تعبير شوفالبييه - يعني إضعاف حركة التحرير الوطني باستعمال أسلوب آخر لتحقيق نفس الهدف الذي تسعى إليه أعمال القمع التي تعارضها الإدارة الاستعمارية.

كانت السياسات إن منكمالتين في سعيهما لسد الطريق في وجه القوى المكافحة من أجل استقلال الوطن وإنهاء كل أشكال الاستعمار القديم والحديث.

كان معتلو هذه القوى يوصفون بأنهم «انفصاليون» ودعاة حركة وطنية غيرية ومتفردة؛ لا ترضى بحلول غير الحلول الناجبة من تصوراتها. « وولو أن نوابها كانت صادقة لتبين لهم أن منعيهم الطوباوي لم بعد يلقى بعصر يشهد انهيار الحركات الوطنية تدريجيا؛ والقوة نحو تأسيس أحلاف عالمية أكثر شمولية».

لقد أخطأ جاك شوفالبييه؛ خطأ ذريعا؛ لأن محاولته السياسية هي التي كانت طوباوية. أما رأيه بخصوص أفول عهد «الحركات الوطنية» فحذلو من خلط المفاهيم هنا؛ لأن الحركات الوطنية لدى الشعوب المستعمرة؛ تعبير عن الذات؛ وتأكيد للوجود ككيان وطني لا يعترف بالاستعمار.

إننا متفقون على ضرورة التحالفات والاتحادات؛ لكن ينبغي على تلك النظرة - رغم كونها ضرورة عصرية - أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب كلها. ومصالح الشعب الجزائري ليست لا في السياسة الاستعمارية ولا في الاتحاد الفرنسي؛ ولا الفرنسي - الإسلامي. إن مصلحة الشعب الجزائري الأكيدة هي تحرره من القبضة الاستعمارية وعقد التحالفات بعد ذلك حسب ما تمليه مصلحته واختياراته وظروف تطوره التاريخي. فمثلا؛ أظهرت المناقشات السابقة بخصوص الانتماء؛ والقانون الخاص؛ والاتحاد الفرنسي؛ بما لا يدع محالا للشك أن الشعب الجزائري يرفض كل ما يمس بشخصيته العربية الإسلامية. إن اختياراته بخصوص التحالفات كانت تملئها الظروف التاريخية والحضوية. فكان يطمح أولا إلى توطيد العلاقات مع الشعوب العربية الإسلامية؛ تلك العلاقات التي حاول الاستعمار تحطيمها عبثا.

إن الجزائر التي كان جاك شوفالبييه يريد تأسيسها؛ لم تكن لها إلا صلة وأمية بالجزائر الحقيقية؛ التي يرفض الجزائريون الخضوع عنها للاستعمار كأمم واقع. إن للهوة الشاسعة التي تفصل بين هذين للتصورين؛ لا يمكن تقليصها بتجاهل «التعصب الخائفي المتعلق بالاستعمار والانفصال» إن القضاء على الاستعمار هو المشكلة الرئيسية التي تقف في وجه الجزائر العربية الإسلامية. وإن فكرة انبعاثها

كهوية مستقلة هي التي كانت نهرًا مشاعر ملايين الجزائريين الذين اندفعوا في خضم كفاح نوابخي واسع المدى ولا يمكن لأية مناورة أن توقفهم بعد ذلك أبدا. إن سياسة جماعة الليبراليين مع "جلك شوفالدية" و"بلاشيت" كانت تعكس الاتجاه الاستعماري الجديد الذي بدأ بلوح في الأفق بعد فشل الأساليب الاستعمارية التقليدية؛ تلك الأساليب التي تجاوزتها كل من الحركة الوطنية الجزائرية والتطورات السياسية على الصعيد العالمي والتحديات الاقتصادية الجديدة (النمو الصناعي الخ...).

لقد أدانت اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ الاستعمار الجديد بصفة رسمية حين قالت «على الصعيد التكتيكي أصبحت الإمبريالية تستعمل أساليب أكثر تهديبا. وقد تولد استعمار جديد وبدأ يحل محل الاستعمار التقليدي الذي كان قائما على ملكية الأراضي. إن الاستعمار الذي يدعي أنه "ليبرالي" وهو لا يقل خطورة عن السابق؛ بدأ يظهر حاليا في صورتين؛ أولاها هي محاولة القيام ببعض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية لإنشال الحركة الوطنية. لكنه نسي بدون شك أن الحركة الوطنية ليست حالة ذهنية طارئة ولكنها تندرج في سياق تاريخي ونعت جذورها في صميم الشعب بماضيه وحاجاته الأنية وتطلعاته المستقبلية. أما الصورة الثانية للاستعمار فهي استعماله عملاء من نمط جديد؛ لقضاء مآربه السياسية؛ عملاء ليسوا من فئة الباش أغوات الإقطاعيين الأميين أبناء الخيم الكبيرة ولكنهم فئة جديدة من الباش أغوات المنطوريين؛ أمثال فارس؛ وثيس المجلس الجزائري^[1].

أزمة الحزب وانعقاد المؤتمر الأول.

إن الاهتمام الواسع الذي حظيت به مبادرة هذه الجماعة مودت إلى تورطها في صراع التباينات في صفوف إدارة حزب الشعب الجزائري — حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ذلك أن ممثلي هذه الجماعة ومعهم شوفالديه (شيخ بلدية الجزائر منذ 4 ماي 1953) قد دخلوا عهدا جديدا من التعاون مع المعندين في المجلس البلدي.

وقد ندد مصالي الحاج بخروجهم عن جادة الحزب وشلوهم في التعاون مع الخصم، حين بلغت أزمة الحزب أقصى حدّها.

ما فتئت الأزمة تشتدّ وتوسّع في أوصال الحزب من قلبه إلى قاعدته، وإذا لم تحدث القطيعة بعد فإنّ أجّلها ليس ببعيد. لقد ملّس المناضلون والإطارات مضغوطا كبيرة للحفاظ على وحدة الحزب. ولم يكن أيّ شيكّو يرضى لنفسه إلاّ لواء المناضلين ضدّه، سواء في ذلك أنصار مصالي وأنصار الأحوال؛ بل راح كلاهما يحتاط ليجلب إلى صفّه أقصى ما يمكن من أنصار.

لم يكن من مصلحة مصالي أن يبقى خارج الجزائر؛ ولذلك حاول وهو في إقامته بمدينة "تبيورت" أن يضمّ إلى صفّه فيدرالية فرنسا التابعة لحزب الشعب الجزائري - حركة أنصار الحريات الديمقراطية. ومن جهة أخرى حاول أنصاره إشغال نشاطات أنصار الأحوال المثنفين في جهاز الحزب. أمّا عناصر المنظمة الخاصة؛ فراحوا بوسائلهم المحدودة؛ يحاولون توضيح الرّؤى وتجثيب الأنصار مغبة التحيز إلى طروحات معينة دون غيرها متقابين بدوافع العاطفة المحضة. ومن جهة أخرى كان كلا التيلوين السياسيين ينظر بعين الحذر والارتباب إلى أعضاء المنظمة الخاصة لأنهم كانوا يرفضون تبني الطروحات المنظوية على هلاك الحزب وخطه الثوري.

بلغت حدّة التوتر درجة أزعجت إدارة الحزب على عقد مؤتمر من 4 إلى 6 أفريل 1953 بقرقر الحزب في رقم 2 ساحة شلوتر بالعاصمة. حاول التيلر المعتدل (الأحوال ومن معه) استعمال شتى الجبل والفلوات؛ لمنع عدد من خصومهم القبايين؛ من حضور المؤتمر. ومن بين تلك الحيل تدبير مكث في مقرّ الحزب. فكانت الاعتبارات الأمنية - نوعة لمنع حضور العناصر الثورية المطلوبين من طرف الشرطة. وبهذه الكيفية تخلّس منظمو المؤتمر؛ وأغلبهم من أصدقاء الأحوال؛ من إطارات المنظمة الخاصة والتنظيم السياسي؛ الذين قد تكون لهم نظرة مغايرة لمعالجة أزمة الحزب.

استمع المؤتمرين إلى خطاب أحمد مزغنة (رئيس حركة انتصار الحريات الديمقراطية) واطلعوا على رسالة الزعيم مصالي الحاج إلى المؤتمر. ولم يشر المسؤولون بصفة رسمية إلى الأزمة التي تختتم في صميم الحزب.

لا يوجد أي أثر لموضوع الأزمة في ذنابا التقرير⁽⁴⁾ الذي قدمته اللجنة المركزية لهذه الهيئة. بل تضمنت وثيقة التقرير تحليلا لنشاطات الحزب وسجلاته وعن سياسة القمع وتطور الأوضاع وتراكم التناقض. ومن وجهة النظر هذه: فإن التقرير يعكس مجرّداً تنظييراً معيّناً، ولكنه لا يقدم أي جواب للتطلعات - الثورية - الواهنة. وبالرغم من إشارته بطبيعة - الأهداف والوسائل - الثورية إلا أنه يندّد بالتوجه - اليساري - وهو في الواقع توجه غير وارد في حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

أما - الاتجاه الواقعي - الذي يقترحه التقرير بديلاً عن 3الاتجاه اليساري - المزعوم؛ فهو تمويه الحقيقة التخلفي عن السياسة الثورية. والدليل على ذلك تضمن التقرير عبارات غامضة مثل هذه: «لئن كنا ثوريين فيما يخص الوسائل فهذا لا يعني أننا سوف نستعمل تلك الوسائل بصورة طفائشة وبغير روية».

وفي مكان آخر يشير هذا التقرير إلى فترتين زمنيّتين، يسمّي أولاهما مرحلة الموقف الهجوم (من مارس 1947 إلى مارس 1948) ويسمّي الثانية مرحلة الموقف الدفاعي (من 1948 إلى غاية انعقاد المؤتمر) ولكن لا يقدم أية حجة جدية لتبرير هذا التحليل ما عدا ظروف القمع.

لم يكن لهذه القيود المفروضة من هدف سوى إخفاء أخطاء الإدارة (بعد انتخابات المجلس الجزائري سنة 1948) تلك الإدارة التي أوصلت نفسها إلى وضعية دفاعية وفتحت الباب أمام التدهور التام لمسار الحركة (بينما كان مؤتمر 1947 قد كلّفها؛ عكس ذلك؛ بمهمة تحضير الهجمة الشاملة).

ويقطع القنظر عن إشغال المؤتمر والتوصية العامة التي خرج بها؛ فإن مشاكل الحزب الحقيقية بقيت مطروحة؛ وأتت نحو التناقض لعدم التوصل إلى أي حل ناجع.

وقد تجنب المؤمنون التعرض للفضائل الأساسية خلال المناقشات ونجّبوا الحديث عن أسباب الخلاف بين القادة. بل نفذ المؤمنون في توزيع بعض مناصب المسؤولية على أعضاء جدد في الهيئات القيادية (اللجنة المركزية والمكتب السياسي) وذلك لتعويض أغلب أنصار مصالي المفصولين. وبالرغم من انتخاب مصالي (الفائز) ونسباً للحزب؛ إلا أن أنصاره أصبحوا أقلية في اللجنة المركزية وفي الإدارة.

إن المناورات التي شهدتها المؤتمر وانعازاته في وقت متأخر زاد الأزمة خطورة وجعلها تتفاقم بوتيرة سريعة جداً. وبما أن الجناح الثوري لم يكن ممثلاً في المؤتمر ولم يتمكن من عرض تحقيقاته فإنه شرع منذئذ في انتقاد الإدارة بأكملها؛ منها إياها بقيادة الحزب نحو الإفلاس وبعدم الاكتراث بتطلعات القاعدة وبالتنافس في تحريض الثورة. وتدد الجناح الثوري أيضاً بموقف القادة المتخاذل وتراضبهم مع الذريعة الإصلاحية العقيمة التي تلوح الحزب في طرق مسدود. ورغم أن فحوى انتقادات الجناح الثوري متفككة نوعاً ما مع انتقادات المصاليين؛ إلا أنه لم يكن يسايرهم على طول الخط؛ لأنه يعتبرهم مسئولين أيضاً في نشوب أزمة الحزب.

كان الجناح الثوري يعتبر مجاعات المصاليين ضد المركزيين نابعة من الرغبة في القضاء على الخصوم السياسيين من أجل السيطرة على الحزب. وما لجوء المصاليين إلى استعمال "الألفاظ الثورية" إلا خطاب فضفاض غرضه جلب المناضلين إلى صفهم دون رسم خطة ثورية حقيقية. والواقع أن المصاليين ساءموا مثل المركزيين تماماً في جعل الحزب يحدد عن مساره منذ سنة 1948. وكان الظاهر عليهم أنهم يدافعون عن قضية مصالي أكثر من دفاعهم عن قضية الثورة ذاتها.

استمر أنصار "اللجنة المركزية" ينفذون مصالي لأسلوبه الجائر والفاظه العنيفة ومنه إلى إثارة الجماهير وعدم قدرته على العمل بفعالية. وكانت طروحاتهم تلاقى بغض القصد لدى إدارات الجهاز التنظيمي؛ لكن دون أساس

بالقاعدة التي كانت أغلبيتها تحت تأثير هيبة الفاشد الوطني. كانوا يعتبرون موقف مصالي دليلاً على عدم كفاءته في تسيير الحزب ويرون أن أفكاره السياسية قد تجاوزتها الأحداث. وذلك حكم صحيح إلى حد ما ولكنه ينطبق عليهم أيضاً. لأن النزعة العقلانية التي كانوا يتظاهرون بها، في كل الظروف، باتت أكثر خسراً للحزب والثورة من "النزعة الساذجة" التي يرمون بها مصالي وأنصاره.

وعندما يتساءل المناضلون عن القضية الأساسية المتعلقة بتوجهات الحزب، فإن أنصار اللجنة المركزية كانوا يؤكدون تعلّقهم "بالواقعية الثورية" ويحاولون في نفس الوقت إقناع أنصارهم بأن ظروف قيام الثورة لم تكتمل بعداً وأن من الضروري القيام بتحضير جدّي وطويل المدى، غير أن تصرفاتهم في ذات الوقت، كانت تدلّ على توجيههم نحو الاتجاه المعتدل في استراتيجيتهم السياسية. ولم يكن المناضلون والإطارات التي تقاسمهم وجهة نظرهم عابئة بقضية التحضير للثورة. ولم تعد أفكارهم تنطبق مع المتطلبات الثورية، واكتفوا في نشاطهم بمسائل التنظيم الهيكلي الروتيني الذي لم تعد له أهمية تذكر.

كان زيغ أنصار اللجنة المركزية يتجلى في هذا المبدأ بصورة واضحة. فنلج عن توجيهاتهم زعزعة الإيمان والإرادة الثورية لدى الإطارات والمناضلين وتحويلهم إلى مجردة منفكرين سدّج لخيار "الواقعية الثورية" الذي يعني بعبارة وجيزة مناهضة الثورة.

لم يعترف مصالي واستدقاره بالهزيمة بعد مؤتمر أفريل 1953 : فتنادوا للكفاح - باسم المبادئ الثورية - من أجل استعادة مواقعهم في أجهزة القيادة. ولما لاحظ مصالي أن أنصاره صلبوا أغلبية في اللجنة المركزية وأنهم منفصلون تقريباً من إدارة الحزب، اتهم الإدارة بالخروج عن الخطّ وسحب ثلثه من أمينها العام (يوسف بن خدة الذي كان في ذلك المنصب منذ بضعة أشهر) وطالب باستعادة السلطة المباشرة.

اصطدم هذا الطلب برفض قاطع من طرف اللجنة المركزية التي وجدت نفسها أمام وضعية غير معقولة ولا مبرّرة لها، وهي لم تشرع بعد في أداء المهام التي كُلِّفَها بها المؤتمر الحادي عشر، أمّا مبررات المطالبة بالسلطات المطلقة فتعود إلى وقائع سابقة عن المؤتمر - وهي وإن تضمنت بعض الصواب - إلا أنه لا يمكن توجيهها إلى لجنة مركزية وإدانة تشككتا للتوّ وبمشاركة مصالي نفسه.

لم يجرؤ أحد أثناء المناقشات - باستثناء مزغنة ومرباح مولاي - على مساندة موقف مصالي. وفي التوصية التي تم التصويت عليها: "عبّرت اللجنة المركزية عن أملها في أن يتواجه رئيس الحزب عن طلبة المتملّك بالسلطات المطلقة"⁽¹⁾. وشكّلت اللجنة المركزية لجنة لإقناع مصالي الحاج بذلك. ولكن نظرا لجديّة الخلاف وتصلّب كل طرف في موقفه؛ فإن المحاولة لم تكلل بالنجاح.

لزداد حجم الأزمة اتساعا بشكل ينفذ بوقوع الكارثة. وراح كل اتجاه سياسي يناور لإحكام سيطرته على المنظمة تحسّبا لانشغالها بالرشيك.

في شهر ديسمبر 1953 أصبحت اللجنة المركزية نداء⁽²⁾ لعقد مؤتمر وطني جزائري وقّعه كل من حسين الأحول وبن يوسف بن خدة وعبد الرحمن كيولان. وقد أرفق هذا النداء ببرنامج عمل موجه إلى جميع شرائح الشعب الجزائري، وإلى كل الأحزاب والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والشخصيات الديمقراطية المستقلة وكل الجزائريين بدون تمييز معن يعزّ على قلوبهم رفع رأس الجزائر⁽³⁾. مصالي يطالب بتخويله سلطات مطلقة.

بالرغم من أن مبدأ الوحدة الوطنية ولود في توصيات المؤتمر الأخير؛ إلّا أن هذا النداء لعقد المؤتمر ظهر وكأنه عملية سياسية مدبّرة ضدّ مصالي (وغيره). ولا شكّ في أن تلك هي القراءة السياسية لسدور النداء في هذا الوقت بالذات.

وجّه الزعيم نظريّا استعداد الهجة إلى اللجنة المركزية المجتمعة في فاتح جيلاني ندّد فيه بـ "انحراف" إدارة الحزب وجفّد سحب ثقته "ليس فقط من الأمين العام وإنما من الإدارة كلّها وطالب بتسليمه" السلطات المطلقة "إلزامية".

ارتبكت اللجنة المركزية أمام الهجوم المضاد من طرف مصالي فاحتارت كيف تنصرف هل تمثّل - أم تعزل؟ ثم قرّرت اللجوء إلى التحكيم بواسطة مؤتمر استثنائي؛ فأوفدت لجنة ثانية لتقديم هذا الاقتراح إلى القائد الوطني؛ لكنه رفض استقبالها؛ بل ضاعف جهوده لاستعادة زمام الحزب بيده وخاصة قاعدته النضالية.

في 28 مارس 1954، أتبكت اللجنة المركزية أن الوضع قد افلت من يدها فعلماء فتنازلت عن " جزء من سلطاتها لمصالي لإعداد المؤتمر وتسيير الشؤون الجارية العادية. وذلك حرصاً على صيانة وحدة الحزب والسماح لجميع الاتجاهات السياسية التي برزت خلال الأزمة؛ بطرح وجهات نظرها في مؤتمر ديمقراطي تمثيلي حقاً." (10)

اكتشف مناصرو اللجنة المركزية - بعد فوات الأوان - محاسن الديمقراطية التي كان المصاليون يدوسونها بالأقدام. أمّا اللجنة المشكّلة خصيصاً لإعداد المؤتمر الاستثنائي - وكان معظم أفرادها من أنصار مصالي - فقد شرعت بدورها في " تنظيف " الحزب - بدعوى مكافحة الإصلاحيين - فاقصت من (مناصب المسؤولية) جميع العناصر التي لا تتوفّر فيها مقاييس " الإذعان للحزب بغير شروط ".

تسببت كلّ هذه المساومات في إسراع عملية تفكك الحزب. وكان من نتائجها أيضاً انصراف اهتمام المناضلين عن مهمتهم الأساسية ألا وهي الكفاح من أجل التحرير. وبلغت عملية الهدم النقابي نقطة الأوج في العدة من 13 إلى 15 جويلية سنة 1954؛ أي عندما عقد أنصار مصالي مؤتمر " Hornu " في بلجيكا. ولقد أبدى المؤتمرين رأيهم في تقرير مصالي الذي وكرّ انتقاداته ضد الإدارة - وخصوصاً ضدّ حسين الأحول وعبد الرحمن كيوان وسيد علي عبد الحميد - واستعرض أهمّ مراحل حياة الحزب وأهمّ أخطاء قياداته. لكن المرافعة ضدّ هؤلاء تحاشت الإشارة إلى مسؤولية مصالي الشخصية. ومهما قيل عن معاناته بسبب حملات الاضطهاد

والمضايقات التي لاحقته؛ إلا أن الزعيم كان يملك السلطات والوسائل الكفيلة بمنع انحراف الحزب عن مساره الأصلي. ولقد توفرت له عدة فرص لإنفاذ الحزب من شروط الانضمام سواء بمناسبة انعقاد دورات اللجنة المركزية (التي حضرها) أو اللجنة الإدارية؛ أو بوسم سياسة ثورية لا يموض فيها، ولكنه ساهم مثل غيره من المسؤولين في تنجير صفوف الحزب بسبب العننفات الانفعالية وبتجاهل المشاكل الحقيقية.

أدانت توصيات هذا المؤتمر الانحراف السياسي والتعاون مع الاستعمار الجديد وأصدر القرارات التالية:

1. حل اللجنة المركزية.

2. فصل المسؤولين المتسببين في الانحراف السياسي والتعاونين مع الاستعمار الجديد.

3. إعادة أموال وممتلكات الحزب التي هي في حوزة الإدارة العصابة؛ المستولة على السياسة المذكورة آنفا، ولقد للمؤتمر "بالأغلبية إسناد رئاسة الحزب مدى الحياة للحاج مصالي" وكذا منحه الثقة التامة وتسليمه السلطات المطلقة لإعادة تنظيم الحزب.

وقد الحزب أيضا ما يلي:

1. الرجوع إلى المبادئ الثورية التي أمنت بها الحركة منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري.

2. القضاء على الودتين البيروقراطي الذي تغلغل في الحزب منذ مجيء بعض المسؤولين.

3. التضامن الفعال مع الشعبين الشقيقين في تونس والمغرب⁽¹²⁾.

وهذه النقاط في مجملها حوصلة للانتقادات الرئيسية التي ما فتئت الإطارات والمناضلون يوجهونها إلى القادة (بما فيهم مصالي) منذ سنوات عديدة.

اللجنة المركزية تنظم مؤتمرها،

تغيب أعضاء اللجنة المركزية عن حضور المؤتمر بالوغم من "الدعوة الموحدة إليهم شفها وكتابها خلال اجتماع اللجنة المركزية المنعقد باستدعاء من طرف رئيس الحزب يوم 27 جوان 1954 - لكن تلك الدعوة كانت في نظرهم أشبه ما تكون "بالوقوف أمام المحكمة" وكانت نتائج المحاكمة معروفة لديهم مسبقا أي صدور الحكم بإدانتهم دون هوادة.

لقد امتنعوا إذن عن حضور "اجتماع نشيت للصفوف" وفضلوا تحضير أنفسهم للهجوم المضاد، فبعد شهر من "إبعادهم" من الحزب انظم "المركزيون" ما يعتبرونه "مؤتمرا استثنائيا حقيقيا" في العاصمة (من 13 إلى 16 أوت 1954) أسفر عنه ما يلي:

1. رفض تهمة الانحراف التي أسبغها مصالي ضدهم.
2. تأكيد الخط السياسي الذي أقره المؤتمر الثاني للحزب (أفريل 1953).
3. إعفاء مصالي ومزغنة ومرباح مولاي من جميع وظائفهم في الحزب.
4. إدانة اجتماع الزفرفة المنعقد في بلجيكا تحت عنوان المؤتمر.

هكذا وقعت القطيعة نهائيا؛ امتلأت قلوب الإطارات والمناضلين الواعين حزنا من جراء صراع الإخوة الأعداء الناشب بين اتقاريين دون أدنى احترام للقاعدة المتسكة بروحة الصفاء.

احتدم النزاع بين (المصاليين) دعاة "المبادئ الثورية" وبين (المركزيين) دعاة "الواقعية الثورية"؛ فشنت الطاقات الثورية الكامنة وهي الكنز الوطني الثمين والوحيد.

لقد تم تحطيم حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ بعد أن كان الأداة المعرّك عليها للانحراف الوطني؛ فلقد تأسس بفضل الجهود الجبارة والتضحيات الجسام وتكرار الذكّات من طرف الآف المناضلين طيلة سنوات وسنوات من الكفاح. وحقق القادة - بسبب ضعفهم وقصر نظرهم - الهدف الذي كان الاستعمار يصبو إليه؛ ولم يستطع بلوغه بالعنف وشنّى وسائل التمع.

بعد أن أوصل القادة الحزب إلى المرحلة الأخيرة؛ مرحلة الثورة العباشية التي كانت الاطولات والمناضلون مستعدين لخوض غمارها؛ فإذنا بهم يبرهنون على عجزهم عن اجتياز الخطوة الأخيرة. لقد ذاعوا في نواحي المناورات العقيدة والمشاجرات والصراع على النفوذ؛ بعيدا عن طموحات القاعدة؛ وأهدروا قوتها بدل أن يوجهوها ضد القوى الاستعمارية. ولقد أدنى ذلك إلى حدوث أولى الصدامات⁽¹⁾ بين الإخوة الأعداء؛ أي بين أنصار مصالي وأنصار "المركزيين". ومع تطور النزاع أخذت الاهتمامات الثورية تتراجع فأساحة المجال أمام أطماع المسؤولين العتسبكيين بأسمال "السلطة" الليالية.

موقف القاعدة النضالية.

يستقي حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية علة وجوده وجدولته الشعبية وأهميته من الوظيفة الثورية التي ما انفك يؤدّيها على رأس الحركة الوطنية. وما إن بدأ يتخلّى عن هذه المهمة (ابتداء من سنة 1948) حتى سقط - كنتيجة منطقية - في مائة التناقضات والاضطراب. ومما كانت الشروح والمبررات التي تتعلّل بها كلّ من المصاليين والمركزيين؛ فإنّ أيا من الفريقين لم يكن بهنم - حقيقة - بدخول معترك المسار الثوري. علما بأنّ الفرصة كانت مواتية (قبل اشتداد الأزمة) لطرح هذه المشاكل بكلّ صراحة؛ لكنهم فضّلوا الاحتيال على بعضهم البعض والتحابل على القاعدة. لقد تخلّوا جميعا عن الخط الذي حدّدوه في مؤتمر 1947؛ فلتدّوا أنفسهم في الانتخابات المزوّرة سنة 1948 وفي المؤتمرات اللاحقة. ولقد تحطّمت المنظمة الخاصة بسبب جمودهم؛ فلم يحرّكوا ساكننا. بل كان جلّ همّهم هو حماية أنفسهم من القمع. وفي سبيل ذلك ضحّوا بمئات المناضلين في المحاكم والسجون. ولقد سبقت الإشارة إلى أنّ المركزيين كانوا يعاونون إلى نوع من السياسة الإصلاحية التي كان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع فريحات عبّاس والشيوخيين أكثر استعدادا لممارستها. إنّ "نعالونهم" مع "الاستعماريين الجدد" بعكس نوعية اختياراتهم السياسية المتناقضة تماما مع الترجّة الثوري.

كان مصالي يتمنح بسعة خلوقة وكانت له هبة في قلوب المناضلين وفي صفوف القاعدة؛ لكنه لم يستعمل ذلك الرصيد أبداً لتدعيم التنظيم الثوري. بل كان يلجأ إليه وإلى الخطاب الثوري عندما يريد الدفع عن مكانته المهددة في الحزب. ولم يكن أحد من بين المناضلين ولا الإطارات ينكر دوره الأساسي في تأسيس الحركة الوطنية، ولا مكانته الشخصية كزعيم وطني لكن - بعد الإخفاق المتكرر - أصبح من حق البعض أن يشككوا في مقدراته على قيادة الحزب بمفرده؛ وساروا يندبون بالزعامة الفردية. ولقد تبين فيما بعد أنه كان مبالغاً في تشوفه من أن يفلت زمام الحزب من يده وفي حرصه على اختيار مساعديه من بين الذين يدينون له بالطاعة العمياء؛ ولا فرق بين هؤلاء وبين المسؤولين الذين يكن لهم كراهية كبيرة وكان يتهمهم بالنزوع نحو الاتجاه الإسلامي (مولاي مرياح؛ مزغنة الخ. .).

في عزّ الأزمة سنة 1953 (قبل انعقاد المؤتمرين) حاولت عدة وفود إقناع مصالي بضرورة تحلّي انقسام الحزب والبحث عن حلول أخرى غير المواقف المتسليّة ودعوه إلى الترفع شخصياً عن مستوى "التطاحن". وكان في إمكانه توجيه نداء ثوري إلى الجماهير لإثارة هممها؛ وحثّها على إعادة الحزب إلى طريقه الطبيعي؛ وتذيقته من جرائم النزعة الإسلامية. لكنه كان شديد التمرکز حول ذاته ولم يول أدنى ثقة للمناضلين الثوريين⁽⁴⁾ (بما فيهم أعضاء المنظمة الخاصة مثل بن بولعيد أو غيره).

كان يطالب بالثقة لنفسه فقط ويشترط من الآخرين تبعية مطلقة له. وأصبح الكثير من الإطارات التي تشاطر مصالي نفس الانتقادات ضدّ "الموكزيين" تعتبر أنّ أسلوبه في التفسير لم يعد يتماشى مع متطلبات الوضعية المستجدة ولا يجدر بمن يريد قيادة الثورة.

بهذا تعزّز الفكر المعارض الذي بدأ يتبلور؛ وراح يناضل ضدّ التوجّه الإسلامي للإدارة؛ خصوصاً بعد تفكيك المنظمة الخاصة. وصارت للشعارات المناهية بالوحدة الثورية على مستوى القاعدة والمنددة بالانحراف والمزايدة السياسية العنيفة تحدّ آذاناً صاغية في صفوف المناضلين والإطارات.

حاول "المصاليون" و "المركزيون" استقواء مناضلي الحزب وإطوانه كل إلى جانبه؛ مستعملين التحريض قلة والضغوط قارة أخرى؛ بالرغم من أن هؤلاء كانوا مشغولين من انقسام الصفوف. ولقد ساعدتهم الفكر الثوري على الصمود والحفاظ على وحدة الصف باعتباره مكسباً ثميناً. وجمعت الكثير من الدوائر والسمات علاقاتها التنظيمية والإدوية مع كلا الجناحين؛ وكانت تلك القطيعة المؤقتة نوعاً من الضغط على "الانفصاليين"، غير أن الشخصيات القيادية لدى الطرفين - وخاصة مصالي - استغلّت العواطف الجياشة لدى شريحة واسعة هي القاعدة فوضعت المناضلين أمام معضلة الاختيار بين تيكو وآخر.

طغت وسائل الدعاية الغوغائية التي استخدمها المصاليون والمركزيون على كل النداءات التي كانت تدعو القاعدة النضالية إلى التمسك والتجديد في تفاعلات الأزمة.

هكذا انشطرت الحركة الوطنية الجزائرية؛ وانهالت بنية حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية. بسبب ضلال بعض القادة واعتمادهم المفرط بالصراع على السلطة.

الهوامش

- (1) هذه السياسة تجسدها بعض الأمثلة ومنها على الخصوص مثل معتقل البليدة.
- (2) Ch. A. Julien, op. cit., p.336.
- (3) Le Mouvement National algérien, op.cit., p.292-293.
- (4) كتّيب لحركة لتتصلر الحرية والديموقراطية - المؤتمر الوطني الثاني، ص. 43. حيث يمكن الاطلاع على ما يلي: "إن المشاركة في الانتخابات قد اتخذها الحزب كخطة موحدة؛ ولم يجعل من الانتخابات هدفا إستراتيجيا أو مذهبيا ولا كعملية في حد ذاتها".
- (5) قيادة الحزب هي التي اتخذت قرار مشاركة الحزب في الانتخابات. من هنا فإن الانتخابات الموجهة ضده لا تلخص المبدأ بل هي من قبيل الاستنتاج، وعليه نشاركنا لا تعني أننا متعاونون مع العدو أو أننا نخوننا عن سواها الرسمية. كما أننا لا نشارك المصلحين الرأسي بخصوص انتقالاتهم الموجهة إلى "المعتلون" واحترام متعاونون مع الإدارة.
- صارة "المعتلون" في هذا النص هي ذات معنى فهي وتلخص بالدرجة الأولى العناصر المنشقة في داخل حزب الشعب-حركة لتتصلر الحرية والديموقراطية.
- (6) J. Chevalier, Nous Algériens, Calman Lévy, 1958, p.102-103.
- (7) بهذا ما أطلقنا به جريدة الجزائر الحرة وهي صحيفة ولسان حال حركة لتتصلر الحرية والديموقراطية، المؤرخة يوم 11 ديسمبر 1953.
- (8) Brochure, 2^{ème} Congrès National du MTLD., op. cit.
- (9) Nation algérienne, 3 septembre 1954.
- (10) Algérie libre, 11 Décembre. 1953.
- (11) Nation Algérienne, 3 septembre 1954
- (12) Algérie libre du 9 septembre 1954.
- (13) لقد نكث الصحابة الاستعمارية أهداف كثيرة من هذا النوع (5-6) La dépêche du 5-sept.1954

الفصل الثالث عشر

الاتجاه الراديكالي يشهد طفرة نوعية

تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل

تشكيل الاتجاه الثالث

بعد أن انقسم الحزب نهائياً، دخل الانقسامان السياسيان في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القاعدة النضالية الحائرة. ولم يعترف العديد من المناضلين والإطارات بالانشقاق الذي حصل للحزب بعد انفصال "المصاليين" عن "المركزيين". فراحوا يبذلون الجهود للحفاظ على وحدة القاعدة الحزبية في جميع أنحاء الجزائر وفي فرنسا ذاتها. وفي مستهل سنة 1954 باتو فريق (من التيارات الثورية المعارض) يتكوّن من مناضلي وإطارات المنظمة الخاصة والمنظمة السياسية (من بينهم المؤلفة وراجفة وبوديسة الخ...) بإصدار أول منشور بعنوان "نداء من أجل تحكم العقل" يحمل الإدارة - بما فيها مصالي - مسؤولية تسييم الحزب، ويدعو جميع المناضلين إلى التزام موقف حيادي إيجابي^{١٤} بين المصاليين والمركزيين. والمحافظة على وحدة القاعدة النضالية وحثّوهم على تنظيم صفوفهم توجّهاً للشروع في العمل الفعّال. وكان ذلك البيان أول دعوة مستقلة عن الفئتين السياسيّتين (المصاليين والمركزيين) نادت بصورة جدية بالالتزام بالاستمرارية الثورية.

وفيما بعد كثّف أعضاء المنظمة الخاصة والتنظيم السياسي وثيرة الاتصالات والتشاور وكان أغلبهم يعارض - منذ سنوات - الخط السياسي الذي انتهجته الإدارة. لذلك حرصت على عدم إسناد المهام الحساسة لهم؛ فاستمروا يناضلون في التنظيمات الملحقة بالحزب أو في مكاتبه في الخارج. وإذا كان أعضاء الفريق

متغفين حول الخيار الأساسي، المتمثل في خلق تيكو مستقل عن الفئتين المتنازعتين، فإن لكل عضو وجهة نظر خاصة فيما يتعلق بالموقف من كل فئة. (فمثلاً كان بوضيات بصفته مسئول التنظيم في فيدرالية فرنسا - وقد أساء للمصاليين التعامل معه - كان يحمل بعض الضغينة عليهم ويميل إلى مناوئتهم المركزيين) أما مؤلف الكتاب وهو عضو لجنة الإعلام التابعة للفيدرالية؛ فكان يفضل الابتعاد عن الفئتين معاً كي لا ينسب التيكو الجديد لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء وكان بن بلة - الموحود في القاهرة - بشاطره الوافي مع أغلبية الإطارات المناهضة في الجزائر. لكن ظهرت بعض الخلافات عندما انعقد أول اجتماع لتأسيس الفريق الجديد (في باريس مع مستهل سنة 1954) وكان سبب الخلاف هو مشاركة بعض الإطارات الهامة من المركزيين - أمثال يزيد - الذين اعتبروا غير مرغوب فيهم فنفرق الجميع من غير التوصل إلى نتيجة.

لم ينقطع حبل الاتصالات بين العناصر الموافقة على الفكرة الأساسية المتعلقة في ضرورة تشكيل تجمع جديد تحسباً للانتقال إلى العمل المباشر⁽³⁾ في أقرب وقت ممكن. وكان من الضروري تجنب تكريس الفرقة والانقسام. والواقع أن عناصر المنظمة الخاصة لم يتوقفوا عن اتخاذ المبادرات وما فتئت بعض الإطارات المناهضة تبحث أيضاً عن الحلول. ولم يكن المناهضون في منطقة قسنطينة منحازين إلى أي من الفئتين. وكان الأمر كذلك في شتى أنحاء الجزائر. ففي العاصمة ومنطقة القبائل كان المسئولون أمثال كريم وأوعمران على اتصال مع الفئتين لكن دون أي التزام حقيقي مع أي منهما⁽⁴⁾. وقد تشكلت فرق من المنظمة الخاصة في الأوراس مع مصطفى بن بولعيد؛ وفي منطقة سوق أهراس مع باجي مختار؛ حيث بدعوا الكفاح وشرعوا بالدعم للثوار التونسيين قرب الحدود⁽⁵⁾.

ولقد تعظم شأن الحركة المناهضة للانقسام والفئتين المتنازعتين وتجاوز حدود المنظمة الخاصة فوجد مثلاً ماركوك محمد (وهو عضو سابق في القيادة العامة ومسئول شبكة الاتصال في المنظمة الخاصة) ورفيقي جيلالي (مسئول على العاصمة) الذي تخلى عن النشاط السياسي؛ وبالحاج جيلالي الذي غادر

صفوف الحزب وكذلك ولد جموعة المسئول على منطقة القبائل، أما المسئولون القنماء أمثال بن بلة وآيت أحمد ومحمد خيضر فكانوا في القاهرة أما بوقلماس حمر (مسئول سابق على منطقة وهران) ومحمد يوسف (رئيس المصلحة العامة) فكانوا في السجن.

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل (في مارس 1954) تلبية للحاجة الماسة إلى توجيه هذه الحركة الجديدة وتحويلها إلى قوة مستقلة عن الاتجاهين السياسيين المتصارعين ولتمنح الانقسام وهدر الطاقات في الخصومات الحزبية بين الإدريين. فلقد أن أوان تشكيل التيجال الثوري.

محاولة استرجاع النفوذ.

لا بد من الإشارة إلى ظهور بعض الاعتراضات في صفوف التيار الثوري بخصوص تشكيلة هذه اللجنة الأولى (المكوّنة من بن بولعيد وبوضياف ودخلي وبوشبوبة). ذلك أن اثنين من العضوين الأخيرين كانا من مناصري طروحات اللجنة المركزية إلى حدّ ما. وكانا على التوالي بملرسان وظيفتي المسئولية والمراقبة على المستوى الوطني. إن وجود هذين العنصرين (بعيدا عن التشكيك في نزاهتهما) ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد يوحي بأنّها انبثقت عن فئة المركزيين الذين كانوا فعلا يؤنّون الاستيلاء على هذا الاتجاه الجديد بغرض استعماله ضدّ مصالحنا. إن هذا التشويش ولو نظرنا إليه من زاوية تكتيكية محضة¹⁴ فإنه يوفر للمصالحين فرصة ثمينة للتغلب على اللجنة الثورية للوحدة والعمل وإقناع مناصريهم بأنّها منظمة في خدمة المركزيين. وذلك من شأنه أن ينزع عنها صفة الحيادية وينفي حيادها الإيجابي ويسقط مصداقيتها ويبطل علق وجودها أصلا.

كانت آراء اللجنة الثورية للوحدة والعمل تنشر في جريدتها المسماة "الوطني"¹⁵ (Le Patriote).

وكانت تشقّق المصالحين بشكل خاص. وهذا ما جعل الثوريين يتخوّنون من وقوع هذه اللجنة تحت سيطرة "المركزيين" وقد حاول بعض المناضلين التنبيه إلى

هذه القضية لكن اللجنة لم تصحح وجهتها هذه المسألة دفعت المؤلف إلى توجيه مراسلة في شكل مذكّرة يشرح فيها الخط الذي يتبني على اللجنة الثورية التزامه كي تستجيب لتطلعات المناضلين وتجسّد رغبتهم في الظهور ككتّوك مستقلّ، وطلب من يلك ومن لجنة القاهرة أن يتدخلوا في نفس السياق. ولقد تمّ تصحيح هذا الخطا التكتيكي بعد إلحاح الكثير من المناضلين ومنهم بن مهدي وبيدوش مراد.

استقل المصاليون هذا الوضع المشوّش فأثّلوا مناضليهم ضد المركزيين وضد أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل¹¹. ولكن بعد تصحيح الخطا التكتيكي لمبعت اللجنة الثورية عن كلا الفريقين وراحت توضع الوضعية السياسية السائدة آنذاك وتنتهج السبيل التي كان المناضلون والإطارات ينتظرونها. بذلك دعمت اللجنة مركزها السيلسي والاختلافي فتعكّنت في عزّ الأزمة من تجنيد الطاقات وتحطيق الطّكرة النوعية للثوار الثوري نحو المستوى الذي تملّيه الأوضاع الداخلية والخارجية. ودفعت الحركة الوطنية إلى الاستجابة لمطالبات الكفاح بدل الخضوع للاعتبارات الذاتية السلطوية.

المصاليون؛ واللجنة المركزية؛ واللجنة الثورية للوحدة والعمل

بلغت إدارة الحزب السابقة مستوى متخفيا من الوهن؛ بحيث أصبحت مهمة إعادة تنظيم الثيل الثوري من أولى الأوليات. هذا الثيل الذي تشكل في رحم الحركة الوطنية وتطوّر تدريجيا إلى أن بلغ أشده في مؤتمر 1947 وخصوصا بعد تأسيس المنظمة الخاصة. ففي تلك المرحلة كان حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ المعقل الأساسي للحركة الثورية. وكان من الممكن وصوله إلى ميتفء لولا دخول إدارته في جمعة لغتلية لا طائل من ورائها بخصوص المسائل التكتيكية والاستراتيجية للعمل المباشر المثالي. أمّا المنظمة الخاصة فكانت تمثل الطليعة بدون متلزع؛ وكانت الإطالو الأمل لإعلان الثورة. لكن الإدارة دخلت متافاة الانتخابات دون أن يكون لها تصوّر واضح للأفاق المستقبلية. وبهذه الكيفية انفصلت عن قاعدتها وخرّلت قواها وحطمت الأداة الكفيلة بتجسيد الخيالات الثورية.

بعد انشطار الإدلاء وانقسام الحزب إلى ثلاثة اتجاهات متباينة؛ حاول المسؤولون تدارك الأمر باللجوء مؤقتاً إلى القاعدة لمحاولة استنراجها. فعاد كل اتجاه إلى الخطاب الثوري - لاستمالة القلوب إليه - ولكن دون التعلق إلى السبيل العملية لتجسيده. فكان مصالي يكتفي بطلب "تجديد ثقة الناس فيه" كي يتمكن من العودة إلى المبادئ الثورية. وفضل المركزيون تحليل مواقفهم المعتردة بدعوى "تحضير الظروف المثالية التي تملأها الواقعية الثورية".

أما اللجنة الثورية للوحدة والعمل فطلبت من القاعدة تحميل مسؤولياتها والمبادرة بسلوك الطريق الوحيدة الكفيلة بتجاوز الأزمة. وهي الشروع في العمل المباشر في أقرب وقت. تلك هي الميزة التي وضعت ثقة المناضلين في اللجنة الثورية للوحدة والعمل، عكس خصوصاً المصاليين والمركزيين المنهكين في نزاعاتهم العقيمة. كان تطور الوضع يقتضي بالفعل إعادة تنظيم الانجاء الثوري؛ ولهذا الغرض تم استدعاء إدارات المنظمة الخاصة إلى عقد اجتماع في العاصمة خلال شهر جوان. وقد شارك في ذلك المؤتمر المصغر 22 عضواً وناقشوا الموقف الذي ينبغي اتخاذه من المركزيين وكل المسائل المتعلقة بالانتقال بسرعة إلى العمل المسلح وما يتبع ذلك من تحضيرات بشرية ومادية؛ ولم تكن هذه التحضيرات أمراً هيباً.

كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل تتوفر على وسائل قليلة؛ وبالرغم من أن أفكارها كانت تجد صدى في نفوس المناضلين في القاعدة؛ إلا أن اللجنة لم تكن تحكم في أغليتهم. فاكثفت بانتظار ودود الفعل، متعملة تناقضات وضغوط التيار المصالي - وبصورة أقل - ضغوط التيار المركزي الذي حاول بسط نفوذه على اللجنة؛ ولما فشل في مساعاه لم تتروء بعض عناصره في العمل على تثبيت عزيمة المناضلين كي يمتنعوا من الانخراط في صفوفها، وكان المثبطون ينشرون أفكارهم الانهزامية بالتركيز على فكرة مفادها أن "الانتقال إلى العمل المسلح ضرب من الانتحار". وكان المصاليون يبذلون قصارى جهودهم لإقناع القاعدة للمزقة بين الأحاسيس الثورية ومشاعر الولاء للزعيم مصالي.

لم تلت أثل الانتقام على مستوى " القمة " أن انتقلت إلى القاعدة فقسمتها إلى جناحين؛ كلاهما مقلنع بضرورة الانتقال إلى العمل المسلح؛ وقد انتابت الكثير منهم مشاعر التردد والانتظار فصعب عليهم الفصل في الأمر والتزام موقف واضح.

من بين عناصر الفكر الثوري¹⁰ كان كل من بن بولعيد، بوين بلّة، وخيضر، وأيت الحسين والمؤلف أعضاء في اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري، لكنهم لم يكونوا مشهورين على المستوى الوطني بسبب نشاطهم في ظروف العمل السري، فكانت أنكارهم تصل إلى المناضلين ولكن تأثيرهم السياسي ومقدورهم على التجنيد لم تكن تتجاوز الدائرة الضيقة من المناضلين والإطارات الذين يتعاملون معهم وخصوصاً في صفوف المنظمة الحاسمة. أضف إلى ذلك أن أغلبهم كان مطلوباً من طرف الشرطة فكان ذلك الأمر عائقاً مهماً يعترض بينهم وبين عموم المناضلين.

هكذا إذن كان جزء كبير من الطاقات الثورية الكامنة معطلاً أو متروكة في حيرة من أمره دون توجيه؛ إلا القليل ممن كانوا ميالين إلى فكرة تأسيس تنظيم مستقل. أما التيارات السياسية - من الإدارة إلى الشيوعيين وإلى الوطنيين من كل صوب - فإن نشاطاتها لم تكن ملائمة للظروف التي تتطلبها الثورة المسلحة، بل كانت على عكس ذلك تعيش مرحلة نهقر سياسي واضح. وبالفعل؛ لم يحدث ما يشير إلى حصول أي تطور في المواقف السياسية. فكانت التيارات المعتدلة (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ والعلماء؛ وحزب الشعب) نظرياً وعملياً بعيدة عن توقع حدوث أي جديد.

أما حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي كافح وحده من أجل الاستقلال وأعدّ مناضليه والجماعات الشعبية لامتحان القوة المسلحة؛ فأصبح غير مؤهل بعد أن تخلى قائده عن التزاماتهم ونفقوا عن أداء واجبهم في ذلك الوقت الحاسم.

ولقد اقتنعت عناصر اللجنة الثورية بأنه لم يعد في وسع الحزب بعد الأزمة القيام بأية مبادرة لتحويل الطاقة الكامنة لدى المناضلين إلى قوة متأهبة لخوض المعارك. فكان لزاماً على اللجنة أن تعتمد على نفسها لإحداث التغيير الضروري؛ سواء على ضعبه بصورة أساليب الكفاح أو إعادة تنظيم الصفوف أو تعديل الاستراتيجية السياسية أو وضع الخطط التكتيكية. فلم يعد من الضروري حينئذٍ انتظار توافر الشروط المثالية للانتقال إلى العمل المسلح. بل إن فئة قليلة من المناضلين^{٥٩} من ذوي العزم تكفي للشروع في الكفاح المسلح كمحلة أولى. والمهم هو أن تكون تلك الفئة القليلة نواة للقيادة الجديدة وأن يتمتع بالاستقلالية الكاملة للمبادرة في بداية الأمور كي تتمكن من وضع حد للتناحر بين القادة وتوقف جنوح بعضهم نحو خيار الاعتدال والتبؤ بالإسلاحي.

وكان من الضروري تشكيل قيادة جماعية، وتطبيق أسلوب لا مركزي في التسيير حسب ما تقتضيه خصوصيات الوضع وظروف الكفاح.

وبعد تفجير الثورة وتحرير الطاقات؛ كان لزاماً على ذلك التنظيم الجديد أن يبسط نفوذه إلى مجموع القوى الوطنية لتحويل الأتية إلى أغلبية. وليلوغ هذا الهدف ينبغي أن تحلّ "الفصائل السياسية نفسها وتطالب من مناضليها الانخراط في صفوف الحركة الجديدة.

إن إعادة تشكيل الحركة الوطنية^{٦٠} ليس شوطاً مسبقاً ولكنه سيكون نتيجة حتمية لنتائج الأحداث التي ستندلع الكفاح المسلح. وإن المفاجئة التي ستحدثها العمليات المسلحة الأولى ستعطي للجنة الثورية أفضلية المصنّف، وقوّءها مكانة مرموقة في النفوس فيجب حينئذٍ المحافظة عليها ورعايتها باستمرار واستغلالها لتنظيم القوى الشعبية التي ستندمج إلى الثورة. وإنه لمن الأهمية بمكان الحصول على تعاطف الفئات الشعبية والتزامها.

لا شك في أن القوات الاستعمارية ستبذل أقصى جهودها لإبادة ياكورة الجماعات الثورية المسلحة، وسيلجأ الاستعمار كعادته إلى القمع والاضطهاد لتثبيط عزيمّة الشعب وعزله عن الحركة الثورية.

كانت العمليات العسكرية المبرمجة⁽¹⁾ تهدف أول الأمر إلى إحداث المفاجئة في صفوف الشعب والمضالين ووضع حد للوكود السياسي السائد؛ ونهذ الصراعات العقيمة بين التشكيلات السياسية، وفتح سبيل جديدة للخلاص، فلا مناص من توحيد القوى الوطنية وتجنيد ما وراء الهدف الوحيد وهو التحرير الوطني باعتباره المصلحة العليا للشعب الجزائري.

ولوضع حد نهائي لهيمنة العدو الاستعماري؛ طلب من كافة القوى أن تتجند لخوض معركة طويلة وشاقة، وهكذا تلاشت الخلافات السياسية وأضعفت الفروق الاجتماعية أمام ضرورات تنظيم الجهود وهيكلة الجماهير وإبراز القيادة السياسية.

وبالتوازي مع العمل ضد القوى الاستعمارية، كانت حملات الشرح والتوعية تحري على قدم وساق - على جميع المستويات - لتوضيح الأسباب التي أوصلت الحركة الوطنية إلى هذا المأزق. وكانت معظم فصائل التيار الثوري مؤمنة بهذه الأفكار؛ وإلها يعود الفضل في تحمل المسؤولية والمبادرة بإسراع وتيرة المسار التحرري الذي كان معطلا (بسبب أزمة حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وخلاصة فيل الفاتح نوفمبر 1954.

والواقع أنه لابد من إنصاف حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالتأكيد على دوره الوكع في تنمية الوعي الثوري في صفوف الشعب؛ فيدون ذلك الوعي لا يستطيع أي فريق سياسي - مهما كان التزامه - أن يشرع في العمل المسلح وأن يحقق بعض النجاح بعد أشهر قليلة من التدريب والتنظيم. ولا يتعلق الأمر هنا بالعمليات المسلحة المحدودة والمعزولة عن الجماهير ولكن الأمر متعلق بخلق ظروف قيام حرب شعبية حقيقية.

ولابد من التذكير كذلك بأن الكفاح المسلح في المغرب وتونس وفيتنام وقبام الثورة المصرية، تلك كلها عوامل إيجابية ومشجعة تندرج في سياق صلائم لتقييم الوضعية واتخاذ القرار المناسب.

تخصيب اللجنة الثورية.

بعد انعقاد الاجتماع المشهور باسم "اجتماع الـ 22" (لجنة الثورية) شرع في إرساء أسس التنظيم بسوعة عبر الثواب الوطني وفي الخارج؛ للاستفادة من الظروف السانحة آنذاك.

تشعّب التنظيم الجديد وفق مبادئ الحزب الثورية الشعبية التي تقوم على وحدة العمل السياسي والعسكري؛ وتتركز على تجنيد الجماهير. ذلك أن حرب العصابات يفترض معرفة عميقة بالجماهير الشعبية التي تحمل الذوة إلى كل أنحاء الوطن وتطيل عمرها زمنا طويلا، لأن الجماهير هي أداة تحقيق أهداف الكفاح.

كان المناضلون الذين اعتنوا هذه البذرة لهذا اليوم الموعود؛ يعرفون حق المعرفة متطلبات الكفاح الثوري، فلقد تخرجوا على يد "المنظمة الخامسة" وكانوا اقرباء بذيوتهم وبالتجارب التي استخلصوها من الحركات الثورية المعاصرة في العالم.

تم تقسيم الثواب الوطني إلى 5 مناطق كما يأتي:

- 1- منطقة الأوراس (الغمامة)، بقيادة مصطفى بن بولعيد.
- 2- منطقة الشمال (القسنطيني)، بقيادة بیدوش مراد.
- 3- منطقة القبائل، بقيادة كريم بلقاسم.
- 4- منطقة الجزائر العاصمة وضواحيها، بقيادة وایح بيطاط.
- 5- منطقة وهران، بقيادة العربي بن مهيدي.

كما تم تكليف محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج؛ أي مع المنحدرين في اللعارة وهم بن بلة، خبضر، وآيت أحمد؛ وكذلك مع المهاجرين في فرنسا (حيث تأسست فيدرالية جبهة التحرير الوطني برئاسة المؤلف في الفترة الاولى⁽¹⁾).

كانت قيادة التنظيم جماعية - منذ الانطلاقة الاولى - وقد تحلّت العناصر القيادية بروح الجدية والتضحية. كان اسلوب القيادة الجماعية يفرض نفسه؛ رغم

ما يلاحظ أحيانا من الميل إلى استعمال السلطة الشخصية أو السلوك البيروقراطي. (على عكس ما يدّعي بعض المؤلفين الذين يروجون لفكرة انثربنية الجهورية في أنهان بعض مسئولى المناطق). وبالرغم من أولوية الداخل على الخارج، لم يلاحظ تمييز كبير بينهما ولا بين المسئولين السياسيين والعسكريين. (ظهرت بعض هذه المفاهيم فيما بعد في شكل انحرافات شخصية نتيجة للصراع على السلطة).

كانت مناصب المسئولية دليلا على الوظائف الضرورية والصعبة التي يجب القيام بها المصلحة الثورة قبل أي اعتبار وفي حدود السرية ما أمكن.

إن مهام نائب مسئول المنطقة ورئيس الجهة أو القطاع أو المجموعة، متماثلة من حيث الأهمية؛ وكذلك مهام المسبل⁽⁸⁾ والمناضل في المناطق الحضرية وجامع الأموال والأسلحة والمتونة. كانت كلها مهام حيوية وضرورية لمواصلة العمل الثوري؛ ولقد تميزت هياكل التنظيم بالمرونة الكافية التي تسمح بتبادل الوظائف ومناصب المسئولية حسب ما تقتضيه الظروف.

يتمثل الدور الهام للقائد في قدرته على الإحاطة بما يجري في منطقته وكفائه على تنظيم النشاطات وتنسيقها حسب ما تقتضيه أهداف الكفاح. إن الصعوبات التي كانت تحول دون الاتصال اليومي بين المسئولين؛ فرضت نوعا من الاستقلالية في المبادرة بالقرارات في كل منطقة وجهة ولكنها استقلالية لم تكن تخرج عن إطار المخطط العام والأهداف المحددة على المدى الطويل. كان الإشراف المركزي للثوري لتعاسك البناء الثوري؛ يتجلى على الصعيد الإيديولوجي والسياسي وليس على الصعيد الهيكلي بالذات.

كانت لذلك للتنظيم الذي فرضته الظروف مزايا ومآخذ في آن واحد فهو من جهة يسمح بالمبادرات الإبداعية ويسمح بتجنيد الرجال وتوعيتهم. ولكنه ينطوي على بعض المخاطر مثل اختلاف الرؤى وظهور بعض الانحرافات من طرف العناصر الشابة ذات الخبرة القليلة بشأن الثورة. لكن تلك المخاطر لم تكن من

الانشغالات الأساسية لأن التوعية السياسية كغاية بئس الذها. إن القضية المستعجلة هي تفجير الثورة المسلحة.

تتابعت الاجتماعات في العاصمة بهدف إقامة الهياكل الجديدة وتوزيع الأسلحة وضبط الاستراتيجية والتكتيك. وتواصلت الاتصالات مع الوفد الخلوي (بن بلة، خيضر، أهت أحمد) التي كانت من جهتها تحضّر الظروف السياسية والديبلوماسية والوجيستية المناسبة.

عندما موّن بن بلة بباريس⁽¹⁴⁾ في سنة 1953، فكّر مع بوضياف والمؤلف في البحث عن إمكانيات الدعم لهذه المجالات. فقد استطاع بن بلة إقناع الوفد الخلوي بوجهة نظر المنظمة الخاصة، وأقنع سلطات القاهرة - وعلى الخصوص عبد الناصر - اقنعهم بضرورة دعم الاتجاه الثوري الجديد الذي كان في طور التكوين. كما استعان ببعض الجزائريين المقيمين في ليبيا (بشير القادي) وفي مصر لإرساء قواعد شبكة التمويل والدعم، والتقى بمصطفى بن بولعيد في طرابلس للمرة الأولى سنة 1954.

وقعت لقاءات عديدة في سويسرا بين الوفد الخلوي والوفد الجزائري. وفي شهر جويلية اجتمع بن بلة وبوضياف وبن بولعيد وديدوش مراد في مدينة "بون" لتتسبب الأعمال.

في 10 أكتوبر 1954 اجتمع رؤساء المناطق الخمس (بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، العربي بن مهيدي) مع بوضياف لوضع اللصات الأخيرة قبل تأسيس جيش التحرير الوطني - جبهة التحرير الوطني، وإعداد نصوص التصريحات⁽¹⁵⁾ وتحديد اليوم الموعود أي 1 نوفمبر 1954 على الساعة الصفر. (في البداية حدّد يوم 15 أكتوبر كموعود؛ ولكن تسوّب بعض الأخبار أنّ إلى تأجيله) والتقى الجمع مجدداً يوم 25 أكتوبر 1954 لضبط التفاصيل والجزئيات الأخيرة. وبعد هذا الاجتماع كلّف بوضياف بالتنسيق بين رؤساء المناطق والخارج فالتقى إلى القاهرة التي وصلها يوم 2 نوفمبر 1954 (كان من المفروض أن يعود إلى الجزائر بعد الانتهاء من مهمته؛ لكن الظروف أجبرته على البقاء في الخلق⁽¹⁶⁾).

آخر محاولة لتوحيد الصف.

حاول الوفد الخارجي مع بن بكّ وخبير وآيت أحمد؛ إقناع "المصلحين" و"المركزيين" بتجاوز خلافاتهم وقبول وحدة العمل المسلّح في إطار الصيغة الجديدة للحركة الوطنية (جبهة التحرير الوطني - جيش التحرير الوطني) واقترح الوفد عليهم مقابل ضمانات لهؤلاء وأولئك تجنّب كافة القوى المتواجدة في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ أما الشخصيات أمثال مصالي فبنيني عليها الاتحاق بالخارج. رفض الانجاءان السياسيان تلك الاقتراحات منذرين بأن القروا ليس من صلاحياتهم وبخطورة الوضع الراهن، ثم جرت محاولة أخيرة للاقناع ليلة اندلاع الثورة؛ وهذا سرّ وجود "يزيد والأحول من المركزيين" و"قبلائي مبلوك" ومزغنة من المصاليين في القاهرة خلال الأيام الأولى من نوفمبر. في الفترة السابقة لغاتح نوفمبر لم تتوقف النزاعات بين الفرقاء ولم تنقطع الاتصالات بين الانجاءات الثلاث التي ظهرت بعد انشطار حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية (المنظمة الخاصة ذات الاتجاه الثوري، والمصاليون، والمركزيون) واستمرت الاتصالات أيضا على مستوى القاعدة بين المناضلين والإطارات. دارت مناقشات سياسية هامة بين تلك الاتجاهات حول سبل ووسائل التحرير. فكانت القاعدة النضالية - رغم الاتهامات المتبادلة بين المصاليين والمركزيين - تبحث عن طريق آخر؛ وكانت الغالبية العظمى من المناضلين تلقف في حالة توقّف وانتظار للتجنيد وراء أول اتجاه سياسي يبادر إلى العمل المسلّح. فكان ذلك في نظره هو المقياس والشرط الوحيد لكلّ الالتزام جدّي؛ وذلك هو السبيل الوحيد لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه الإصلاحيون (حزب البيان، والعلماء والحزب الشيوعي) من جهة؛ وقيادة (حزب الشعب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية) من جهة أخرى. ولقد تمكّن هذا التباور مسئولية كبيرى بسبب التزامه المبدئية بالاستقلال الوطني وبسبب توجبه مناضله وجهة ثورية وبسبب السمعة التي اكتسبها في صفوف الجماهير الشعبية. إن انهيار هذا الاتجاه سيكون ضربة قاضية للحركة الوطنية.

من بين 7 مواد كانت تدرس باللغة العربية من طرف 7 أساتذة جزائريين 4 منها فقط كانت تخضع لامتحان التخرج.. أما المواد التي كانت تدرس باللغة الفرنسية وعددها 15 مادة بدرسها 16 أستاذ فرنسي متقنين من الجامعة، 13 مادة كان يتم الامتحان فيها.. من جهة أخرى فإن البرامج التي وضعها الأساتذة كانت تعكس ذهنيته، فتضامنا المتخرجون من مدارس كانوا يهون تعليمهم دون اكتساب ثقافة أو تكوين ملائم.. وكانت اللغة العربية نحتضر في المعهد، ساعتان في الأسبوع، كانت مخصصة لتدريسها⁶⁹.

خلاصة القول، ينبغي الإشارة إلى أن هذه المؤسسات لم تؤسس من أجل تعليم يعطى بالعربية، ولقد تميز تدريس هذه اللغة في المدارس الابتدائية والثانوية بالضعف في الموسم الدراسي 1950-1951، بلغ عدد الهيئة التعليمية العربية 111 بينما وصل عدد معلمي التعليم الفرنسي 10.000 معلم.

أما المبلغ المخصص لتعليم العربية والمقدر بـ 37.585.000 فرنك فيترجم لورحده مدى الاعتماد الذي أولته الإدارة الاستعمارية لهذا التعليم. (الاعتمادات التي خصصت لبناء مسجد بالقرب من الجزائر كانت أهم بكثير).

كان التعليم يقتصر على دراسة مقررات اللغة الأساسية والعبادئ الطاعدية للحدو (منشور مفتش أكاديمية قسنطينة بتاريخ 25 سبتمبر 1950، وفاقا للمرسوم الوزاري المؤرخ في 22 مارس 1949⁷⁰). إلا أن هذا القول لم يدخل أي تحسين بالنظر إلى الوقت المخصص له (ساعتان في الأسبوع ابتداء من السنة الأولى للتعليم أما السنة التحضيرية فلم يشعلها هذا القول)، وكذلك بالنسبة لمحتوى المنهاج المقرر. كان المدرسون يعيّنون بشكل مؤقت ووضعهم كان مفوضا لتقدير رئيس الجامعة والمفتش العام. ولم يكن هناك أي قانون خاص بالمعلمين. أضف إلى ذلك أن تعليم اللغة العربية مثل اللغات الأجنبية كان اختياريًا.

التعليم التقليدي.

لقد تمّ تدمير تعليم اللغة العربية، غير أنه لم يتوقف نهائيا بفضل حرص الجماعات الشعبية ونسكهم بالفكر وثقافتهم العامة. ومعروف أن الجزائريين لا

يميزون بين تعليم القرآن واللغة العربية باعتبارهما رموزاً حضارية وثقافية؛ هذا التشبُّه بالفهم هو في حد ذاته محرك للعواطف. كان المجتمع الجزائري يشعر عن وعي أو عن غير وعي أن وجوده مرهون مباشرة بثقافته؛ لأن القرآن واللغة العربية شيئا من التزامان. هذه الفهم للراسخة كانت تعدد بالعزيمة في مواصلة المقاومة ضد المستعمر، وتمنحه القوة والطاقة لتجاوز كل الصعاب. فيفضل اللغة العربية حافظ الجزائريون على شعورهم بالانتماء إلى عالم أوسع يربطهم به التاريخ.

كان المجتمع الجزائري، في مواجهة السلطة الاستعمارية، يشعر بأن التعليم الفرنسي يمس بشخصيته. فرفض هذا التعليم حتى بعد أن أصبح إجباريا. ولعالم يبق له إلا المحافظة على وجوده اضطُرَّ إلى قبول هذا التعليم كوسيلة ضرورية لحل مشاكل الحياة الدنيا دون أن يتخلى عن ثقافته الخاصة التي صارت تُعتَبَرُ وسيلة للتمسك بالنفس⁽¹⁴⁾.

رغم أن الطرق الدينية قد تعرّضت فيما بعد للتخفيف فإنها قامت بدور هام في مواصلة التعليم، شأنها في ذلك كشأن الزوايا والمساجد والمدارس القرآنية الخاصة. فسمحت لأقلية من الأطفال الجزائريين من كل جيل من اكتساب معرفة كانت تعتبر، مع بساطتها، ثمينة وحيوية لتخليد التقاليد. لقد قدّم "المطبخ" ورغم مستواهم المحدود، خدمة جليلة للمجتمع عندما كان يتعرض لهجوم المستعمر. كانوا منتشرون وسط هذا المجتمع، يشطّون هياكله ويسامعون في إنعاش قيمهم التقليدية فيضعون بذلك أقل ما يمكن من الوظيفة الفكرية. وهناك نوع آخر قد ساهم مع قلته، في هذه الوظيفة؛ ويتعلق الأمر بالجزائريين الذين استطاعوا بوسانتهم الخاصة، مواصلة دراساتهم في فاس، وتونس، والقاهرة، وفي الشرق الأدنى. هذا النشاط الفكري الذي تواصل من جيل إلى جيل كان يحقق حياة ثقافية محدودة ولكنها فعّالة إلى حد بعيد في الدفاع عن المجتمع والمحافظة عليه.

بعد الحرب العالمية الأولى، عرف هذا التعليم انطلاقة جديدة بفصل حركة الإصلاح على يد جمعية العلماء. كان هذا التجديد الذي أتى به العلماء مؤسسا على

تعليم اللغة العربية والعودة إلى الإسلام الصحيح، قد أحدث منافسة حقيقية مع "التقليديين" من أصحاب الزوايا. فنتج عن ذلك تقدم هام لتحديث مبادئ التعليم⁽²⁷⁾. ولقد تأثر "الأهالي" أكثر بما كان يقال ويكتب عن هذا التعليم، فانشغلوا المدارس الحرة لنشر المعارف العصرية، الأمر الذي أجبر الزوايا على مسايرة التغير الجديد رغمًا عنها.

ورغم عراقل الإدارة وموانعها انتشر تعليم اللغة العربية تدريجياً، وبدأ نوع من التمزج بين "الإصلاح التقدمي" و"التقليدية المحافظة". ولكن هذه التزعة الأخيرة التي كانت السلطة الاستعمارية تراقبها عن كثب وتستعملها ضد الاتجاه الأول، أخذت تخسر شيئاً فشيئاً المعركة دون أن تزول تماماً. كان قادتها المتورطون مع السلطة يفقدون تقدير الناس لهم. ومع ذلك فإن هؤلاء الطرفين تمسكوا بمعارضتهم للمصلحين بتحويل من الإدارة، غير أنهم حاولوا في نفس الوقت عصية تعليم اللغة⁽²⁸⁾.

لقد انطلقت حركة تجديد التعليم العربي في آن واحد مع الحركة الوطنية وكانت جزءاً من مكوّناتها. ولا ينبغي مع ذلك المبالغة في مدى فعالية هذا التعليم سواء على المستوى الكمي أو على المستوى النوعي. فإذا كان يتنوع بالتقدير والاختلاف من طرف الأهالي فإنه كان غير كافٍ لينة. ولم يكن يستطيع تعويض الثغبة الوطنية، لأن وسائله لم تكن قائمة على منافسة وسائل الإدارة فيما يتعلق بتعليم اللغة الفرنسية⁽²⁹⁾.

كان عدد المؤسسات الابتدائية والثانوية الخاصة، للتعليم العربي 90 سنة 1947 و 181 سنة 1954 منها 58 ثانوية يختلف إليها ما يقارب 40.000 تلميذ. إنها مدارس أنشئت بمبادرة من "الأهالي" الذين يتكفلون بكل النفقات اللازمة لتسييرها. وإذا كانت جمعية العلماء هي التي تقوم بالدور الرئيسي، فإن الحركة الوطنية كانت معنية بالأمر أيضاً. فكان حزب الشعب يساهم بكيفية نشيطة في التعريب وكانت له عدة مؤسسات تابعة له. ولكن هذا التعليم لم يكن يتعدى المستوى الثانوي، وكثيراً

ما كان يتعرض للمضايقات الإدارية، وكانت بعض المدارس تُغلقُ بسبب ما يروج فيها من الدعاية الوطنية.

كان من المستحيل إنشاء مؤسسات على المستوى الجامعي (ما عدا مؤسسة ابن باديس في قسنطينة). لهذا كانت أقلية قليلة من الجزائريين الذين يريدون الانتقال إلى المستوى العالي، يواصلون تكوينهم في الجامعات العربية الإسلامية. وهكذا بلغ عدد الطلبة سنة 1954، 1.000 بجامعة الزيتونة (تونس)، 120 بالقرطبيين (المغرب) و 150 بالأزهر (مصر)، إن اكتفينا بذكر أهم التجمعات، كان مجموع الطلبة (1270) يساوي ضعف عدد الجزائريين (589) المسجلين في الجامعات الفرنسية.

حصولية التعليم في سنة 1954

كان التعليم الرسمي الفرنسي قد بلغ في تلك الفترة (1954) النتائج الآتية،

الجزائريون الممتحسون (a) 1954	الابتدائي	الثانوي	العالي
	302.000	6.250	589
1954-1955 (b)	222.700	515	المهني 5.187

كان أقل من طفل جزائري واحد من بين عشرة يخلّف إلى المدرسة، ولكن في الواقع، سببي من بين خمسة ويقت من بين ست عشوة وتصل هذه النسبة في الأرياف إلى واحد من بين خمسين أو سبعين في بعض المناطق. ولقد نتج عن سياسة المدرس هذه - رغم بعض الجهد وبعض التقدم - وجود نسبة عالية جداً من الأميين في اللغة الفرنسية، 94 % عند الرجال و 98 % عند النساء. أما تكوين "النخبة" فيظهر من الأرقام الآتية،

الخدمة الجزائية المكونة تكويناً فرنسياً^(٢٤).

● = 354 مجانياً.

● = 28 مهنتياً أو مدمجاً.

● = 185 أستاذ ثانوية.

● = 165 طبيباً، صيدلانياً وطبيباً استشارياً.

حسب مؤلف آخر^(٢٥):

● = 300 المهن الحرة والتعليم شخصي.

● = 20 إلى 25 موظفون وإطارات سامية شخصياً.

● = 12 مهنتيون شخصياً.

● = 100 ضباط (حوالي) شخصي.

● = 6 قضاء أشخاص.

عدم جدوى التعليم وتناقضاته

كان للتعليم في الجزائر يقدم حينئذ بصفة ثانوية للتعارض وليس للتكامل بين اللغتين الفرنسية والعربية. إن عدم تكيفه، سواء على مستوى المضمون أو على مستوى الكمية بالنسبة لنمطي التعليم، كان واضحاً. ولم يكن يتناسب مع احتياجات التعليم الحقيقي الذي نصبو إليه الغايات الوطنية.

صحیح أن المدرسة الفرنسية كانت تقدم بعض الانفتاح على ما يجري في الخارج وعلموا تلقائياً مهما في التكوين، غير أن هذه المساهمة كانت نشوئها إيديولوجية الاندماج. لأن المقصود هو تكوين مواطن مفرنس، عديم الجذور الثقافية^(٢٦)، أصاح مكانته في مجتمع محكوم وليس له مكانة الحاكم. هذا النمط من الأشخاص في صورتهم الأكثر تقدماً، كانوا يشكلون جزءاً من الفئة المثلثة الجديدة من "الشبان الجزائريين" والنشكيلة السياسية "للمنتخبين".

إن معظم رجال الفكر، ماعدا بعض الشخصيات البارزة مثل الأمير خالد، بقوا مدة طويلة متأثرين بالتربية التي تلقوها في المؤسسات الفرنسية، ولم يتوصلوا، رغم جهودهم الخاصة إلى التعبير عن حساسية وطنية حقيقية ولا عن سياسة نزيهة عن الطموحات الأصلية لشعبهم. والواقع أن دور رجال الفكر هو البدء بالتعبير عن هذه الطموحات وليس تجاهلها، ولا أخذها في الحسبان عندما تصبح واضحة للعيان. لهذا كان تأثير التعليم الفرنسي أمرا ذاتيا لا جدال فيه في الجزائر، غير أنه سامع في تأخر تكوين الاتجاهات الوطنية. كان هذا التعليم يلقن كوسيلة للفرنسة وتوجيه أقلية من الشباب في اتجاه مضاد للوطنية. ولم تتخلص هذه الأقلية إلا جزئيا وبالندوب من هذه الإيديولوجيا التي تنقلها المعرفة التقنية فيما بعد.

كان الاعتقاد السائد في الأوساط المثقفة الجزائرية هو أن اكتساب المعارف بلغة أجنبية (في الوضعية الاستعمارية) ليست له آثار خطيرة على المستوى الثقافي. ونحن نعلم أن تعلم اللغة ليس فقط اكتساب وسيلة للكلام، ولكنه إلى حد كبير تعلم نمط تفكير. لهذا، كانت المعارف المكتسبة تحدث سلوكيات ثقافية معينة، بينما يشعر الفرد وكأنها سلوكيات دالة على العصرية والتقدم، ولكنها تؤدي في الواقع إلى التقريب⁽⁴⁾. هذا الشكل الإيديولوجي لسياسة الاندماج هو الذي يعارض بالفعل الإيديولوجية الوطنية. أما المعارف الجوهرية فإن فائتها غير قابلة للمناقشة. وإنما ينبغي أن يستوعبها النسيج الثقافي الوطني.

هذه المسألة التي لم تُدرس بما فيه الكفاية، ستشكل تناقضا جدياً ولن يوجد لها حلٌ نهائي حتى يعد عهد الاستقلال.

أما المدرسة العربية، فلننا قد أشرنا إلى مساهمتها الثمينة في الحفاظ على الشخصية القاعدية للمجتمع طيلة الاحتلال، سواء كانت من النمط التقليدي أو من النمط الإصلاحي. وعلى كل حال كان التعليم الذي يلقن فيها يشكل على الخصوص دفاعا بالتنمية لأول وأطلاقة ثقافية عضوية بالتنمية الذاتي.

إننا كان كل من الثوريين (الإصلاحي والمحافظة) يقوم بتجديد نفسه، ١٩٠٢
الجمامير، فإنهما لم يشكلا مع ذلك نظام تفكير قلل على توجيه الجهد ١٩٠٣
تحويل نوعي يصبح شيئا فشيئا حتميا أثناء سيورة التحرير^(١).

إن الثقل التقليدي الذي قام بدور تجديدي عند اندلاع الثورات المسلحة، أصبح
عاجزا منذ ذلك الوقت. أما ثقل النهضة^(٢)، فإنه ينطلق من حركة حقيقية للتجديد
ومشروكة مع العالم العربي - الإسلامي. ولكن هذه الحركة التي تحمل بوادر
التغيير في الأصالة، تبين أنها عاجزة. بعد أن أحدثت تجديدا ثقافيا حقيقيا. وبينما
كانت تواصل القيام بدورها الإيجابي في تعميق الثقافة الوطنية، تجاوزتها التيارات
المتحورة أكثر على الاتجاه السياسي.

فعلا، إن الهيمنة الأجنبية والهيكل المفروضة على البلد في جميع الميادين لم
تكن تسمح للإصلاح الإسلامي، والنهضة بأن تصل إلى نهاية منطلها. ومن جهة
أخرى، كان الإصلاح محدودا بمحتواه الذاتي تجاه المشاكل المعقدة التي يطرحها
العالم المعاصر. صحيح أن تأويل الإسلام كما جاءت به النهضة (واختلاف
صوره) يشكل نقما، غير أنه يبقى بعيدا عن متطلبات التحرير الوطني، إن التحرير
الوطني يتطلب تأويلا ناجعا وأكثر حركية، يعبر عنه بالأولوية على مستوى التنظيم
والعمل السياسي (دون أعمال التعليم والتربية). فحركة التجديد الحقيقية لا يمكن
أن تحدث دون حركة الثورة السياسية التي كانت ملازمة لها في الواقع الاجتماعي.
هذه النظرة السياسية وما تتضمنها من حجم العمل، كانت معدومة إلى حد ما
عند بداية النهضة. وذلك حالة ناجمة جزئيا عن نظام التعليم الذي كان يريد أن
يصبح عصريا، غير أنه بقي متأثرا بعهد الانحطاط. أما النخبة الأخرى فكانت
مؤتبة عن المستوى العام للثقافة في كل البلدان العربية الإسلامية. حيث لم يكن
الإنقاذ الثقافي قد حل بعد محل جدل التبرير الذي كان يعتز به في الماضي. كان
هذا الجانب الأخير يبدو كظاهرة ناتجة عن حالة الضعف وأحيانا عن حالة الهوان
إن لم يكن عن حالة انتفاء الهوية (مثل الجزائري). إن كان بعض التبرير مشروعا

ويمثل الثقافي إثباتا للذات، فلا ينبغي مع ذلك أن يشوّء التعامل مع قضايا الحاضر والنظرة إلى المستقبل. يمكن أن يوجّه هذا اللوم إلى الإصلاح الجزائري (العلماء) الذي كان تعديمه الثقافي، لا ينوّر على كل الشروط المطلوبة التي تجعله قادرا على تحويل المجتمع في كل الميادين.

وكما حاولنا أن نبّنه في هذه الدراسة (بمثال التعليم) فإن المميّزات الثقافية لا تساعد قط على العمل الثوري. فقد كانت الحياة الوطنية متأثرة بالمواجهة بين تعليم فرنسي يهدف إلى محو الوطنية، وتعليم عربي غير ملائم. هذه التناقضات التي هي انعكاسات للوضعية الاستعمارية، يعني لثقافة أجنبية محدودة الانتشار عن قصد، والثقافة وطنية منقوصة تشكل عائقا جديا للبلد ولكل الحركة الوطنية. ونظرا لطبيعة الاستعمار الشاملة والتونرات التي بحدّتها في جميع الميادين، فلم يكن من الممكن تجاوز هذه التناقضات مؤقتا إلا بالالتزام الثوري. لقد تبين بأن الالتزام وحده هو الكفيل بتقوية القيم الوطنية، وإسماجها في رأس الحال الثقافي الشعبي لجعل منها سلاحا إيديولوجيا من أجل الكفاح.

فعلا، إن القيم الثقافية تمّحن في العمل، فنكتسب مدلولها الكامل وتنغيّر لتضمن للوظيفة السياسية فعاليتها وللمجتمع التحكم في نفسه.

ولكن العلاقات الثقافية المتناقضة التي تطورت أثناء الفترة الاستعمارية وتجاوزها الالتزام الثوري، ستبيّن في أشكال أخرى في الفترات اللاحقة كعوامل جزمة إضافية ولكنها سلبية على العموم.

وأمام ضرورة المبادلات الثقافية بين بلدان لها مستوى تطور مختلف، فإن هذه العلاقات ستظهر في غالب الأحيان بمظهر الإمبريالية الثقافية.

الهوامش

1) Abdellila Mizouani culture et enseignement en Algérie, ed Maspero Paris 1969 p176

2) نعم، هذا كل ما له علاقة بالأدب للقرن الثامن عشر والكفاح والفكر العلمي والإنسان وثن أنواع الإرث العلمي.

3) Ch R Ageron OP cit p 36

4) إيفرون توران "Yvonne Turin"، دراسات تاريخية في الجزائر المستعمرة، حسب المؤلف، عن الأسر ذات النفوذ رفضت إرسال أطفالها إلى تلك الإكليات المشهورة في باريس، صحيح أن هذه الإكليات لم تكن إلا مكان "استيعاب الرعايا" أي أطفال تلك الأسر لتكون وسائط إن فكرة الرعايا ليست بالفعل من الممارسة الثانية؛ فإذا كانت حالة المستعمرة التي توصل إليها زماننا تسمح بأن نكمل في الحسبان الدور السياسي التي تستطيع فرنسا أن تلعبها نفسها باستعمار أولاد الأهالي كـ"مستنصرين". ولما وضع قرار 11 ماي 1839 الإكليات تحت كنفه الخمسينات الجديدة، لم يبق أثر للرب الفاعل الذين كانوا يحضرون في المدرسة في الجزائر فانتشر انتشار تعليمي عبر كل الجزائر المستعملة على أولاد الأهالي من طرف الأباء.

7) Claude Bontemps. OP cit p 96-97

8) كلود بونتيم "Claude Bontemps" ص 501، إيفرون توران "Yvonne Turin" تحدث عن "80" مدرسة قبل الاحتلال بالنسبة للقصبات مثلا كان يوجد 3 إكليات و 50 مدرسة من أجل 12 إلى 14 ألف ساكن. كان يوجد في داخل الوطن من أجل 12 500 ساكن تقريبا 30 زوايا مطبوعة للشيوخ، وفي كل دوار مدرسة 2.000 تلميذ كانوا يلقون تعليمًا ثوريا، 600 براصلون تعليمًا عاليا وكان مؤسسة لها مكانة. لذلك كان التعليم على نفقة الأسر، وما بقي تكفي المؤسسات. لم تكن يد الدولة الإسلامية تظهر في أي مكان.

9) ط. ر. آجران "Ch. R. Ageron"، مستشهد المؤلف بخولة «بيليسي دي راتير» "Petissier d. Raymond"، الذي كتب: «التعليم الإيطالي في سنة 1835 هو على الأقل منتشر بينهم (الجزائريين) مثل ما هو عندنا. كانت توجد مدارس للقراءة والكتابة في معظم القرى والبلدات». إن احتمال تطلعات الباشا استندت على الخصوص موارد التعليم الذي كان ينفق في المدارس من قبلين إلى ثلاثة آلاف تلميذ في كل إقليم. كان دراسة العلوم والفقه والمهات من 600 إلى 800 تلميذ في كل إقليم، فيحصلون على شهادة "عالم".

10) Claude Bontemps. OP cit p 505.

11) Ibid p 507.

(12) من أصل و حوار في القديس القوية - الفرنسية والاكتشافات، تقول "يكون تروان": "كان الاحتاد السائد في بداية الاحتلال هو ضرورة تعليم القوية والفرنسية قصد متخفة التعليم العالي بالخرطب والفتح للقدسة للأسرة الخ... لم بالتقسي. كان لابد من إعتلاء للقديس القوية لأنها كانت بور المقاومة الثقافية، وأمام القليل الذي تسبب فيه السكان "الأسفلون" بذات السلطات إلى التعليم للواري.

13) Claude Bontemps, OP cit p 508

14) Claude Bontemps, OP cit p 513

(15) كان من أثر الحرب والثورات والفتن، والمخاض والأروحة التفاضل متفران خطو. لقد تلتشى الشعب الجزائري بهذه مئات الآلاف من السكان إن لم يتخلص باللائمة. هذه للسافة قد أثارت عداها بين المؤلفين فيما ينظر بما يدعيه "سابلر" "Hobart" (تاريخ رقة) من أن الشعب الجزائري قد حصر 5 ملايين من أبنائه أثناء مقاومة الاحتلال. عبد العزوي (تاريخ العرب) يرافقه كذلك معطى لشرب (الجزائر) أما ويصنع، الذي تحدث عن محاولة للإبادة. "سيف كلود تروان" "Jean Claude Vatin" ، رفض هذا الرأي ويقيم براعين من طرق الاقتصادي؛ إنه يرى أن التسم الذي كان محتاجا إلى اليد العاملة في بكن من مصالحة إيداع الشعب الجزائري إلا أن هذا لا يتفق عليه.

(16) "يكون تروان" "Yvonne Turin"، ص 139-141. كان هذا الشعور بخطورة الجزائريون (يكيفية متفاوتة) أثناء كل الاحتلال كما هو مذكور أسف: الأخطية للسلطة من الجزائريون لم تكن تتفق أن الانتصار الفرنسي كان لغاية. إن كانت معركة السلاح قد حلتهم لأن الأمر قد تلو لأن القصر بأن من عند الله، فهو قادر على نصر الضيف، وحتى القوية. ومن جهة أخرى كانت الرواية تعظم حيا نسبة حليمة لعلقة على روح المقاومة والقتيل من النجاح الفرنسي. كان هؤلاء الفرنسيون يتحرون كتيبة لإرادة محاربة لا يقوم لها الفرنسيون إلا بطور الأداة إن وجودهم في الجزائر سوف ينتهي آجلا أم عاجلا، معلما يظهر رجل الساحة. رغم ضلعه فكان الشعب الجزائري يعتقد أنه لمع شعب على وجه الأرض ليس لأنه يظن أنه يافعل الأقوي والأمن والأكثر، ولكن لأنه محارب عند الله، فهو يملك القبة الحقيقية وكل الأمور كها. فكانت تظهر للسلطين، في بساطتها القصوى، إيديولوجية مقاومة الشعب الجزائري.

17) Ch R Ageron OP cit p 69-70

18) Ch R Ageron OP cit p 70

19) Ch R Ageron, les musulmans algériens et la France, t 2 p 550.

20) أرقام مذكورة عند Ch R Ageron Histoire de l'Algérie contemporaine OP cit p70

21) Rapport Langier, gouvernement général de l'Algérie, commission de réformes musulmanes, t 2 1er Vol.p 99-100.

22) le problème Algérien OP cit

23) le problème Algérien OP cit

24) voir le problème Algérien, politique d'obscurantisme, brochure éditée par la commission centrale d'information du M.T.L.D., Algérie 1931.

25) le problème Algérien OP cit

(26) ط. أجروث، ص 70، هذه التسمية التي لم تدرس ثانية في الكتابة في رأينا، انعكس خلافه التعاطف الأساسي بين الطبقة الشعبية وحزبية المستعمر، ووعي الجزائريين العميق بالضرورات المتعلّقة لمصوهم، بعد نهاية الفرنسي استقرّ نوع من القرف: بينما انحوت اللغة الفرنسية كأداة صالحة في أسوأ الأحوال للأغلبية الثائرة اليومية، كمنفذ للغة العربية والقرآن على الأساسي للفرع والأصل، كان هذا الصلح يظهر كثيرا في الرضا التي يُسديها الأبناء إلى أولادهم الذين يحتفلون إلى الدارس الفرنسية: «لا تفس أهلك ولا تنثر أكفك بخطط ما هو ضروري للحياة اليومية ولا تعمل عن ديكته هذه الرضا، من بين هؤلاء، لم تكن تصدر من «أشخاص مثقلين»، ولكنها كانت جارية على المستوى الشعبي وخاصة عند أبسط الفلاسفة. قد يبدو هذا التصرف غريبا لأول وهلة، غير أنه كان طبيعيا في مجتمع قد ركب نفسه على طاعة مستمرة وكان يعرف المعاصر التي تشكك به من كل جهة، رغم ما يشهده ج. م. J. C. Vatin «كان يعرف حدوده منذ تلك الوقت ونحن قبل ذلك الوقت»، رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مع أنه كان منهكاً في الوعي وراء قوته، فإنه كان يؤمن بالخلوق والمخبرات النظرية.

(27) كان عدد المعرطين حسب «J. C. Vatin» 300.000 في 1910 و 200.000 في 1934. لم تكن تضم الإمبراطورية، حسب المؤلف، سنة 1930 256.086. كانت «الرحابة» أهم إمبراطيات بلاد القبائل التي تشكلت سنة 1770، تضم وحدها 102 133 عضوا، حسب تقديرات أخرى، كان عدد المعرطين سنة 1939، 400.000، ضلهم في الجنوب وتؤدي المؤلف، بعض السيطرة فيما يخص هذه الأرقام. يبدو أن المؤلف ربط السيطرة القروية إلى تقلبات المحاصيل الزراعية وإلى ابتكار الاقتصاد المحلي الذي كان دائما أمر لتعليم الرعي. الواقع أن هذا الانطواء كان نتيجة سياسة مقصودة تهدف إلى إغراقها باحتجاز امتلاك الأوقاف إحتفظها حثيف عند التمرد. المؤلف لم يبرز بكفاية الجزء الاستعماري العام. «الذاكرة التي يتكون فيها في دائرة الإمبراطورية الدينية، الطبقة كما كان يحدث ذلك قبل الاحتلال، لقد شكلت الإمبراطورية الدينية والروايات المهيكل الخفيضة للسلطة في كل المقالات. فلن أن تحكم عليها ينبغي أن تعرف بالذور الذي قامت به، أنه معروضها الفدالة للاحتلال العسكري والفلسفي، من التي حثتها فيما بعد كهدف للسلطة الاستعمارية التي صممت بها كما ضمنت بالمؤسسات الأخرى. جيني كذلك أن تولي اهتماما خاصا للطبقة والإعوان الذين كانوا من ألقأ أعداء الاستعمار رغم الظروف القادة التي كانوا يواصلون فيها وعظمتهم.

(28) أتاح الروايات والطرق الدينية.

(29) العلماء انظر كذلك "ليرن توران" "Yvonne Turiat" من أجل الدور الذي لعبت به قرانيا وقطية
من 109-141.

(30) C R. Ageron OP cit p 89

(31) Robert Aron OP cit p89/

(32) C R. Ageron OP cit p 83, 86-

(33) Robert Aron OP cit p 201

(34) أجرون هو الذي تذكر هذه الأرقام.

(35) هذه الأرقام مذكورة عند دوبر لرون. OP cit.

(36) جاك مرك J. Barque وسامير وفيه في الإسلام المعاصر، يكتب المؤلف: "لأن لا أريد أن يكون
أي فخرى هناك في هذه القطعة - إلى إرادة ميتة لسلك التعليم الفرنسي لاستكمال تطور الأعمال - أنزل،
وهذا أمر واضح - بأن التعليم الفرنسي الخفى واللائي في بلد المستعمر، قد نتج عنه استكمال التطور.
طبعاً لمن لا تقوم المعلمون الذين كان معظمهم ذوي نية عالية ولكن السياسة المقصودة التي تهدف إلى ذلك
الاستكمال.

(37) كان الغرب يظهر كمركز محقق للصحة في نظر أتباعه الذين يفتخرون بتمهته. لذلك أن بلدان الغرب
توجد منذ ذلك فزون على رأس تقدم علمي وثقافي، ولكن لا ينبغي أن نغفل هذا الحدث إلى الاستغناء التام
بفكره، لأن التاريخ يعلم بأنه لم يستأثر الشرق التقدم أي شعب ولا أية حضارة وأية حضارة من الشعوب.
وعلى عكس ذلك فمن نلاحظ تعدد ساحات الحضارة، وتغير مراكز القوة وتكرر التقدم، يمكن أن نخرج بأن
المستوى الحالي الأكثر تقدماً هذا الأمر يجب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى مساهمة كل هذه القوى من
البعيدة منها في الزمان والمكان. إن التحارب والاستغناء للكلمة لكل البقية من التي سمحت بلقاء من هذه
الأقوى، في فترة معينة، بالظهور والفرس وفرض سيطرتها وحاولت إبقائها على باقي العالم. ومع ذلك فإن هذه
الفترة قد أصبحت موضوع نزاع شديد في شكلها الاستعماري من قبل الشعوب المستعمرة والاضطهاد. هذه
الشعوب صارت تؤرخ من جديد على مستوى التاريخ لتعرض كل "ثقافتها" مع لها بصرف بمساهمة الغرب في
الحضارة وفي تراث البشرية المشترك.

(38) جان بول شارنوي "Jean Paul Charnoy" (سامير وفيه من 227-228) لاحظ بأن الإسلاميين لم
يستطيعوا تقديم حجة كافية قد تصلح كدعم لتعليم وتطوير التقاليد الصورية من بين شعوبه من أن
أذكروهم حصل في انجازات علمية أو ترفيحية "ثقافية" على المبادئ المحيطة بمثلت فقط غنائز بعض
الأفكار الأجنبية وإسلام متطوّر وليس تلازماته إن فشل هذا النمط الجديد من الإصلاح "الشرقي" كان

كذلك فشل إصلاح علماء الجفر، رغم التعدد الأخلاقي الذي اتوا به وكذاهم ضد تطورات الإسلام.
مع أن الإسلام يفتقر، إن سألناه بصدق، على أن يستمد ويستخرج عناصره النشطة وأن يؤسس بذلك مصير
الدول وعمل الأفراد المسلمين، فإن العلماء الإصلاحيين في الشرق وفي الغرب لم ينجحوا إلا جزئياً في القيام
بحراب هذا السؤال. هذا السؤال يتكون في الواقع الاجتماعي والترابط مع الاحتياجات للتأقلم لتطور الثقافة
الإسلامية.

(39) انظر على الخصوص الشيخ محمد "رسالة التوحيد"، عرض الدين الإسلامي لمحمد ب. D. Michel
والشيخ مصطفى عبد الرزاق.



مقدمة الطبعة العربية 1

تمهيد 7

القسم الأول

في أصل الحركة الوطنية ونشأتها 19

الفصل الأول : أصل الحركة والوقائع الوطنية 21

الفصل الثاني : النهضة والتهورات المؤسسة للحركة الوطنية 59

الفصل الثالث : الوضع بالجزائر بعد قرن من الاحتلال

هيكل الحركة الوطنية وانقساماتها 99

الفصل الرابع : الكفاح والتحولات السياسية وسياسة الانتخابات 141

الفصل الخامس : فشل سياسة المؤتمر وتوسيع التيار الثوري 165

القسم الثاني

تحولات الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية 181

الفصل السادس : تطوّر الحركة الوطنية

خلال الحرب العالمية الثانية (1945 - 1939) 183

الفصل السابع : أحباب البيان والحرية (التجمع الوطني) 203

الفصل الثامن : الفتوحّة الوائيكالي لأصدقاء البيان والحرية.

أحداث ماي 1945 229

259..... إصدار البيان والحرية

القسم الثالث

من المجد والأفول إلى الطفرة النوعية

289..... للحركة الوطنية الثورية

الفصل العاشر : حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات

291..... الديمقراطية في نقطة المجد. توجهاته؛ وهيكله؛ وأسس قوته

الفصل الحادي عشر : أفول حزب الشعب الجزائري

313..... حركة انتصار الحريات الديمقراطية. إخفاق السياسة الانتخابية.

345..... الفصل الثاني عشر : التصدعات السياسية ومؤتمرات الانفصال

الفصل الثالث عشر : الاتجاه الواسطي يشهد طفرة نوعية،

373..... تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

391..... الخلاصة

397..... الملحق

399 - النص الكامل لنداء جبهة التحرير الوطني، نشر في أول نوفمبر 1954

403 - التعليم والثقافة في الجزائر خلال العهد الاستعماري

طبع دار النهضة العلم

طبعا في حي صمد بن حميدون - الجزائر - 16072، الجزائر

الهاتف: 021 54 79 88 / 021 54 79 89

الفاكس: 021 54 73 77

البريد الإلكتروني: casbah@djazair-connect.com

طبع بالجزائر، سنة 2003

”لقد حاولنا ما أمكن تعادي التشخيص المفرط للوقائع والأحداث لأن مساهمة الشخصيات مهما بلغت من الأهمية لا يمكن أن تشكل بديلا للعمل الجماعي الحاسم دون غيره. فبمفصل هذا العمل استطاع النجار الثوري تصفية خاصة تنظيم صفوفه وتجاوز العقبات والتناقضات ليعرض نفسه كطاعنة سياسية واجتماعية لا رجعة فيها.“

ولد أحمد مهناس سنة 1923 بمنطقة بودواو ولاية بومرداس. بدأ نشاطه السياسي بعد سنة 1940 داخل التنظيم السري لحزب الشعب الجزائري بحي بلكور بالعاصمة. اعتقل عدة مرات من طرف سلطات الإستعمار الفرنسي بتهمة النشاط السياسي وكان من المسؤولين الأوائل لحزب الشعب وشارك في العمل التنظيمي وهي تأسيس المنظمة الخاصة. اعتقل سنة 1950 وفر من سجن البليدة رفقة أحمد



من ملة، عاش في الحياة السرية (من 1946 إلى 1962) أين كان ضمن الجناح التضالي الراديكالي. خلال الصراع الداخلي لحزب الشعب الجزائري، ناضل أحمد مهناس لمساندة وتدعيم الحزب النوري مهناس كان من مؤسسي قواعد جبهة التحرير الوطني داخل فرنسا وبعدها عين كمندوب سياسي-عسكري لمناطق الشرق الجزائري وهو من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وزير الملاحاة والإصلاح الزراعي من سنة 1963 إلى 1966 وعصر المكتب السياسي. بعد 1965 أصبح عضوا في مجلس الثورة. اختار بنفسه بإرادته وعاش في فرنسا من سنة 1966 إلى 1981. عاد إلى الجزائر بعد رحيل هواري بومدين، وبعد التنددية الحزبية، أسس حزب اتحاد القوى الديمقراطية سنة 1989، وتوقف حاليا عن العمل الحزبي لأسباب سياسية وصحية.

هذه الدراسة هي موضوع رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، ناقشها المؤلف بالجامعة الفرنسية